التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

تأليف
شيخ الإسلام الإمام الحافظ
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

دراسة وتحقيق
د. غنية بنت بشير العجمي

مكتبة أهل الأثر

التَّدْمُرِيَّة

تَحقِيقُ الإثبَاتِ لِلأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ

وَحَقِيقَةُ الجَمْعِ بَينَ القَدَرِ وَالشَّرْعِ

الطبعة الثانية

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

مكتبة أهل الأثر
للنشر والتوزيع
الكويت - حولي - المثنى
تلفاكس: ٢٢٦٥٦٤٤٠ /
الخط الساخن: ٦٦٥٥٤٣٦٩
E-Mail: ahel_alather@hotmail.com

Awareness
Waee International Company
شركة وعي الدولية
القاهرة - مدينة الأمل
الخط الساخن: ٠١٠٠١٢٩٤٣٢٣
E-Mail: waee.international@gmail.com

الموزعون المعتمدون

السعودية
- التدمرية - الرياض
☎: ٤٩٢٤٧٠٦ - 📠: ٤٩٣٧١٣٠
- دار النصيحة - المدينة المنورة:
☎: ٠٥٩٥٩٨٢٠٤٦ - 📠: ٤٨٤٧٠٧٠٨

السودان
- الروضة الندية:
☎: ٠٠٢٤٩٩٩٥٥٦١٦٤٢

قطر
- مكتبة الجمعة - الدوحة:
☎: ٥٥٤٥٨٥٢٣

العراق
- مكتبة صلاح الدين - أربيل
☎: ٧٥٠٤٨٥٥٦٦٤

مصـــر
- وعي الدولية - القاهرة
☎: ٠١٠٠١٢٩٤٣٢٣
- الدار العالمية - الإسكندرية:
☎: ٢٠٣٤٩٧٠٣٧٠ - 📠: ٢٠٣٣٩٠٧٣٠٥
- دار الآثار - القاهرة:
☎: ٢٠٢٦٤٢٢٣٢٣ - 📠: ٢٠٢٦٣٦٣٧٨٦

الجزائـر
- دار الإمام مالك - باب الوادي:
☎: ٧٠٣٦١٠٥٧ - 📠: ٢٥٣٩١٣١٨
- القدس للكتاب:
☎: ٠٦٩٩٥٩٩٠٤٦ - 📠: ٠٢١٢١٠٧١٣

تركيا
- مكتبة الإرشاد - اسطنبول
☎: ٠٥٣١٣٨٥٣٥٢٥

التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

تأليف

شيخ الإسلام الإمام الحافظ

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

دراسة وتحقيق

د. محمد بن عودة السعوي

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أنعمتَ فَزِد

إنَّ الحمدَ لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفِرُهُ، ونعوذُ بالله مِن شرورِ أنفُسِنَا، ومِن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَن يُضْلل فلا هادي لهُ.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وأَشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بعد:

فإنَّ طلبَ العلمِ مِن أعظمِ ما اشتَغَلَ به المُشتغلون ، واجتهدَ فيه المُجتهدون ، وإنَّ أعظمَ العلوم ما تعلَّقَ بالخالق وهو التوحيدُ ، ومِن أُصولِ التَّوحيدِ معرفةُ الربِّ بأسمائِهِ وصفاتِهِ ، وأوَّلُ خللٍ وقعَ في التوحيدِ كان في توحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ ، عندَ ظُهورِ الجهميةِ وما تَبِعها مِن فِرَقٍ مُختلِفةٍ .

ثم دخَلَ الخللُ في الأمَّةِ في توحيدِ الأُلوهية ، وبقي الاضطرابُ إلىٰ يومنا هذا .

وقد أكرمَ اللهُ هذه الأمةَ بعلماءَ ربَّانيينَ أذكياءَ أزكياءَ جاهدوا في اللهِ حقَّ جِهادِهِ بالقلم واللِّسانِ ، فنصروا الحقَّ ، وقمعوا الباطِلَ حتىٰ ظهرَ دينُ اللهِ بينَ الخَلقِ .

وإنَّ مِن أولئكَ العلماءِ ، والأئمةِ النُّبلاءِ شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، الذي ظهر عِلمُهُ وإمامتُه عند المُوافق والمُخالفِ ، وأظهرَ الدِّينَ ، وردَّ علىٰ المُلحدينَ والمُبتدعينَ والمُخالفين .

ومِن العَجَائبِ أنهُ بسِلاحِهم أَرداهُم تحتَ الحضيض الدَّاني

ومِن مُصنَّفاتِهِ التي انتشرت وذاعَ صيتُها ، وانتفعَ العُلماءُ وطلابُ العلم بها «التدمرية» ، المُشتملةِ علىٰ قواعدَ نافعةٍ وأصولٍ جامعةٍ ، والتي دمَّرت حُصونَ الباطل ، وقِلاعَ البدعةِ .

و«التدمريةُ» كتابٌ نفيسٌ جليلٌ ، غَزيرُ المادَّةِ ، جَزيلُ المَبَاحِثِ ، جمُّ الفوائدِ ، فيه أصولٌ وقواعدُ مُحكمةُ الوضعِ ؛ لكنه يحتاجُ إلىٰ ذِهنٍ صافٍ ، وجُهدٍ ورويَّةٍ ، وإلىٰ شيخٍ يُبيِّنُ غامِضَهُ ، ويوضِّحُ مُبهمَهُ ، ويحلُّ مُشكِلهُ .

ولمَّا أكرَمني اللهُ بتحقيقِ «الواسطيَّة» ، و«الحمويَّة» ، رَغِبَ الكثيرُ مِن المشايخ الفُضلاء - ووافقَ ذلك رغبةً قديمةً عندي - أن أُحقِّقَ «التدمرية» ليكتَمِلَ العِقدُ ، وتتمَّ السِّلسلةُ ؛ فاجتهدتُ في جمع النُّسخ ، واختيارِ الأفضل ، فانتقيتُ أفضلَها وأصحَّها وأقدَمَها ، فوقفتُ علىٰ نسختين في حياة المصنف (٧١٥هـ) ، (٧١٩هـ) ، وثالثة عام (٧٧٥هـ) وغيرها مِمَّا سيأتي ذِكرُهُ .

ثم حققتُ الرسالةَ بما أظنُّ أنهُ مِن الخِدمةِ التي تليقُ بها ، في ضبطِ المَتنِ ، وتنسيقِهِ ، وإخراجِهِ بصورةٍ يتيسَّرُ معها قراءةُ المتنِ وفهمُهُ ، رجاءَ أن ينفعَ الله بهِ -كما بيَّنتُهُ في عَمَلي- .

وقد علَّقتُ علىٰ مواضِعَ كثيرةٍ بتعليقاتٍ أرىٰ أنَّ طُلَّابَ العِلم يحتاجون إليها ، توضِحُ الغامِضَ ، وتحلُّ المُشكِلَ ، وقد يكونُ في بعضِها طولٌ لكنَّ الحاجةَ ماسَّةٌ للكشف عن دقائقِ أغراضِهِ ، ومُقفَلِ مسائِلِهِ .

ولأنَّ صاحِبَ البيتِ أدرَىٰ بما فيه كانت تعليقاتي كُلُّها مِن كلامِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ مِن كُتبه - إلَّا ما نَدَرَ - .

وقد قدَّمتُ بين يدي الكتاب بدراسةٍ مُختصرةٍ ، قسَّمتُها إلىٰ مُقدِّمةٍ ومطالبَ ، وهي ستةُ مَطالبَ :

المطلبُ الأولُ : تعريفٌ مُوجَزٌ بالمُؤلِّفِ .

المطلبُ الثاني : توثيقُ نِسبَةِ الكتابِ إلىٰ المؤلِّفِ .

المطلبُ الثالِثُ : اسمُ الكتابِ ، وتاريخُ تأليفِهِ .

المطلبُ الرَّابِعُ : موضوعُ الكتابِ وسببُ تأليفِه ، والقاعدةُ السابعةُ هل هي منهُ ؟

المطلب الخامِسُ : أهميَّةُ الكتابِ ، وشروحُهُ .

المطلب السَّادِسُ : النُّسخُ الخطيَّةُ المُعتَمَدَةُ في التحقيقِ .

المطلَبُ السَّابِعُ : عَمَلي في الكتاب .

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

كتبه

د. عيسى بن شيب العجمي

غفر الله له ولوالديه

المطلب الأول : تعريفٌ مُوجَزٌ بالمُؤلِّفِ[1] .

قال الحافظُ الذَّهبي : هو الشيخُ ، الإمامُ ، العالِمُ ، المُفسِّرُ ، المُجتَهِدُ ، الحَافِظُ ، المُحَدِّثُ ، شيخُ الإسلام ، نادِرَةُ العصرِ ، ذو التَّصانيفِ الباهِرَةِ والذَّكاءِ المُفْرطِ ، تقيُّ الدِّينِ أبو العباسِ أحمدُ بنُ العالمِ المُفْتي شهابِ الدِّين عبدِ الحليم بنِ الإمامِ شيخِ الإسلامِ مجدِ الدِّين أبي البركاتِ عبدِ السَّلام بنِ عبدِ اللهِ بن أبي القاسمِ الحرَّانيِّ ، **ابن تيمية** ، وهو لَقَبٌ لجدِّه الأعلىٰ .

ولادته وهجرته : مولده في عاشرِ ربيع الأول ، سنة إحدىٰ وستين وستِّ مئة بحَرَّان ، وتحوَّل به أبوهُ ، وأقارِبُهُ إلىٰ دمشق في سنةِ سبعٍ وستينَ عندَ جَوْرِ التَّتارِ ، ولطفَ الله تعالىٰ بهم ، حتىٰ انحازوا إلىٰ حدِّ الإسلام .

شيوخه : سمع من : ابن عبد الدائم ، وابن أبي اليُسر ، والكمالِ ابن عَبْد ، وابن أبي الخيرِ ، وابن الصَّيْرَفي ، والقاسمِ الإرْبِلي ، وابن عَلَّان ، وخلقٍ كثيرٍ ، وأَكْثَرَ وبالَغَ .

وقرأ بنفْسِه علىٰ جماعةٍ ، وانتَخَبَ ونسَخَ عِدَّة أجزاءٍ ، و«سنن أبي داود» ، ونَظَرَ في الرِّجالِ والعلل .

---

(١) هذه الترجمة بتصرف واختصار من ترجمة تلميذه الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) له في كتابه : «ذيل تاريخ الإسلام» (٣٢٤-٣٣٠) . والكتب التي ترجمت له أكثر من أن تذكر .

عِلمُهُ ومكانته : وصارَ مِن أئمَّةِ النَّقدِ ، ومِن عُلماءِ الأثرِ ، مع التَّدينِ والنَّبالةِ ، والذِّكرِ والصِّيانةِ .

ثم أقبلَ علىٰ الفقهِ ، ودقائقِهِ ، وقواعِدِهِ ، وحججه ، والإجماع والاختلافِ ، حتىٰ كان يُقضىٰ منه العجبُ ، إذا ذَكَرَ مسألةً مِن مسائل الخلافِ ، يستدلُّ ، ويُرجِّحُ ، ويَجتَهِدُ ، وحُقَّ له ذلك ، فإن شروطَ الاجتهادِ كانت قد اجتمعت فيه ، **فإنني ما رأيتُ أحدًا أسرع انتزاعًا للآيات -الدالة علىٰ المسألة التي يُورِدُها- منه ، ولا أشدَّ استحضارًا لِمتون الأحاديث ، وعَزْوِها إلىٰ «الصحيح» أو إلىٰ «المسند» ، أو إلىٰ «السُّنن» منه ، كأنَّ الكتاب والسُّنة نُصب عيْنَيْهِ ، وعلىٰ طرف لسانه ، بعبارة** رَشِيقَةٍ ، وعينٍ مفتوحةٍ ، وإفحامٍ للمُخالِفِ .

وكان آيةً مِن آياتِ اللهِ تعالىٰ في التَّفسير ، والتوسُّع فيه ، لعلَّهُ يَبْقىٰ في تفسير الآيةِ المجلس والمجلسين !

وأما أصول الدِّيانة ، ومعرفتُها ، ومعرفةُ أحوالِ الخوارج والروافض ، والمعتزلةِ ، وأنواع المبتدعةِ ، فكان لا يُشَقُّ فيه غبارُه ، ولا يُلْحَقُ شَأْوُهُ .

مكارمُ أخلاقِهِ : هذا مع ما كان عليه مِن الكرم الذي لم أُشاهِد مثله قَطُّ ، والشجاعةِ المُفرِطَة التي يُضربُ بها المَثَلُ ،

والفراغ عن ملاذِّ النَّفس مِن اللِّباسِ الجميل، والمأكلِ الطَّيبِ، والرَّاحةِ الدُّنيويةِ.

تصانيفُهُ: ولقد سارتْ بتصانيفِهِ الرُّكبانُ في فنونٍ مِن العلم وألوانٍ، لعلَّ تواليفه، وفتاويه في الأصولِ والفروع، والزُّهدِ، واليقينِ، والتوكُّلِ، والإخلاصِ، وغير ذلك، تبلغُ ثلاث مئةِ مُجلَّدٍ، لا، بل أكثر.

صفاتُه: وكان قَوَّالًا بالحقِّ، نهَّاءً عن المنكر، لا تأخذُهُ في اللهِ لومةُ لائمٍ، ذا سطوةٍ وإقدامٍ، وعَدَمِ مُداراةِ الأغيارِ.

ومن خالطَهُ وعَرَفَه، قد يَنسُبني إلىٰ التَّقصير في وَصْفِهِ، ومَن نابَذَهُ وخالَفَهُ، يَنسُبُني إلىٰ التَّغالي فيه، وليسَ الأمرُ كذلك، مع أنَّني لا أعتقدُ فيه العِصمةَ، كلَّا! فإنه مع سَعَةِ عِلْمِهِ، وفَرْطِ شَجاعتِهِ، وسيلانِ ذِهْنِهِ، وتعظيمِهِ لحُرُماتِ الدِّينِ، بَشَرٌ مِن البشرِ.

وأنا أقل مِن أن يُنَبِّهَ علىٰ قَدْره كَلِمِي، أو أن يُوضِّحَ نَبأَهُ قَلَمي، فأصحابُهُ وأعداؤهُ خاضعون لِعِلْمِه، مُقرُّونَ بسرعةِ فهمِهِ، وأَنَّهُ بحرٌ لا ساحِلَ له، وكنزٌ لا نظيرَ له، وأن جُودَه حاتميٌّ، وشجاعتَهُ خالديَّةٌ.

صفاته الخِلْقِيَّة :

وكان الشيخُ أبيضَ ، أسودَ الشَّعرِ واللِّحيةِ ، قليلَ الشَّيبِ ، شَعره إلىٰ شحمةِ أُذنيه ، كأنَّ عَيْنَيْهِ لسانان ناطقان ، رَبْعَةً مِن الرِّجالِ ، بعيدَ ما بين المنكبين ، جَهْوَرِيَّ الصَّوتِ ، فصيحًا ، سريعَ القِراءةِ .

تعتريه حِدَّةٌ ، ثم يقهرُها بحِلْم وصَفحٍ ، وإليه المُنتهىٰ في فرطِ الشَّجاعةِ ، والسَّماحةِ ، وقوَّةِ الذَّكاءِ ، ولم أرَ مثله في ابتهالِهِ واستغاثتِهِ باللهِ تعالىٰ ، وكثرةِ توجُّهِهِ .

وفاته وجنازته : توفي ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ مُعْتَقَلًا بقلعة دمشق ، في ليلةِ الاثنين ، العشرونَ مِن ذي القعدةِ ، سنة ثمانٍ وعشرين وسبع مئةٍ .

وصُلِّيَ عليه بجامع دمشق عَقيب الظُّهرِ ، وامتلأَ الجامِعُ بالمُصلِّين كهيئةِ يوم الجُمعةِ ، حتىٰ طلعَ الناس لتشييعِهِ مِن أربعة أبوابِ البلد ، وأقل ما قيل في عدد مَن شَهِدَه خمسون ألفًا ، وقيل أكثر من ذلك ، وحُمِل علىٰ الرؤوس إلىٰ «مقابر الصوفية» ، ودُفِنَ علىٰ جانب أخيه الإمام شرف الدين ، -رحمهما الله وإيانا والمسلمين- .

المطلب الثاني : توثيقُ نِسبَةِ الكتابِ إلىٰ المؤلِّفِ .

هذا الكتابُ ثابتُ النِّسبةِ لابنِ تيمِيَّةَ بِلا جِدالٍ ولا شكٍّ ، ويكفي أنَّ مُؤلِّفَهُ ذَكَرَهُ في بعضِ كُتُبِهِ ، وأنَّ تلاميذه مِن بَعدِهِ نَسَبُوهُ إليه كما سيأتي ، لكن مِمَّا دَرَجَ عليه الباحثون الاجتهادُ في إثباتِ نسبةِ الكتاب لمؤلِّفِهِ ، حتىٰ لا يأتي أحدٌ -ولو طالَ الزمان- فيَجحَدَ ويُنكِرَ ذلك .

وطُرُقُ إثباتِهِ كثيرةٌ ، لكن سأذكرُ أربعة منها ، وتحت كل واحدٍ منها أدلةٌ متنوعةٌ :

أولًا : ذَكَرَ شيخُ الإسلام رسالَتَهُ «التدمرية» في بعض كُتُبِهِ فمن ذلك :

ذَكَرَها في «تفسير سورة العلق» ، وهي مطبوعةٌ ضِمنَ «مجموع الفتاوىٰ» [1] .

ثانيًا : ذِكرُ طُلَّابِهِ وأقربِ الناس إليه لَهَا ، ونِسبتُهم لها إليه ، ونَقْلهم عنها ، فمنهم :

١- الإمامُ ابنُ عبدِ الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ) [2] .

٢- والعلَّامةُ أبو عبد الله محمدُ بن رُشَيِّقٍ

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٤٣٠) .

(٢) «العقود الدرية في مناقب ابن تيمية» (٦١-٦٢) .

المغربيُّ (ت: ٧٤٩هـ)[١].

ثالثًا: ذَكَر «التدمرية» جماعة ممَّن تَرجَمَ له أو نَقَلَ عنهُ، أو مَن قُرئت عليه، فمنهم:

العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليماني (ت: ٨٤٠هـ)[٢].

والعلَّامةُ السَّفارينيُّ الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)[٣].

والعلامة عبد الله أبا بطين (ت: ١٢٨٢هـ)[٤].

والشيخ محمد بن حميد النجدي المكي (ت: ١٢٩٥هـ)[٥].

والعلامة عبد الله العنقري (ت: ١٣٧٢هـ)[٦].

والشيخ ابن عثيمين (ت: ١٤١٠ هـ)[٧].

---

(١) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣٦٤) ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» ط ٦.

(٢) انظر كتابه: «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (٤/ ١٢٠-١٤٦، ١٤٧-١٥٥، ١٥٦-١٦٨).

(٣) نقل عنها بعض النصوص في: «لوامع الأنوار» (١/ ٦١٠-٦١٣، ٦١٧، ٦٢٤-٦٢٥، ٦٤٠-٦٤١، ٦٧٢-٦٧٤)، و«لوائح الأنوار السنية» (١/ ٢٥٧-٢٥٩، ٣١٤-٣١٩، ٣٢٩-٣٣٠).

(٤) انظر: «السحب الوابلة» لابن حميد (٢/ ٦٣١)، و«تسهيل السابلة» لابن عثيمين (٣/ ١٧٠٣، ١٨٢٥).

(٥) «السحب الوابلة» (٢/ ٦٣١).

(٦) «تذكرة أولي النهىٰ والعرفان» لابن عبيد (٦/ ٢٠٣).

(٧) «تسهيل السابلة» (٣/ ١٧٠٣، ١٨٢٥).

وعلماؤنا المعاصرون أخذوا هذا الكتاب كابرًا عن كابر ، ودرَّسُوه في المساجدِ وحِلَق العِلم ولم يُنكرهُ أحدٌ منهم .

رابعًا : اتِّفاقُ النُّسخ الكثيرة التي تجاوزت العشر علىٰ نسبتها لابن تيمية ، ومنها نُسختان في حياتِه -وإحداهُما عليها خطُّه- ، وثالثة قريبة العهد منه في عهد طلابه .

المطلب الثالث : اسمُ الكتابِ ، وتاريخُ تأليفِهِ .

مِن عادة شيخ الإسلام المعروفة في بعض كُتبه أنَّه لا يُسمِّيها ، وإن سمَّاها فليس لها اسم ثابت ؛ إذْ قد تختلِفُ هذه الأسماءِ حتىٰ في كلام مؤلفها ؛ وقد حَدَثَ هذا في «**الجواب الصحيح**» ، و«**درء التعارض**» ، و«**نقض المنطق**»، ونحوها من الكتب والرسائل ، وهذا ما حَدَثَ أيضًا في كتابنا هذا .

لقد جاء اسم الكتاب في المصادر والنسخ علىٰ عدة صيغ ، وهي كالتالي :

قال ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» : «وله قواعِد كثيرة في سائِر أنواع العُلوم مِنها : «**قاعِدَةٌ في الصِّفَاتِ وَالْقدر**» تُسمَّىٰ : **تحقيق الإثبات للأسماء والصِّفات ، وحقيقة الجمع بين القدر والشَّرْع**» وهي المَعْروفة بـ«**التدمرية**» [(١)] .

فالظاهر في عبارات ابن عبد الهادي : أن التدمرية ، لها ثلاث صيغ ، وهي: « **قاعِدَة في الصِّفات والقدر**» ، و«**تحقيق**

---

(١) «العقود الدرية» (٦١-٦٢) ط ٦ .
و«التدمرية» أَلَّفها شيخ الإسلام لأهل «تدمر» إجابةً لسؤالٍ وَرَدَ منهم .
و«تَدْمُر» : مدينةٌ قديمةٌ مشهورةٌ في بريةِ الشَّام ، بينها وبين حلب خمسة أيام ، والآن تقع ضمن محافظة حمص . انظر : «معجم البلدان» (٢/ ١٧-١٩) ، و«مراصد الاطلاع» (١/ ٢٥٤) .

الإثبات للأسماء والصِّفات وحقيقة الجمع بين القدر والشَّرع» ، و«**التدمرية**» .

ولأن الإمام ابن عبد الهادي -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُعتبرُ مَرْجِعًا مُهمًا في حياةِ شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- ودراسة مؤلفاته ، لذلك كان مَن بعدَهُ مِمَّن صَنَّف في حياة ابن تيمية لا بُدَّ أن يُعوِّل عليه ويرجع إليه ، ولذلك لم يذكر أحدٌ «التدمرية» إلَّا بشيء من الأسماءِ التي ذكرها ابن عبد الهادي .

ومِن ذلك ابن رُشيِّق في «أسماء مؤلفات ابن تيمية» في باب القواعد والفتاوىٰ ، قال : «تحقيق الإثبات في الأسماء والصفات : **التدمرية بحث فيها في حقيقَة الجمع بين القدر والشَّرْع**»[1] .

وهذا الاسم هو ما ذَكَرَهُ المُؤلِّف نفسه حيث قال في «مجموع الفتاوىٰ» : «وقد ذكرنا في جواب «**المسائل التدمرية**» الملقب بـ : «**تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وبيان حقيقة الجمع بين القدر والشرع**»[2] .

وأمَّا النُّسخُ الخطية فلم تَخرُج عن هذه الأوصافِ كثيرًا ، وإنَّما دارَت جميعُ الأوصافِ في مضمونِ ما ذُكِر ، بخلافِ

---

(١) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام» (٣٦٤) . ضمن «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» .

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٤٣٠) .

نُسخةِ البدوي .

فجاء في نسخة «برنستون» : «**قاعدة في الصفات والقدر**» ، وكتب أعلاها : «**تسمىٰ : تحقيق الإثبات للأسماء والصفات ، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع**» ، وكتب بجانبها : «**تعرف بالتدمرية**» ، وجاء في ختامها : «**نجزت القاعدة المباركة : التدمرية**» .

الأمرُ نفسُهُ في نسخةِ «شهيد علي» ، إلَّا أنه أضاف بعد «التدمرية» عبارة جديدة لم ترد في المصادر، حيث قال : «**القاعدة التدمرية في أصول الدين**»، ولا شك أنها إضافة من الناسخ قصد بها التعبير عن المضمون .

ولم يُخالِف في هذا إلَّا نسخة «البدوي» ، حيث جاء العنوان عليها : «**تقرير دلائل التوحيد**» ، وهذا العنوان لم يذكر في أيٍّ من المصادر ولو مختصرًا ، وعلىٰ الجِهةِ الأُخرىٰ لم يُشِر الناسخ مِن قريب أو بعيدٍ إلىٰ أي مِن العناوين السَّابقةِ ، والمُتأمِّل لهذا العنوان يُدرِكُ أنه يدلُّ حقيقةً علىٰ مضمونِ الكتاب ، ورُبَّما أضافَ الناسِخُ هذا العنوان مِن عِندِهِ لَمَّا لم يجد فيها تنصيصًا علىٰ العنوان الحقيقي ، إذ كانت هذه عادة شيخ الإسلام في كثير من كتبه .

وأمَّا في نُسخةِ البَعلي فقد جاء : «قاعدة شريفة تُعرف : بالتدمرية» .

وكُتب بخطٍّ مُغاير : «الرِّسالة التَّدمرية في الطَّريقةِ السَّلفيةِ في توحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ والقَدَرِ والإلهيةِ» .

وإذا رجعتَ لِمَن ذَكَرَ الكتاب مِمَّن سَبَقَ ذِكرُهم فإنهم اتَّفقوا علىٰ تَسْمِيَتِه بـ«التدمرية» ، لكن اختلفوا فيما سِوَىٰ ذلك .

والحاصلُ مِن هذا وغيره أنَّ الراجح لديَّ ما ذَكَرَهُ المُؤلِّفُ نفسه ، وما ذكره تلميذُهُ الإمام ابن عبد الهادي ، وهو الذي ذكره من أتىٰ بعدهما ، وذكَرَتْهُ بعضُ النسخ ، وهو :

التَّدْمُرِيَّة

تَحقِيقُ الإثبَاتِ للأسمَاءِ وَالصِّفَاتِ

وَحَقِيقَةُ الجَمعِ بَينَ القَدَرِ وَالشَّرعِ

تاريخ تأليفه :

يغلبُ علىٰ الظنِّ أنَّ المُؤلِّفَ ألَّفَ هذه الرسالةَ بعد «درء التعارض» كما أحال لها وللدرء في «تفسيره للفلق» كما في «فتاواه» (١٦/ ٤٣٣) ، و«الدرء» ألَّفَهُ ما بين (٧١٢هـ-٧١٨هـ) بعد عودته مِن مِصرَ كما أشار إلىٰ ذلك فيه (١/ ٢٥) ، وأحال لـ«الأصفهانية» كما في (٩/ ٢٤٨) ، و«الأصفهانية» ألفها عام (٧١٢هـ) كما في إحدىٰ النسخ الخطية لـ«الأصبهانية»[1] .

وأقدمُ نُسخةٍ للكتاب وقفتُ عليها هي في عام (٧١٥هـ) ، فالذي يظهر أن تاريخ تأليف الكتاب كان بين الأعوام (٧١٢-٧١٥) ، وإن لم يترجح لدي تاريخٌ مُحدَّدٌ منها .

وبالله التوفيق .

(١) انظر : «شرح الأصبهانية» (٨٣) ط دار المنهاج .

المطلبُ الرَّابِعُ : موضوعُ الكتابِ وسببُ تأليفِه ، والقاعدةُ السَّابعةُ هل هي منهُ ؟

موضوعُ الكتابِ :

ابتدأ المُصنِّفُ كتابه بخُطْبةِ الحاجة ، ثم بيانِ سبب التأليف ، ثم تكلَّم علىٰ طريقةِ أهل السُّنةِ أنها تتضمَّن إثباتَ الأسماءِ والصِّفاتِ ، وأنَّ الرُّسل بُعِثوا بإثباتٍ مُفصَّل ونفي مُجْمل ، وذَكَرَ أدلةَ ذلك ، ثم ذَكَرَ المذاهبَ المُخالِفةَ لطريقةِ أهل السُّنةِ .

ثم تكلَّم علىٰ أنَّ إثباتَ أسماءَ الله لا يلزَمُ منهُ التَّشبيه بالمخلوقين ، وأطال في ذِكرِ الأدلةِ .

ثم عقدَ فصلاً ذَكَرَ فيه الأصل الأول وهو : أنَّ القولَ في بعض الصِّفاتِ كالقولِ في بعضها الآخر ، وهَدَمَ به مذهب الأشاعرةِ .

أمَّا الأصلُ الثاني فهو : القولُ في الصِّفاتِ كالقولِ في الذَّاتِ ، ردَّ به علىٰ الجهميَّةِ والمُعتزِلةِ الذين يُنكِرون كلَّ الصِّفاتِ .

ثمَّ ذَكَرَ مَثَلَيْنِ مَضروبين :

الأول : الجنةُ وما فيها ، وأنهُ مُختلِفٌ عن نعيم الدُّنيا مع وُجودِ التَّشابه في الأسماءِ .

والثاني : الروحُ التي في أجسادنا وعجزُ الناس عن معرِفَةِ كُنهِها ، وبيَّنَ العِلاقةَ بين المَثَلَيْن والصِّفاتِ .

ثم ذَكَرَ خاتمةً لهذه المُقدِّماتِ للكتاب ، وهي القواعدُ المُهمَّة في بابِ الصِّفاتِ والتي بنىٰ عليها كتابَهُ ، وهي ستٌّ :

الأولىٰ : أنَّ اللهَ موصوفٌ بالإثباتِ والنَّفي .

الثانيةُ : وجوبُ الإيمانِ بما أخبَرَ به الرَّسولُ ﷺ سواءٌ عرفنا معناه أو لم نعرف .

الثالثةُ : هل ظواهرُ النُّصوص مرادٌ أم لا ؟

القاعدة الرابعة : المحاذيرُ التي يقع فيها مُتأوِّلو الصِّفات .

القاعدة الخامسة : العِلمُ بما أخبَرَنا به مِن وجهٍ دون وجهٍ .

القاعدة السادسة : فيما يجوزُ وما لا يجوزُ علىٰ اللهِ مِن النَّفي والإثبات ؟

ثم ختمَ هذه القاعدةَ بفَصْلَيْنِ :

الأولُ : في بطلانِ ما يَسلُكُهُ نُفاةُ الصِّفات مِن الاحتجاجِ علىٰ نفي النقائصِ بنفي التَّجسيمِ والتَّحيُّزِ .

الثاني : قصورُ الاكتفاءِ في الإثباتِ علىٰ مُجرَّدِ نفي التَّشبيهِ .

ثم الجزءُ الثاني مِن الكتاب وهو في القَدَرِ والشَّرعِ .

فعَقَدَ فصلًا في أنَّ التوحيدَ في العباداتِ يتضمَّنُ الإيمانَ بالشَّرعِ والقَدَرِ جميعًا .

ثم تكلَّمَ علىٰ أنَّ اللهَ المُستحقُّ للعبادةِ ، ومعناها وأدلَّتَها ، وأنَّ التوحيدَ هو الإسلامُ الذي لا يقبلُ اللهُ سِواهُ ، ومعنىٰ الإسلام العام والخاص ، ثم ذَكَرَ أنواع التوحيدِ عند المُتكلِّمين ونَقَدَها ، ثم ذكَرَ توحيدَ الصُّوفيةِ ، وتعرَّضَ لذِكْرِ بعضِ الفِرَقِ وبيَّنَ موقفهم مِن الصِّفاتِ .

ثم عقَدَ فصلًا في توحيدِ الأُلوهيةِ .

والفصلُ الثانـي : في حقِّ الرَّسولِ ﷺ .

ثم عقدَ فصلًا في الإيمانِ بقضاءِ اللهِ وشَرْعِهِ ، وأنهُ لا تَعارُضَ بينهما .

ثم تكلَّم علىٰ الفناءِ وأنواعِهِ ، ثم ختمَ بالدَّعوةِ إلىٰ التَّمسُّكِ بالسُّنةِ وطريقةِ الصَّحابة رضي الله عنهم .

هذا موضوعُ الكتاب باختصارٍ .

❁ ❁ ❁

سبب التأليف :

ذَكَرَ المُؤلِّفُ سبب التأليف في المقدمة حيث قال : «سَأَلَني مَن تَعَيَّنَتْ إجابتُهم أنْ أَكتُبَ لهم مَضمُونَ ما سَمِعُوهُ مِنِّي في بعضِ المَجالسِ ، مِنَ الكلامِ في التَّوحيدِ والصِّفاتِ ، وفي الشَّرعِ والقَدَرِ ؛ لِمَسيسِ الحاجةِ إلىٰ تَحقيقِ هذَينِ الأَصلينِ ، وكَثرةِ

الاضطِرابِ فيهما ، فإنَّهما مع حاجةِ كُلِّ أحدٍ إليهما ، ومع أنَّ أهلَ النَّظرِ والعِلمِ ، والإرادةِ والعِبادةِ لا بُدَّ لهم مِن أن يَخطُرَ لهُم في ذلِك مِنَ الخَواطرِ والأَقوالِ ما يَحتاجونَ معَه إلىٰ بيانِ الهُدىٰ مِنَ الضَّلالِ ، لا سِيَّما مع كثرةِ مَن خاضَ في ذلك بالحقِّ تارةً ، وبالباطلِ تاراتٍ ، وما يَعتَري القُلوبَ في ذلك مِنَ الشُّبَهِ الَّتي تُوقِعُها في أنواعِ الضَّلالاتِ»[1] .

❁ ❁ ❁

هل القاعدةُ السَّابعةُ مِن الكتابِ ؟

هذه القاعدةُ لم تكن موجودةً مع أوَّلِ طبعةٍ للكتابِ ، وأولُ مرةٍ طُبعت «القاعدة السابعة» ضِمن الكتاب عند طباعته بتحقيق د . محمد السعوي عام (١٤٠٥هـ) ، وقد اعتَمَدَ في إثباتها علىٰ نُسخةِ الشيخ نعمان الآلوسي المنسوخة عام (١٣٠٠هـ) فقط ! علمًا بأنه اعتمدَ علىٰ خمسِ نُسخٍ خطيَّةٍ .

والنُّسخُ المُتقدِّمةُ كلُّها خاليةٌ مِن هذه القاعدة ، وقد اعتمدتُ علىٰ نسختين في حياة المصنف الأولىٰ عام (٧١٥هـ) ، والثانية عام (٧١٩هـ) ، وما جاء بعدها كذلك خاليةٌ مِن هذه القاعدةِ ، كنسخةِ البَعْلي عام (٧٨٨هـ) وهي مِن أتقَنِ النُّسخِ .

---

(١) «التدمرية» (٥٣-٥٤) .

فالنسخُ التي اعتمدَ عليها الشيخ السعوي خمس ، مع نُسَخي التي لم يعتمدها -وهي أربع- تصبح تسع نسخ خطية : ليس فيها هذه القاعدة إلَّا في نسخةٍ واحدةٍ مُتأخرةٍ جدًّا !

وقد بحثتُ في كُتُب العلماء الذين نَقَلُوا عن «التدمرية» مِن عهدِ ابن تيمية إلىٰ عام (١٣٠٠هـ) (١) فلم أجد أحدًا منهم نقل هذه القاعدة أو شيئًا منها .

فمثلًا : العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليماني (ت : ٨٤٠هـ) (٢) نقل كلام شيخ الإسلام في «التدمرية» ، ونقل القواعد وتوقف عند السادسة !

وبعده العلَّامةُ السَّفارينيُّ الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ) (٣) كذلك لم ينقل القاعدة السابعة !

---

(١) بل إلىٰ عام (١٤٠٥هـ) لم تنشر هذه القاعدة ، حتىٰ إنَّ الشيخ فالحًا آل مهدي (ت : ١٣٩٢هـ) - أول من شرح «التدمرية» - لمَّا شرح الكتاب وطبعه عام (١٣٨٥هـ) لم يذكر هذه القاعدة ولم يتعرَّض لها .

(٢) انظر كتابه : «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (٤/ ١٢٠-١٤٦، ١٤٧-١٥٥، ١٥٦-١٦٨) .

(٣) نقل عنها بعض النصوص في : «لوامع الأنوار» (١/ ٦١٠-٦١٣، ٦١٧، ٦٢٤-٦٢٥، ٦٤٠-٦٤١، ٦٧٢-٦٧٤) ، و«لوائح الأنوار السنية» (١/ ٢٥٧-٢٥٩، ٣١٤- ٣١٩، ٣٢٩-٣٣٠) .

وإذا افتُرِضَ أنَّها سقطت مِن النُّسخ فهذا لا يُتصوَّرُ ؛ لأسباب :

أنَّ النُّسخَ المُتْقنةَ المُعاصرةَ للمُؤلِّفِ يقعُ فيها هذا السَّقطُ ويوجدُ بعدَها بخمسةِ قرونٍ فهذا لا يُتصوَّر !

قد تُقبلُ الدَّعوىٰ لو كان السَّقطُ في ورقةٍ ونحوها لأسبابٍ كفقدِها ، أمَّا أن يقعَ السَّقطُ في أوراقٍ كثيرةٍ هي في المطبوع من (١٤٦) إلىٰ (١٦٤) - في طبعة السعوي - ، وفي قاعدةٍ كاملةٍ ذاتِ معنًىٰ واحدٍ فيسقطُ أولُها وآخرُها فهذا غيرُ مُتصوَّرٍ .

إذًا مِن أين أتت هذه القاعدةُ ؟

لا يمكن الجزم بشيء ، لكن قد تكونُ مُقحمةً مِن الناسخ مِن كلام استحسنه لابن تيمية -مع أني لم أره في شيء من كتبه المطبوعة- ، ورآه مُكمِّلًا لِمَا سَبَقَهُ .

أو يكون الكلام لأحدِ طُلَّابِه ، استحسَنَ النَّاسِخُ وضعَهُ .

أو اختلطت الأوراقُ عندَهُ وتداخلت فأدخلَ كتابًا في كتابٍ .

وحينها نحنُ لا نستطيعُ الجزمَ بشيءٍ بخصوصِ مصدرِ القاعدةِ السَّابعةِ .

لكن المجزوم به هو أنَّ النُّسخَ المُتقدمةَ والمُتقنةَ خاليةٌ مِن هذه القاعدةِ .

وما تطرَّقَ إليه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ .

ثم هذه القاعدةُ هي في غالبها مُكرَّرةٌ مِن «الأصل الأول» في المقدمة، و«القاعدة الأولىٰ» وغيرها، ولذلك نجدُ أنَّ العالِمَين ابن عثيمين والبراك لم يشرَحا غالبَ هذه القاعدة لهذا السبب [(١)] .

بل قال شيخنا ابن عثيمين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- (ت: ١٤٢١هـ) في «تقريب التدمرية» : «ومِمَّا حذفتُ : «القاعدة السابعة» ؛ لأنها غيرُ موجودةٍ في بعض النُّسخِ، ويُغني عنها ما سَبَقَها مِن القواعدِ» [(٢)] .

فهي مع عدم انسجامِها مع ما سبقَ مِن القواعدِ، هي مُكرَّرةٌ ولا تُقرِّرُ شيئًا جديدًا .

وباللهِ التوفيقِ .

---

(١) انظر : «شرح العقيدة التدمرية» لابن عثيمين (٤٠٠-٤٠٧)، و«شرح العقيدة التدمرية» للبراك (٤٥٩، ٤٦٦-٤٧٦) .
والشيخ العلامة ابن قاسم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لمَّا طبع «التدمرية» ضمن «الفتاوىٰ» عام (١٣٧٤هـ) لم يضع هذه القاعدة كما في (٣/ ٨٨-٨٩) وإنما أُدخلت بعد ذلك !

(٢) «تقريب التدمرية» تأليفه (١٠) .

المطلب الخامِسُ : أهميَّةُ الكتابِ ، وشروحُهُ .

كتبُ شيخ الإسلام ابن تيمية اعتنىٰ بها العلماء في نَسْخِها وتدريسِها وشَرْحِها وغير ذلك ، و«التدمرية» مِن الكتب المُهمةِ التي حرص العلماء علىٰ اقتنائها ودراستِها وتدريسها .

وكانت «التدمرية» تُقرأُ علىٰ جماعةٍ مِن كبارِ العلماءِ منذُ القِدم ، فقد قرئت علىٰ مفتي الديار النجدية الشيخ العلامة عبد الله أبا بطين (ت: ١٢٨٢هـ) [1]، وعلىٰ الشيخ العلامة عبد الله العنقري (ت: ١٣٧٢هـ) [2] .

ثم قُرِئت علىٰ العُلماءِ بعد ذلك إلىٰ يومنا هذا كما سيأتي في شُروحِها .

أمَّا ثناءُ العُلماءِ علىٰ الكتاب فبإمكانكَ الاطِّلاع علىٰ مُقدِّمات شُرَّاح الكتاب لتجدَ بيان منزلة الكتاب عند أهل العلم ، ولم يزل علماؤنا يثنون عليه ويوصون طلابهم به .

ومِن مظاهر أهميةِ الكتاب كثرةُ الشروحات له ، فمن ذلك :

١ - «التُّحفةُ المهدية شرح الرسالة التدمرية» ، تأليف الشيخ

---

(١) انظر : «السحب الوابلة» لابن حميد (٢/ ٦٣١) ، و«تسهيل السابلة» لابن عثيمين (٣/ ١٧٠٣، ١٨٢٥) .

(٢) وكان يحفظها كما في «تسهيل السابلة» (٣/ ١٨٢٥) .

العلامة فالح آل مهدي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت : ١٣٩٢هـ) ، وهو أول شرح مطبوع للكتاب [١] .

٢- «توضيح المقاصد العلمية من الرسالة التدمرية» ، ومعه الأسئلة والأجوبة المرضية علىٰ الرسالة التدمرية ، تأليف الشيخ الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس [٢] .

٣- «شرح الرسالة التدمرية» ، تأليف أ. د . محمد عبد الرحمن الخميس [٣] .

٤- «التوضيحات الأثرية لمتن الرسالة التدمرية» ، تأليف الشيخ فخر الدين بن الزبير بن علي المحسي [٤] .

٥ - «تقريب التدمرية» ، تأليف شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت: ١٤٢١هـ) [٥] .

٦- «شرح العقيدة التدمرية» ، تأليف شيخنا العلامة الفقيه

---

(١) الطبعة الأولىٰ كانت عام (١٣٨٥هـ) ، ثم توالت الطبعات بعد ذلك .

(٢) مختصر صغير طبع في (٦٨) صفحة وصدر عن دار الصميعي عام (١٤١٦هـ) .

(٣) طبع في (٤٩٢) صفحة ، وصدر عن دار أطلس الخضراء عام (١٤٢٥هـ) .

(٤) طبع في مكتبة الرشد بالرياض في (٥٣٧) صفحة .

(٥) ويعتبر أول مختصر وتقريب للكتاب ، ثم شرحه الشيخ شرحًا كاملًا كما سيأتي في الذي بعده ، وقد طُبع في دار الوطن بالرياض ، عام (١٤١٢هـ) ، ثم طبع طبعات كثيرة .

محمد بن صالح العثيمين -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت: ١٤٢١هـ)(١).

٧- «شرح التدمرية»، تأليف الشيخ العلامة محمد أمان بن علي الجامي -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت: ١٤١٦هـ)(٢).

٨- «شرح العقيدة التدمرية»، تأليف فضيلة شيخنا العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك(٣).

٩- «الأجوبة المَرْضِية لتقريب التدمرية»، تأليف الشيخ بلال الجزائري(٤).

١٠- «شرح الرسالة التدمرية»، تأليف الشيخ أحمد بن عبد اللطيف آل عبد اللطيف(٥).

١١- «تقريرات ابن تيمية في بيان ما يُشكل من الرسالة التدمرية»، جمع وتعليق د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف(٦).

---

(١) طبع في مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية عام (١٤٣٧هـ) في (٥٩٠) صفحة.

(٢) طبع في مجلدين بعناية الأخ الدكتور سلمان المجلهم، وصدر عن دار الحجاز.

(٣) طبع في (٧١٩) صفحة، وطبع في دار التدمرية.

(٤) طبع في دار هجر بأبها، في (٤٨٧) صفحة، عام (١٤١٧هـ).

(٥) طبع في (٥٣٦) صفحة، وصدر عن مكتبة الشنقيطي.

(٦) طبع في (١٢٨) صفحة، وصدر عن مركز ابن تيمية بالرياض عام (١٤٢٤هـ)، وقد استفدتُ منه كثيرًا في الإحالات لكتب المؤلف، وزدت عليه أشياء كثيرة جدًّا.

١٢ - «التعليق على الرسالة التدمرية» ، تأليف د . عبد العزيز آل عبد اللطيف[(١)] .

١٣ - «شرح الرسالة التدمرية» ، تأليف د . عبد الله بن سلمان الفيفي[(٢)] .

١٤ - «خمسون سؤالًا في التدمرية» ، تأليف الشيخ عبود بن علي بن درع[(٣)] .

١٥ - «الأسئلة المئوية على التدمرية » ، تأليف د . خالد بن ناصر الغامدي[(٤)] .

١٦ - «الانتصار للتدمرية ، تدعيم لمقاصدها ، ونقدٌ للاعتراضات الأشعرية المعاصرة عليها» ، تأليف ماهر أمير[(٥)] .

وغيرها .

---

(١) بعناية عبد الله الزهراني ، وطبع في مركز البيان للبحوث والدراسات بالرياض ، في (٣٢٩) صفحة .

(٢) صدر عن دار طيبة الخضراء .

(٣) صدر عن مكتبة أبها عام (١٤١٧هـ) .

(٤) صدر عن دار التدمرية عام (١٤٢٤هـ) .

(٥) صدر عن مركز تكوين للدراسات والأبحاث عام (١٤٣٩هـ) .

المطلب السَّادِسُ : النُّسخُ الخطيَّةُ المُعتَمَدَةُ في التَّحقيقِ .

وقفتُ علىٰ نسخ خطيةٍ كثيرةٍ لهذا الكتاب ، لكني اعتمدتُ في تحقيقي لهذا الكتاب علىٰ أربع نسخ خطيةٍ ؛ وذلك لأنَّ البقيةَ مُتأخِّرةٌ جدًّا ، عامَّتُها في القرن الثالث عشر ، ولمَّا وقفتُ علىٰ النُّسخ المُتقدِّمةِ والمُتقنةِ أَعرَضتُ عن الباقي ، والنُّسخ التي اعتمدتُها إليكم وَصفُها :

النُّسخة الأولىٰ :

وهي نسخةٌ تامَّةٌ نفيسةٌ ، مُصَوَّرةٌ عن الأصل المحفوظ بِمَكتبةِ جامعة برنستون بأمريكا ، برقم حفظ [٣٩٤٧] ، وهي مِن النُّسخِ القيِّمة لهذا الكتاب ، فهي مُتقنةٌ ومُقابلةٌ ومُصحَّحةٌ ، وهي أيضًا منسوخةٌ في حياةِ المُؤلِّف ، **وتقع هذه النسخةُ في أربع وستين لوحة ، ومسطرتها : سبع عشرة سطرًا** ، والنسخةُ منسوخةٌ بخطٍّ مُعتادٍ واضحٍ مقروءٍ .

جاء علىٰ صفحة العنوان : «قاعدةٌ في الصِّفاتِ والقدر» ، وكتب فوقها : «تُسمَّىٰ : تحقيق الإثبات للأسماء والصفات ، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع» ، وكتب بجوارها : «تعرف بالقاعدة التدمرية» ، وكتب : «تصنيف شيخنا شيخ الإسلام ، وناصر السنة ، فريد الوقت ، حبر العلوم ، بقية المجتهدين ، وقدوة المتأخرين ، تاج العارفين ، لسان المتكلمين ، رحلة

الطالبين ، نخبة الراسخين ، إمام الزاهدين ، الإمام الحجة النوراني ، والعالم المتقن الرباني ، المقذوف في قلبه النور الإلهي والعلوم الرفيعة ، والفنون البديعة ، والآخذ بأزمة الشريعة ، الجامع لأنواع المحاسن ، الحاوي من الصفات الأحاسن فالأحاسن : تقي الدين أبي العباس ، أحمد بن شيخنا الإمام العالم العلامة : شهاب الدين ، بهاء الإسلام ، شرف الأنام ، مفتي الشام : أبي المحاسن عبد الحليم ابن شيخنا الإمام القدوة العلامة : مجد الدين ضياء الإسلام ، شرف الأنام ، رئيس الأصحاب ، شيخ المذاهب ، سيد العلماء والفضلاء : أبي البركات ، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني ، نفعنا الله بعلومه الفاخرة ، وأثابه في الدنيا والآخرة ، وأسبغ عليه نعمه باطنة وظاهرة ، بمنه وكرمه وخفي لطفه» .

وجاء في قيد الفراغ : «نجزت القاعدة المباركة التدمرية ، ولله الحمد في كل بكرة وعشية ، علىٰ يد الفقير : موسىٰ بن عبد الله الحلبي ، غفر الله له ولوالديه ، ولجميع المسلمين في عاشر ... **آخر سنة سبع مئة وتسعة عشر**» .

فهي منسوخة عام (٧١٩هـ) ، وهذا يعني أنها منسوخة قبل وفاة مصنفها بتسعة أعوام .

ومِن نفاسَتِها أنها مقروءةٌ علىٰ المُؤلفِ ، فعليها استدراكاتٌ

بخطِّهِ كما في (١٢/ أ ، ب) ، وتصويباتٌ في مواضع كما سيأتي التنبيه إليها في الحواشي .

جاء النص بالقلم الأسمر ، في حين أن العناوين الفرعية جاءت باللون الأحمر ، وجاءَ علىٰ حواشي النُّسخة بعض التعليقات القيِّمة بخطِّ شيخ الإسلام ابن تيمية ، ولذلك اتخذتُها أصلًا ، وعبَّرتُ عنها بـ« الأصل » .

النسخة الثانية :

وهي نسخة تامة نفيسة ، مُصَوَّرة عن الأصل المحفوظ بِمكتبة الأوقاف المصرية بمسجد البدوي برقم حفظ [٧١٥] ، وهي نسخة متقنة ومقابلة ومصححة ، وتعد هذه النسخة من النسخ القيمة لهذا الكتاب ؛ فهي منسوخة في حياة المؤلف ، وذلك عام (٧١٥هـ) .

وتقع هذه النسخة في خمس وخمسين لوحة ، ومسطرتها : خمس عشرة سطرًا .

والنسخة منسوخة بخطٍّ مُعتادٍ واضحٍ مقروءٍ ، وتُعتبرُ صفحاتها مِن المقاس المُتوسِّطِ .

جاء علىٰ صفحة العنوان : «كتاب: تقرير دلائل التوحيد من كلام شيخ الإسلام ، أفضل المتأخرين المحققين : تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني قدس الله روحه» .

وجاء في قيد الفراغ : «نقلها محمد بن ... الشافعي حامدًا مُصليًا في شهر ربيع الأول في سنة خمس عشرة وسبع مئة ، قوبلت بحسب الإمكان والحمد لله رب العالمين» .

وهذ يعني أنها منسوخة قبل وفاة مصنفها باثني عشرة عامًا .

جاء النص بالقلم الأسمر ، في حين أن العناوين الفرعية جاءت باللون الأحمر .

وجاء علىٰ النسخة بعض التملكات وهي كالتالي :

تملك الحاج أحمد بن محمد الطويل ونصه : «ملكه الفقير الحقير إلىٰ الله سبحانه وتعالىٰ : الحاج أحمد ابن الحاج محمد الطويل الفتال في سنة ١١٨٤» .

تملك محمد بن محمد العمري ، ونصه : «من كتب الفقير إلىٰ رحمة الله القدير : محمد بن محمد بن ... العمري بحلب ، غفر الله له ولابنه محمد أجمعين آمين... ملكه به ... للشيخ محمد منده الكردي بمبلغ ... سنة ٨١٣ ، ثم آل إلىٰ الفقير : حسين الوفاء» .

وتملك في آخر النسخة عقب قيد الفراغ، ويظهر منه: «انتقل هذا الكتاب إلىٰ من ورثه والدي، وهو ...رحمه الله تعالىٰ وهو ملك من أملاكي، وتذكرة منه ... رحمه الله تعالىٰ، وذلك في

شهور سنة خمس وسبعين وسبع مئة، والحمد لله وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم» .

وقد رمزت لها بـ«د» .

النسخة الثالثة :

وهي نسخة تامة ، محفوظة بمكتبة شهيد علي باشا باستانبول ، برقم حفظ [١٦٩٥] ، وهي نسخة جيدة ومقابلة كما صرح بذلك في آخرها ، وتقع هذه النسخة في مئة وثمان وعشرين لوحة، ومسطرتها : إحدىٰ عشر سطرًا ، وخطها معتاد وواضح مقروء .

جاء علىٰ صفحة العنوان : «القاعدة التدمرية في أصول الدين ، تأليف : الشيخ الإمام حبر العلوم ، بقية المجتهدين ، قدوة المتأخرين ، رحلة الطالبين ، ناصر السنة ، وقامع البدعة : تقي الدين أبي العباس ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني ، نفعنا الله بعلومه الفاخرة ، وأثابه في الدنيا والآخرة ، وأسبغ عليه نعمه باطنة وظاهرة ، بمنه وكرمه والحمد لله رب العالمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل» .

وجاء في آخرها : «فنسأل الله أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقًا ، ولا حول ولا قوة

إلا بالله العلي العظيم، وصلىٰ الله علىٰ خير خلقه، عبده ورسوله محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين».

وكتب في الحاشية: «بلغ مقابلة»، وكتب في النهاية كلامًا بالفارسية.

جاء النص بالقلم الأسود، في حين أن العناوين الفرعية جاءت باللون الأحمر.

وجاء علىٰ النسخة بعض التملكات والأوقاف وهي كالتالي:

تملك محمد بن هبة الله، ونصه: «من كتب الفقير: محمد هبة الله المقري المقدسي، عُفي عنه».

تملك حفيد ابن الصدر، ونصه: «ثم دخل في نوبة الفقير إليه سبحانه وتعالىٰ: حفيد ابن الصدر محمد طباق، عفي عنه».

وختم وقف مكتبة شهيد علي، ونصه: «مما وقفه الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله تعالىٰ، بشرط أن لا يخرج من خزانته».

جاء علىٰ حواشي النسخة بعض المطالب، والحقيقة أنها أقل النسخ الأربع جودة، وفيها أخطاء وتحريفات غير قليلة.

وقد رمزت لها بـ«ش».

النسخة الرابعة :

وهي مِن أجودِ النُّسخ الأربع إن لم تكن أجودها .

النسخة ناسخها علي البعلي ، نسخها عام (٧٧٥هـ) .

تقع في (٥٣) ورقة ، مكتوبة باللونين الأحمر والأسود ، وعليها سماع الفقيه شهاب الدين أحمد بن أحمد الفندقي من محمد بن عبد الله بن المحب الملقب بالصامت سنة (٧٨٨هـ) ، وعليها قراءة علىٰ الفندقي من علي بن العز الحنبلي .

وقد حصلت علىٰ صورتها من دارة الملك عبد العزيز بالرياض ، وهي نسخة أصلية عندهم من ممتلكات الشيخ العلامة عبد العزيز الرشيد العجمي (ت : ١٤٠٨هـ) صاحب «التنبيهات السنية» ، ورقمها (٢٦٣٣) .

وقد رمزت لها بـ«ع» .

وقد رجعت إلىٰ كتاب : «**العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**» للعلامة ابن الوزير اليماني (ت: ٨٤٠هـ) فقد نقل جزءًا كبيرًا من «التدمرية» ، مِن أوَّلِها ، ونقل القواعد وتوقَّف عند السادسة ولا وجود ولا أثر للسَّابعة عنده ، ويُعدُّ نقلُه نسخة قديمة لأنه قريب عهد بالمؤلف ، فاستفدتُ منه في بعض الترجيح ، **فالكتاب غَدَا كنسخةٍ خامسةٍ مُتقدِّمةٍ .**

المطلَبُ السَّابعُ : عَمَلي في الكتابِ .

كان عملي في الكتابِ كالآتي :

١- نسختُ الأصلَ ، ثم قابلتُ بقيةَ النُّسخ علىٰ الأصل ، فما كان مِن زياداتٍ في النُّسخِ ورأيتُ أنه ينبغي أن يُذكَرَ في المَتنِ ذكرتُهُ في المتن بين معقوفتين [ ] ، ونبَّهت في الهامش علىٰ أنه زيادةٌ مِن النسخة الفلانية .

٢- وما كان مِن زيادةٍ في الأصل غير موجودةٍ في بعض النُّسخ أو فيها كلها فلا أشيرُ إليه ؛ لأنِّي اعتمدتُ الأصلَ وما في المتن فهو منهُ ، فلا حاجةَ للإشارةِ في الهوامشِ .

٣- وما كان مِن سَقطٍ في النسخ الأُخرىٰ فإني لا أُشير إليه ؛ لكثرته ، ولعدم استفادة القارئ منه شيئًا ، بل هو حشوٌ في الهوامشِ ، وإثقالٌ لها .

٤- وما كان من خِلافٍ في النُّسخ فإني أَذكُره إذا كان ذا قيمةٍ علميَّةٍ ، أو فائدةٍ ، أمَّا تحريفاتُ النُّساخِ وأخطاؤُهم فإني لا أَذكُرها ؛ بسبب كَثرَتِها ، وعدمِ فائدتها ، خاصة نسخة «ش» .

وفي أول الأمر دوَّنتُ كلَّ الفروقات بين النُّسخِ ، ثم رأيتُ أنها تُثقِلُ الحواشي بما أكثره لا فائدةَ منه ، وإنما هي اختلافات لا فائدة مِن تسجيل وتدوين كثير منها ، فرأيتُ أن أُهمِلَ

ما انفرَدَت به نسخة -لا سيما إذا كانت كثيرة الخطأ- عن بقيَّـةِ النُّسَخِ ، خاصةً مالا يُشكِّلُ فرقًا .

٥- إذا قلتُ : «في بقية النسخ كذا» ، فمُرادي كل النُّسخ الثلاث الباقية - عدا الأصل - .

٦- بالنِّسبةِ لِذِكرِ الثَّناءِ علىٰ اللهِ ، أو الصلاةِ علىٰ النبيِّ وصِيغها ، والتَّرضي علىٰ الصَّحابةِ ، والتَّرحُّم علىٰ العُلماءِ أذكُرُ ما في الأصل ، وإنْ لم يُوجَدْ فيه ، فإني أَذكُرُ ما تذكُرُهُ بقية النُّسخِ ، ولا أُشيرُ إلىٰ الاختلافِ فيه ، وذلك لكثرتِهِ ولعدمِ فائدتِهِ في هذه الرسالةِ .

٧- الآياتُ جعلتُها علىٰ رَسم المُصحَفِ ، ثم عَزَوْتُها إلىٰ سُورِها وجعلتُ العزو في المتنِ حتىٰ لا أُثقِلَ الحواشي .

٨- الأحاديثُ والآثارُ وأقوال العلماء جعلتُها بين مُزدَوَجتين « ».

٩- **خرَّجتُ جميعَ الأحاديثِ** ، وطريقتي في تخريج الأحاديثِ : إنْ كان في الصَّحيحين أو في أحدِهما اكتفيتُ بتخريجِهِ بالعزو إليهما ، فإن لم يكنْ في الصَّحيحينِ أو في أحدِهما اجتهدتُ في تخريجِهِ مِن مظانِّه ، ثم بيَّنتُ حُكمَ العلماءِ الموثوقين عليه .

وإذا قلتُ : صحَّحهُ الألبانيُّ ، ولم أَذكُر المصدرَ فهو في أحدِ السُّنن الأربعةِ التي خرَّجتُ الحديث منها أو مِن أحدِها .

١٠- وثَّقت النقولَ عن العلماءِ، بتخريجِ الآثارِ، وعزو الأقوالِ إلىٰ كُتُبِ مُصَنِّفيها.

١١- لا أذكرُ اسمَ بعضِ الكتب عندَ تخريجِ الآثار؛ لأنَّ مؤلفها في الغالب إمَّا أن يكون له كتابٌ واحدٌ مطبوعٌ كاللالكائي، حيثُ إنَّ له «شرح أصول اعتقاد أهلِ السُّنةِ والجماعة»، أو العَزْو في الغالبِ لكتابٍ لهُ مشهور في الاعتِقادِ كالآجريِّ في «الشِّريعةِ»، وأحيانًا أعتمِدُ علىٰ نباهةِ القارئ في معرفةِ الكتابِ المُراد؛ لأنه مرَّ ذِكرُهُ قريبًا، ومُرادي مِن ذلك الاختصارُ في ذِكرِ الأسماءِ.

١٢- لم أترجم لمن ورد ذكرهم؛ لأن هذا الكتاب لا يقرؤه إلَّا المُتقدِّمون مِن طُلاب العلم، فمثل هؤلاء هل يُعرَّفون بأئمة السنة أو بأئمة البدعة؟!

١٣- راعيتُ في نسخِ الكتابِ قواعدَ الإملاءِ الحديثةِ، وحرصتُ علىٰ استخدامِ علاماتِ التَّرقيمِ، واجتهدتُ في تقسيم الفقراتِ؛ ليتيسَّرَ فهمُها علىٰ القارئ.

١٤- علَّقتُ علىٰ ما رأيتُ أنَّ الحاجةَ ماسَّةٌ للتعليق عليه، لا سِيَّما في بعضِ الكلماتِ والعباراتِ التي تُشْكِلُ علىٰ كثير مِن طُلَّاب العلمِ، وقد يكون في بعضِ التعليقاتِ طولٌ لكنَّ الحاجَةَ ماسَّةٌ للتوضيح وضربِ الأمثلةِ والتوثيقِ وتصويرِ المسألةِ علىٰ أكمَلِ وجهٍ.

١٥- أحلتُ إلىٰ بقيَّةِ كُتُب شيخ الإسلام في مواضعَ كثيرةٍ جدًّا لِمَن أرادَ الاستزادةَ في شرحِ مسألةٍ، أو زيادةِ تقريرٍ لها، فقد

يختَصِرُ هنا ما يتوسَّعُ فيه في بعض كُتُبه ، في تصويرِ المسألةِ ، أو حكايةِ الخِلافِ وأدلَّةِ المُخالفينَ والجوابِ عنها ... إلخ .

١٦- اختصرتُ أسماءَ كتب شيخ الإسلام المُحالِ إليها بما يدلُّ عليها ، وبما هو معروفٌ عندَ عامَّةِ طُلَّاب العلم ، كـ«مجموع الفتاوىٰ» بـ«الفتاوىٰ» ، و«درء تعارض العقل والنقل» بـ«الدرء» ، و«شرح العقيدة الأصبهانية» بـ«الأصبهانية» وهكذا .

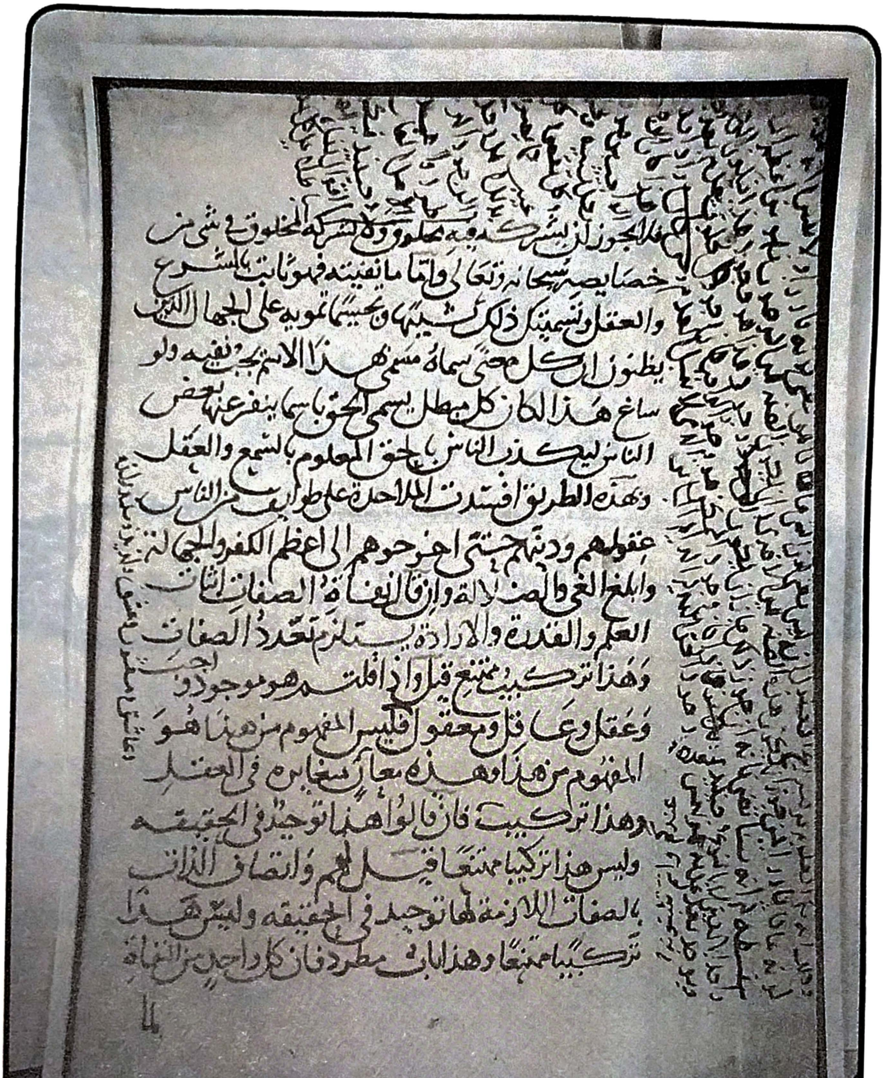
١٧- صنعتُ عدة فهارس ، وهي : فهرس الآيات ، والأحاديث والآثار ، والأعلام ، والفرق ، والمراجع ، وفهرسٌ تفصيليٌّ للموضُوعاتِ .

هذه طريقتي وهذا عَمَلي وهذا مَسْلَكي في هذا الكتاب .

ثم أَختِمُ بأنِّي مع اجتهادي في المقابلةِ والمُعارضَةِ والتَّدقيق إلَّا أنِّي أعترفُ بالوَهْم والغَلَطِ ، وهل يسلَمُ كتابٌ كَتَبَهُ بنو آدم مِن هذا ؟ **ولكن حَسْبي أنِّي قَضيتُ أيَّامي وشيئًا عظيمًا من عُمري في التَّصحيح والتَّدقيقِ والمُراجعةِ مرَّاتٍ ومرَّاتٍ حِرْصًا مِنِّي علىٰ خُروجِ هذا الكتابِ بأجملِ صورةٍ وأكملِها .**

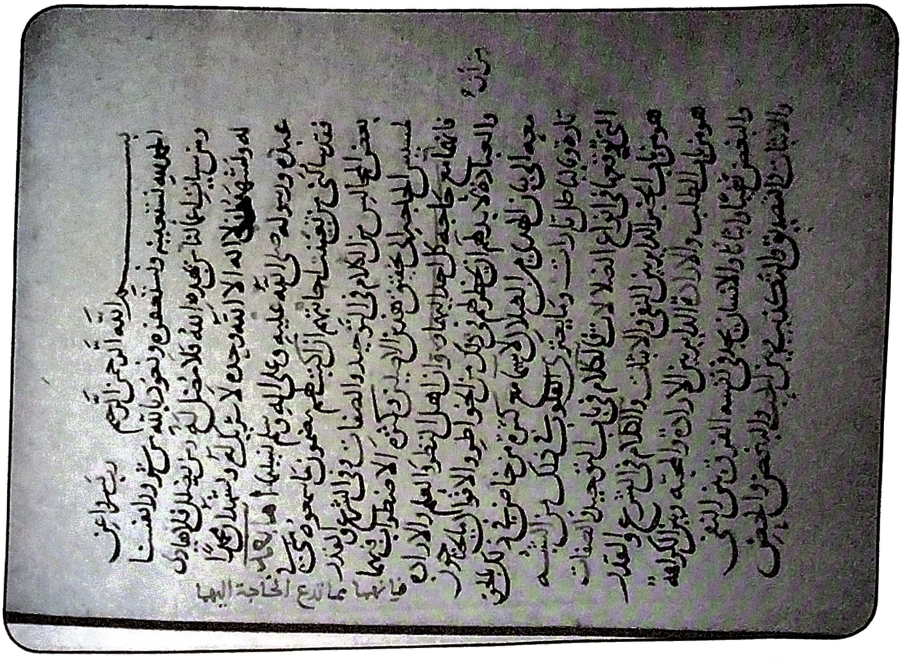
هذا المنهجُ الذي سِرْتُ عليه ، ولا أدَّعي الكمالَ فإنهُ أمرٌ عزيزُ المَنالِ ، واللهَ أسأل التوفيقَ والسَّدادَ والقبول .

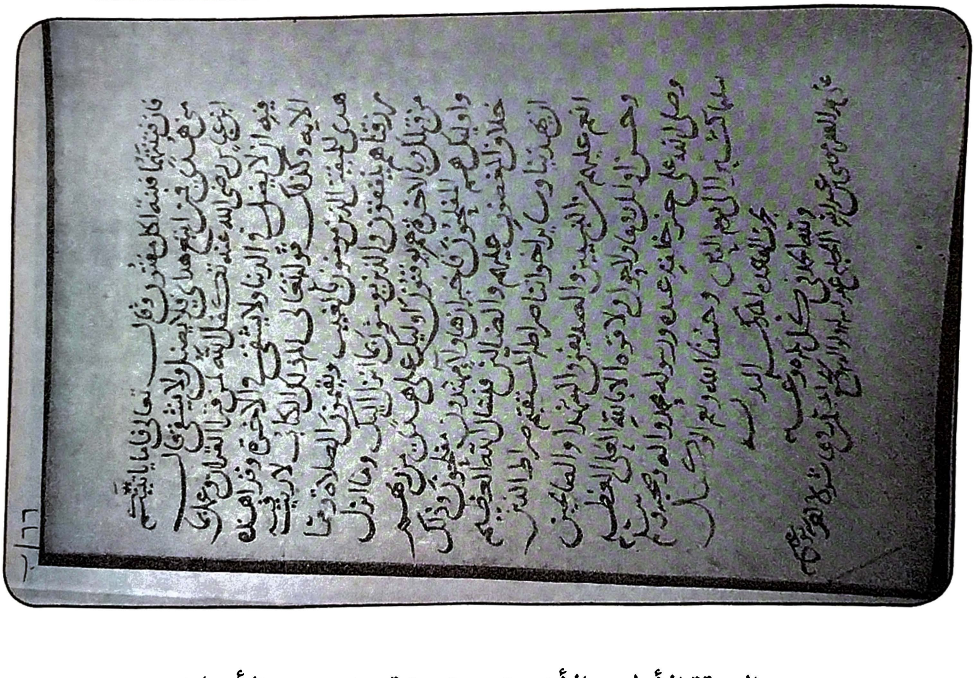
نماذج من النسخ الخطية


لا يجوز ان يشركه فيه مخلوق ولا يشركه المخلوق في شيء من
خصائصه سبحانه وتعالى واما ما نفيته فهو ثابت بالشرع
والعقل وتسميتك ذلك تشبيها وتجسيما تمويه على الجهال الذين
يظنون ان كل معنى سماه مسمي بهذا الاسم يجب نفيه ولو
ساغ هذا لكان كل مبطل يسمي الحق باسما ينفر عنها بعض
الناس ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل
وبهذه الطريق افسدت الملاحدة على طوائف من الناس
عقولهم ودينهم حتى اخرجوهم الى اعظم الكفر والجهالة
وابلغ الغي والضلالة وان قال نفاة الصفات اثبات
العلم والقدرة والارادة يستلزم تعدد الصفات
وهذا تركيب ممتنع قيل واذا قلتم هو موجود واجب
وعقل وعاقل ومعقول فليس المفهوم من هذا هو
المفهوم من هذا وهذه معان متباين في العقل
وهذا تركيب فان قالوا هذا توحيد في الحقيقة
وليس هذا تركيبا ممتنعا قيل لهم واتصاف الذات
بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة وليس هذا
تركيبا ممتنعا وهذا باب مطرد فان كل واحد من النفاة

هذا استدراك من شيخ الإسلام ابن تيمية كتبه بخطه في الورقة (١٢/ أ)

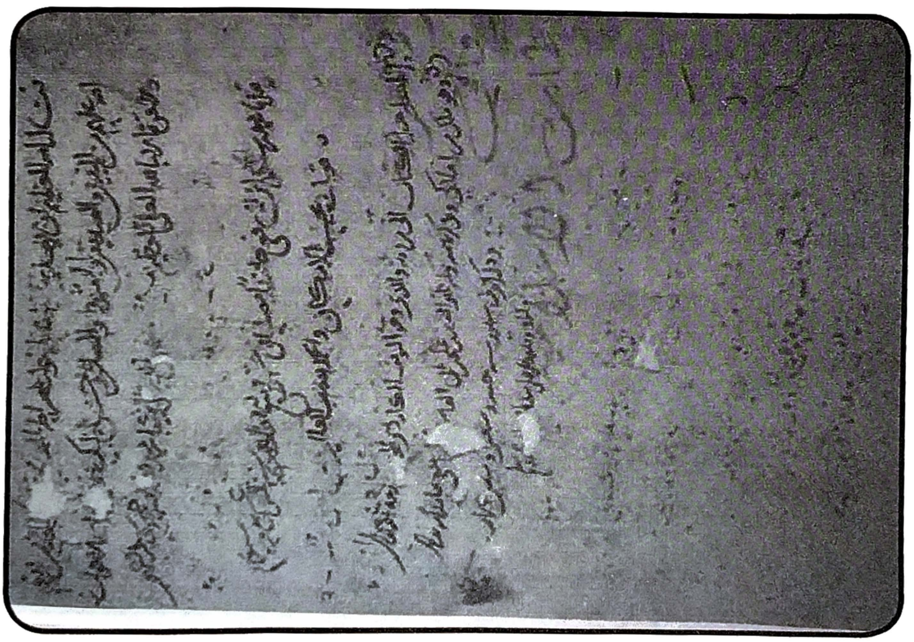
من نسخة برنستون «الأصل»



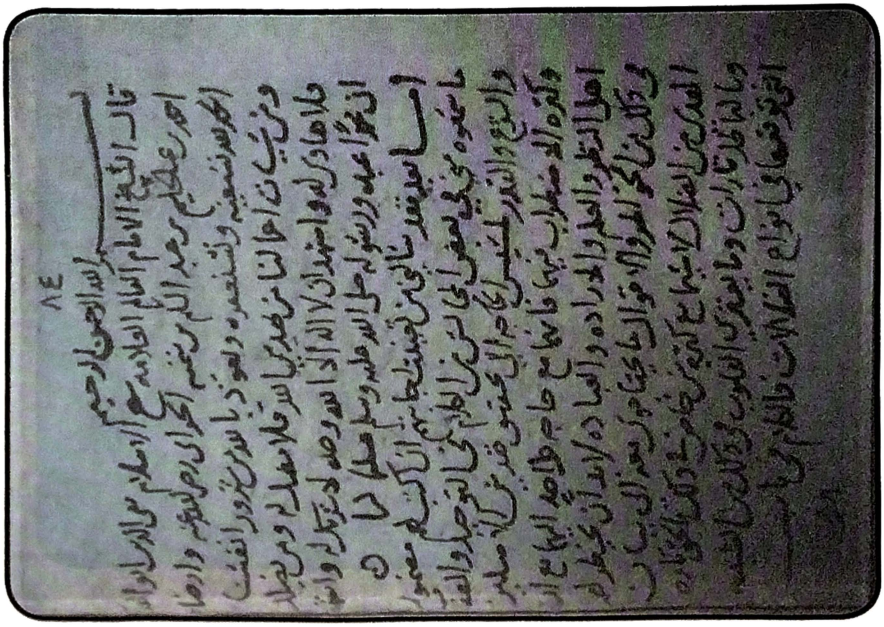


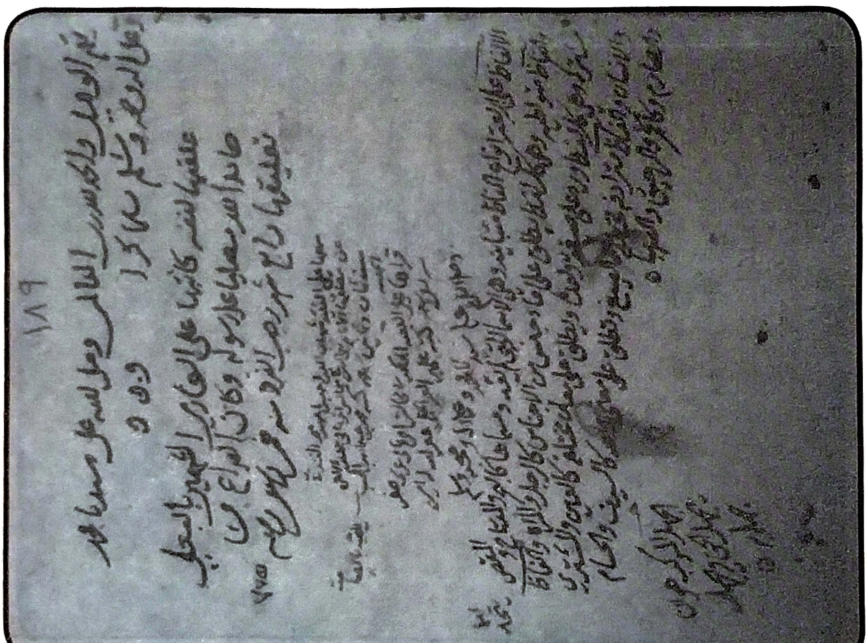
الورقة الأولىٰ والأخيرة من نسخة برنستون «الأصل»



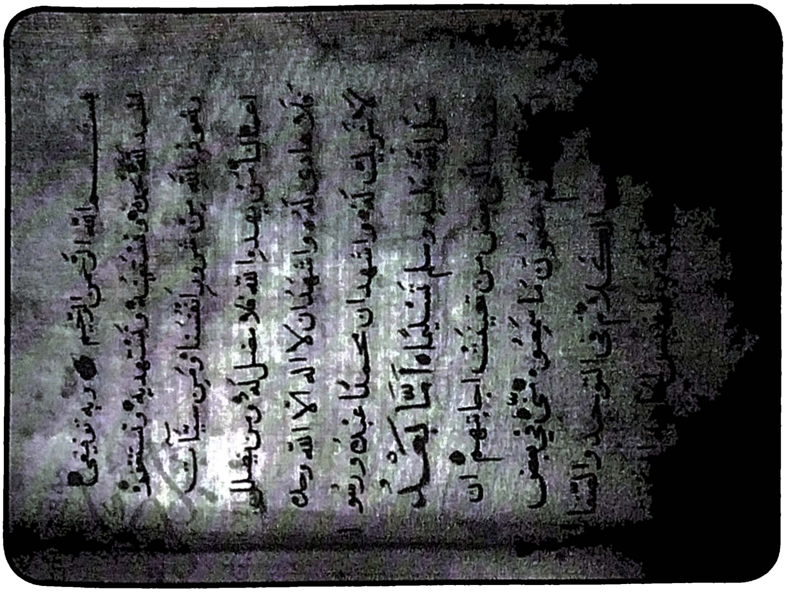


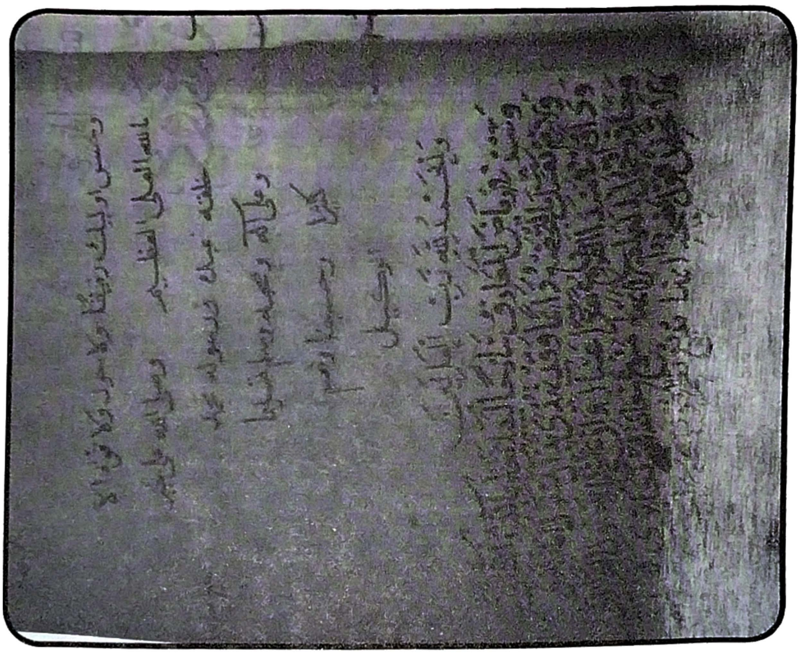
الورقة الأولىٰ والأخيرة من نسخة الأوقاف المصرية «د»





الورقة الأولىٰ والأخيرة من نسخة البعلي «ع»





الورقة الأولىٰ والأخيرة من نسخة شهيد علي باشا «ش»

التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

تأليف

شيخ الإسلام الإمام الحافظ

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

دراسة وتحقيق

د. محمد بن عودة السعوي

قاعدةٌ في الصِّفاتِ والقَدَرِ تُسمَّىٰ :

«تحقيق الإثباتِ للأسماءِ والصِّفاتِ ، وحقيقة الجمع بينَ القَدَرِ والشَّرعِ»

تصنيفُ شيخِنا شيخ الإسلام ، وناصرِ السُّنةِ ، فريدِ الوقتِ ، حَبْرِ العُلومِ ، بقيَّةِ المُجْتهدينَ ، وقُدوةِ المُتأخِّرينَ ، تاجِ العارفينَ ، لِسانِ المُتكلِّمينَ ، رُحلةِ الطَّالبينَ ، نُخبةِ الرَّاسخينَ ، إمامِ الزاهدينَ ، الإمامِ الحُجَّةِ النُّوراني ، والعالِمِ المُتقِنِ الربَّاني ، المَقذوفِ في قلبِهِ النورُ الإلهي ، والعلومُ الرَّفيعةُ ، والفنونُ البديعةُ ، والآخذِ بأزِمَّةِ الشَّريعةِ ، الجامعِ لأنواع المحاسنِ ، الحاوي مِن الصِّفاتِ الأحاسِنِ فالأحاسنِ ، تقيُّ الدِّينِ أبو العباس أحمدُ ابن شيخِنا الإمام العالم العلامةِ شِهابِ الدين ، بهاءِ الإسلام ، شرفِ الأنامِ ، مُفتي الشَّامِ ، أبي المحاسن عبد الحليم ابن شيخنا الإمام القُدوةِ العلامةِ مَجدِ الدِّين ضياءِ الإسلامِ شَرَفِ الأنام ، رئيسِ الأصحاب ، شيخِ المذاهبِ ، سيِّدِ العُلماءِ والفُضلاءِ أبي البركاتِ عبدِ السَّلامِ بن عبدِ الله بن أبي القاسم بن محمد بن تَيمِيَّة الحرَّاني نفعنا اللهُ بعلومِهِ الفاخِرةِ ، وأثابهُ في الدُّنيا والآخرة ، وأسبغَ عليه نِعَمَهُ باطنةً وظاهرةً ، بمَنِّهِ وكَرَمِهِ وخَفِيِّ لُطفِهِ .

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ربِّ يَسِّر وأعن [(١)]

الحمدُ للهِ ، [نَحمَدُهُ و] [(٢)] نَستعينُهُ ، [ونَستهدِيه] [(٣)] ، ونَستغفِرُهُ ، ونَعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أَنفُسِنا ، ومِن سيِّئاتِ أعمالِنا ، مَن يَهدِهِ [(٤)] اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هاديَ له .

وأشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له ، وأشهَدُ [(٥)] أنَّ مُحمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ ، صلَّىٰ اللهُ عليه وعلىٰ آلِه وسَلَّمَ تَسليمًا .

أمَّا بعدُ ؛ فقد سَألَني مَن تَعَيَّنَتْ إجابتُهم أنْ أَكتُبَ لهم مَضمُونَ ما سَمِعُوهُ مِنِّي في بعضِ المَجالِسِ ، مِنَ الكلامِ في التَّوحيدِ والصِّفاتِ ، وفي الشَّرعِ والقَدَرِ ؛ لِمَسيسِ الحاجةِ إلىٰ تَحقيقِ هذينِ الأَصلينِ ، وكَثرةِ الاضطِرابِ فيهما ، فإنَّهما مع حاجةِ

---

(١) في «د» : «وما توفيقي إلا بالله» ، وفي «ش» : «وبه توفيقي» .

(٢) ما بين المعقوفتين من «ش» .

(٣) من «ش» .

(٤) في «ع» : «يهدي» .

(٥) في الأصل و«د» في هذا الموضع والذي قبله : «ونشهد» ، والمثبت من «ع» ، و«ش» .

كُلِّ أحدٍ إليهما ، ومع أنَّ [١] أهلَ النَّظرِ والعِلمِ [٢] ، والإرادةِ والعِبادةِ لا بُدَّ لهم مِن أن يَخطُرَ لهُم في ذلِك مِنَ الخَواطِرِ والأَقوالِ ما يَحتاجونَ معَه إلىٰ بيانِ الهُدىٰ مِنَ الضَّلالِ ، لا سِيَّما مع كثرةِ مَن خاضَ في ذلك بالحقِّ تارةً ، وبالباطلِ تاراتٍ ، وما يَعتَري القُلوبَ في ذلك مِنَ الشُّبَهِ التي تُوقِعُها في أنواعِ الضَّلالاتِ .

فالكلامُ في بابِ التَّوحيدِ والصِّفاتِ هو : مِن بابِ الخَبَرِ ، الدَّائرِ بينَ النَّفْيِ والإثباتِ .

والكلامُ في الشَّرعِ والقَدَرِ هو : مِن بابِ الطَّلَبِ والإرادةِ ، الدَّائرِ بينَ الإرادةِ والمَحبَّةِ ، وبينَ الكراهةِ والبُغضِ ، نفيًا وإثباتًا .

والإنسانُ يَجِدُ في نَفْسِه الفَرقَ بينَ النَّفيِ والإثباتِ ، والتَّصديقِ والتَّكذيبِ ، وبينَ الحُبِّ والبُغضِ ، والحَضِّ والمَنعِ ، حتىٰ إنَّ الفَرْقَ بينَ هذا النَّوعِ وبينَ النَّوعِ الآخَرِ معروفٌ عندَ العامَّةِ والخاصَّةِ ، معروفٌ عندَ أصنافِ المُتكلِّمينَ في العِلمِ ، كما ذَكَرَ الفُقهاءُ ذلك في كِتابِ «الأَيمانِ» ، وكما ذَكَرَه المُقَسِّمونَ للكلامِ ، مِن أهلِ النَّظرِ والنَّحوِ والبيانِ ،

(١) في الأصل : «فإنَّهما ممَّا تدعو الحاجةُ إليهما ، وأنَّ أهل ..» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) في «ش» : «العلم والنظر» .

فذَكَروا أنَّ الكلامَ نوعانِ :

خَبَرٌ ، وإنشاءٌ .

والخَبَرَ دائرٌ بينَ : النَّفي ، والإثباتِ .

والإنشاءَ : أمرٌ ، أو نَهيٌ ، أو إباحةٌ .

وإذا كان كذلك فلا بُدَّ للعَبدِ أنْ يُثْبِتَ للهِ ما يَجِبُ إثباتُه له مِن صِفاتِ الكَمالِ ، ويَنفيَ عنه ما يَجِبُ نفيُهُ عنه مِمَّا يُضادُّ هذه الحالَ .

ولا بُدَّ له في أحكامِه مِن أن يُثْبِتَ خلْقَهُ وأمْرَهُ :

فيُؤمِنَ بخَلْقِه المُتضَمِّنِ كَمالَ قُدرتِه ، وعُمومَ مَشيئتِه .

ويُثبتَ أمْرَه المُتضَمِّنَ بيانَ ما يُحِبُّهُ ويَرضاهُ ، مِنَ القَولِ والعَملِ .

ويُؤمِنَ بشَرعِهِ وقَدَرِهِ إيمانًا خاليًا مِن الزَّلَلِ .

وهذا يَتَضَمَّنُ التَّوحيدَ في عبادتِه وحدَه لا شريكَ له ، وهو التَّوحيدُ في : القَصدِ ، والإرادةِ ، والعملِ (١) .

---

(١) انظر في هذا وما بعده : «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٨٦١-٨٦٢) ، و«الصفدية» (٢/ ٢٢٨-٢٢٩) ، و«درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٣٩١) ، و«شرح الأصبهانية» (٤٣٣) ، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» (٩٤) ، و«الصواعق» (٢/ ٤٠١) ، و«زاد المعاد» (١/ ٣١٦) ، و«النونية» (٤٧٨٠-٤٧٨٨) ، و«بدائع الفوائد» (١/ ١٣٨) .

والأوَّلُ يَتَضَمَّنُ التَّوحيدَ في العِلمِ والقَولِ ، كما دَلَّتْ علىٰ هذا سورةُ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

ودَلَّتْ علىٰ الآخَرِ سورةُ : ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ .

وهما سُورتا الإخلاصِ ، وبهما كان يَقرَأُ النَّبيُّ ﷺ بعدَ الفاتحةِ في :

رَكعتيِ الفجرِ[1] ، ورَكعتيِ الطَّوافِ[2] ، وغيرِ ذلك[3][4] .

فأمَّا الأوَّلُ ، وهو التَّوحيدُ في الصِّفاتِ :

فالأصلُ في هذا البابِ : أنْ يُوصَفَ اللهُ تَعالىٰ بما وَصَفَ به

---

(١) رواه مسلم (١/ ٥٠٢ رقم ٧٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه مسلم (٢/ ٨٨٦ رقم ١٢١٨) ضمن حديث جابر رضي الله عنه الطويل في ذِكر صفةِ حجِّ النبي ﷺ .

(٣) في «الأصل» : «وغيرهما» . والمثبت من بقية النسخ .

(٤) **وقرأ بهما في الركعتين بعد المغرب** كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي رواه أحمد (٩/ ٥٠١ رقم ٥٦٩١، ٥٧٤٢) ، والترمذي (١/ ٤٤١ رقم ٤١٧) ، والنسائي في «المجتبىٰ» (٢/ ١٧٠ رقم ٩٩٢) ، و«الكبرىٰ» (٢/ ١٧ رقم ١٠٦٦) ، وابن ماجه (١/ ٣٦٣ رقم ١١٤٩) ، وابن حبان (٦/ ٢١٢ رقم ٢٤٥٩) .

وفي الوتر كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما : الذي رواه أحمد (٤/ ٤٥٢ رقم ٢٧٢٠) ، وابن أبي شيبة (٤/ ٥١٢ رقم ٦٩٥١) ، والترمذي (١/ ٤٧٧ رقم ٤٦٢) ، وابن ماجه (١/ ٣٧١ رقم ١١٧٢) ، والبزار (١١/ ٦٢ رقم ٤٧٥٩ ، ٥٠١٦) .

نَفْسَهُ ، وبما وَصَفَهُ به رُسلُهُ[1] نفيًا وإثباتًا ، فيُثبتَ للهِ تَعالىٰ ما أَثْبَتَه لنَفْسِه ، ويُنفىٰ عنه ما نَفاهُ عن نَفْسِهِ .

وقد عُلِمَ أنَّ طريقةَ سَلَفِ الأُمَّةِ وأئمَّتِها[2] :

إثباتُ ما أَثْبَتَه لنَفْسِه مِنَ الصِّفاتِ :

مِن غَيرِ تَكييفٍ ، ولا تَمثيلٍ ، ومِن غَيرِ تَحريفٍ ولا تَعطيلٍ .

وكذلك يَنفونَ عنه ما نَفَاهُ عن نَفْسِه -مع ما أَثْبَتَه مِن الصِّفاتِ- مِن غيرِ إلحادٍ : لا في أسمائِه ، ولا في آياتِه[3] .

فإنَّ اللهَ تعالىٰ ذَمَّ الذين يُلحِدونَ[4] في أسمائِه وآياتِه ، كما قال تَعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف : ١٨٠] .

وقال تَعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت : ٤٠] .

---

(١) في «د» : «رسوله» ، وفي «ش» : «وصفته» .

(٢) انظر : «الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٥) ، (٦/ ٣٨، ٥١٨) ، (٨/ ٤٣٢) ، (١٣/ ١٦٠) ، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٢٣) ، و«المسألة الحموية» (١٢٩) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥) ، و«جامع المسائل» (١/ ٣٣١) .

(٣) في الأصل ، و«د» ، و«ش» : «الآيات» ، والمثبت من «ع» .

(٤) في «د» : «ذم الملحدين» .

فطريقتُهم: تتضمَّنُ إثباتَ الأسماءِ والصِّفاتِ، مع نفيِ مُماثلَةِ المَخلوقاتِ، إثباتًا بلا تشبيهٍ، وتنزيهًا بلا تعطيلٍ، كما قال تَعالىٰ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورىٰ: ١١].

ففي قولِه: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ردٌّ للتَّشبيهِ والتَّمثيلِ.

وقولِه: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ردٌّ للإلحادِ والتَّعطيلِ.

❁❁❁

واللهُ سُبحانَه وتَعالىٰ بَعَثَ رُسُلَهُ[1] بـ: «إثباتٍ مُفصَّلٍ، ونفيٍ مُجمَلٍ»[2].

فأثبَتوا له الصِّفاتِ علىٰ وَجهِ التَّفصيلِ، ونَفَوْا عنه ما لا يَصلُحُ له مِن التَّشبيهِ والتَّمثيلِ، كما قال تَعالىٰ: ﴿ فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَـٰدَتِهِۦ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥].

قال أهلُ اللُّغةِ: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ أي: نظيرًا يَستحِقُّ مِثْلَ اسمِه، ويُقالُ: مُسامِيًا يُسامِيه[3].

---

(١) في «د»: «رسوله ﷺ».

(٢) انظر: «الفتاوىٰ» (٦/ ٣٧، ٦٦، ٥١٥)، (١٢/ ٤٣٢)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٨٦٣)، و«جامع المسائل» (١/ ١٠٦)، و«منهاج السنة» (٢/ ١٨٥)، و«الدرء» (٥/ ١٦٣).

(٣) انظر: «الغريبين» للهروي (٣/ ١٩٣)، و«المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (٨/ ٤١٥)، و«الصحاح» للجوهري (٦/ ٢٣٨٣).

وهذا مَعنىٰ ما يُروَىٰ عن ابنِ عبَّاسٍ : «هل تعلَمُ له مِثْلاً أو شِبْهًا»(١) .

وقال تعالىٰ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص] .

وقال تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٢٢] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ ﴾ [البقرة : ١٦٥] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٠٠ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام] .

وقال تعالىٰ : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان] .

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٥٨٥) ، والبيهقي في «الاعتقاد» (٣٩) ، و«الأسماء والصفات» (٢/ ٤٠ رقم ٦١٠) ، و«الشعب» (١/ ٢٧١ رقم ١٢١) . وفي «ع» : «مثيلًا» .

وقال تعالىٰ : ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ ، إلىٰ قولِه : ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات][1].

فسَبَّحَ نَفْسَه عمَّا يَصِفُه[2] المُفتَرونَ المُشرِكونَ ، وسَلَّمَ علىٰ المُرسَلِينَ ، لسَلامةِ ما قالوه مِن الإفكِ والشِّركِ ، وحَمِدَ نَفْسَه ؛ إذ هو سُبحانَه المُستَحِقُّ للحَمْدِ بما لهُ مِنَ الأسماءِ والصِّفاتِ ، وبديعِ المَخلوقاتِ .

وأَمَّا الإثباتُ المُفصَّلُ ، فإنَّه ذَكَرَ مِن أسمائِه وصفاتِه ما أَنْزَلَهُ في مُحكَمِ آياتِه ، كقولِه تَعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] الآيةَ بكَمالِها .

وقولِه : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص] السُّورةَ .

وقولِه : ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [التحريم: ٢] ، ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴾ [الروم : ٥٤] ، ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورىٰ : ١١] ، ﴿ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الجاثية : ٣٧] ، ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [يونس : ١٠٧] ، ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج] ، ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ

---

(١) في «ع» ساق الآيات تامة من قوله : ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿١٦٠﴾ ﴾ .

(٢) في «د» ، و«ع» : «يصف» .

﴿ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد] .

وقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة : ٥٤] .

وقوله : ﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ [المائدة : ١١٩] .

وقوله : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [محمد : ٢٨] .

وقوله : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٩٣] .

وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر : ١٠] .

وقوله : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [البقرة : ٢١٠] .

وقوله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت : ١١] .

وقوله : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] .

وقوله : ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا ﴾ [مريم : ٥٢] .

وقوله : ﴿ وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴾ [القصص : ٦٢] .

وقوله : ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس:٨٢] .

وقوله تَعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ [1] ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [الحشر] .

إلىٰ أمثالِ هذه الآياتِ ، والأحاديثِ الثَّابتةِ عنِ النَّبيِّ ﷺ في أسماءِ الرَّبِّ تَعالىٰ وصِفاتِه ، فإنَّ في ذلك مِن إثباتِ ذاتِه وصفاتِه علىٰ وجهِ التَّفصيلِ ، وإثباتِ وَحدانِيَّتِه بنفيِ التَّمثيلِ ما [2] هَدَىٰ اللهُ به عبادَهُ إلىٰ سَواءِ السَّبيلِ ، فهذه طريقةُ الرُّسلِ صَلَّىٰ اللهُ عليهم أَجمعينَ .

---

(١) هذه الآية من «د» .

(٢) في الأصل : «مِمَّا» ، والمثبت من البقية .

وأمَّا مَن زاغَ وحادَ عنْ سبيلِهم مِنَ الكُفَّارِ والمشركينَ والذينَ أُوتوا الكتابَ ، ومَن دَخَلَ في هؤلاءِ مِنَ الصَّابئةِ والمُتفلْسِفةِ والجَهميَّةِ ، والقَرامِطةِ الباطنيَّةِ ، ونحوِهم ؛ فإنَّهم علىٰ ضِدِّ ذلك :

فإنَّهم يَصفونَه بالصِّفاتِ السَّلبيَّةِ علىٰ وجهِ التَّفصيلِ .

ولا يُثبتونَ إلَّا وُجودًا مُطلقًا لا حقيقةَ له عندَ التَّحصيلِ ، وإنَّما يَرجِعُ إلىٰ وُجودٍ في الأَذهانِ يَمتنِعُ تَحَقُّقُه في الأعيانِ [1] .

(١) الوجودُ المُطلقُ : هو الذي لا يتقيَّد بصفاتٍ . وهذا الوجودُ لا يُمكن تحقُّقه في الأعيانِ ، وإنَّما في الأذهانِ ، والذِّهنُ قد يَفرِضُ ما لا وجودَ له ، فيفرضُ موجودًا بلا صفةٍ ، ولو صفةَ الوُجودِ ! ولذلكَ وَصَفَ الشيخُ قولَهم بأنهُ يَستَلزمُ غايةَ التَّعطيلِ ...إلخ .
ثم انقسموا في هذا القولِ إلىٰ ثلاثةِ أقسام :
الأول : أنه الوجودُ المُطْلَقُ بشرطِ الإطلَاقِ ، وهو الذي لا يتعيَّنُ ، ولا يتخصَّصُ بحقيقةٍ يمتازُ بها عن سائرِ الموجوداتِ ، بل حقيقتُهُ وجودٌ مَحضٌ مُطلقٌ ، بشرطِ نفي جميع القيودِ والمُعيِّنات والمخصِّصاتِ ، وهذا حقيقةُ قولِ القرامطةِ الباطنية ، فهم يقولون : لا موجودٌ ولا معدومٌ .
الثاني : أنه الوجودُ المُطلقُ بشرطِ سَلبِ الأمورِ الثُّبوتيةِ ، كما قاله ابنُ سينا وأتباعُه ، ويُعبِّرون عن هذا بأنَّ وُجودَهُ ليس عارِضًا لشيءٍ مِن الماهيَّاتِ والحقائقِ ، وحقيقةُ هذا : نفيُ الصِّفاتِ عن اللهِ ، بل نفيُ وجودِهِ ﷻ ، وهذا أبعدُ مِن الأوَّلِ ؛ لأنه قيَّدهُ بسلبِ الأمورِ الوُجوديةِ دونَ العَدَميةِ .
=

فقولُهم يَستلزِمُ غايةَ التَّعطيلِ وغايةَ التَّمثيلِ ، فإنَّهم يُمَثِّلونَه بالمُمتَنعاتِ والمَعدُوماتِ والجامِدَاتِ ، ويُعَطِّلونَ الأسماءَ والصِّفاتِ تعطيلاً يَسْتَلْزِمُ نفيَ الذَّاتِ [1] .

فغاليَتُهم [2] يَسلُبونَ عنه النَّقيضينِ ، فيَقولونَ : لا موجودٌ ولا معدومٌ ، ولا حيٌّ ولا ميِّتٌ ، ولا عالمٌ ولا جاهلٌ [3] ؛ لأنَّهم -بزَعْمِهم- [4] إذا وَصَفُوه بالإثباتِ شَبَّهوه بالمَوجُوداتِ ، وإذا

الثالث : أنه الوجودُ المُطلقُ لا بشرطِ الإطلاقِ ، وهذا قولُ ملاحدةِ الصُّوفية كابن عربي وابن سبعين ، حيث جعلوا اللهَ هو عينُ الموجوداتِ والمخلوقاتِ . ورَدَّ المُؤلفُ علىٰ هذه الأقوال في المتن . انظر في حكاية أقوالهم والرد عليهم بتوسع : «الفتاوىٰ» (٢/ ٢٦، ٨٩، ٩٤، ٢٩٥) ، (٥/ ٣٤١) ، (٦/ ٥١٧) ، (١٦/ ٢١١) ، و«الدرء» (١/ ٢٨٥-٢٩٣) ، (٣/ ٣٦٣، ٤٣٩) ، (٥/ ٨٤) ، (٦/ ٩٥) ، و«الصفدية» (١/ ١١٢-١١٥، ١٥٩، ٢٤٣، ٣٠٣) ، و«النبوات» (١/ ٣٨٤، ٣٩٨-٤٠١) ، و«الجواب الصحيح» (٤/ ٣٠٨) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (١٢٤، ١٦٢، ١٩٥) ، و«الرد علىٰ المنطقيين» (١٥٣، ٣٠٦) و«بغية المرتاد» (٤١٠، ٤١٧) ، و«شرح العقيدة التدمرية» لابن عثيمين (٧٥-٧٦) ، و«الأصول التي بنىٰ عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات» (٣/ ١٦٢-١٧١) ، و«موسوعة العقيدة» (٦/ ٣٠٨٥-٣٠٩٠) .

(١) في الأصل : «تَعطيل الباطنيةِ للذَّاتِ» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) تحرف في الأصل إلىٰ : «فغايتهم» ، وفي «ع» : «فغلاتهم» ، والمثبت من «د» ، و«ش» .

(٣) في الأصل ، و«ش» : «ولا جاهل ولا عالم» ، والمثبت من «د» ، و«ع» .

(٤) في «د» : «يزعمون أنهم» .

وَصَفُوه بالنَّفي شَبَّهوه بالمَعدُوماتِ ، فسَلَبُوا النَّقيضينِ ، وهذا مُمتنعٌ في بَدَائِه العقولِ ، وحَرَّفوا ما أَنْزَلَ [١] اللهُ تعالىٰ مِن الكتابِ [٢] ، وما جاءَ به الرَّسولُ ﷺ ، فوَقَعوا [٣] في شرٍّ ممَّا فَرُّوا [٤] منهُ ، فإنَّهم شَبَّهوه بالمُمتَنعاتِ ؛ إذْ سَلْبُ النَّقيضينِ كجَمْعِ النَّقيضينِ ، كِلاهُما مِن المُمتَنِعاتِ [٥] .

---

(١) في «د» : «أنزله» .

(٢) في الأصل ، و«د» ، و«ش» : «الكتب» ، والمثبت من «ع» .

(٣) في الأصل ، و«د» ، و«ش» : «ووقعوا» ، والمثبت من «ع» .

(٤) في «د» : «هربوا» .

(٥) النَّقيضانِ : أمرانِ ؛ وُجوديٌّ ، وعدميٌّ ، لا يجتمعان معًا ولا يرتفعان معًا ، كالحياة والموت والوجود والعدم . فلا يجتمعان تقول : موجود معدوم ، ولا يرتفعان تقول : لا موجود ولا معدوم .
والضِّدَّان : ما امتنع اجتماعهما في محلٍّ واحدٍ في زمن واحدٍ ، فهما لا يجتمعان وقد يرتفعان ، فالسواد والبياض لا يجتمعان ، وقد يرتفعان في اللون الأحمر .
وقال الراغب : «الشَّيئانِ اللَّذان تحتَ جِنسٍ واحدٍ وينافي كلٌّ الآخرَ في أوصافِه الخاصَّةِ ، وبينهما أبعدُ البعدِ كالخيرِ والشرِّ ، والسَّوادِ والبياض» .
انظر : «الفتاوىٰ» (١/ ٤٧، ٤٨) ، (٦/ ٣١٩) ، (٩/ ١٠٧، ٢٢٢) ، (١٢/ ٣٤٨) ، و«الأصبهانية» (٥٢٢، ٥٢٩) ، و«الدرء» (٢/ ٣٨٠) ، (٦/ ١٢٣) ، (٨/ ١٧٤) .
و«التعريفات» للجرجاني (١٣٧) ، و«المفردات» للراغب الأصبهاني (٥٠٣) ، و«الأساس في المنطق» للأبهري (١٢٥-١٣٣) ، و«التوقيف علىٰ مهمات التعاريف» للمناوي (٤٧١، ٧٠٩) .

وقد عُلِمَ بالاضطرارِ أنَّ الوُجودَ لا بدَّ له مِن مُوجِدٍ قديمٍ ، واجبٍ غَنيٍّ بذاتِه عمَّا سِواه ، قديمٍ ، أزليٍّ ، لا يَجُوزُ عليه الحُدوثُ ولا العَدَمُ .

فوَصَفوه بما يَمتنِعُ وُجودُه ، فضلًا عنِ الوُجوبِ أو الوُجودِ أو القِدَمِ .

وقارَبَهم طائفةٌ مِنَ الفلاسفةِ وأَتْباعِهم : فوَصَفُوه بالسُّلُوبِ والإضافاتِ (١) ، دونَ صفاتِ الإثباتِ ، وجَعَلُوه هو الوُجودَ المُطلَقَ بشرطِ الإطلاقِ .

---

(١) الصِّفاتُ السَّلبيةُ : هي الصِّفاتُ الواقعةُ في سياقِ النَّفي بإدخال أحد أدواته «ليس ، لا ، ما» ، كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ، والسُّلوبُ أو السَّلبيةُ عند المُتكلِّمين هي التي تدلُّ علىٰ أمرٍ مسلوب أي منفي لا علىٰ أمرٍ ثُبوتيٍّ .
مثاله : «العِلمُ» ، وهو مِن صفاتِ الربِّ ﷻ وهو أمرٌ ثبوتي ، أنَّ اللهَ يتَّصِفُ بالعلم ، لكن النُّفاة يقولون : معناهُ انتفاءُ الجهل ، لا ثبوتُ العِلم ، ليس بجاهل ، لا أنه عالم عندهم .
والصِّفاتُ الإضافيةُ : هي التي لا يُمكِنُ أنْ تَعْقِلها إلَّا بمعرفةِ الأُخرىٰ ، كقولهم : ليس في العلو ولا في السفل ، والعلو والسفل مِن الصِّفاتِ الإضافيةِ ، تصوُّرُكَ للعُلُوِّ يتوقَّفُ علىٰ تصوُّرِكَ للسُّفل ، وكذلك العكسُ ، وهكذا الأبوَّة والبُنوَّة ...
وهناك نوعٌ ثالث وهو «المُركَّبة مِن الإضافيةِ والسَّلبيةِ» : أن تُدخِلَ أداةَ نفي علىٰ الصِّفاتِ الإضافيةِ فتُصبِحَ مُرَكَّبةً ، كأن تقول : ليس فوقَ =

وقد عُلِمَ بصريحِ العَقلِ أنَّ هذا لا يكونُ إلَّا في الذِّهنِ ، لا فيما خَرَجَ عنه مِن المَوجُوداتِ ، وجَعَلوا الصِّفةَ هي المَوصُوفَ ، فجَعَلُوا العِلْمَ عَينَ العالِمِ ، مُكابَرَةً للقضايا البديهيَّاتِ ، وجعلوا هذه الصِّفةَ هي الأُخرىٰ ، فلم يُمَيِّزوا بينَ العِلمِ والقُدرةِ والمَشيئةِ ؛ جَحدًا للعُلومِ الضَّروريَّاتِ .

وقارَبَهم طائفةٌ ثالثةٌ مِن أهلِ الكلامِ مِنَ المُعتزلةِ ومَن اتَّبَعَهم ، فأَثْبَتُوا له [1] الأسماءَ دونَ ما تَضَمَّنَتْه مِن الصِّفاتِ :

فمِنهم مَن جَعَلَ العليمَ ، والقديرَ ، والسَّميعَ ، والبصيرَ ؛ كالأعلامِ المَحْضَةِ المُترادِفاتِ .

العالَم أو ليس فوقَ العرش ولا تحتَ العرش ، فالفوقيةُ والسُّفل مِن الصِّفاتِ الإضافيةِ ، فإذا أدخلتَ عليها أداة نفي فقلتَ : ليس فوقَ ولا تحتَ ، أصبَحَتْ مُركَّبةً مِن الإضافةِ والسَّلب .

وبتعريفٍ آخر : هي التي تكون سلبيةً باعتبارٍ ، وإضافيةً باعتبارٍ آخرَ .

مثاله : اسم «الأول» فليس معناهُ عند النُّفاةِ تضمُّنه ثبوتَ صِفةِ الأوليةِ ، وإنَّما معناهُ انتفاء الحدوث عنه ، يعني : أنه ليس بحادثٍ ، وهي بهذا المعنىٰ سلبيةٌ منفيةٌ ، ومعناه -كذلك- أنَّ الأشياءَ كائنة بعده ، وهي بهذا المعنىٰ إضافيةٌ ، وبمجموعهما صارت مركبةً .

انظر : «الصفات الإلهية» للشيخ د . محمد أمان الجامي (٢٠٠) ، و«شرح الحموية» للشيخ صالح آل الشيخ (٧٤) ، و«مصطلحات في كتب العقائد» للشيخ محمد الحمد (٥٠-٥٣) ، و«النفي في باب صفات الله ﷻ» د . أزرقي سعيداني (٣٤ وما بعدها) .

(١) في «ع» : «لله ... تتضمَّنه» .

ومِنهم مَن قال: عليمٌ بلا عِلمٍ، قديرٌ بلا قُدرةٍ، سميعٌ بلا سَمْعٍ، وبصيرٌ بلا بصرٍ [1]؛ فأَثْبَتُوا الاسمَ دونَ ما تَضَمَّنَه [2] مِنَ الصِّفاتِ.

والكلامُ علىٰ فسادِ مقالةِ هؤلاءِ، وبيانِ تَناقُضِها بصَريحِ المَعقولِ المُطابِقِ لصحيحِ المَنقولِ مذكورٌ في غيرِ هذه الكلماتِ.

وهؤلاءِ جميعُهم يَفِرُّون مِن شيءٍ فيَقَعُونَ [3] في نظيرِه وفي شَرٍّ منه، مع ما يَلْزَمُهم مِنَ التَّحريفاتِ والتَّعطيلاتِ [4].

ولو أَمْعَنوا النَّظَرَ لَسَوَّوْا بينَ المُتماثِلاتِ، وفَرَّقُوا بينَ المُختلِفاتِ، كما تَقتضيه المَعقولاتُ، ولكانوا مِنَ الذين أُوتُوا العِلمَ الذينَ يَرَوْنَ أنَّ ما أَنْزَلَ اللهُ إلىٰ الرَّسولِ هو الحقُّ مِن رَبِّه ويَهدي إلىٰ صِراطِ العَزيزِ الحَميدِ، ولكنَّهم [5] مِن أهلِ المَجهولاتِ المُشبَّهةِ بالمَعقولاتِ، يُسَفْسِطونَ في العَقليَّاتِ، ويُقَرْمِطُونَ في السَّمعيَّاتِ [6].

---

(١) في «د»، و«ع»: «سميع بصيرٌ بلا سمعٍ ولا بصرٍ».
(٢) في الأصل: «يتضمنه»، والمثبت من البقية.
(٣) في الأصل: «ويقعون»، والمثبت من البقية.
(٤) في «ع»: «التحريف والتعطيل».
(٥) «الواو» من «ع»، و«ش».
(٦) انظر: «الفتاوىٰ» (٩/ ١٣٦)، و«الصفدية» (١/ ١٦٠)، و«النبوات» (٢/ ٦٢٥)، و«بغية المرتاد» (١٨٣).

=

وذلك أنَّه قد عُلِمَ بضَرورةِ العَقلِ أنَّه لا بدَّ مِن مَوجودٍ[1] قديمٍ

والسَّفسطةُ : لفظةٌ مُعرَّبة مِن اليونانية ، «سوفيا» الحكمة ، و«أسطس» وهي المُموَّهَةُ ، فمعناها : الحِكمةُ المُمَوَّهةُ ، والكلام الباطل المشبَّه للحق ، والغرض منها : تغليطُ الخَصم وإسكاتُه ، بالجدالِ الباطل والتَّشكيك بالواضح .

قال شيخ الإسلام : «كلُّ مَن جَحَدَ القضايا الضَّروريةِ المُستقِرَّةِ في عُقولِ بني آدم التي لم ينقُلها بعضهم عن بعض ، كان سوفسطائيًا» . «الدرء» (١/ ٣٦٠) .

والقَرْمَطةُ : قال شيخ الإسلام : «القرمطة : هي: تحريفُ الكَلِم عن مواضِعِهِ ، وإفسادُ الشَّرع واللُّغةِ والعقل ، بالتَّمويهِ والتَّلبيس ، وسُمِّيَ قرمطةً ؛ لأنَّ القرامطةَ هم أشهرُ الناس بادِّعاءِ عِلم الباطنِ المُخالِفِ للظاهِرِ ، ودعوىٰ التأويلاتِ الباطنةِ المخالفةِ للظاهرِ المعلوم المعقول من الكتاب والسنة» .

وبيَّن أنَّ حقيقةَ هذا المذهب أنهم : «يتأوَّلون كلامَ اللهِ وكلامَ رسولِه بتأويلاتٍ يُعلَمُ بالاضطرارِ أنَّ اللهَ ورسولَه لم يُرِدْها بكلامِه ، وينتهون في أدلَّتِهم العقليةِ إلىٰ ما يُعلَمُ فسادُهُ بالحسِّ والضَّرورةِ العقليَّةِ» . «الدرء» (٥/ ٢٥٦) .

«وهذان النوعان : مَجمعُ الكذب والبُهتان» . «الدرء» (١/ ٢٧٩) .

انظر : «الرد علىٰ المنطقيين» (١٧٥، ٣٢٩) ، و«الفتاوىٰ» (١٩/ ١٣٥) ، و«الدرء» (١/ ٢٧٦، ٢٨٦) ، (٥/ ١٣٠) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٥٧) ، (٢/ ٥٤) ، (٣/ ٤٥٠) ، (٥/ ٢٨٣) ، و(٧/ ٧٦) ، و«منهاج السنة» (١/ ٢٧٩) ، (٢/ ٥٢٥) ، (٧/ ٤٦٤- ٤٦٥) ، و«التسعينية» (١/ ١٧٣) ، و«التعريفات» (١٥٨) .

(١) في الأصل : «وجود» ، والمثبت من البقية .

غنيٌّ عمَّا سِوَاهُ ؛ إذْ نحنُ نُشاهِدُ حُدوثَ المُحدَثاتِ ؛ كالحَيوانِ ، والمَعدنِ ، والنَّباتِ ، والحادثُ مُمكِنٌ ليسَ بواجبٍ ولا مُمتنعٍ ، وقد عُلِمَ بالاضطرارِ أنَّ المُحدَثَ لا بدَّ لهُ مِن مُحدِثٍ ، والمُمكِنَ لا بدَّ له مِن واجبٍ ، كما قال تَعالىٰ : ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ [الطور : ٣٥] .

فإذا لم يَكونوا خُلِقُوا مِن غيرِ خالقٍ (١) ، ولا هُمُ الخالقونَ لأنفُسِهم ؛ تَعَيَّنَ أنَّ لهم خالقًا خَلَقَهم .

❁ ❁ ❁

وإذا كانَ مِنَ المَعلومِ بالضَّرورةِ : أنَّ **في الوُجودِ ما هو قديمٌ واجبٌ بنَفْسِه ، وما هو مُحْدَثٌ مُمكِنٌ يَقْبَلُ الوُجودَ والعدمَ** ؛ فمَعلومٌ أنَّ هذا موجودٌ وهذا موجودٌ ، ولا يَلْزَمُ مِن اتِّفاقِهما في مُسَمَّىٰ «الوجودِ» أن يكونَ وُجودُ هذا مِثْلَ وُجودِ هذا ، بلْ وُجودُ هذا يَخُصُّه ، ووُجودُ هذا يَخُصُّه .

واتِّفاقُهما في اسمٍ عامٍّ لا يَقتضي تَماثُلَهُما في مُسَمَّىٰ ذلك الاسمِ عندَ الإضافةِ والتَّقييدِ والتَّخصيصِ ، ولا في غيرِه ، فلا يقولُ عاقلٌ -إذا قيل له : إنَّ العَرشَ شيءٌ موجودٌ ، وإنَّ البَعوضَ شيءٌ موجودٌ : إنَّ هذا مِثْلُ هذا لاتِّفاقِهما في مُسَمَّىٰ

(١) في الأصل : «الخالق» ، والمثبت من البقية .

«الشَّيءِ» و«الوجودِ» ؛ لأنَّه ليسَ في الخارجِ شيءٌ موجودٌ غيرُهما يَشتَرِكانِ فيه ، بلِ الذِّهنُ يَأخُذُ مَعنًىٰ مُشتَرَكًا كُلِّيًّا هو مُسَمَّىٰ : الاسمِ المُطلَقِ[١] .

وإذا قيل : هذا موجودٌ وهذا موجودٌ ، فوُجودُ كلٍّ مِنهما يَخصُّهُ لا يَشْرَكُهُ فيه[٢] غيرُهُ ، مع أنَّ الاسمَ حقيقةٌ في كلٍّ مِنهما .

ولهذا سَمَّىٰ اللهُ نَفْسَه بأسماءٍ وسَمَّىٰ صفاتِه بأسماءٍ ، وكانَتْ تلك الأسماءُ مُختَصَّةً به إذا أُضِيفَتْ إليه لا يَشْرَكُهُ فيها غيرُهُ ، وسَمَّىٰ بعضَ مخلوقاتِه بأسماءٍ مُختَصَّةٍ بهِم مُضافةٍ إليهم تُوافِقُ تلكَ الأسماءَ إذا قُطِعَتْ عنِ الإضافةِ والتَّخصيصِ[٣] .

ولمْ يَلْزَمْ مِنِ اتِّفاقِ الاسمَينِ وتماثُلِ مُسَمَّاهُما أو اتِّحادِه عندَ الإطلاقِ والتَّجريدِ عن[٤] الإضافةِ والتَّخصيصِ اتِّفاقُهما ، ولا تماثُلَ[٥] المُسَمَّىٰ عندَ الإضافةِ والتَّخصيصِ ، فضلًا عنْ أنْ

---

(١) انظر : «الدرء» (١/ ٢١٦) ، (٤/ ٢٥٣-٢٥٨) ، (٥/ ٨١-٨٤، ١٣٦) ، و«منهاج السنة» (٢/ ١١٢، ٥٨٨) ، (٣/ ٣٠١) ، و«الصفدية» (١/ ٩٩-١٠١) ، (٢/ ٥-٦) ، و«الفتاوىٰ» (٥/ ٢٠٢-٢١٠) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (٢٦٨-٢٧٠) .

(٢) في الأصل : «في» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) في «د» : «الإضافة عن التخصيص» .

(٤) في «د» : «عند» .

(٥) في الأصل : «يماثل» .

يَتَّحِدَ مُسمَّاهُما عندَ الإضافَةِ والتَّخصيصِ [1].

فقد سَمَّىٰ اللهُ نَفْسَه حيًّا ، فقالَ : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ

---

(١) قال شيخ الإسلام : «وشبهُ الشَّيءِ بالشَّيءِ يكونُ لمشابهتِهِ لهُ مِن بعضِ الوُجوهِ ، وذلك لا يقتضي التَّماثُلَ الذي يُوجِبُ أن يشترِكا فيما يجبُ ويجوزُ ويمتنِعُ .

فإذا قيل : هذا حيٌّ عليمٌ قديرٌ ، وهذا حيٌّ عليمٌ قديرٌ ، فَتَشابَهَا في مُسَمَّىٰ الحيِّ والعليمِ والقديرِ ؛ لم يُوجِبْ ذلكَ أنْ يكونَ هذا المُسَمَّىٰ مُمَاثِلًا لهذا المُسَمَّىٰ فيما يَجِبُ ويَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ.

بل هُنا ثلاثةُ أشياءَ :

أحدُهَا : القَدْرُ المُشْتَرَكُ ، الذي تَشابَهَا فيه ، وهو مَعْنًىٰ كُلِّيٌّ لا يَخْتَصُّ بِهِ أحَدُهُما ، ولا يُوجَدُ كُلِّيًّا عامًّا مُشْتَرَكًا إلَّا في عِلْمِ العَالِمِ .

والثَّاني : ما يَخْتَصُّ بِهِ هذا ، كما يَخْتَصُّ الرَّبُّ بِما يقومُ بِهِ مِنَ الحياةِ والعِلمِ والقُدْرَةِ .

والثالثُ : ما يَخْتَصُّ بِهِ ذاكَ ، كما يَخْتَصُّ بِهِ العَبدُ مِنَ الحياةِ والعِلمِ والمَقْدِرَةِ ، فَمَا اختَصَّ بِهِ الرَّبُّ ﷻ لا يَشْرَكُهُ فيهِ العبدُ ، ولا يجُوزُ عليهِ شيءٌ مِنَ النَّقائِصِ التي تجوزُ علىٰ صِفاتِ العبدِ ، وما يَخْتَصُّ به العبدُ لا يَشْرَكُهُ فيه الرَّبُّ ، ولا يَسْتَحِقُّ شيئًا مِنْ صِفاتِ الكمالِ التي يَخْتَصُّ بها الرَّبُّ ﷻ .

وأَمَّا القَدْرُ المُشْتَرَكُ كالمعنىٰ الكُلِّيِّ الثَّابِتِ في ذِهْنِ الإنسانِ فهذا لا يَستلْزِمُ خصائِصَ الخالِقِ ولا خصائِصَ المخلوقِ ، فالاشتِراكُ فيه لا مَحْذُورَ فيه» . «الجواب الصحيح» (٣/ ٤٤٢-٤٤٣) .

وانظر كلامًا بمعناه للإمام السِّجزي (ت: ٤٤٤هـ) في «الدرء» (٢/ ٨٩) .

﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] وسمَّىٰ بعضَ عِبادِهِ حيًّا ، فقالَ : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ [يونس : ٣١] .

وليسَ هذا الحيُّ مِثْلَ هذا الحيِّ ؛ لأنَّ قولَه : ﴿ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ اسمٌ للهِ (١) مُختَصٌّ به ، وقولَه : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ ، اسمٌ للحيِّ المَخلوقِ مُختَصٌّ به ، **وإنَّما يَتَّفقانِ إذا أُطلِقَا وجُرِّدَا عنِ التَّخصيصِ** ، ولكنْ ليسَ للمُطلَقِ مُسَمًّى مَوجودٌ في الخارجِ .

ولكنَّ العَقلَ يَفهَمُ مِنَ المُطلَقِ قَدْرًا مُشتَرَكًا بينَ المُسَمَّيَينِ ، وعندَ الاختصاصِ يُقيَّدُ ذلك بما يَتَميَّزُ به الخالقُ عنِ المَخلوقِ ، والمَخلوقُ عنِ الخالقِ (٢) .

---

(١) في الأصل : «الله» ، والمثبت من البقية .

(٢) القَدْرُ المُشْتَرِكُ هو : المعنىٰ الكُلِّي الذي لا يوجَدُ إلَّا في الذِّهن .
وبعبارةٍ أُخرىٰ : فإنَّ القَدْرَ المُشتَرَكَ بين الأسماءِ والصِّفاتِ المقولةِ علىٰ الربِّ وعلىٰ غيرِهِ ، هو المعنىٰ اللُّغويُّ الذي نَفهَمُهُ مِن لُغةِ التَّخاطُبِ -اللُّغةِ العربيةِ- التي نَزَلَ بها الوَحي ، وهو المُشتَرَكُ المعنويُّ الذي تتفاضَلُ أفرادُهُ ، وهو : «المُشكِّك» أحد أقسام المُتواطئ ، وهو : **شَبَهٌ بين هذه الأسماءِ والصِّفاتِ مِن هذا الوجهِ مع التَّفاضُلِ والتَّبايُنِ مِن وَجهٍ آخر** .
والقَدرُ المُشتَرَكُ ضروريٌّ لفهم الخِطابِ ، **فالمُخاطَب لا يفهم المعاني المُعبَّرِ عنها باللَّفظِ إلَّا أن يَعرفَ عَيْنَها أو ما يُناسِبُ عَيْنَها ويكونُ بينها قدرٌ مُشتَرَكٌ ومُشابهةٌ في أصلِ المعنىٰ ، وإلَّا فلا يُمكن** =

تفهيمُ المُخاطَبينَ بدونِ هذا قطُّ .

مثالهُ : «الآخرة» ، فإنَّ الله تعالىٰ أخبَرَنا بما وَعَدَنا في الدَّارِ الآخرةِ مِن النَّعيمِ والعذابِ ، وأخبَرَنا بما يُؤكلُ ويُشرَبُ ويُنكَح ويُفرَشُ وغيرِ ذلك ، فلولا مَعرِفتُنا بما يُشْبِهُ ذلك في الدُّنيا ؛ لم نَفهم ما وَعَدَنا به .

ونحن نَعلمُ مع ذلك أنَّ تلكَ الحقائق ليست مثلَ هذه ، فبين هذه الموجوداتِ في الدُّنيا وتلكَ الموجوداتِ في الآخرةِ مُشابهةٌ ومُوافقةٌ واشتِراكٌ مِن بعض الوُجوهِ ، وبه فَهِمنا المُرادَ وأحبَبْناهُ ورَغْبنا فيه ، أو أبغضناهُ ونَفَرْنا منهُ ، وبينهما مُباينةٌ ومُفاضلةٌ لا يُقدَّرُ قَدْرهُا في الدنيا ، وهذا مِن التأويل الذي لا نعلمُهُ نحن ، بل يَعْلَمُهُ اللهُ تعالىٰ فما أخبَرَنا اللهُ مِن صفاتِ المخلوقينَ نعلَمُ تفسيرَهُ ومعناهُ ، ونفهَمُ الكلامَ الذي خُوطِبنا به ، ونعلَمُ معنىٰ العَسَلِ واللَّحم واللَّبنِ والحريرِ والذَّهب والفِضَّةِ ، نُفرِّقُ بين مُسمَّياتِ هذه الأَسماءِ ، وأمَّا حقائقها علىٰ ما هي عليه ، فلا يُمكن أن نَعلَمَها نحن ... ، فإذا كان هذا في هذين المَخْلوقَيْن ، فالأمرُ بين الخالِقِ والمخلوقِ أعظمُ ؛ فإنَّ مُباينَةَ اللهِ لِخَلْقِهِ وعظمَتَهُ وكبرياءَهُ وفَضْلَهُ : أعظمُ وأكبرُ مِمَّا بين مخلوقٍ ومخلوقٍ ...

فصفاتُ الخالِقِ ﷻ أوْلىٰ أن يكونَ بينها وبين صِفاتِ المخلوقِ مِن التَّباينِ والتَّفاضُلِ ما لا يَعلَمُهُ إلَّا اللهُ تبارك وتعالىٰ ..، وإنْ كُنَّا مع ذلك قد عَلِمنا بطريقِ خَبرِ اللهِ ﷻ عن نفسِهِ - بل وبطريقِ الاعتبارِ أنَّ للهِ المَثَل الأعلىٰ - أنَّ اللهَ يُوصَفُ بصفاتِ الكمالِ : موصوفٌ بالحياةِ ، والعِلم ، والقُدرَةِ ، وهذه صِفاتُ كمالٍ ، والخالِقُ أحقُّ بها مِن المخلوقِ ، فيمتنِعُ أن يتَّصِفَ المخلوقُ بصفاتِ الكمال دونَ الخالِقِ .

ولولا أن هذه الأسماءَ والصِّفاتِ تدُلُّ علىٰ معنًىٰ مُشتركٍ كُلِّي : يقتضي مِن المُواطأةِ ، والمُوافقةِ ، والمُشابهةِ ما بِهِ نَفهَمُ ونُثْبِتُ هذه المعاني لله ؛ لم نكن قد عَرَفنا عن اللهِ شيئًا ، ولا صارَ في قُلوبنا =

إيمانٌ به ، ولا عِلمٌ ، ولا معرفةٌ ، ولا محبةٌ ، ولا إرادةٌ لعبادَتِهِ ودُعائِهِ وسُؤالِهِ ومحبَّتِهِ وتعظيمِهِ ، فإنَّ جميعَ هذه الأمور لا تكونُ إلَّا مع العلم ، ولا يُمكنُ العلمُ إلَّا بإثباتِ تلك المعاني التي فيها مِن المُوافقةِ والمُواطأةِ ما به حَصَلَ لنا ما حَصَلَ مِن العِلم لمَّا غابَ عن شُهودِنا» . [«الفتاوىٰ» (٥/ ٣٤٦-٣٥١) باختصار] .

وهذا القَدْرُ المُشترَكُ الضَّروريُّ هو وجهُ الشَّبهِ بين ما يُقالُ علىٰ الله تعالىٰ مِن الأسماءِ وعلىٰ المخلوقِ ، «وكون اللهِ شبيهًا بخلقِهِ مِن بعض الوُجوهِ مُتفقٌ عليه بين سائرِ المسلمين ؛ لاتِّفاقهم علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ موجودٌ وشيءٌ وعالمٌ وقادِرٌ ، فما مِن موجودٍ إلَّا ولهُ شبيهٌ مِن بعض الوُجوهِ ؛ لاشتِراكِهما في الوجودِ» . [«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٩٤)] .

هذا الشَّبَهُ هو المعنىٰ اللُّغوي ، ولا يقتضي أبداً مُماثلةً في كيفيةٍ ولا قَدْرٍ ، بل هو موجودٌ مع المُفاضلةِ والمباينةِ .

وعلىٰ هذا لا يصِحُّ أن ينفي الشَّبهَ بين اللهِ وبين خَلقِهِ مُطلقًا في أصل اللُّغةِ ، إنما يكتَفي بنفي المُماثلةِ فحسب ، ولذلك جاءَ القرآنُ والسُّنةُ بالثاني دونَ الأوَّلِ .

وأما ما جاءَ عن بعض الأئمَّةِ مِن نَفْي الشَّبهِ ، فهو مُصطلحٌ مُعيَّنٌ يُقصدُ به نفي المُماثلةِ فقط ، لا نفي المعنىٰ اللُّغوي والقَدْر المُشترك .

ومِن هذا نعلمُ أنَّ نفيَ الشَّبَهِ مِن الألفاظِ المُجملةِ -كما تقدم بيانه- .

انظر : «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٢٧٤) ، (٦/ ٢٥٤، ٥١٦) ، و«الدرء» (٤/ ١٢٠، ١٤٣، ١٩٦-١٩٨) ، (٥/ ٣٢٧) ، (٦/ ١٢٤، ٣٤٦) ، و«الفتاوىٰ» (٣/ ١٩١، ٢٠١) ، (١١/ ١٤٢) ، (١٢/ ٤٧٥) ، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٢٦، ٥٨٦-٥٩٢) ، و«الحموية» (٣٦-٣٦١) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (٢٦٨-٢٦٩) ، و«شرح الرسالة التدمرية» للخميس (١٨٣-١٨٧) .

ولا بدَّ مِن هذا في جميعِ أسماءِ اللهِ وصفاتِه ، يُفهَمُ منها ما دَلَّ عليه الاسمُ بالمُواطَأَةِ والاتِّفاقِ ، وما دلَّ عليه بالإضافةِ والاختصاصِ ، المانعةِ مِن مُشارَكَةِ المَخلوقِ للخالقِ في شيءٍ مِن خصائصِه سُبحانَه وتَعالىٰ .

وكذلك سَمَّىٰ اللهُ نَفْسَه عليمًا حليمًا ، وسَمَّىٰ بعضَ عبادِه عليمًا ، [فقالَ : ﴿ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴾ [الذاريات : ٢٨] يَعني : إسحقَ ، وسَمَّىٰ الآخَرَ حليمًا] [١] ، فقالَ : ﴿ فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴾ [الصافات : ١٠١] يَعني : إسماعيلَ .

وليسَ العَليمُ كالعَليمِ ، ولا الحَليمُ كالحَليمِ .

وسَمَّىٰ نفْسَه سميعًا بصيرًا ، فقالَ : ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾ [النساء : ٥٨] وسَمَّىٰ بعضَ خَلْقِه [٢] سميعًا بصيرًا ، فقالَ : ﴿ إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ﴾ [الإنسان : ٢] .

وليسَ السَّميعُ كالسَّميعِ ، ولا البَصيرُ كالبَصيرِ .

---

(١) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٢) في «د» ، «ع» : «عباده» .

وسَمَّىٰ نَفْسَه بالرَّؤوفِ الرَّحيمِ ، فقالَ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، وسَمَّىٰ بعضَ عبادِه بالرَّؤوفِ الرَّحيمِ ، فقالَ : ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة : ١٢٨] .

وليسَ الرَّؤوفُ كالرَّؤوفِ ، ولا الرَّحيمُ كالرَّحيمِ .

وسَمَّىٰ نَفْسَه بالمَلِكِ ، فقالَ : ﴿ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ﴾ [الحشر:٢٣] ، وسَمَّىٰ بعضَ عبادِه بالمَلِكِ ، فقالَ : ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف : ٧٩] ، ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦ ﴾ [يوسف : ٥٠] .

وليسَ المَلِكُ كالمَلِكِ .

وسَمَّىٰ نَفْسَه بالمُؤمِنِ ، فقالَ : ﴿ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾ [الحشر:٢٣] ، وسَمَّىٰ بعضَ عبادِه بالمُؤمِنِ ، فقالَ : ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾ [السجدة : ١٨] .

وليسَ المُؤمنُ كالمُؤمنِ .

وسَمَّىٰ نَفْسَه بالعَزيزِ ، فقالَ : ﴿ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾ [الحشر : ٢٣] ، وسَمَّىٰ بعضَ عِبادِه بالعَزيزِ ، فقالَ : ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ [يوسف : ٥١] .

وليسَ العَزيزُ كالعَزيزِ .

وسَمَّىٰ نَفْسَه الجبَّارَ المُتَكَبِّرَ ، وسَمَّىٰ بعضَ خلْقِه بالجَبَّارِ المُتَكبِّرِ ، فقالَ : ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر : ٣٥] .

وليسَ الجبَّارُ كالجبَّارِ ، ولا المُتَكَبِّرُ كالمُتَكَبِّرِ .

ونظائرُ هذا مُتعدِّدةٌ .

وكذلك سَمَّىٰ صفاتِه بأسماءٍ ، وسمَّىٰ صِفاتِ عِبادِه بنظيرِ ذلك ، فقالَ : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ ﴾ (١) [البقرة : ٢٥٥] ، ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ [النساء : ١٦٦] .

وقال : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات : ٥٨] ،

وقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [فصلت:١٥] .

وسَمَّىٰ صِفةَ المَخلوقِ عِلْمًا وقوَّةً ، فقالَ : ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٨٥] .

وقال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف : ٧٦] .

وقال : ﴿ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [غافر : ٨٣] .

وقال : ﴿ ۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً

---

(١) في «ش» ، و«ع» تتمة الآية : «﴿ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾» .

﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا وَشَيۡبَةٗۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ ﴾ [الروم : ٥٤] .

وقال : ﴿ وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ ﴾ [هود : ٥٢] .

وقال : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ ﴾ [الذاريات : ٤٧] أي : بقُوَّةٍ .

وقال : ﴿ وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ ﴾ [ص : ١٧] أي : ذا القوَّةِ .

وليسَ العِلمُ كالعِلمِ ، ولا القُوَّةُ كالقُوَّةِ .

وكذلك وَصَفَ نَفْسَه بالمَشيئةِ ، ووَصَفَ عَبْدَهُ بالمَشيئةِ ، فقالَ : ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [التكوير] .

وقال : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴿٣٠﴾ ﴾ [الإنسان] .

وكذلك وَصَفَ نَفْسَه بالإرادةِ ، وعبدَهُ بالإرادةِ ، فقالَ : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾ [الأنفال : ٦٧] .

ووَصَفَ نَفْسَه بالمَحبَّةِ ، وَ[وَصَفَ] (١) عبدَهُ بالمَحبَّةِ ، فقالَ : ﴿ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة: ٥٤] ، وقال : ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٣١] .

ووَصَفَ نَفْسَه بالرِّضَا ، ووَصَفَ عبدَهُ بالرِّضَا ، فقالَ : ﴿ رَّضِيَ

---

(١) من «د» ، و«ش» .

﴿ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [المائدة : ١١٩] .

ومَعلومٌ أنَّ مشيئةَ اللهِ ليسَتْ مِثْلَ مشيئةِ العَبدِ ، ولا إرادتُهُ مِثْلَ إرادتِهِ ، ولا مَحبَّتُهُ مِثْلَ مَحبَّتِهِ ، ولا رِضاهُ مِثْلَ رِضاهُ .

وكذلك وَصَفَ نَفْسَه بأنَّه يَمْقُتُ الكفَّارَ ، ووَصَفَهم [بالمَقتِ] (١) ، فقالَ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر : ١٠] .

وليسَ المَقْتُ مِثْلَ المَقْتِ .

وهكذا وَصَفَ نَفْسَه بالمَكرِ والكَيدِ ، كما وَصَفَ عبدَه [بذلك] (٢) ، فقالَ : ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٣٠] .

وقال : ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ [الطارق : ١٤-١٥] .

وليسَ المَكرُ كالمَكرِ ، ولا الكَيدُ كالكَيدِ .

ووَصَفَ نَفْسَه بالعَملِ ، فقالَ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴾ [يس : ٧١] .

ووَصَفَ عبدَه بالعَملِ ، فقالَ : ﴿ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة:١٧].

وليسَ العَملُ كالعَملِ .

---

(١) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٢) من بقية النسخ .

ووَصَفَ نَفْسَه بالمُناداةِ والمُناجاةِ في قولِه : ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا ﴾ [مريم : ٥٢] .

وقولِه : ﴿ وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ ﴾ [القصص : ٦٢] .

وقولِه : ﴿ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ ﴾ [الأعراف : ٢٢] .

ووَصَفَ عِبادَه بالمُناداةِ والمُناجاةِ ، فقالَ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾ [الحجرات : ٤] .

وقال : ﴿ إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المجادلة : ١٢] .

وقال : ﴿ إِذَا تَنَٰجَيۡتُمۡ فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾ [المجادلة : ٩] .

وليسَ المُناداةُ كالمُناداةِ ، ولا المُناجاةُ كالمُناجاةِ .

ووَصَفَ نَفْسَه بالتَّكليمِ في قولِه : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء : ١٩٤] .

وقولِه : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] .

وقولِه : ﴿ تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] .

ووَصَفَ عبْدَه بالتَّكليمِ (١) في مِثْلِ قولِه : ﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦٓ أَسۡتَخۡلِصۡهُ لِنَفۡسِيۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلۡيَوۡمَ لَدَيۡنَا مَكِينٌ أَمِينٞ ﴾ [يوسف : ٥٤] .

---

(١) في «د» : «بالكلام» .

ووَصَفَ نَفْسَه بالتَّنْبِئَةِ ، ووَصَفَ بعضَ الخَلْقِ بالتَّنْبِئَةِ ، فقال تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [التحريم : ٣] .

وليسَ الإنباءُ كالإنباءِ .

ووَصَفَ نَفْسَه بالتَّعليم ، فقالَ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرحمن] ، ووَصَفَ عبْدَهُ بالتَّعليمِ فقال[1] : ﴿ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة : ٤] .

وقال : ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [آل عمران : ١٦٤] .

وليسَ التَّعليمُ كالتَّعليمِ .

ووَصَفَ نَفْسَه بالغضبِ فقالَ : ﴿ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ ﴾ [الفتح : ٦] ، ووَصَفَ عبدَهُ[2] بالغَضَبِ في قولِه : ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾ [الأعراف : ١٥٠] .

---

(١) في «د» ، و«ع» : «بالتعليم ، ووصف عبدهُ بالتعليم فقال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ... ﴾ ، ووصف قال : ﴿ تُعَلِّمُونَهُنَّ ﴾» .

(٢) في «د» : «عباده» .

وليسَ الغَضبُ كالغَضبِ .

ووَصَفَ نَفْسَه بأنَّه اسْتَوىٰ علىٰ عرشِه ، **فذَكَرَ في سبعةِ** [1] **مَواضِعَ في** [2] **كِتابِه أنَّه استوىٰ علىٰ العَرشِ** ، ووَصَفَ بعضَ خلقِه بالاستِواءِ علىٰ غيرِه ، في مثلِ قولِهِ : ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف : ١٣] .

وقولِه : ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ [المؤمنون : ٢٨] ،

وقولِه : ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ﴾ [هود : ٤٤] .

وليسَ الاستِواءُ كالاستِواءِ .

ووَصَفَ نَفْسَه ببَسْطِ اليَدينِ ، فقالَ : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة : ٦٤] .

ووَصَفَ بعضَ خلْقِه ببَسْطِ اليَدِ في قولِه : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ [الإسراء : ٢٩] .

وليسُ اليدُ كاليدِ ، ولا البَسْطُ كالبَسْطِ .

وإذا كان المُرادُ بالبَسْطِ الإعطاءَ والجُودَ ؛ فليسَ إعطاءُ اللهِ كإعطاءِ خَلْقِه ، ولا جُودُه كجُودِهم .

---

(١) في الأصل ، و«ع» ، و«ش» : «سبع» ، والمثبت من «د» .
(٢) في بقية النسخ : «من» .

ونظائرُ هذا كثيرةٌ[1] .

فلا بدَّ مِن إثباتِ ما أَثْبَتَه اللهُ لنَفْسِه ، ونفيِ مُماثَلَتِه لخَلْقِه[2] ، فمَنْ قال : ليسَ للهِ[3] عِلمٌ ، ولا قُوَّةٌ ، ولا رحمةٌ ، ولا كلامٌ ، ولا يُحِبُّ ولا يَرضىٰ ، ولا نادىٰ ولا ناجىٰ ، ولا اسْتَوىٰ ؛ كان مُعَطِّلًا ، جاحِدًا ، مُمَثِّلًا للهِ بالمَعدُوماتِ والجَماداتِ .

ومَن قال : له عِلمٌ كعِلمي ، أو قُوَّةٌ كقُوَّتي ، أو حبٌّ كحُبِّي ، أو رِضًا كرِضايَ ، أو يَدُه كيدَيَّ[4] ، أو استواؤُه كاستِوائي ؛ كان مُشَبِّها ، مُمَثِّلًا للهِ تَعالىٰ بالحَيواناتِ ، بل لا بدَّ مِن إثباتٍ بلا تَمثيلٍ ، وتَنزيهٍ بلا تعطيلٍ .

ويَتَبَيَّنُ هذا بأصلينِ شَريفينِ ، وبمَثَلَينِ مَضروبَينِ - وللهِ المَثَلُ الأعلىٰ - ، وبخاتمةٍ جامعةٍ .

(١) في الأصل : «كثير» ، والمثبت من البقية .
(٢) في «ع» : «بخلقه» .
(٣) في «د» : «له» .
(٤) في «الأصل» : «ومن قال : علمه كعلمي ، قوته ...، حبه ...، رضاه ..» . والمثبتُ مِن بقية النُّسخ .

فَصْلٌ

فأمَّا الأَصلانِ :

فأحدُهما أن يُقالَ : القولُ في بعضِ الصِّفاتِ كالقولِ في بعضٍ (١) **، فإن كان المُخاطبُ :**

ممَّن يقِرُّ بأنَّ اللهَ حيٌّ بحياةٍ ، عليمٌ بعلْمٍ ، قديرٌ (٢) **بقدرةٍ ، سميعٌ بسمعٍ ، بصيرٌ ببصرٍ ، متكلمٌ بكلامٍ ، مريدٌ بإرادةٍ .**

ويَجعَلُ ذلك كُلَّهُ حقيقةً .

ويُنازِعُ في محبَّتِهِ ، ورِضاهُ ، وغضَبِهِ ، وكراهَتِهِ ، فيجعَلُ ذلك مَجازًا ، ويفسِّرُه إمَّا بالإرادةِ ، وإما ببعضِ المخلوقاتِ مِن النِّعمِ والعُقوباتِ .

قيل له : لا فرْقَ بينَ ما نَفَيْتَهُ وبين ما أَثْبَتَّهُ (٣) **، بلِ القولُ في أحدِهِما كالقولِ في الآخَرِ .**

---

(١) انظر : «الفتاوى» (٥/ ٣٥٢) ، (٦/ ٤٥، ١١٩) ، و«الدرء» (١/ ١٢٨) ، و«جامع المسائل» (٣/ ١٧٥) ، و«شرح الأصبهانية» (٣٥-٣٨) .

(٢) في الأصل : «قادر» ، والمثبت من البقية .

(٣) في الأصل ، و«ش» : «ما أثبته وبين ما نفيته» ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم من القواصم» لابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ) (٤/ ١٢١) ، وفي «ع» في أوله : «فيقال له» .

فإنْ قلْتَ : إنَّ إرادتَه مثلُ إرادةِ المخلوقين ، فكذلك محبَّتُهُ ورِضاهُ وغضَبُهُ ، وهذا هو التَّمثيلُ .

وإن قلْتَ : له إرادةٌ تليقُ به ، كما أنَّ للمخلوقِ إرادةً تليقُ به .

قيل لكَ[1] : وكذلك له محبَّةٌ تليقُ به ، وللمخلوقِ محبَّةٌ تليقُ به ، وله رِضًىٰ وغضَبٌ يليقُ به ، وللمخلوقِ رضًىٰ وغضَبٌ يليقُ به .

وإنْ قال[2] : الغضَبُ غليانُ دمِ القلْبِ لطلَبِ الانتقامِ .

قيل له[3] : والإرادَةُ ميْلُ النَّفسِ إلىٰ جلْبِ مَنفعةٍ ، أو دفْعِ مضرَّةٍ .

فإنْ قال[4] : هذه إرادَةُ المخلوقِ .

قيل لهُ[5] : وهذا غضَبُ المخلوقِ .

وكذلك[6] يُلْزَمُ بالقولِ في كلامِه وسمعِهِ وبصرِهِ وعِلْمِهِ وقُدرَتِه ، إنْ نَفَىٰ عنه الغضَبَ والمحبَّةَ والرِّضا ونحوَ ذلك مِمَّا[7] هو مِن

---

(١) في بقية النسخ ، و«العواصم» (٤/ ١٢١) : «له» .
(٢) في «ع» : «قلت» .
(٣) في «ع» : «فيقال لك» .
(٤) في الأصل وبقية النسخ : «قلتَ» ، وصوَّبها في الأصل إلىٰ ما أثبتناه .
(٥) في الأصل ، وبقية النسخ : «لكَ» ، وصوبها في الأصل ، والسياق يدل عليها وعلىٰ ما قبلها .
(٦) في «ش» : «ولذلك» .
(٧) في «ع» ، و«د» : «ما» .

خَصائصِ المَخلوقينَ ، فهذا مُنتفٍ عنِ السَّمعِ والبصرِ والكلامِ وجميعِ الصِّفاتِ .

وإنْ قال : إنَّه لا حقيقةَ لهذا إلَّا ما يَختَصُّ بالمخلوقينَ ، فيجِبُ نفيُهُ عنهُ .

قيل له : وهكذا السَّمعُ ، والبصَرُ ، والكلامُ ، والعِلْمُ ، والقُدرَةُ .

وهكذا[1] **المُفرِّقُ بينَ بعضِ الصِّفاتِ وبعضٍ ، يقالُ له فيما نَفَاهُ كما يقولُه هو لمنازِعِه فيما أَثبتَهُ**[2] .

فإذا قال له المعتزليُّ : ليسَ له إرادةٌ ولا كلامٌ قائمٌ به ؛ لأنَّ هذه الصِّفاتِ لا تقومُ إلَّا بالمخلوقاتِ .

فإنَّه يُبيِّنُ للمعتزليِّ أنَّ هذه الصِّفاتِ يتَّصِفُ بها القديمُ ، ولا تكونُ كصفاتِ المُحدَثاتِ .

---

(١) في بقية النسخ : «فهذا» .

(٢) قال شيخ الإسلام : «ومَن فرَّقَ بين صِفةٍ وصفةٍ مع تساويهما في أسباب الحقيقةِ والمجازِ : كان مُتناقضًا في قولِه ، مُتهافِتًا في مذهبِه ، مُشابهًا لمن آمَنَ ببعضِ الكتاب وكَفَرَ ببعضٍ .
وإذا تأمَّل اللَّبيبُ الفاضلُ هذه الأمورَ تبيَّنَ لهُ أنَّ مذهبَ السَّلفِ والأئمةِ في غايةِ الاستقامةِ والسَّدادِ ، والصِّحةِ والاطِّرادِ ، وأنه مُقتضىٰ المعقولِ الصَّريحِ والمنقولِ الصَّحيحِ ، وأن مَن خالَفَهُ كان -مع تناقُضِ قولِهِ المُختلِفِ الذي يُؤفكُ عنه مَن أُفكَ- خارجًا عن موجَبِ العقلِ والسَّمعِ ، مُخالفًا للفطرةِ والسَّمعِ» . «الفتاوىٰ» (٥/ ٢١٢-٢١٣) .

وهكذا [1] يقولُ له المُثبِتونَ لسائرِ الصِّفاتِ مِنَ المحبَّةِ والرِّضا ونحوِ ذلك .

فإنْ قال [2] : تلك الصِّفاتُ أثبتُّها بالعقلِ ؛ لأنَّ الفعلَ الحادِثَ دلَّ علىٰ القُدرةِ ، والتَّخصيصَ دلَّ علىٰ الإرادةِ ، والإحكامَ دلَّ علىٰ العِلْمِ ، وهذه الصِّفاتُ مُستلزِمَةٌ للحياةِ ، والحيُّ لا يخلو عنِ السَّمعِ والبصرِ والكلامِ أو ضدِّ ذلك .

قال له سائرُ أهلِ الإثباتِ : لكَ جوابانِ :

أَحَدُهما : أن يُقالَ : عدَمُ الدَّليلِ المُعيَّنِ لا يَستلزِمُ عدَمَ المدلولِ المُعيَّنِ [3] ، فهَبْ أنَّ ما سَلَكْتَهُ منَ الدَّليل العقليِّ لا يُثْبِتُ ذلك ؛ فإنه لا يَنفيه ، فليسَ لك أن تنفِيَه بغيرِ دليل ؛ لأنَّ النافيَ عليه الدَّليلُ كما علىٰ المُثْبِتِ ، والسَّمعُ قد دلَّ عليه ، ولم يعارِضْ ذلك معارِضٌ عقليٌّ ولا سَمعيٌّ ، **فيجِبُ إثباتُ ما أثبتَه الدَّليلُ السَّالِمُ عنِ المعارِضِ المُقاوِمِ** [4] .

---

(١) في بقية النسخ : «فهكذا» .

(٢) في الأصل : «قال المعتزلي» ، والسياق يأباها ، وليست في بقية النسخ ، ولا «العواصم» (٤/ ١٢١) .

(٣) قال شيخ الإسلام : «فيلزَمُ مِن وجودِ الدَّليلِ وجودُ المَدلولِ عليه ، ولا ينعَكِسُ» . «الفتاوىٰ» (١٦/ ٤٣١) .

(٤) انظر : «الفتاوىٰ» (٦/ ٤٦) ، و«الجواب الصحيح» (٣/ ٤٨٢) ، (٤/ ٤٦٠) ، و«شرح الأصبهانية» (٣٣-٣٤) ، و«الصفدية» (٢/ ٣٧) ، و«الدرء» (٤/ ٥٩) ، (٥/ ٢٦٩) .

الثَّانـي : أن يُقالَ : يمكِنُ إثباتُ هذه الصِّفاتِ بنظيرِ ما أثبتَّ به تلكَ مِن العقليَّاتِ .

فيُقال : نَفْعُ العبادِ بالإحسانِ إليهم يدلُّ علىٰ الرَّحمَةِ ، كدلالةِ التَّخصيصِ علىٰ المشيئةِ ، وإكرامُ الطائعين يدلُّ علىٰ محبَّتِهم ، وعقابُ الكفَّارِ يدلُّ علىٰ بُغضِهم ، كما قد ثبتَ بالشَّهادَةِ والخَبَرِ مِن إكرامِ أوليائِهِ وعِقابِ أعدائِهِ .

والغاياتُ الموجودَةُ في مَفعولاتِهِ ومَأْموراتِهِ -وهيَ ما تَنْتَهي إليه مَفعولاتُهُ ومأموراتُهُ مِنَ العَواقِبِ الحَميدَةِ- تدلُّ علىٰ حِكمتِهِ البالغَةِ كما يدلُّ التَّخصيصُ علىٰ المشيئَةِ أو[1] أَوْلَىٰ ؛ لقوَّةِ العلَّةِ الغائيَّةِ[2] ، **ولهذا كان ما في القرآنِ مِن بيانِ ما في مخلوقاتِهِ مِنَ النِّعَمِ والحِكمِ أعظَمَ مِمَّا في القرآنِ مِن بيانِ ما فيها مِنَ الدَّلالةِ علىٰ محْضِ المشيئَةِ**[3] .

❁❁❁

(١) في «د» ، و«ش» : «و» .

(٢) العِلَّةُ الغائيةُ : ما يوجدُ الشيءُ لأجلِهِ . انظر : «التعريفات» (٢٠٢) .

(٣) انظر : «الأصبهانية»(٣٧) ، و«الفتاوىٰ» (١٣/ ١٢٨)

وإن كان المُخاطَبُ ممَّن يُنكِرُ الصِّفاتِ ، ويُقرُّ بالأسماءِ ؛ كالمعتزليِّ الذي يقولُ : إنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ ، وينكِرُ أن يتَّصِفَ بالحياةِ والعِلْمِ والقُدرةِ .

قيل لهُ : لا فَرْقَ بينَ إثباتِ الأسماءِ وبينَ إثباتِ الصِّفاتِ .

فإنَّك إن قُلْتَ : إثباتُ الحياةِ ، والعِلْمِ ، والقُدرةِ يَقتَضي تشبيهًا أو تجسيمًا ، لأنَّا لا نجِدُ في الشَّاهِدِ مُتَّصِفًا بالصِّفاتِ إلَّا ما هو جِسمٌ .

قيل لَكَ[1] : ولا نَجِدُ في الشَّاهِدِ ما هو مُسمًّىٰ أنه : حيٌّ عليمٌ قديرٌ إلَّا ما هو جِسمٌ .

فإنْ نَفَيْتَ ما نفيْتَ لكونِكَ لم تجِدْهُ في الشَّاهِدِ إلَّا لجسمٍ ؛ فانْفِ الأسماءَ ، بل وكلَّ شيءٍ ؛ لأنَّكَ لا تجِدُهُ في الشَّاهِدِ إلَّا لجسمٍ .

فكلُّ ما يَحتَجُّ به مَنْ نَفَىٰ الصِّفاتِ ، يَحتَجُّ به نافي الأسماءِ الحُسنىٰ .

فما كان جوابًا لذلك ، كان جوابًا لمُثبتي الصِّفاتِ .

(١) كتب فوقها في الأصل : «له» .

وإن كان المُخاطَبُ مِنَ الغُلاةِ ، نُفاةِ الأسماءِ والصِّفاتِ ، وقال : لا أقولُ هوَ موجودٌ ، ولا حيٌّ ، ولا عليمٌ ، ولا قديرٌ[(١)] ، بل هذه الأسماءُ لمخلوقاتِهِ ، أو هي مجازٌ ؛ لأنَّ إثباتَ ذلك يستلزِمُ التَّشبيهَ بالموجودِ الحيِّ العليمِ .

قيل لهُ : وكذلكَ إذا قلْتَ : ليسَ بموجودٍ ، ولا حيٍّ ، ولا عليمٍ ، ولا قديرٍ ، **كان ذلك تشبيهًا بالمعدوماتِ ، وذلكَ أقبَحُ مِنَ التَّشبيهِ بالموجوداتِ** .

فإنْ قال : أنا أنفي النَّفيَ والإثباتَ .

قيل له : فيلزَمُكَ التَّشبيهُ بما اجتمَعَ فيه النَّقيضانِ مِنَ المُمتَنِعاتِ ، فإنه يمتنِعُ أن يكونَ الشَّيءُ موجودًا معدومًا ، أو لا موجودًا ولا معدومًا ، ويمتنِعُ أن يُوصَفَ ذلك باجتماعِ الوجودِ والعدمِ ، ونفي الحياةِ والموتِ ، ونفي[(٢)] العلمِ والجهلِ .

فإن قلْتَ : إنَّما يمتنعُ نفيُ النَّقيضينِ عمَّا يكونُ قابلًا لهما ، وهذانِ يتقابلانِ تقابُلَ العدمِ والمَلَكَةِ ، لا تقابُلَ السَّلْبِ والإيجابِ ، فإنَّ الجدارَ لا يُقالُ له : أعمىٰ ولا بصيرٌ ، ولا حيٌّ ولا ميتٌ ، إذْ ليسَ بقابلٍ لهما .

---

(١) في الأصل : «قادر» ، والمثبت من البقية .

(٢) قولُه : «ونفي» ، في الموضعين في «د» ، و«ش» مكانها : «أو» .

قيل لكَ :

أوَّلًا : هذا [لا يصِحُّ في الوجودِ والعدمِ ، فإنَّهما متقابلانِ تقابُلَ السَّلْبِ والإيجابِ باتِّفاقِ العقلاءِ ، فيلزَمُ مَنْ رَفْعِ أحدِهما ثُبوتُ الآخَرِ .

وأمَّا ما ذَكَرْتَهُ مِنَ الحياةِ والموتِ ، والعلمِ والجهلِ ، فهذا] (١) اصطلاحٌ اصطَلَحَتْ عليه المُتفلسِفَةُ المشَّاؤُونَ ، والاصطلاحاتُ اللفظيَّةُ ليسَتْ دليلًا في الحقائقِ العقليَّةِ ، وقد قال تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـًٔا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ۝٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٍۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾ [النحل] فسمَّىٰ الجمادَ ميِّتًا ، وهذا مشهورٌ في لغةِ العربِ وغيرِهم .

وقيلَ لك ثانيًا : فما لا يقبَلُ الاتِّصافَ بالحياةِ والموتِ والعَمَىٰ والبصرِ ، ونحوِ ذلك منَ المُتقابِلاتِ أنقَصُ ممَّا يقبَلُ ذلك ، فالأعمىٰ الذي يقبَلُ الاتِّصافَ بالبصَرِ أكمَلُ مِنَ الجمادِ الذي لا يقبَلُ واحدًا مِنهُما ، فأنْتَ فرَرْتَ مِن تشبيهِهِ بالحيواناتِ القابلَةِ لصفاتِ الكمالِ ، ووصفْتَهُ بصفاتِ الجامِداتِ (٢) التي لا تقبَلُ ذلك .

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو من بقية النسخ .

(٢) في «ش» ، و«العواصم» (٤/ ١٢٤) : «الجَمَاداتِ» .

وأيضًا : فما لا يقبَلُ الوجودَ والعدمَ أعظَمُ امتِناعًا مِنَ القابلِ للوجودِ والعدمِ ، بل ومِنَ [١] اجتماعِ الوُجودِ والعدَمِ ، ونفيهِما [٢] جميعًا ، فما نفيتَ عنه قَبولَ الوجودِ والعدمِ كان أعظَمَ امتِناعًا مِمَّا نفيتَ عنه الوُجودَ والعدَمَ ، وإذا كان هذا مُمتنِعًا في صرائِحِ العقولِ فذاكَ [٣] أعظَمُ امتِناعًا ، فجعلْتَ الوجودَ الواجِبَ الذي لا يقبَلُ العدمَ ، هو أعظَمَ المُمتنِعاتِ ، وهذا غايَةُ التَّناقُضِ والفسادِ .

وهؤلاءِ الباطنيَّةُ منهم مَنْ يُصرِّحُ برفْعِ النَّقيضينِ : الوجودِ والعدَمِ ، ورفعُهما كجمعِهما .

ومنهم مَنْ يقولُ : لا أُثبِتُ واحدًا مِنهُما !

وامتناعُهُ عن إثباتِ أَحَدِهِما [٤] في نفسِ الأمرِ لا يمنَعُ تحقُّقَ واحِدٍ منهما في نفسِ الأمرِ ، وإنَّما هو كجهْلِ الجاهلِ ، وسكوتِ السَّاكتِ ، الذي لا يُغيِّرُ الحقائقَ [٥] .

وإذا كان ما لا يقبَلُ الوجودَ ولا العدَمَ أعظَمَ امتناعًا مِمَّا يُقدَّرُ قَبولُهُ لهما مع نفيِهما عنه ، فما يُقدَّرُ لا يَقبَلُ الحياةَ ولا الموتَ ، ولا العلْمَ ولا الجهلَ ، ولا القُدرةَ ولا العجْزَ ، ولا الكلامَ

---

(١) في الأصل : «للوجود والعدم مع اجتماع ..» والمثبت من البقية .
(٢) في الأصل : «أو مع نفيهما» ، والمثبت من البقية .
(٣) في «د» : «فإن هذا» ، وفي «ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٢٥) : «كان هذا» .
(٤) في الأصل : «إحداهما» ، والمثبت من «ش» .
(٥) في «ش»: «لا يُعبِّرُ عن الحقائق» وهي ساقطة من «د» و«ع».

ولا الخرسَ ، ولا العمىٰ ولا البصَرَ ، ولا السَّمعَ ولا الصَّممَ ، أقربُ إلىٰ المعدومِ والمُمتنعِ مِمَّا يُقدَّرُ قابلًا لهما مع نفيِهما عنه .

وحينئذٍ فنفيُهُما مع كونِه قابلًا لَهُما أقرَبُ إلىٰ الوُجودِ والمُمكِنِ ، وما جازَ لواجبِ الوجودِ قابلًا ، وجَبَ له ؛ لعدمِ توقُّفِ صفاتِه علىٰ غيرِهِ ، فإذا جازَ القَبولُ وجَبَ ، وإذا جازَ وُجودُ المقبولِ[1] وجَبَ .

وقد بُسِطَ هذا في مواضِعَ[2] أُخرَ وبيَّنَ وُجوبَ اتِّصافِه بصفاتِ الكمالِ التي لا نقْصَ فيها بوجهٍ منَ الوُجوهِ[3] .

وقيلَ له أيضًا : اتِّفاقُ المُسمَّيَيْنِ في بعضِ الأسماءِ والصِّفاتِ ليسَ هوَ التَّشبيهَ والتَّمثيلَ الذي نفَتْهُ الأدلَّةُ السَّمعيَّاتُ والعقليَّاتُ ، وإنَّما نفَتْ ما يستلزِمُ اشتِراكَهُما فيما يختَصُّ به الخالقُ ، مِمَّا[4] يختَصُّ بوُجوبِه أو جوازِه أو امتناعِه ، فلا يَجوزُ أن يَشْرَكَهُ فيه مخلوقٌ ، إذْ لا[5] يَشْرَكَهُ مخلوقٌ[6] في شيءٍ مِن خصائصِهِ سُبحانه وتعالىٰ .

---

(١) في «ش» : «القبول» .

(٢) في «ش» : «موضع آخر» .

(٣) من قوله : «وهؤلاء الباطنية» إلىٰ هنا ليس في «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٢٥) ، وهو من الأصل ، و«ش» .

(٤) في «د» ، و«ش» ، و«العواصم» : «فما» .

(٥) في بقية النسخ : «ولا» فقط ، والمثبت من «د» .

(٦) في الأصل : «المخلوق» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

وأمَّا ما نَفَيْتَهُ ، فهو ثابِتٌ بالشَّرعِ والعقلِ ، وتسميتُكَ ذلكَ تَشبيهًا وتجسيمًا تمويهٌ علىٰ الجُهَّال ، الذين يظنُّونَ أنَّ كُلَّ معنًىٰ سمَّاه مُسمًّىٰ بهذا الاسمِ يجِبُ نفيُه ، ولو ساغَ هذا لكانَ كلُّ مُبطِلٍ يُسمِّي الحقَّ بأسماءٍ يَنْفِرُ عنها بعضُ النَّاسُ ، ليكذِّبَ النَّاسُ بالحقِّ المعلومِ بالسَّمعِ والعقلِ .

وبهذه الطَّريقةِ[1] أفسَدَتِ الملاحدَةُ علىٰ طوائفَ منَ النَّاسِ عَقلَهم[2] ودينَهم ، حتىٰ أخرَجُوهم إلىٰ أعظَمِ الكفْرِ والجهالَةِ ، وأبلَغِ الغيِّ والضَّلالةِ .

❊❊❊

(١) في الأصل ، و«د» ، و«ش» : «الطريق» ، والمثبت من «ع» ، و«العواصم».

(٢) في الأصل : «عقولَهم» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (٤/ ١٢٥).

وإن قال نُفاةُ الصِّفاتِ [1] : إثباتُ العِلْمِ والقُدرَةِ والإرادَةِ يَستَلزِمُ تعدُّدَ الصِّفاتِ ، وهذا تركيبٌ مُمتنِعٌ [2] .

قيل : وإذا قلْتُم : هو موجودٌ واجِبٌ ، وعقلٌ وعاقلٌ ومعقولٌ

---

(١) المراد بهم الفلاسفة كابن سينا وابن رشد انظر فيهم وفي هذه المسألة : «الدرء» (١/ ٢٨٣) ، (٣/ ٤٠٣) ، (٥/ ٨١، ١٤٢، ٢٤٧) ، و«الصفدية» (١/ ١٠٥) ، و«الرد علىٰ المنطقيين» (٤٦٣) ، وبيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٤١) ، (٧/ ٥٩٨) ، و«منهاج السنة» (٢/ ١٦٤) ، و«شرح حديث النزول» (٩٥) .

(٢) قال شيخ الإسلام : «وعُمدةُ ابنِ سينا وأمثالِهِ علىٰ نَفْيِها هي حُجَّةُ التَّركيبِ ، وهو أنهُ لو كان لهُ صِفةٌ لكان مُركَّبًا ، والمُرَكَّبُ مُفْتَقِرٌ إلىٰ جُزْئَيْهِ ، وجُزْآهُ غيرُهُ ، والمُفتَقِرُ إلىٰ غيرِهِ لا يكون واجبًا بنفسِهِ .

وقد تكلَّمَ الناسُ علىٰ إبطالِ هذه الحُجَّةِ مِن وُجوهٍ كثيرةٍ بسببِ أنَّ لفظَ : «التَّركيبِ» ، و«الجُزءِ» ، و«الافتقارِ» ، و«الغيرِ» ألفاظٌ مُجملةٌ .

فيُرادُ بالمُرَكَّبِ ما ركَّبَهُ غيرُهُ ، وما كان مُتَفَرِّقًا فاجتَمَعَ ، وما يَقبَلُ التَّفريقَ ، واللهُ سُبحانهُ مُنَزَّهٌ عن هذا بالاتِّفاقِ ، وأمَّا الذَّاتُ الموصُوفَةُ بصِفاتٍ لازِمَةٍ لها ، فإذا سَمَّىٰ المُسَمِّي هذا تركيبًا ، كان هذا اصطِلاحًا لهُ ليسَ هو المفهومَ مِن لفظِ المُرَكَّبِ .

والبحثُ إذا كان في المعاني العقليَّةِ لم يُلْتَفَتْ فيه إلىٰ اللَّفظِ» .

«منهاج السنة» (٢/ ١٦٤) .

وإنكارهم للصفات مبني علىٰ «دليل التركيب» عندهم ، انظر في بيانه ونقضه : «الأصول التي بنىٰ عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣/ ١٠٢-٣١٣) .

[وعاشقٌ ومعشوقٌ وعِشْقٌ ، ولذيذٌ ومُلتذٌّ ولذَّةٌ] [(١)] ، أَفليسَ [(٢)] المفهومُ مِن هذا هوَ المفهومُ مِن هذا [(٣)] ؟

فهذه [(٤)] مَعانٍ متعدِّدةٌ متغايِرَةٌ في العقلِ ، وهذا تركيبٌ عندَكم ، وأنتم تُثبِتونه [وتُسمُّونَهُ توحيدًا] [(٥)] .

فإن قالوا : هذا توحيدٌ في الحقيقةِ ، وليس هذا تركيبًا مُمتنِعًا .

قيل لهم : واتِّصافُ الذَّاتِ بالصِّفاتِ اللَّازمَةِ لها توحيدٌ في الحقيقَةِ ، وليسَ هذا تركيبًا مُمتنِعًا .

وذلك أنَّه مِنَ المعلومِ في صريحِ المعقولِ أنَّه : ليسَ معنىٰ كوْنِ الشَّيءِ عالمًا هو معنىٰ كونِه قادرًا ، ولا نفسُ ذاتِه هو نفسُ

---

(١) ما بين المعقوفتين من هامش الأصل فقط ، وقد ذكره المؤلف في بعض مصنفاته بهذا اللفظ انظر : «الدرء» (١/ ١٠٠) ، (٥/ ٨٢ ، ٢٤٧) ، و«شرح حديث النزول» (٩٥) ، و«الصفدية» (١/ ١٢٧) ، وقد ذكره ابن سينا في «النجاة» (٢٤٥) .

(٢) في الأصل ، والبقية : «فليس» ، والمثبت من «ع» .

(٣) قال شيخ الإسلام : «لفظُ العِشقِ فيه مِن التَّشبيهِ واحتمالِ النَّقصِ ما لا يَخفىٰ علىٰ عاقل ، وليس في الكتب الإلهيَّةِ تَسمِيتُهُ بعقلٍ ، ولا عاشِقٍ ، ولا معقولٍ ، ولا معشوقٍ ...
ولفظُ اللذةِ فيها مِن التَّشبيه واحتمال النقص ما لا يخفىٰ علىٰ عاقل» . «الدرء» (٥/ ٨٢) . وانظر : «الحموية» (٢٧٣-٢٧٥) وتعليقي هناك .

(٤) في الأصل : «وهذه» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٥) من بقية النسخ ، و«العواصم» .

كونِه عالِمًا قادرًا ، **فمن جوَّزَ أن تكونَ هذه الصِّفةُ هي الأُخرىٰ ، وأنْ تكونَ الصِّفةُ هي الموصوفَ فهو مِن أعظمِ النَّاسِ سَفسطةً ، ثم إنَّه متناقِضٌ** ، فإنَّه إنْ جوَّزَ ذلك جازَ أنَ يكونَ وُجودُ هذا هو وجودَ هذا ، فيكونَ الوجودُ واحدًا بالعيْنِ لا بالنَّوعِ ، وحينئذٍ فإذا كان وُجودُ المُمْكِنِ هو وُجودَ الواجبِ ، كان وُجودُ كلِّ مخلوقٍ - يُعدَمُ بعدَ وُجودِه ، ويُوجَدُ بعدَ عدَمِهِ - هو نفسُ وُجودِ الحقِّ القديمِ الدَّائم الباقي ، الذي لا يَقبَلُ العدَمَ (١) .

---

(١) قال شيخ الإسلام : «مَن سوَّغ جعلَ الحقائقِ المُتنوِّعةِ حقيقةً واحدةً بالعينِ كان كلامُه مُستلزمًا أن يجعلَ وُجودَ الحقائقِ المُتنوِّعةِ وُجوداً واحداً بالعين ، بل هذا أولىٰ ؛ لأنَّ الموجوداتِ مُشترِكةٌ في مُسمَّىٰ الوُجودِ ، فمن اشتبهَ عليه أنَّ العلمَ هو القدرةُ وأنهما نفسُ الذَّاتِ العالمةِ القادرةِ : كان أن يشتبهَ عليه أنَّ الوجودَ واحدٌ أولىٰ وأحرَىٰ .
وهذه الحُجَّةُ المَبنيَّةُ علىٰ التَّركيب هي أصلُ قولِ الجهميةِ نُفاةِ الصِّفاتِ والأفعالِ ، وهم الجهميةُ مِن المُتفلسِفةِ ونحوهم ، ويُسمُّونَ ذلك التوحيد» . «الدرء» (١/ ٣٠١) .
وقال : «ومَن جعَلَ كُلَّ صِفةٍ هي الأُخرىٰ ، وجعلَ الصِّفاتِ هي الموصوفَ ، فهو قولٌ في غايةِ السَّفْسَطَةِ» . «الجواب الصحيح» (٣/ ٢١٥) .
وانظر : «الصفدية» (١/ ١٢٧) ، (٢/ ٣٦، ٣٠٠) ، و«الفتاوىٰ» (٣/ ١٩٦، ٢٠٧) ، (٥/ ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٨-٣٤٠) ، (٧/ ٤٠٧) ، (٩/ ٢٧٦) ، (١٧/ ١٤٧) ، و«الجواب الصحيح» (٣/ ٢١٥، ٢٩٧، ٤٧٩) ، (٤/ ٢٢) ، و«الدرء» (١/ ١٠٠، ٢٩٤) ، (٥/ ٤٩، ٢٤٧) ، (٨/ ٢١٩) ، و«منهاج السنة» (١/ ٣٩٩) ، (٢/ ٤٨٩) .

وإذا قُدِّر هذا ، كان الوجودُ الواجِبُ مَوصوفًا بكلِّ تشبيهٍ وتَجسيمٍ ، وكلِّ نقصٍ وكلِّ عيبٍ ، كما يصرِّحُ بذلك أهْلُ وَحدَةِ الوُجودِ ، الذين طردوا هذا الأصلَ الفاسدَ ، وحينئذٍ فتكونُ أقوالُ نُفاةِ الصِّفاتِ باطلًا علىٰ كلِّ تقديرٍ [1] .

وهذا بابٌ مطَّردٌ : فإنَّ كلَّ واحدٍ منَ النُّفاةِ لِمَا أَخبَرَ به الرَّسولُ ﷺ منَ الصِّفاتِ ، لا ينفي شيئًا - فِرارًا ممَّا هو محذورٌ - إلَّا وقد أثبَتَ ما يلزَمُهُ فيه نظيرَ ما فرَّ منهُ .

فلا بدَّ له في آخرِ الأمرِ مِن أن يُثبِتَ مَوجودًا واجبًا قديمًا متَّصفًا بصفاتٍ تميِّزُه عن غيرِهِ ، ولا يكونُ فيها مُماثِلًا لخَلْقِه .

فيُقالُ له : هكذا القولُ في جميعِ الصِّفاتِ ، وكلُّ ما يُثبِتُهُ [2] منَ الأسماءِ والصِّفاتِ فلا بدَّ أنْ يَدُلَّ علىٰ قَدْرٍ مُشتَرَكٍ تتواطَأُ فيه المُسمَّياتُ ، ولولا ذلك لَمَا فُهِمَ الخِطابُ ، ولكن نعلَمُ أنَّ ما اختَصَّ اللهُ به ، وامتازَ عن خلْقِه أعظَمُ ممَّا يخطرُ بالبالِ ويدُورُ في الخيالِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) من قوله : «وذلك أنه من المعلوم» ، إلىٰ هنا انفردت بها نسخة الأصل ، وقد كتبها الناسخ بهامش الأصل .

(٢) في «ع» : «تُثبته» .

وهذا يتبيَّنُ بالأصلِ الثَّاني ، وهو أن يُقالَ : «القولُ في الصِّفاتِ كالقولِ في الذَّاتِ» .

فإنَّ اللهَ ليسَ كمثلِه شيءٌ [1] : لا في ذاتِه ، ولا في صفاتِه ، ولا في أفعالِه ، فإذا كان له ذاتٌ حقيقةً لا تماثِلُ الذَّواتِ ، فالذَّاتُ متَّصفةٌ بصفاتٍ حقيقةً لا تماثِلُ صفاتِ سائرِ الذَّواتِ .

فإذا قال السَّائلُ : كيف استوىٰ علىٰ العرشِ ؟

قيل له - كما قال ربيعةُ [2] ، ومالِكٌ [3] وغيرُهما - : «الاستواءُ معلومٌ ، والكيْفُ مجهولٌ ، والإيمانُ به واجِبٌ ،

---

(١) انظر : «المسألة الحموية» (٢١٨-٢١٩، ٣٥٣-٣٥٤) ، و«الفتاوىٰ» (٣/ ١٩٦، ٢٠٧) ، (٤/ ٦) ، (٦/ ٣٥٥) ، (١٢/ ٥٧٥) ، (٣٣/ ١٧٧) ، و«الصفدية» (٢/ ١٢، ١٧، ٢١٠) .

(٢) رواه ابن بطة (٣/ ١٦٣ رقم ١٢١ ط الوليد) ، واللالكائي (٣/ ٤٤١ رقم ٦٦٥) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٦ رقم ٨٦٨) ، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩١١ رقم ٣٢٢) .

(٣) رواه الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (٦٦) ، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٢/ ٢١٤) ، وابن المقرئ في «المعجم» (٣١١ رقم ١٠٢٢) ، وابن أبي زيد القيرواني في «الجامع» (١٥٥) ، واللالكائي (٣/ ٤٤١ رقم ٦٦٤) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥-٣٢٦) ، والأصبهاني في «الحجة» (٢/ ١٠٦، ٢٥٧) ، والصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٨٠-١٨٥) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٤ رقم ٨٦٦، ٨٦٧) وغيرهم .
وانظر بقية تخريجه في تحقيقي لـ«المسألة الحموية» (١٦٨) .

والسُّؤالُ عن الكيفيَّةِ بدعَةٌ» ؛ لأنه سُؤالٌ عمَّا لا يَعلَمُهُ البَشَرُ ، ولا يُمكِنُهم الإجابةُ عنه .

وكذلك[(١)] إذا قال : كيفَ ينزِلُ ربُّنا إلىٰ سماءِ[(٢)] الدُّنيا ؟

قيل له : كيف هو ؟

فإذا قال : أنا لا أعلَمُ كيفيَّتَه .

قيل[(٣)] له : ونحنُ لا نعلَمُ كيفيَّةَ نُزولِه ؛ إذِ العلمُ بكيفيَّةِ الصِّفةِ يستلزِمُ العلمَ بكيفيَّةِ المَوصوفِ ، وهوَ فرعٌ له ، وتابعٌ له ، فكيفَ تُطالِبُني بالعلم بكيفيَّةِ سمعِهِ وبصَرِهِ وتكليمِهِ واستوائِهِ ونُزولِهِ ، وأنتَ لا تعلَمُ كيفيَّةَ ذاتِهِ[(٤)] !

وإذا كُنتَ تقِرُّ بأنَّ له حقيقةً ثابتَةً في نفسِ الأمرِ[(٥)] ، مُستوجِبَةً لصفاتِ الكمالِ ، لا يُماثِلُها شيءٌ ، فَسَمْعُهُ ، وبَصرُهُ ، وكلامُهُ ،

---

(١) في «ش» : «ولذلكَ» .

(٢) في «ش» ، و«العواصم» (٤/ ١٢٧) : «السَّماءِ» .

(٣) في «ش» : «قلْ» .

(٤) قال شيخ الإسلام : «والأصلُ في هذا : أنَّ الكلامَ في الصِّفاتِ فَرعٌ علىٰ الكلامِ في الذَّاتِ ، ويُحتذَىٰ في ذلك حَذْوُهُ ومِثالُهُ ؛ فإذا كان معلومًا أنَّ إثباتَ ذاتِ الباري سبحانهُ إنما هو إثباتُ وُجودٍ لا إثباتُ كيفيَّةٍ ؛ فكذلك إثباتُ صفاتِهِ إنَّما هو إثباتُ وُجودٍ لا إثباتُ تحديدٍ وتَكْييفٍ» . «المسألة الحموية» (٢١٨-٢١٩) .

(٥) زادَ في «د» : «مشتقٌّ» .

ونزولُه ، واستواؤُهُ هو ثابتٌ في نفسِ الأمرِ ، وهو متَّصفٌ بصفاتِ الكمالِ التي لا يُشابِهُهُ فيها سَمْعُ المخلوقينَ وبصرُهُم ، وكلامُهم ونزولُهم واستواؤُهم .

وهذا الكلامُ لازمٌ لهم في العقليَّاتِ ، وفي تأويلِ السَّمعيَّاتِ ، فإنَّ مَنْ أثبَتَ شيئًا ، ونَفَىٰ شيئًا بالعقلِ ، إذا أُلزِمَ فيما نفاهُ منَ الصِّفاتِ التي جاءَ بها الكتابُ والسُّنَّةُ نظيرَ ما يلزَمُهُ فيما أثبَتَهُ ، ولو طُولِبَ [(١)] بالفرقِ بينَ المحذورِ في هذا وهذا ، لم يجِدْ بينَهما فرقًا .

ولهذا لا يُوجَدُ لنُفاةِ بعضِ الصِّفاتِ دُونَ بعضٍ - الذين يُوجِبونَ فيما نَفَوْه إمَّا التَّفويضَ ، وإمَّا التَّأويلَ المخالِفَ لمُقتضىٰ اللَّفظِ - قانونٌ مستقيمٌ .

فإذا قيل لهم : لِمَ تأوَّلتُم هذا ، وأقرَرْتُم هذا ، والسُّؤالُ فيهما واحِدٌ ؟

لم يكُنْ لهم جوابٌ صحيحٌ ، فهذا تَناقُضُهم في النَّفيِ .

وكذلكَ تناقُضُهم [(٢)] في الإثباتِ : فإنَّ مَنْ تأوَّلَ النُّصوصَ علىٰ معنًىٰ منَ المعاني التي يُثبِتُها ، فإنَّهم إذا صرَفُوا النَّصَّ مِنَ [(٣)]

---

(١) في «ش» : «وطولِبَ» .

(٢) في الأصل في هذا والذي قبله : «يناقضُهم» ، والمثبت من البقية .

(٣) في «ع» : «عن» .

المعنىٰ الذي هو مُقتضاهُ إلىٰ معنًىٰ آخرَ ؛ لزِمَهم في المعنىٰ المَصروفِ إليه ما كان يلزَمُ في المعنىٰ المصروفِ عنه .

فإذا قال قائلٌ : تأويلُ محبَّتِه ورِضاهُ وغضَبِه وسخطِهِ : هو إرادتُه للثَّوابِ والعقابِ .

كان ما يلزَمُه في الإرادةِ نظيرَ ما يلزَمُهُ في الحُبِّ والمَقتِ والرِّضا والسَّخَطِ .

ولو فَسَّرَ ذلك بمفعولاتِه - وهو ما يَخْلُقُهُ مِنَ الثَّوابِ والعِقابِ - فإنَّه يلزَمُهُ في ذلك نظيرُ ما فرَّ منه ؛ فإنَّ الفعلَ المعقولَ لا بدَّ أن يقومَ أوَّلًا بالفاعلِ ، والثَّوابُ والعقابُ المعقولُ إنَّما يكونُ علىٰ فعْلٍ ما يُحِبُّهُ ويَرْضَاهُ ، ويَسْخَطُهُ[1] ويُبغِضُهُ المُثيبُ المُعاقِبُ .

فَهُم إنْ أثبَتُوا الفعلَ علىٰ مِثلِ الوَجْهِ المعقولِ في الشَّاهدِ للعبدِ مَثَّلوا ، وإنْ أثبَتُوهُ[2] على خلافِ ذلك ، فكذلكَ الصِّفاتُ .

❁❁❁

---

(١) في الأصل ، و«ش» : «أو» ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٢٩) .

(٢) في الأصل : «أثبتُوا» .

فَصْلٌ

وأمَّا المَثَلانِ المَضروبانِ :

فإنَّ اللهَ سُبحانه وتعالىٰ أخبَرَنا عمَّا في الجَنَّةِ مِنَ المخلوقاتِ مِن أصنافِ المطاعِمِ والملابسِ والمَناكِحِ والمَساكِنِ ، فأخْبَرَنا أنَّ فيها لَبَنًا ، وعَسَلًا ، وخمرًا ، وماءً ، ولحمًا ، وفاكهةً ، وحريرًا ، وذهبًا ، وفضَّةً ، وحورًا ، وقُصورًا .

وقد قال ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما : «ليسَ في الدُّنيا شيءٌ ممَّا في الجنَّةِ إلَّا الأسماءَ»[(١)] .

فإذا كانَتْ تلك الحقائقُ التي أخبَرَ اللهُ عنها ، هيَ مُوافقةً في الأسماءِ للحقائقِ الموجودَةِ في الدُّنيا ، وليسَتْ مُماثلةً لها ، بل بينَهما منَ التَّباين ما لا يعلمُه إلَّا اللهُ ، فالخالِقُ سُبحانه وتعالىٰ أعظَمُ مُباينةً للمخلوقاتِ مِن مُبايِنَةِ المخلوقِ للمخلوقِ ، ومُبايِنَتُهُ لمخلوقاتِه أعظَمُ مِن مُبايِنَةِ مَوجودِ الآخرَةِ لموجودِ الدُّنيا ؛ إذِ المخلوقُ أقرَبُ إلىٰ المخلوقِ الموافِقِ له في الاسمِ

---

(١) رواه هناد في «الزهد» (١/ ٤٩ رقم ٣) ، والطبري (١/ ٤١٦) ، وابن أبي حاتم (١/ ٦٦ رقم ٢٦٠) في تفسيريهما ، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٤٧ رقم ١٢٤ ، ١٢٥) ، والبيهقي في «البعث والنشور» (٥٩٣ رقم ٩٠٦) .

منَ الخالِقِ إلىٰ المخلوقِ ، وهذا بيِّنٌ واضِحٌ [1] .

ولهذا افترَقَ النَّاسُ في هذا المقامِ ثلاثَ فِرقٍ :

فالسَّلفُ والأئمَّةُ وأتباعُهم : آمنوا بما أَخبرَ اللهُ به عن نفْسِهِ ، وعنِ اليومِ الآخِرِ ، مع عِلْمِهم بالمباينَةِ التي بينَ ما في الدُّنيا وبينَ ما في الآخِرة ، وأنَّ مُباينَةَ اللهِ لخَلْقِه أعظَمُ [2] .

[والفريقُ الثَّاني : الذين أثْبَتوا ما أخبرَ به في الآخِرَةِ مِنَ الثَّوابِ والعقابِ ، ونفَوْا كثيرًا مِمَّا أخبرَ به مِنَ الصِّفاتِ ، مثلُ طوائفَ مِنْ أهْلِ الكلامِ [3] .

والفريقُ الثَّالثُ : نَفَوْا هذا وهذا ؛ كالقَرامِطَةِ الباطنيَّةِ ، والفلاسفَةِ أتباعِ [4] المشَّائين ، ونحوِهم مِنَ الملاحدَةِ الذين يُنكِرون حقائقَ ما أخبرَ اللهُ به عن نفْسِه وعنِ اليوم الآخِرِ .

ثُمَّ إنَّ كثيرًا منهم يجعلونَ الأمرَ والنَّهي مِن هذا البابِ ، فيجعلونَ الشَّرائعَ المأمورَ بها ، والمحظوراتِ المنهيَّ عنها ، لها تأويلاتٌ باطنةٌ تخالِفُ ما يَعرِفُهُ المُسلمونَ مِنها ، كما يتأوَّلونَ

---

(١) انظر : «المسألة الحموية» (٣٦٠-٣٦٤) والتعليق عليها .

(٢) كتِبَ في حاشيةٍ في «الأصل» : «يتلوه الوريقة : والفريقُ الثَّاني» . اهـ . ولم أجدْ هذه الوريقة ، بل ذكر الفرق ساقط من الأصل -كما سيأتي- .

(٣) في «ش» : «المعتزلَةِ ومَنْ وافقَهم» .

(٤) في «ش» : «وأتباعِ» .

منَ الصَّلواتِ الخمْسِ ، وصيامِ شهرِ رمضانَ ، وحجِّ البيتِ ، فيقولون :

إنَّ الصَّلواتِ الخمسَ : معرفَةُ أسرارِهم .

وإنَّ صِيامَ [شهرِ][1] رَمضانَ : كتمانُ أسرارِهم .

وإنَّ حجَّ البيتِ : السَّفرُ إلىٰ شُيوخِهم .

ونحوُ ذلك منَ التَّأويلاتِ التي يُعلَمُ بالاضطرارِ أنَّها كذبٌ وافتراءٌ علىٰ الرُّسلِ صلواتُ اللهِ عليهم ، وتحريفٌ لكلامِ اللهِ ورسولِه عن مواضِعِه ، وإلحادٌ في آياتِ اللهِ[2] .

وقد يقولونَ : إنَّ الشَّرائعَ تلزَمُ العامَّةَ دُونَ الخاصَّةِ ، فإذا صارَ الرَّجُلُ مِن عارفيهم ومُحقِّقيهم ومُوحِّديهم رَفَعُوا عنه الواجباتِ ، وأباحوا له المحظوراتِ[3] .

---

(١) من «ش» .

(٢) انظر في شيء منها وكلام المؤلف عليها : «الفتاوىٰ» (٤/ ٦٩) ، (٥/ ٣٥٠) ، (١٠/ ٢٩٥) ، (١٣/ ٢٣٥-٢٣٨) ، (١٧/ ٣٦٢) ، و«الدرء» (٢/ ١٢٣) ، (٨/ ٢٤٣) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٢٩٢) ، (٨/ ٣٦٦-٣٧١، ٥٤٩) ، والصفدية» (١/ ١٣٨) ، و«الحموية» (١٤٣-١٤٥) ، و«بغية المرتاد» كله في كشفهم .

(٣) انظر : «الفتاوىٰ» (٨/ ٢٥٦) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٦٧) ، و«الصفدية» (٢/ ٢٤١) ، و«الدرء» (٥/ ٧) ، و«منهاج السنة» (٣/ ١٦٧) . وانظر كتابي : «ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (٦٤-٧١) .

وقد يَدْخُلُ في المُنْتَسبين إلىٰ التَّصوُّفِ والسُّلوكِ مَنْ يَدْخُلُ في بعضِ هذه المذاهبِ[1] .

وهؤلاءِ الباطنيَّةُ هم الملاحِدَةُ الذين أجمَعَ المُسلمونَ علىٰ أنَّهم أكفرُ مِنَ اليهودِ والنَّصارىٰ .

وما يَحتجُّ به علىٰ الملاحدَةِ أهلُ الإيمانِ والإثباتِ يحتجُّ به كلُّ مَنْ كان من أهلِ الإيمانِ والإثباتِ علىٰ مَنْ يَشْرَكُ هؤلاء في بعضِ إلحادِهم ، فإذا أثبَتَ للهِ تعالىٰ الصِّفاتِ ، ونفىٰ عنه مُماثلَةَ المخلوقاتِ ، كما دلَّ علىٰ ذلك الآياتُ البيِّناتُ - كان ذلك هو الحقَّ الذي يوافِقُ المنقولَ والمعقولَ ، ويهدِمُ أساسَ الإلحادِ والضَّلالاتِ][2] .

واللهُ سُبحانه وتعالىٰ لا تُضرَبُ له الأمثالُ التي فيها مُماثلَةٌ لخَلْقِهِ ؛ فإنَّ اللهَ لا مثلَ[3] **له ، بل لهُ المثَلُ الأعلىٰ** ، فلا يجوزُ أن يشتَرِكَ هو والمخلوقُ[4] في قياسِ تَمثيلٍ ، ولا في قياسِ شُمولٍ[5]

---

(١) في «ع» : «هذا المذهب» .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ، وهو من بقية النسخ .

(٣) في «ع» : «لا مثيل» .

(٤) في «ع» : «والمخلوقات» .

(٥) قياسُ التَّمثيل هو : حَمْلُ فرعٍ علىٰ أصلٍ في حُكمٍ جامعٍ بينهُما .
مثالُه : قياسُ النَّبيذِ علىٰ الخَمرِ في تحريمِ شُربِهِما ؛ لاشتراكِهما في عِلَّةِ الإسكارِ .

=

وقياسُ الشُّمولِ -ويُسمَّىٰ القياس المنطقي- هو : قولٌ مُؤلَّفٌ مِن قضايا إذا سُلِّمت لَزِمَ عنها لذاتها قولٌ آخر . أو : ما كانت النتيجةُ فيه مُستخلصةً من المُقدِّماتِ ، عن طريق العقل .
مثاله : النَّبيذُ مُسكِرٌ ، وكلُّ مُسكرٍ حرامٌ ؛ النَّتيجة : النَّبيذُ حرامٌ .
ويرىٰ شيخ الإسلام أن كلًّا منهما يؤولُ إلىٰ الآخرِ . انظر : «الفتاوىٰ» (٩/ ٢٥٩) .
ومنشأُ الغَلطِ عند الفِرَقِ المُخالفةِ هو : في استعمالِهم المقاييس الباطلة مِن قياس المساواة -تمثيلًا أو شمولًا- فيما يتعلَّقُ بالله تعالىٰ .
فترىٰ بعضهم يقول : لو وصفنا اللهَ بالاستواءِ علىٰ العرش لكان يعلُو عليه مثلَ علوِّ المَلِكِ علىٰ السَّريرِ ، ولو كان مُتَّصِفًا بالصِّفاتِ أو بعضِها لكان جِسْمًا ، قياسًا علىٰ المخلوق ، واللهُ ليس بجسمٍ فوَجَبَ نفيُ الصِّفاتِ عنه .
وهذا مِن قياس التمثيل ، فإنهم قاسُوا الخالِقَ علىٰ المخلوقِ بجامِعِ الاتِّصافِ بالصِّفةِ ، والحُكمُ هو : ثُبوتُ الصِّفةِ للجسم [المخلوق] ، وانتفاءُ الصِّفةِ عمَّا ليس بجسم [الخالق] بزعمهم .
وقد يستعملونهم علىٰ وجهِ قياس الشُّمولِ ، فيقولون : المخلوقُ مُتَّصفٌ بالصِّفاتِ ، وكلُّ مُتَّصفٍ بالصِّفاتِ جِسمٌ ، والنَّتيجةُ : المخلوقُ جسمٌ ، واللهُ ليس بجسم ؛ لأنه لا يتَّصِفُ بالصِّفاتِ !
فوجهُ غَلَطِهم في هذا القياس أنهم : أدخلوا الخالقَ والمخلوقَ في قضيةٍ كُلِّيةٍ استوىٰ فيها الأصلُ والفرعُ ، وهذه القضيةُ الكُلِّيَّة هي زعمُهم أنَّ كلَّ ما كان مُتَّصِفًا بالصِّفاتِ فهو جِسمٌ ، فمثَّلوا قبل أن يُعطِّلوا .
والحاصِلُ : أنَّ القياسَ الذي يكون فيما بين صِفاتِ الخالقِ وصفاتِ المخلوق لا يجوزُ استعمالُهُ ، وهو مِن التَّمثيل والشِّركِ باللهِ ، سواءٌ =

تَستوي [1] أفرادُهُ .

ولكن يُستعمَلُ في حقِّه المثلُ الأعلىٰ ، وهوَ : أنَّ كُلَّ ما اتَّصفَ به المخلوقُ مِن كمالٍ [2] فالخالقُ أَوْلَىٰ به ، وكلَّ

كان قياسَ تمثيل أو قياسَ شُمولٍ ، وعلىٰ هذا تُحمَلُ أقوالُ السَّلفِ في المنع مِن القياس في العقيدة والتوحيد .

انظر : «الفتاوىٰ» (٩/ ١١٩-١٢٢) ، (١٢/ ٣٤٦-٣٤٨) ، و«منهاج السنة» (١/ ٣٧١) ، و«الأصبهانية» (١٨٠، ٣٩٣-٣٩٧، ٤٥٣-٤٥٧) ، و«النبوات» (٢/ ٧٤٢-٧٤٦) ، و«الدرء» (١/ ٢٩) ، (٦/ ١٢٦) ، (٧/ ٥٩-٦٠، ٣٢٢) ، و«موسوعة العقيدة» (٥/ ٢٣٩٧-٢٤٠٧) ، و«النفي في باب صفات الله بين أهل السنة والمعطلة» (١٧٧-٢٠٢) .

(١) في «د» ، و«ش» : «يستوي» .

(٢) «**كمالٌ لا نقصَ فيه بوَجْهٍ مِن الوُجوهِ**» . «الدرء» (١/ ٢٩) . وهو الكمال المطلق .

قال شيخ الإسلام : «فكُلُّ كمالٍ لا نقصَ فيه بوجهٍ ثَبتَ للمخلوقِ فالخالِقُ أحقُّ به مِن وجهينِ :

أحدهما : أنَّ الخالِقَ الموجودَ الواجبَ بذاتِهِ القديمَ ، أكملُ مِن المخلوقِ القابلِ للعَدَمِ المُحْدَثِ المربوبِ .

الثاني : أنَّ كُلَّ كمالٍ فيه ، فإنَّما استفادَهُ مِن ربِّهِ وخالِقِهِ ، فإذا كان هو مُبْدِعًا للكمالِ وخالِقًا لهُ ، كان مِن المعلوم بالاضطِرارِ أنَّ مُعطي الكمالَ وخالِقَهُ ومُبدِعَهُ أَوْلىٰ بأنْ يكونَ مُتَّصِفًا به مِن المُستفيدِ المُبدَعِ المُعطَىٰ ، وقد قال الله تعالىٰ : ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدًا مَّمۡلُوكًا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرًّا وَجَهۡرًاۖ هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ =

ما يُنزَّهُ[1] عنه المخلوقُ مِن نقصٍ فالخالِقُ أَوْلَىٰ بالتَّنزيه عنه .

فإذا كان المخلوقُ مُنَزَّهًا عن مُماثلَةِ المخلوقِ مع المُوافقةِ في الاسمِ ، فالخالِقُ أَوْلَىٰ أن يُنزَّهَ عن مُماثلَةِ المخلوقِ ، وإن حصَلَتْ[2] موافقةٌ في الاسمِ[3] .

❁❁❁

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل] . وهذا المَثَلُ وإنْ كان يُفيدُ الدُّعاءَ إلىٰ عبادةِ اللهِ وحدَهُ دونَ عِبادةِ ما سِواهُ ، ونَفْيِ عبادةِ الأوثانِ لوجودِ هذا الفُرقان ؛ فإذا عَلِمَ انتفاءَ التَّساوي بين الكامِلِ والنَّاقِصِ ، وعَلِمَ أنَّ الربَّ أكمَلُ مِن خَلقِهِ ، وجبَ أن يكون أكملَ منهم وأحقَّ منهم بكلِّ كمالٍ بطريقِ الأولىٰ والأَحرىٰ» . «الأصبهانية» (٥٣٤-٥٣٥) .

(١) في «ع» : «تنزَّه» .

(٢) في الأصل ، و«ش» : «حصل» ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٣٠) .

(٣) **قلتُ : قد أوضحَ شيخ الإسلام المثل الأعلىٰ هنا ، وينظر للاستزادة :** «الفتاوىٰ» (٣/ ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٢١) ، (٥/ ٢٠١، ٢٥٠) ، (٩/ ١٩-٢٠) ، (١٢/ ٣٤٤-٣٤٧، ٣٥٠) ، (١٦/ ٣٥٨) ، و«منهاج السنة» (١/ ٣٧١، ٤١٧) ، و«الصفدية» (٢/ ٢٥، ٢٧) ، و«الرد علىٰ المنطقيين» (١١٥-١١٦، ١١٩-١٢٠) ، و«الأصبهانية» (٥٣٢-٥٣٥) .

وهكذا القولُ في المَثلِ الثَّانـي : وهوَ الرُّوحُ التي فينا [1] ، فإنَّها قد وُصِفتْ بصفاتٍ ثبوتيَّةٍ وسلبيَّةٍ ، وقد أَخبَرتِ النُّصوصُ أنَّها تَعرُجُ وتَصعَدُ مِن سماءٍ إلىٰ سماءٍ ، وأنَّها تُقبَضُ منَ البدنِ ، وتُسَلُّ منه كما تُسَلُّ الشَّعرَةُ مِنَ العَجينِ ، والنَّاسُ مُضْطَرِبونَ فيها [2] :

فمنهم طوائفُ مِن أهلِ الكلامِ : يَجعلونَها جُزءًا مِنَ البدنِ ، أو صفَةً مِن صفاتِهِ ؛ كقولِ بَعضِهم : إنَّها النَّفسُ أو الرِّيحُ التي تتردَّدُ في البدنِ ، وقولُ بَعضِهم : إنَّها الحياةُ ، أو المِزَاجُ ، أو نَفْسُ البَدَنِ .

ومنهم طوائفُ مِن أهلِ الفلسفَةِ : يَصِفُونها بما يَصفون به واجِبَ الوُجودِ عندهم ، وهيَ أمورٌ لا يتَّصفُ بها إلَّا المُمتَنِعُ الوجودِ ، فيقولون : لا هي داخِلَ البدنِ ولا خارجَهُ ، ولا مباينَةٌ له ولا مُداخلةٌ له ، ولا مُتحرِّكةٌ ولا ساكنةٌ ، ولا تَصعَدُ ولا تَهبِطُ ،

---

(١) انظر : «الفتاوىٰ» (٤/ ٢٩٢) ، (٥/ ١١٥-١١٦، ٤٣٧) ، (٩/ ٢٧١) ، (١٢/ ٣١٧) ، (١٧/ ٣٤١-٣٤٣، ٣٤٨) ، و«الحموية» (٣٦٢-٣٦٤) ، و«الصفدية» (٢/ ٢٦٧) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (١٧١) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٦١) ، (٤/ ٥٦٠) ، (٦/ ٥٦٦-٥٧٢) ، و«الدرء» (٦/ ١٣١) ، (٨/ ٥٢) ، (١٠/ ٢٩٢) .

(٢) انظر : «مقالات الإسلاميين» للأشعري (٢/ ٢٨) ، و«الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٥٥) ، و«المقالات» للبلخي المعتزلي (٣٨٠) .

ولا هي جسمٌ ولا عَرَضٌ .

وقد يقولون : إنَّها لا تُدرِكُ الأمورَ المُعيَّنَةَ ، والحقائقَ الموجودَةَ في الخارجِ ، وإنَّما تُدرِكُ الأمورَ الكليَّةَ المُطلقَةَ .

وقد يقولون : إنَّها لا داخلَ العالَمِ ولا خارجَه ، ولا مباينةٌ له ولا مداخلَةٌ .

وربَّما قالوا : ليسَتْ داخلةً في أجسامِ العالَمِ ولا خارجةً عنها ، مع تفسيرِهم للجسمِ بما يقبَلُ الإشارةَ الحسيَّةَ ، فيصِفُونها بأنَّه لا يمكنُ الإشارَةُ إليها ونحوِ ذلك من الصِّفاتِ السَّلبيَّةِ التي تُلحِقُها [1] بالمعدومِ والمُمتَنِعِ .

وإذا قيل لهم : إثباتُ مثلِ هذا مُمتَنِعٌ في ضَرورةِ العقلِ .

قالوا : بل هذا مُمكِنٌ [2] ، بدليلِ أنَّ الكُليَّاتِ مَوجودةٌ ، وهي غيرُ مُشارٍ إليها .

وقد غفَلُوا عن كونِ الكليَّاتِ لا تُوجَدُ كليَّةً إلَّا في الأذهانِ لا في الأعيانِ ، فيعتمدون فيما يقولونهُ في المبدأِ والمعادِ علىٰ مثلِ هذا الخيالِ [3] الذي لا يَخْفَىٰ فسادُهُ علىٰ غالبِ الجُهَّالِ .

---

(١) في الأصل : «يلحقها» ، والمثبت من البقية .

(٢) في الأصل : «يمكن» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (٤/ ١٣١) .

(٣) في «ش» : «المحالِ» .

واضطرابُ النُّفاةِ والمُثْبِتَةِ في الرُّوحِ كثيرٌ ، وسبَبُ ذلك أنَّ الرُّوحَ - الَّتي تُسمَّىٰ بالنَّفسِ النَّاطقَةِ عندَ الفلاسفةِ - ليسَتْ هي مِن جِنسِ هذا البَدَنِ ، ولا مِن جِنسِ العناصِر والمتولِّداتِ [١] منها ، بل هي مِن جِنسٍ آخرَ مُخالفٍ [٢] لهذه الأجناسِ ، فصارَ هؤلاء لا يعرِّفونَها إلَّا بالسُّلوبِ التي تُوجِبُ [٣] مُخالفتَها للأجسامِ المَشهودَةِ ، وأولئك يَجعَلُونها مِن جنسِ الأجسامِ المَشهودَةِ ، وكِلَا القوليْنِ خطَأٌ .

وإطلاقُ القولينِ [٤] عليها بأنَّها جسمٌ أو ليسَتْ بجسمٍ يحتاجُ إلىٰ تفصيلٍ ، فإنَّ لفْظَ «الجسمِ» للنَّاسِ فيه أقوالٌ مُتعدِّدةٌ اصطلاحيَّةٌ غيرُ معناهُ اللُّغَوِيِّ [٥] .

---

(١) في «ع» ، و«العواصم» : «والمولدات» ، وفي «ش» : «والمتوالداتِ» .

(٢) في الأصل ، و«ش» : «مخالفَةٍ» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٣) في الأصل : «يوجب» .

(٤) في «د» ، و«العواصم» (٤/ ١٣٢) : «القولِ» .

(٥) **انظر في لفظ «الجسم» وما فيه من الإجمال** : «الفتاوىٰ» (٦/ ٣٦، ٧٤، ١٠٢-١٠٤) (١٢/ ٣١٦) ، (١٣/ ١٤٦) ، (١٧/ ٣١٢-٣٢٦) ، و«الجواب الصحيح» (٤/ ٤٢٨-٤٣١) ، و«منهاج السنة» (٢/ ١٣٤-١٣٦، ١٩٨-٢٠٠، ٢١١-٢١٤) ، و«الدرء» (١/ ١١٩) ، (٦/ ١٣١) ، و«الصفدية» (١/ ١١٧) ، (٢/ ١٧٨) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢١٩-٢٢٥، ٢٧٢، ٣٧٢) ، (٣/ ٢٠٥-٤٦٠، ٢١٩، ٥٥٥) ، (٥/ ٣٢٤، ٣٤٢) ، و«الأصول التي بنىٰ عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات» (٢/ ٣٥٦-٣٨٤) ، و«موقف شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم من الألفاظ المجملة» (١/ ٢٨٠-٢٩٨) .

فأهلُ اللُّغةِ يقولون : الجسمُ هو الجسَدُ والبدَنُ . وبهذا الاعتبارِ فالرُّوحُ ليسَتْ جسمًا ، ولهذا يقولون : الرُّوحُ والجسمُ [1] ، كما قال تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ ﴾ [المنافقون : ٤] ، [وقال تعالىٰ] [2] : ﴿ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ﴾ [البقرة : ٢٤٧] .

وأمَّا أهلُ الكلامِ [3] :

فمنهم مَنْ يقولُ : الجسمُ هوَ الموجودُ .

ومنهم مَنْ يقولُ : هو القائِمُ بنفْسِه .

ومنهم مَنْ يقولُ : هو المركَّبُ منَ الجَواهِرِ المُنْفَرِدَةِ [4] .

---

(١) في «ش» : «في الجسمِ» .

(٢) من بقية النسخ ، و«العواصم» .

(٣) انظر : «المقالات» للبلخي (٤٤٣-٤٤٩) ، و«الاقتصاد» للغزالي (١٥١) ، و«تأسيس التقديس» للرازي (٥٩، ٦١، ٦٤، ١١٣) .

(٤) الجوهرُ الفردُ : هو الجزءُ الصَّغيرُ الذي لا يُمكِنُ تَقسيمُهُ ، أو الجزءُ الذي لا يتجزَّأ ، وهذا قد ثبتَ بُطلانُه في العصرِ الحديثِ ، كما أَنكَرَهُ ابنُ تيميَّةَ قبل سبعةِ قُرونٍ ، فقد ثَبَتَ عِلْميًا أنَّ الذرَّةَ - والتي تُقابِلُ الجوهر الفرد عند المتكلمينَ - تتكَوَّنُ مِن إلكترونات ، ونواة بها بروتونات ونيوترونات ، وهذه النَّواة أصغرُ مِن الذرَّةِ بآلاف المرَّاتِ ، وأنَّ هذه النواة تنقَسِمُ ويُوَلِّدُ انقسامُها طاقةً هائلةً .
وأهل الكلام مِن مُتأخِّري المعتزلة والأشاعرة والماتريدية يقولون : =

إنَّ الأجسامَ تتألَّفُ مِن أفرادِ الجَوهرِ الفردِ بانضمام بعضِها إلىٰ بعض ، والجوهرُ الفَردُ لا يتجزَّأ ، ولا يقبَلُ القِسمةَ ! وهذا باطل ؛ إذ ما من موجودٍ إلَّا ويتميَّزُ منهُ شيءٌ عن شيءٍ ، والجسمُ -كالماءِ- : يقبَلُ انقساماتٍ مُتناهيةٍ إلىٰ أن تتصاغَرَ أجزاؤُهُ ، فإذا تصاغرت استحالتْ إلىٰ جسم آخرَ ، كالقطرةِ الصَّغيرةِ منهُ ، لا بدَّ أن تستحيلَ هواءً أو ترابًا ، أو تنضمَّ إلىٰ ماءٍ آخرَ .
ولمَّا قرَّرَ المُتكلِّمون أنَّ العالَمَ مكوَّنٌ مِن الجواهر والأعراض ، تكلَّموا في إثباتها ، ثم انتقلوا إلىٰ تقرير حُدوثِها ؛ لِيَصِلوا بعد ذلك إلىٰ إثباتِ حُدوثِ العالَم المكوَّن منها ، وعليه غلَوْا فادَّعوا توقُّف الإيمانِ بالله علىٰ ثبوتِهِ ، وظنوا أنَّ القولَ بإثباتِ الصَّانع وخلقِ السَّماواتِ والأرض لا يتمُّ إلَّا بإثباتِ الجَوْهَرِ الفردِ ، فجعلوهُ أصلًا للإيمانِ باللهِ واليوم الآخر ، وزعموا أنَّ نفيه مِن قولِ أهل الإلحادِ !
فهم يرونَ أنَّ الصِّفاتِ أعراضٌ ، والأعراضُ تقومُ بالجواهر ، وهي مُتحيِّزةٌ [ما يحوزُه أو يحيطُ به غيرُهُ] ، والمُتحيِّزُ جِسمٌ ، فكلُّ جسم مُتحيِّزٌ [والجسم ما يشارُ إليه] ، والجسمُ مُرَكَّبٌ مِن الجوهر الفردِ ، وهذا يَجعَلُ إثباتَ الصِّفاتِ لله تجسيمًا بناءً علىٰ ذلك .
وبعبارةٍ أُخرىٰ : يقولون ربُّنا ليس بجوهر ؛ لأنَّ الجواهر تتكون منها الأجسام ، والعَرَضُ يقومُ بالجِسم ، والأعراضُ حادِثةٌ ، والحوادِثُ تقومُ بالحادثِ ، وربُّنا ليس بحادث .
وهذا كلُّه مبنيٌّ علىٰ التَّشبيهِ عِندَهم ، وعلىٰ الجوهر الفرد الذي ثبتَ بُطلانُهُ قديمًا وتأكد ذلك حديثًا ، وعلىٰ أصولٍ بَنَوْها علىٰ عِلم الكلام الذي أَخذوهُ مِن الفلاسِفَةِ وغيرهم .
ومعلومٌ بالاضطرارِ مِن دين الإسلام أنَّ الرَّسولَ ﷺ والصَّحابةَ والتَّابعينَ وأئمةَ المسلمين لم يَبْنُوا شيئًا مِن أَمرِ الدِّينِ علىٰ ثُبوتِ الجوهر الفردِ ولا انتفائِهِ .
=

ومنهم مَنْ يقولُ : هو المركَّبُ منَ المادَّةِ والصُّورةِ (١) .

وكلُّ هؤلاءِ يقولُون(٢) : إنَّه يُشارُ إليه إشارةً حِسيَّةً .

ومنهم مَنْ يقولُ : ليسَ بمركَّبٍ لا مِن هذا ولا مِن هذا ، بل هوَ ما يُشارُ إليه ، ويقالُ : إنَّه هنا أو هناك .

فعلىٰ هذا إذا كانت الرُّوحُ مِمَّا يُشارُ إليه ويتبَعُهُ (٣) بصَرُ الميِّتِ

ثم عامَّةُ المُتكلمين شَكُّوا فيه في آخر عمرهم كأبي الحسين البصري المعتزلي ، وإمام الأشعرية أبي المعالي الجويني ، وإمام الفلاسفة والمتكلمين الرازي .

وهذه الطُّرُق التي استخدَموها صعبةٌ ، ومَسالِكُها وعِرَةٌ ، وطرائِقُها خَطِرَةٌ ، لها مقدِّمات طويلةٌ لا يفهمُها أكثرُ الناس ، بل النادِرُ منهم من يفهمها ، ولا يمكنُ أن يُكلِّفَ اللهُ الناسَ بما لا يستطيعونَ . فخرَّ عليهم السقفُ من فوقهم ، والحمد لله ربِّ العالمين .

انظر : «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٢٤٣-٢٦١) ، و«الفتاوىٰ» (٩/ ٢٩٩) ، و«الدرء» (١/ ١٠٠-١٠٢) ، و«الأصبهانية» (٣٠٦، ٣٦٤) ، و«الأصول التي بنىٰ عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات» (٢/ ٢٩٥-٢٩٨) ، (٣/ ١٩٥-١٩٨) و«موسوعة العقيدة» (٢/ ٩١٢-٩١٥) .

(١) في «د» : «هو المركب المادَّة والصُّورة ، ومنهم مَنْ يقولُ : هو المركَّبُ منَ الجواهرِ المُفردَةِ» .

(٢) في الأصل : «يقول» ، والمثبت من بقية النسخ ، و«العواصم» .

(٣) في «ع» : «ويتبعها» .

- كما قال النَّبيُّ ﷺ : «**إِنَّ الرُّوحَ إِذَا خَرَجَ تَبِعَهُ البصَرُ**»[1] - ، وَإِنَّها تُقْبَضُ وَيُعْرَجُ بِهَا إِلىٰ السَّمَاءِ ، كانَتِ الرُّوحُ جِسمًا بهذا الاصطلاحِ .

والمقصودُ : أنَّ الرُّوحَ إذا كانَتْ مَوجودةً حيَّةً عالِمَةً قادرَةً ، سميعةً بصيرةً ، تصعَدُ وتنزِلُ ، وتذهَبُ وتجيءُ ، ونحوُ ذلك منَ الصِّفاتِ[2] ، والعقولُ قاصرَةٌ عن تكييفِها وتحديدِها ؛ **لأنَّهم لم يُشاهِدوا لها نظيرًا** ، **والشَّيءُ إنما تُدْرَكُ حقيقتُهُ : إمَّا بُمشاهدَتِهِ ، أو بمُشاهدَةِ نَظيرِهِ** ، فإذا كانَتِ الرُّوحُ مُتَّصفةً بهذه الصِّفاتِ مع عدمِ مُماثلتِها لِمَا يُشاهَدُ[3] مِنَ المخلوقاتِ ، فالخالِقُ أَوْلَىٰ بمُبايَنَتِه لمخلوقاتِهِ مع اتِّصافِهِ بما يَستحِقُّهُ مِن أسمائِهِ وصِفاتِهِ ، وأهلُ العُقولِ هم أعجَزُ عن أنْ يَحُدُّوهُ أو يُكيِّفوهُ مِنهم عنْ أنْ

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٣٤ رقم ٩٢٠) وفيه : «إذا قبض تبعه ..» من حديث أم سلمة رضي الله عنها .

(٢) **قال شيخ الإسلام** : «وأمَّا الخوضُ في مسألةِ الرُّوح : هل هي قائمةٌ بنفسِها ، أم هي عَرَضٌ ؟ فكلامُ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وغيرِهم مِن الأئمةِ في أنَّ الرُّوحَ : عينٌ بنفسِها تَخرُجُ مِن البدنِ ، وتَصعَدُ وتَعرُجُ ، وتُنعَّمُ وتُعذَّبُ ، وتتكلَّمُ وتُسأَلُ وتُجيبُ ، وأمثالُ ذلك أكثر مِن أن يُمكن سطرهُ هنا» . «الدرء» (٨/ ٥٢) . وانظر كذلك : «الفتاوىٰ» (١٧/ ٣٤١) .

(٣) في «ع» : «نُشاهد» .

يَحُدُّوا الرُّوحَ أو يُكيِّفوها [1].

فإذا كان مَن نَفَىٰ صِفاتِ الرُّوحِ جاحدًا مُعطِّلًا لها ، ومَنْ مثَّلها بما يُشاهِدُهُ مِن [2] المخلوقاتِ جاهلًا مُمثِّلًا لها بغيرِ شَكْلِها ، وهيَ مع ذلك ثابتَةٌ بحقيقةِ الإثباتِ ، مُستَحِقَّةٌ لِمَا لها مِنَ الصِّفاتِ ؛ فالخالقُ -سُبحانه وتعالىٰ- أَوْلَىٰ أن يكونَ مَنْ نَفَىٰ صفاتِه جاحِدًا مُعطِّلًا ، ومَنْ قاسَهُ بخَلْقِه جاهلًا به مُمَثِّلًا ، وهوَ سُبحانَهُ ثابِتٌ بحقيقةِ الإثباتِ ، مُستحِقٌّ لِمَا لهُ مِنَ الأسماءِ والصِّفاتِ .

❁❁❁

---

(١) في الأصل والبقية ، و«العواصم» (٤/ ١٣٣) : «يكيفوه» ، والمثبت من «ع» .

(٢) في الأصل ، و«ش» : «بمشاهدة» ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» .

فَصْلٌ

وأمَّا الخاتِمَةُ الجامِعَةُ ففيها قواعِدُ نافِعَةٌ :

القَاعِدَةُ الأُولَىٰ[1]

أنَّ اللهَ سُبحانه مَوصوفٌ بالإثباتِ والنَّفي :

فالإثباتُ ؛ كإخبارِهِ أنَّه بكلِّ شيءٍ عليمٌ ، وأنَّه علىٰ كلِّ شيءٍ قَديرٌ ، وأنَّه سميعٌ بصيرٌ ، ونحوِ ذلك .

والنَّفيُ ؛ كقوله : ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

وينبغي أنْ يُعلَمَ[2] أنَّ النَّفيَ ليسَ فيه مدحٌ ولا كمالٌ ، إلَّا إذا تضمَّنَ إثباتًا ، وإلَّا فمُجرَّدُ النَّفي ليسَ فيه مدحٌ ولا كمالٌ ؛ لأنَّ النَّفيَ المحْضَ عَدَمٌ مَحضٌ ، والعدَمُ المحْضُ ليس بشيءٍ ، وما ليسَ بشيءٍ هو كما قيل : ليسَ بشيءٍ ، فضلًا عن أن يكونَ

---

(١) انظر : «الفتاوىٰ» (١٢/ ٤٣٢) ، (١٦/ ١٢٣) ، (١٧/ ١٠٩-١١١) ، و«الأصبهانية» (٤٣٢-٤٣٥) ، و«الصفدية» (١/ ٩١، ١١٦-١١٧) ، (٢/ ٦٢-٦٤) .

(٢) في الأصل : «تعلم» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (٤/ ١٣٤) .

مَدحًا أو كمالًا[1].

ولأنَّ النَّفيَ المحْضَ يُوصَفُ به المعدومُ والمُمْتَنِعُ، والمعدومُ والمُمتَنِعُ لا يُوصَفُ بمدحٍ ولا كمالٍ، فلهذا كان عامَّةُ ما وصَفَ اللهُ به نفْسَه منَ النَّفيِ مُتضمِّنًا لإثباتِ مَدحٍ؛ كقولِه: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فنفيُ السِّنةِ والنَّومِ[2]: يتضمَّنُ كمالَ الحياةِ والقيامِ؛ فهو مُبيِّنٌ لكمالِ أنَّه الحيُّ القيُّومُ.

وكذلكَ قولُه: ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي: لا يُكرِثُهُ ولا يُثْقِلُه؛ وذلك مُستَلزِمٌ لكمالِ قُدرتِه وتَمامِها، بخلافِ المخلوقِ القادرِ إذا كان يَقدِرُ علىٰ الشَّيءِ بنوعِ كُلْفَةٍ ومَشقَّةٍ، فإنَّ هذا نقصٌ في قُدرتِه، وعيبٌ في قوَّتِه.

وكذلكَ قولُه: ﴿ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [سبأ: ٣]، فإنَّ نَفْيَ العُزوبِ مُستَلْزِمٌ لعِلْمِهِ بكلِّ ذرَّةٍ في السَّماواتِ والأرضِ.

---

(١) انظر في أنَّ العدمَ المَحضَ ليس مدحًا: «الفتاوىٰ» (١٧/ ١٠٩)، و«الدرء» (٦/ ١٧٦-١٧٧)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٣٣٨)، و«الجواب الصحيح» (٣/ ٢٠٩).

(٢) زادَ في «د»: «الذي».

وكذلكَ قولُه تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [قٓ : ٣٨] ، فإنَّ نَفْيَ مَسِّ اللُّغوبِ - الذي هو التَّعبُ والإعياءُ - دلَّ علىٰ كمالِ القُدرَةِ ، ونهايَةِ القوَّةِ ، بخلافِ المخلوقِ الذي يلحَقُهُ منَ التَّعَبِ [١] والكَلَالِ ما يَلحَقُهُ .

وكذلكَ قولُه : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ، إنَّما نفَىٰ الإدراكَ الذي : هوَ الإحاطَةُ ، كما قالَهُ[٢] أكثَرُ العلماءِ ، ولم ينْفِ مُجرَّدَ الرُّؤيةِ ؛ لأنَّ المعدومَ لا يُرىٰ ، وليسَ في كوْنِه لا يُرىٰ مدحٌ ؛ إذ لو كان كذلكَ لكانَ المعدومُ مَمدوحًا ، وإنَّما المدْحُ في كوْنِه لا يُحاطُ به وإن رُئيَ ، كما أنَّه لا يُحاطُ به وإن عُلِمَ ، فكما أنه إذا عُلِمَ لا يُحاطُ به علمًا ، فكذلك إذا رُئيَ لا يُحاطُ به رُؤيةً .

فكانَ في نَفْيِ الإدراكِ مِن إثباتِ عَظمتِهِ[٣] ما يكونُ مَدْحًا وَصِفَةَ كمالٍ ، وكانَ ذلك دليلًا علىٰ إثباتِ الرُّؤيةِ لا علىٰ نفْيِها ، لكنه دليلٌ علىٰ إثباتِ الرُّؤيةِ مع عدَمِ الإحاطَةِ ، وهذا هو الحقُّ الذي اتَّفقَ عليه سلَفُ الأمَّةِ وأئمَّتُها .

---

(١) في «د» : «النَّصَبِ» .

(٢) في «ش» ، و«العواصم» : «قال» .

(٣) في «د» : «عظمةٍ» .

وإذا تأمَّلتَ ذلكَ وجدْتَ كلَّ نفيٍ لا يستلزِمُ ثُبوتًا هوَ مِمَّا لم يصِفِ اللهُ به نفْسَهُ ، فالذين لا يَصِفُونَهُ إلَّا بالسُّلوبِ لم يُثبِتُوا في الحقيقةِ إلهًا مَحمودًا ، بل ولا مَوجودًا .

وكذلكَ مَنْ شاركَهم في بعضِ ذلك كالذين قالوا : إنَّهُ لا يتكلَّمُ ، أو لا يُرَىٰ ، أو ليسَ فوقَ العالَمِ ، أو لم يستَوِ علىٰ العرشِ ، ويقولونَ : ليسَ بداخلِ العالَمِ ولا خارِجَهُ ، ولا مُباينٌ للعالَمِ ، ولا مُحايثٌ[1] له ؛ إذْ هذه الصِّفاتُ يُمكِنُ أن يُوصَفَ بها المعدومُ ، وليسَتْ هيَ مُستلزمةً صفةَ ثُبوتٍ .

ولهذا قال محمودُ بنُ سُبُكْتِكين لِمَنِ ادَّعىٰ ذلك في الخالِقِ : «ميِّزْ لنا بينَ هذا الرَّبِّ الذي تُثبِتُهُ وبينَ المعدومِ» ؟[2] .

وكذلكَ كونُه لا يتكلَّمُ ، أو لا يَنزلُ ، ليسَ في ذلكَ صِفةُ مَدحٍ ولا كمالٍ ، بل هذه الصِّفاتُ فيها تشبيهٌ له بالمنقوصاتِ

---

(١) في «ش» : «مجانبٌ» ، وكتبها كذلك علىٰ هامش «ع» .

(٢) ذكره المؤلف في «الدرء» (٦/ ٢٥٣) ، وتلميذه في «الصواعق» (٤/ ١٢٨٧) .

قال شيخ الإسلام : «كان مِن أحسن مُلوكِ أهل المشرق إسلامًا وعقلًا ودينًا وجهادًا ومُلْكًا في آخر المئة الرابعة» . وذَكَرَ أنهُ كان مِن أشدِّ الناس علىٰ أهل البدع ، وأنه أظهَرَ لعنَهم علىٰ المنابر .

قلتُ : توفي سنة (٤٢١هـ) . انظر : «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٢٦٨، ٢٧٣) ، و«الدرء» (٦/ ٢٥٣) ، و«منهاج السنة» (٣/ ٤٢٩) ، و«الصفدية» (٢/ ١٦٢) .

أو المعدوماتِ ، فهذه الصِّفاتُ منها ما لا يتَّصفُ به إلَّا المعدومُ ، ومنها ما لا يتَّصفُ به إلَّا الجمادُ أو[1] النَّاقصُ .

فمَنْ قال : لا هو مُباينٌ للعالَمِ ولا مداخِلٌ للعالَمِ ، فهو بمنزلةِ مَنْ قال : لا هو قائمٌ بنفْسِه ولا بغيرِهِ ، ولا قديمٌ ولا مُحدَثٌ ، ولا مُتقدِّمٌ علىٰ العالَمِ ولا مُقارنٌ له .

ومَنْ قال : إنه ليسَ بحيٍّ ولا سميعٍ ولا بصيرٍ ولا مُتكلِّمٍ ؛ لَزِمَه أن يكونَ ميِّتًا أصمَّ أعمىٰ أبكَمَ .

فإنْ قال : العمىٰ عدَمُ البصرِ عمَّا مِنْ شأنِه أن يقبَلَ البصرَ ، وما لم يقْبَلِ البصرَ كالحائطِ لا يُقالُ له أعمىٰ ولا بصيرٌ .

قيل له : هذا اصطلاحٌ اصطَلَحتُموهُ ، وإلَّا فما يُوصَفُ بعدمِ الحياةِ والسَّمعِ والكلامِ يمكِنُ وصْفُه بالموتِ والعمىٰ والخرسِ والعُجمةِ[2] .

وأيضًا : فكلُّ مَوجودٍ يقبَلُ الاتِّصافَ بهذه الأمورِ ونقائضِها ، فإنَّ اللهَ قادِرٌ علىٰ جعْلِ الجمادِ حيًّا ، كما جعَلَ عصا موسىٰ حيَّةً ، ابتلعَتِ الحِبَالَ والعِصِيَّ .

---

(١) في «ش» : «و» .

(٢) زاد في «العواصم» (٤/ ١٣٦) بعدها كالتوضيح : «قال الله تعالىٰ في صفة الأصنام : ﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ﴾ [النحل : ٢١] » .

وأيضًا : فالذي لا يقبَلُ الاتِّصافَ بهذه الصِّفاتِ أعظَمُ نقصًا ممَّا يقبَلُ الاتِّصافَ بها مع اتِّصافِهِ بنقائضِها ، فالجمادُ الذي لا يُوصَفُ بالبصرِ ولا العمىٰ ، ولا الكلامِ ولا الخرسِ ، أعظَمُ نقصًا منَ الحيِّ الأعمىٰ الأخرسِ .

فإذا قيل : إنَّ الباريَ لا يمكِنُ اتِّصافُهُ بذلك ؛ كان في ذلك مِنْ وَصْفِهِ بالنَّقصِ أعظَمُ ممَّا إذا وُصِفَ بالخرسِ والعمىٰ والصَّممِ ونحوِ ذلك ، مع أنَّه إذا جُعلَ غيرَ قابلٍ لهما كان تشبيهًا له بالجمادِ الذي لا يقبَلُ الاتِّصافَ بواحدٍ منهما ، وهذا تشبيهٌ بالجماداتِ لا بالحيواناتِ ، فكيفَ يُنكِرُ مَنْ قال ذلك علىٰ غيرِه ما يزعُمُ أنَّه تشبيهٌ بالحيِّ !

وأيضًا : فنفْسُ نفي هذه الصِّفاتِ نقصٌ ، كما أنَّ إثباتَها كمالٌ ، فالحياةُ مِن حيثُ هيَ هيَ مع قطْعِ النَّظَرِ عن تعيينِ الموصوفِ بها صِفَةُ كمالٍ .

وكذلكَ : العِلْمُ ، والقدرةُ ، والسَّمعُ ، والبصرُ ، والكلامُ ، والفِعلُ ونحوُ ذلكَ ، وما كان صفَةَ كمالٍ فهوَ سُبحانه وتعالىٰ أحقُّ بأن يتَّصفَ به مِنَ المخلوقاتِ [1] ، فلو لم يتَّصفْ به مع اتِّصافِ المخلوقِ به لكانَ المخلوقُ أكمَلَ منه [2] .

---

(١) في الأصل ، و«ش» : «المخلوق» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .
(٢) زاد في «العواصم» (٤/ ١٣٧) : «تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا» .

واعلَمْ أنَّ الجهميَّةَ المَحضَةَ ؛ كالقرامطَةِ ومَنْ ضاهاهم يَنفُونَ عنه تعالىٰ اتِّصافَهُ بالنَّقيضينِ حتىٰ يقولوا : ليسَ بموجودٍ ولا ليسَ بموجودٍ ، ولا حيٍّ ولا ليسَ بحيٍّ .

ومعلومٌ أنَّ الخُلوَّ عنِ النَّقيضيْنِ مُمْتَنِعٌ في بدائِهِ العقولِ ، كالجمْعِ بينَ النَّقيضينِ .

وآخرونَ : وصَفُوهُ بالنَّفي فقط ، فقالوا : ليسَ بحيٍّ ولا سميعٍ ولا بصيرٍ .

وهؤلاءِ أعظَمُ كفرًا مِن أولئكَ مِن وجهٍ ، وأولئك أعظَمُ كفرًا مِن هؤلاءِ مِن وجهٍ .

فإذا قيل لهؤلاءِ : هذا يَستلزِمُ وصْفَهُ بنقيضِ ذلك ؛ كالموتِ ، والصَّممِ ، والبَكَمِ .

قالوا : إنَّما يلزَمُ ذلكَ لو كان قابلًا لذلك ، وهذا الاعتذارُ يزيدُ قوْلَهم فسادًا .

وكذلكَ مَنْ ضاهىٰ هؤلاءِ ، وهمُ الذين يقولون : ليسَ بداخلِ العالَمِ ولا بخارجِه ، إذا قيل لهم : هذا مُمتَنِعٌ في ضَرورةِ العقْلِ ، كما إذا قيل : ليسَ بقديمٍ ولا مُحدَثٍ ، ولا واجبٍ ولا مُمكِنٍ ، ولا قائمٍ بنفْسِه ولا قائمٍ بغيرِه .

قالوا : هذا إنَّما يكونُ إذا كان قابلًا لذلك ، والقَبولُ إنَّما يكونُ

من المتحيِّزِ ، فإذا انتفىٰ التَّحيُّزُ انتفىٰ قبولُ هذينِ المُتناقِضَيْنِ .

فيُقالُ لهم : عِلْمُ الخلْقِ بامتناعِ الخُلوِّ مِنْ[1] هذينِ النَّقيضينِ هو عِلْمٌ مُطلقٌ ، لا يُستثنىٰ منه مَوجودٌ ، والتحيُّزُ المذكورُ إنْ أُريدَ به كونُ الأحيازِ الموجودةِ تُحيطُ به ، فهذا هو الدَّاخلُ في العالَمِ ، وإنْ أُريدَ به أنَّه مُنحازٌ عنِ المخلوقاتِ ، أي : مُباينٌ لها ، مُتميِّزٌ عنها ، وهذا هو الخروجُ ، فالمتحيِّزُ[2] يُرادُ به تارةً ما هو داخِلُ[3] العالَمِ ، وتارةً ما هوَ خارجُ العالَمِ .

فإذا قيل : ليسَ بمتحيِّزٍ ، كان معناهُ : ليسَ بداخِلِ العالَمِ ولا خارِجِهِ .

فَهُمْ غيَّروا العبارَةَ ؛ ليُوهِمُوا مَنْ لا يفهَمُ حقيقةَ قولِهم أنَّ هذا معنًىٰ آخرُ ، وهوَ المعنىٰ الذي عُلِمَ فسادُهُ بضرورةِ العقلِ ، كما فعَلَ أولئك في قولِهم : ليسَ بحيٍّ ، ولا ميِّتٍ ، ولا موجودٍ ، ولا معدومٍ ، ولا عالمٍ ولا جاهلٍ ، واللهُ أعلَمُ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في الأصل : «عن» ، والمثبت من البقية .
(٢) في «د» ، و«ش» : «فالتَّحيُّزُ» .
(٣) زادَ في «د» : «في» .

القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ[1]

أنَّ ما أَخبَرَ به الرَّسولُ عن ربِّه فإنَّه يجِبُ الإيمانُ به، سواءٌ عرفْنَا معناه أو لم نَعرِفْ؛ لأنَّه الصَّادقُ المصدوقُ، فما جاءَ في الكتابِ والسُّنَّةِ وجبَ علىٰ كل مُؤمنٍ الإيمانُ به وإن لم يَفهَمْ[2] معناهُ[3].

وكذلك ما ثبتَ باتِّفاقِ سلَفِ الأمَّةِ وأئمَّتِها، مع أنَّ هذا البابَ يُوجَدُ عامَّتُهُ منصوصًا في الكتابِ والسُّنةِ، متَّفَقًا عليه بينَ سَلَفِ الأُمَّةِ.

وما تَنَازَعَ[4] فيه المُسْتَأخِرون[5] نفيًا وإثباتًا، فليسَ علىٰ أَحَدٍ، بل ولا له أنْ يُوافِقَ أحدًا علىٰ إثباتِ لَفظٍ أو نفْيِهِ، حتىٰ يَعْرِفَ

---

(١) انظر: «الدرء» (١/ ٧٦، ٢٢٣، ٢٢٨-٢٤٣، ٢٩٦-٢٩٩)، (٥/ ٥٨-٥٩)، و«الفتاوىٰ» (٥/ ٣٠٥)، (٦/ ٣٦-٤٣)، (١٢/ ١١٤)، (١٦/ ٤٢٦)، (١٣/ ١٤٥-١٥٥)، (١٧/ ٣٥٥)، و«منهاج السنة» (٢/ ٢١٧، ٦١١).

(٢) في «ش»: «نَفْهَمْ».

(٣) مرادُه: أنَّ الناسَ يتفاوتونَ في أفهامِهم، فبعضُهم لا يَفهَمُ معنىٰ بعضِ الصِّفاتِ، فحينها يجبُ عليه الإيمانُ بها وإن لمْ يعلَم معناها، لا أنَّ معناها غير معلومٍ كما تقوله «المُفوِّضة» -أهل التجهيل-. انظر: «المسألة الحموية» (١٥٢-١٥٣)، (١٦٩-١٧٢).

(٤) في الأصل: «ينازع»، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) في «ع»، و«العواصم» (٤/ ١٣٨): «المتأخرون».

مُرادَهُ ، فإنْ أرادَ حقًّا قُبلَ ، وإنْ أرادَ باطلًا رُدَّ ، وإن اشتمَلَ كلامُه علىٰ حقٍّ وباطلٍ لم يُقبلْ مُطْلقًا ، ولم يُرَدَّ جميعُ معناهُ ، بل يُوقَفُ اللَّفظُ ، ويُفسَّرُ المعنىٰ ، كما تَنازَعَ النَّاسُ في الجِهَةِ والتَّحيُّزِ وغيرِ ذلك (١) .

---

(١) قال شيخ الإسلام : «فالواجِبُ أَنْ يُنظَرَ في هذا البابِ : فما أَثْبَتَهُ اللهُ ورسولُهُ أثبتناهُ ، وما نفاهُ اللهُ ورسولُهُ نَفَيْناهُ ، والألفاظُ التي وَرَدَ بها النَّصُّ يُعْتَصَمُ بها في الإثباتِ والنَّفيِ ، فنُثبِتُ ما أَثبتَتْهُ النُّصوصُ مِنَ الألفاظِ والمعاني ، ونَنْفي ما نَفَتْهُ النُّصوصُ مِنَ الألفاظِ والمعاني.

وأمَّا الألفاظُ التي تنازَعَ فيها مَنِ ابتدَعَهَا مِنَ المُتأخِّرينَ ، مِثلُ لفظِ «الجِسم» ، و«الجَوهَر» ، و«المُتَحَيِّز» ، و«الجِهَةِ» ونحوِ ذلك ، فلا تُطْلَقُ نَفيًا ولا إثباتًا حتىٰ يُنظَرَ في مقصودِ قائلِها ، فإنْ كان قد أرادَ بالنَّفيِ والإثباتِ معنًىٰ صحيحًا مُوافِقًا لِمَا أَخبَرَ به الرَّسولُ صُوِّبَ المعنىٰ الذي قَصَدَهُ بلفظِهِ ، ولكنْ يَنبغي أَنْ يُعَبَّرَ عنه بألفاظِ النُّصوصِ ، لا يُعدَلُ إلىٰ هذه الألفاظِ المُبتدَعَةِ المُجمَلَةِ إلَّا عندَ الحاجةِ ، مع قرائِنَ تُبَيِّنُ المُرَادَ بها ، والحاجَةُ مثلُ أَنْ يكون الخِطابُ مع مَنْ لا يَتِمُّ المقصودُ معهُ إنْ لَم يُخاطَبْ بها ، وأمَّا إنْ أُريدَ بها معنًىٰ باطِلٌ نُفِيَ ذلك المَعْنَىٰ ، وإن جُمِعَ بينَ حقٍّ وباطِلٍ ، أُثبِتَ الحقُّ وأُبطِلَ الباطِلُ .

وإذا اتَّفق شَخصانِ علىٰ معنًىٰ وتنازَعا هل يدُلُّ ذلك اللَّفظُ عليه أَمْ لا ، عُبِّرَ عنهُ بعبارَةٍ يَتَّفِقانِ علىٰ المُرادِ بها ، وكان أقربُهُما إلىٰ الصَّوابِ مَنْ وافق اللغةَ المعروفةَ» . «منهاج السنة» (٢/ ٥٥٤-٥٥٥) .

وقال : «ولهذا يجِبُ علىٰ مَن يُريدُ كَشفَ ضلالِ هؤلاء وأمثالِهم : أنْ لا يُوافِقَهم علىٰ لفظٍ مُجْمَلٍ حتىٰ يتبيَّنَ معناهُ ، ويعرفَ مقصودَهُ ، ويكونَ الكلامُ في المعاني العقليَّة المُبيَّنة ، لا في معانٍ مُشتبهةٍ بألفاظٍ مُجملةٍ» . «الدرء» (١/ ٢٩٦) .

فلفْظُ «الجِهَةِ» [١] :

قد يُرادُ به : شيءٌ موجودٌ غيرُ اللهِ فيكونُ مَخلوقًا ، كما إذا أُريدَ بالجِهَةِ نفْسُ العرشِ أو نفسُ السَّماواتِ .

وقد يُرادُ به : ما ليسَ بموجودٍ غيرُ اللهِ تعالىٰ ، كما إذا أُريدَ بالجهَةِ ما فوقَ العالَمِ .

ومعلومٌ أنَّه ليسَ في النَّصِّ إثباتُ لفظِ «الجهة» ولا نفيُهُ ، كما فيه إثباتُ العُلُوِّ والاستِواءِ والفوقيَّةِ والعُروجِ إليه ، ونحوُ ذلك ، وقد عُلِمَ أنَّه ما ثمَّ موجودٌ إلَّا الخالقُ و [٢] المخلوقُ ، والخالقُ مباينٌ للمخلوقِ - سُبحانه وتعالىٰ - ليسَ في مخلوقاتِهِ شيءٌ مِن ذاتِهِ ، ولا في ذاتِهِ شيءٌ مِن مَخلوقاتِهِ .

فيُقالُ لِمَنْ نَفَىٰ :

أتريدُ بالجِهَةِ أنَّها شيءٌ موجودٌ مخلوقٌ ، فاللهُ ليسَ داخلًا في المخلوقاتِ .

---

(١) **انظر في لفظ «الجهة»** : «منهاج السنة» (٢/ ٣٢١-٣٢٥، ٣٤٨، ٥٥٨، ٦٤٨) ، و«الدرء» (١/ ٢٥٣) ، (٥/ ٥٨) ، (٦/ ٢٤٩) ، (٧/ ١٥) ، (١٠/ ٣٠٢) ، و«الفتاوىٰ» (٥/ ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٩٨-٣٠٩) ، (٦/ ٣٨) ، (١٣/ ١٤٦) ، و«جامع المسائل» (١/ ٨٨) ، (٣/ ٢٠٢) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢١٨، ٣٠٥، ٥٩٥، ٦٠٧-٦١٥، ٦٢٨) ، و«التسعينية» (١/ ٣١١، ١٨٧، ٢٢١) .

(٢) في الأصل، و«ش»: «أو» والمثبت من «د» و«ع».

أم تريدُ بالجهَةِ ما وراءَ العالَمِ ، فلا ريبَ أنَّ اللهَ فوقَ العالَمِ ، بائنٌ مِنَ المخلوقاتِ .

وكذلك يُقالُ لمَنْ قال : إنَّ اللهَ في جهةٍ : أتريدُ بذلكَ أنَّ اللهَ فوقَ العالَمِ ، أو تريدُ به أنَّ اللهَ داخلٌ في شيءٍ منَ المخلوقاتِ ؛ فإنْ أردْتَ الأوَّلَ فهو حَقٌّ ، وإنْ أردْتَ الثَّانيَ فهوَ باطلٌ .

❁❁❁

كذلكَ لفْظُ «المُتحَيِّزِ»[1] :

إنْ أرادَ به : أنَّ اللهَ تحُوزُهُ المخلوقاتُ فاللهُ أعظَمُ وأكبَرُ[2] ، بل قد وَسِعَ كرسيُّه السماواتِ والأرضَ ، وقد قال تعالىٰ : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر : ٦٧] .

---

(١) انظر في لفظ «الحيِّز» : «منهاج السنة» (٢/ ٣٥٠) ، و«الدرء» (٤/ ١٥٥) ، (٥/ ٥٥) ، (٦/ ٢٤٩) ، (٧/ ١٥) ، (١٠/ ٣٠٢) ، و«التسعينية» (١/ ١١٣، ١٨٧، ٢٢٦) ، «الفتاوىٰ» (٥/ ٢٦٤-٢٦٦ ، ٢٩٨، ٣٠٩) ، (٦/ ٣٨) ، (١٣/ ١٤٦) ، (١٧/ ٣٤٣-٣٤٤) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢١٨، ٣٠٥-٣٠٨ ، ٦٠٧-٦١٥، ٦٢٨) .

(٢) قال شيخ الإسلام : «إنْ قال : أَعني بقولي أنه مُتحيِّزٌ : أنه دخلَ في المخلوقاتِ ، وإنَّ المخلوقاتِ قد حازَتْهُ ، وأحاطَتْ به فهذا باطلٌ» . «الفتاوىٰ» (١٢/ ٥٢٥) .

وقد ثبتَ في الصِّحاحِ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال : «**يَقْبِضُ اللهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاواتِ بِيَمينِهِ ثُمَّ يقولُ : أَنا المَلِكُ أينَ مُلُوكُ الأرضِ؟**»(١) .

وفي حديثِ ابن عبَّاسٍ : «**ما السَّمَاواتُ السَّبْعُ والأَرْضُونَ السَّبْعُ وما فيهِنَّ في يَدِ الرَّحمَنِ إلَّا كَخَرْدَلَةٍ في يَدِ أَحَدِكُمْ**»(٢) .

وفي حديثٍ آخرَ : «**وَإِنَّهُ لَيَدْحُوهَا كَمَا يَدْحُو الصِّبْيَانُ بِالكُرَةِ**»(٣) .

وإنْ أرادَ به : أنَّه مُنحازٌ عنِ المخلوقاتِ ، أي مُباينٌ لها ،

---

(١) رواه البخاري (٦/ ١٢٦ رقم ٤٨١٢) ، ومسلم (٤/ ٢١٤٨ رقم ٢٧٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤٧٦ رقم ١٠٩٠) ، والطبري (٢٠/ ٢٤٦) موقوفًا على ابن عباس رضي الله عنهما .
وهذا الحديث تأخر في «ع» إلىٰ ما بعده .

(٣) رواه الطبري (٢٠/ ٢٤٧) ، وابن منده في «الرد علىٰ الجهمية» (٨١ رقم ٥٧) من طريق أبي حازم عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وأبو حازم الأعرج -سلمة بن دينار- لم يَسمَع من ابن عمر . انظر : «تهذيب الكمال» للمزي (١١/ ٢٧٣) .
والدَّحو : رميُ اللَّاعب بالحَجَرِ والجَوْزِ وغيره . «النهاية» (٢/ ١٠٦) .
والمراد : «يقبضُ السَّماوات مِثلَما يقبضُ الصَّبيُّ الكُرَةَ ويرجُّها بيدِهِ ، وتعالىٰ اللهُ أن يُشبَّهَ» . قاله شيخنا الإمام ابن عثيمين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «شرح العقيدة التدمرية» (٢٢٥) .

مُنفَصِلٌ عنها ليسَ حالًّا فيها ، فهو سُبحانَهُ كما قال أئمَّةُ السُّنةِ (١) : فوقَ سماواتِهِ علىٰ عرْشِهِ ، بائنٌ من خَلْقِهِ (٢) .

❁ ❁ ❁

---

(١) زادَ في «د» : «إنَّ اللهَ» .

(٢) انظر ما كتبته في حكاية إجماع السلف علىٰ قولهم : «بائن من خلقه» في خاتمة تحقيقي لـ«القاعدة المراكشية» للمؤلف (٨٣-٩٥) .

القاعدة الثالثة[1]

إذا قال القائلُ : ظاهرُ النُّصوصِ مُرادٌ ، أو ظاهرُها ليسَ بمرادٍ .

فإنَّه يُقالُ [لهُ][2] : لفْظُ «الظَّاهرِ» فيه إجمالٌ واشتِراكٌ ، فإنْ كان القائلُ يَعتَقِدُ[3] أنَّ ظاهِرَها التَّمثيلُ بصِفاتِ المخلوقينَ ، أو ما هوَ مِنْ خَصائصِهم ؛ فلا ريبَ أنَّ هذا غيرُ مُرادٍ ، ولكنَّ[4] السَّلفَ والأئمَّةَ لم يكونوا يُسمُّون هذا ظاهرَها ، ولا يرتضون[5] أنْ يكونَ ظاهِرُ القرآنِ والحديثِ كُفرًا وباطلًا ، واللهُ أعلَمُ وأحكَمُ مِن أن يكونَ كلامُه الذي وصَفَ به نفْسَهُ لا يَظْهَرُ مِنهُ إلَّا ما هو كفرٌ وإضلالٌ .

والذين يجعلونَ ظاهِرَها ذلك يَغْلَطُون مِن وَجهيْنِ :

---

(١) انظر : «الحموية» (٣٣٩-٣٤١، ٣٥٢-٣٦٧) ، و«الدرء» (٧/ ٤٥، ١٠٧، ١٢٨) ، و«منهاج السنة» (٤/ ١٧٩) ، و«التسعينية» (٢/ ٥٤٦، ٥٥٧، ٥٦٠-٥٦٧) ، و«الفتاوى» (١٢/ ٢٧٧) ، (٣٣/ ١٧٧-١٨٢) ، و«الإيمان» (٨٣) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٤٥٤-٤٦٠) .

(٢) من «د» ، و«العواصم» (٤/ ١٣٩) .

(٣) في الأصل : «معتقدٌ» ، وفي «د» : «معتقدًا» ، والمثبت من «ع» ، و«ش» ، و«العواصم» .

(٤) «الواو» من «د» ، و«العواصم» .

(٥) في «ش» : «يرْضونَ» .

تارةً يجعلونَ المعنىٰ الفاسِدَ ظاهرَ اللَّفظِ ، حتىٰ يجعلوهُ مُحتاجًا[1] إلىٰ تأويلٍ يخالِفُ الظَّاهرَ ، ولا يكونُ كذلكَ .

وتارةً يَرُدُّون المعنىٰ الحقَّ الذي هو ظاهِرُ اللَّفظِ ، لاعتقادِهم أنَّه باطلٌ .

والأوَّل[2] كما قالوا في قولِهِ : «عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْني» الحديث[3] .

وفي الأثَرِ الآخَرِ : «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمينُ اللهِ في الأَرْضِ فَمَنْ صافَحَهُ وقَبَّلَهُ[4] فَكَأَنَّمَا صافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمينَهُ»[5] .

وقولِهِ : «قُلُوبُ العِبَادِ بينَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحمَنِ»[6] .

---

(١) في «ش» : «يجعلونَه محتاج» .

(٢) في «د» ، و«العواصم» : «فالأوَّل» .

(٣) رواه مسلم (٤/ ١٩٩٠ رقم ٢٥٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه ، ولفظه : «يا ابنَ آدَمَ ! استَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي» .

(٤) في «د» : «أو» .

(٥) رواه ابن خزيمة (٤/ ٣٨٤ رقم ٢٧٣٧) ، والحاكم (١/ ٤٥٧) ، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٨٥ رقم ٩٤٥) وقال : «لا يثبت» . وقد تكلم عليه المؤلف وحكم عليه بالضعف في أكثر من موضع من كتبه ، وأجاب عنه -لو صح- . انظر : «الفتاوىٰ» (٥/ ٣٩٨) ، و(٦/ ٣٩٧) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٣٧) ، و«الدرء» (٥/ ٢٣٦) ، و«شرح حديث النزول» (٢٠٣-٢٠٥) .

(٦) رواه مسلم (٤/ ٢٠٤٥ رقم ٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

فقالوا : قد عُلِمَ أنْ ليسَ في قُلوبِنا أصابعُ الحقِّ .

فيُقالُ لهم : لو أعطيتُمُ النُّصوصَ حقَّها مِنَ الدَّلالةِ لَعَلِمْتُم أنَّها لا [(١)] تدُلُّ إلَّا علىٰ الحقِّ .

أمَّا الواحِدُ فقولُه : «**الحَجَرُ الأسوَدُ يَمينُ اللهِ في الأَرْضِ ، فَمَنْ صافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّما صافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمينَهُ**» [(٢)] صريحٌ في أنَّ الحَجَرَ الأسودَ ليسَ [هو] [(٣)] صِفَةً للهِ [(٤)] ، ولا هو نفسُ يَمينِهِ ؛ لأنَّه قال : «**يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**» ، وقال : «**فَمَنْ قَبَّلَهُ وَصَافَحَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ**» ، ومعلومٌ أنَّ المُشبَّهَ ليسَ هو المُشبَّهَ به ، ففي نفسِ الحديثِ بيانٌ أنَّ مُسْتَلِمَهُ ليسَ مُصافحًا للهِ ، وأنَّه ليسَ هو نفسَ يمينِه ، فكيف يُجعَلُ ظاهِرُهُ كُفرًا ، وأنَّهُ مُحتاجٌ إلىٰ التَّأويلِ !

---

(١) في البقية ، و«العواصم» : «لم» .

(٢) قال شيخ الإسلام في هذا الحديث : «ليس مِن الحديثِ الصحيح الثابتِ عن النبيِّ ﷺ ، فلا نحتاجُ أن ندخلَ في هذا الباب» . «الدرء» (٥/ ٢٣٦) .

وانظر في جواب المؤلفِ عن احتجاجهم بهذا الحديث : «الدرء» (٣/ ٣٨٤) ، (٥/ ٢٣٩) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٠٨، ١٣٧-١٥٢) ، و«الفتاوىٰ» (٥/٣٩٨) ، (٦/ ٥٨٠) ، (٣٣/ ١٨٤) ، و«التسعينية» (٢/ ٥٧١) ، و«جامع المسائل» (٣/ ١٦٣، ١٧٢) .

(٣) من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» .

(٤) في «ش» : «اللهِ» .

مع أنَّ هذا الحديثَ إنَّما يُعرفُ عن ابن عبَّاسٍ[1] .

وأمَّا الحديثُ الآخرُ فهو في الصَّحيحِ مُفسَّرٌ[2] : «يقولُ اللهُ : عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطعِمْني ، فيقولُ : رَبِّ كيفَ أُطْعِمُكَ وأنتَ رَبُّ العالَمينَ ؟

فيقولُ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبدِيَ فُلانًا جاعَ ، فَلَوْ أَطْعَمْته لَوَجَدْتَ ذلكَ عِنْدِي .

عَبْدِي مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْني ، فيقُولُ : رَبِّ كيفَ أَعُودُك وأنتَ رَبُّ العالَمِينَ؟

فيقولُ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عبدِيَ فُلانًا مَرِضَ فَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتني عِنْدَهُ» .

وهذا صريحٌ في أنَّ اللهَ سبحانه وتعالىٰ نفْسَه لم يَمرَضْ ، ولم يَجُعْ ، ولكن مرِضَ عبدُهُ وجاعَ[3] ، فجعَلَ جُوعَهُ جُوعَهُ ، ومرَضَهُ مرَضَهُ ، مُفسِّرًا ذلك بأنَّك : لو أَطعَمْتَهُ لوجدْتَ ذلك عندي ، ولو عُدتَهُ لوَجَدْتني عندَه .

---

(١) يعني موقوفًا ، رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ٣٩ رقم ٨٩١٩، ٨٩٢٠) ، والأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦) ، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٩٩ ، ٨٩ رقم ١٧/ ١٨ ، ٢٠) بنحوه .

(٢) في «د» ، و«العواصم» (٤/ ١٤١) : «مفسرًا بقول الله ..» .

(٣) زادَ في «ش» : «عبدُه» .

فلم يبقَ في الحديثِ لفظٌ يحتاجُ إلىٰ تأويلٍ[1] .

وأما قولُه : «قُلُوبُ العِبادِ بينَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصابِعِ الرَّحمنِ» ، فإنَّه ليسَ في ظاهرِهِ أنَّ القلْبَ مُتَّصلٌ بالأُصبُعِ ، ولا مُماسٌّ لها ، ولا أنَّها في جوْفِهِ .

ولا في قولِ القائلِ : هذا بين يدَيَّ ، ما يَقتضي مباشرتَهُ ليدَيْهِ[2] .

وإذا قيل : ﴿ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ١٦٤] لم يقتضِ أن يكونَ مُماسًّا للسَّماءِ[3] والأرضِ ، ونظائرُ هذا كثيرةٌ[4] .

ومِمَّا يُشبهُ هذا أن يُجعلَ اللَّفظُ نظيرًا لِمَا ليسَ مِثلَهُ ، كما إذا قيل في قولِه : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [صٓ : ٧٥] ، **فقيل : هو مِثلُ قولِه** : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا ﴾ [يسٓ : ٧١] .

فهذا ليسَ مثلَ هذا ؛ لأنَّه هنا أضافَ الفعلَ إلىٰ الأيدي ، فصارَ

---

(١) **انظر في الجواب عن احتجاجهم بهذا الحديث** : «الجواب الصحيح» (٣/ ٣٤٣، ٣٩٣) ، و«الفتاوىٰ» (٢/ ٣٩١، ٤٦٢) ، و«جامع المسائل» (١/ ١٢١) ، و«الدرء» (١/ ١٤٩) ، (٥/ ٢٣٣) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٢٥٠) .

(٢) في «ش» : «بيدِهِ» .

(٣) في الأصل : «السماوات» ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» .

(٤) انظر : «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٧٢) ، و«شرح حديث النزول» (٢٠٥) .

شبيهًا بقولِه : ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورىٰ : ٣٠] [(١)] ، وهناكَ أضافَ الفعْلَ إليه ، فقالَ : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ ﴾ ثُمَّ قال : ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ .

وأيضًا فإنَّه هنا [(٢)] ذكَرَ نفْسَهُ المُقدَّسةَ بصيغَةِ المُفردِ ، وفي اليديْنِ ذكَرَ لفْظَ التَّثنيةِ ، كما [(٣)] في قولِه : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة : ٦٤] ، وهناكَ أضافَ الأيدي إلىٰ صيغَةِ الجمْعِ ، فصارَ كقولِه : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤] ، وهذا في الجمْعِ نظيرُ قولِه : ﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ [الملك : ١] ، و«بيدِهِ الخيرُ» [(٤)] في المُفردِ .

---

(١) في النسخ : «بما كسبت أيديهم» ! وجاءت علىٰ الصواب في «العواصم» (٤/ ١٤٢) .

(٢) في «د» : «فإنَّ هناكَ» . وفي «ش» : «فإنَّ هنا» .

(٣) زادَ في «د» : «قال» .

(٤) جاءت أحاديث كثيرة بهذا اللفظ ، منها حديث ابن عمر رضي الله عنهما في دعاء السوق : رواه أحمد (١/ ٤١٠ رقم ٣٢٧) ، والترمذي (٥/ ٤٢٨ رقم ٣٤٢٨) ، وابن ماجه (٢/ ٧٥٢ رقم ٢٢٣٥) ، والطيالسي (١/ ١٤ رقم ١٢) ، والبزار (١/ ٢٣٨ رقم ١٢٥) ، والدارمي (٣/ ١٧٦٢ رقم ٢٧٣٤) ، والطبراني في «الدعاء» (٢/ ١١٦٥ رقم ٧٨٩-٧٩٣) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٢٨٠ رقم ٢١٢) ، والحاكم (١/ ٥٣٨) ، والضياء في «المختارة» (١/ ٢٩٧ رقم ١٨٦-١٨٨) والحديث صححه الألباني .

وقد يكون المراد قوله تعالىٰ : ﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾ [آل عمران : ٢٦] ، لكن أخطأ النساخ .

فاللهُ سبحانه وتعالىٰ يذكُرُ نفْسَه :

تارةً بصيغةِ المُفردِ ، - مُظْهَرًا أو مُضْمَرًا - .

وتارةً بصيغةِ الجمعِ ، كقوله : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح : ١] وأمثالِ ذلك .

ولا يذكُرُ نفْسَه بصيغةِ التثنيةِ قطُّ ؛ لأنَّ صيغةَ الجمعِ تقتضي التَّعظيمَ الذي يستحِقُّهُ ، وربَّما تدُلُّ علىٰ معاني أسمائِهِ .

وأمَّا صيغةُ التَّثنيـةِ ، فتدلُّ علىٰ العدَدِ المحصورِ ، وهو مقدَّسٌ عن ذلكَ .

فلو قال : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] . كان كقولِه : ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ [يس : ٧١] ، وهو نظيرُ قولِه : ﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ [الملك : ١] ، و«بِيَدِهِ الْخَيْرُ» .

ولو قال : خَلَقْتُ بِيَدِي بصيغَةِ الإفرادِ ، لكانَ مُفارِقًا لهُ ، فكيفَ إذا قال : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ بصيغةِ التَّثنيـةِ .

هذا مع دَلالةِ الأحاديثِ المُستفيضَةِ بل المُتواتِـرةِ ، وإجماعِ السَّلَفِ علىٰ مثلِ ما دلَّ عليه القرآنُ ، كما هو مبسوطٌ في موضِعِهِ ، مثل قولِه : «المُقْسِطُونَ عِندَ اللهِ علىٰ مَنَابرَ مِنْ نُورٍ عن يَمينِ الرَّحمَنِ ، وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمينٌ ، الذينَ يَعْدِلُونَ في حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ

وما وَلُوا»[1] ، وأمثالِ[2] ذلك .

وإنْ كان القائلُ يعتقِدُ أنَّ ظاهِرَ النُّصوصِ[3] **المُتنازَعِ في معناها من جنسِ ظاهِرِ النُّصوصِ المتَّفقِ علىٰ معناها ، والظَّاهرُ هو المرادُ في الجميعِ ، فإنَّ اللهَ تعالىٰ لمَّا أَخبَرَ أنَّه بكلِّ شيءٍ عليمٌ ، وأنَّه علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ ، واتَّفقَ أهلُ السُّنةِ وأئمَّةُ المسلمينَ علىٰ أنَّ هذا علىٰ ظاهرِه ، وأنَّ ظاهرَ ذلك مرادٌ - كان مِنَ المعلومِ أنَّهم لم يُريدوا بهذا الظَّاهرِ أن يكونَ علْمُه كعِلْمِنا ، وقدرتُه كقدرتِنا .**

ولذلك[4] لمَّا اتَّفقوا علىٰ أنَّه حيٌّ حقيقةً ، عالِمٌ حقيقةً ، قادِرٌ حقيقةً ، لم يكُنْ مرادُهم أنَّه مِثْلُ المخلوقِ الذي هو حيٌّ عليمٌ قديرٌ .

فكذلك[5] إذا قالوا في قوله : ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة : ٥٤] ، ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾ [المائدة : ١١٩] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤] ، أنَّه علىٰ ظاهِرِه ، لم يقتَضِ ذلكَ أنْ يكونَ ظاهِرُهُ استِواءً[6] كاستِواءِ المخلوقِ ، ولا حُبًّا كحُبِّهِ ،

---

(١) رواه مسلم (٣/ ١٤٥٨ رقم ١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .
(٢) في «د» : «مثْل» .
(٣) في «ع» : «النص» .
(٤) في «د» ، و«ش» ، و«العواصم» (٤/ ١٤٣) : «وكذلكَ» .
(٥) في «ع» : «فلذلك» .
(٦) في «ش» : «ظاهِرُ استوائِهِ» .

ولا رضًا كرضاهُ .

فإنْ كان المُستمِعُ يظُنُّ أنَّ ظاهِرَ الصِّفاتِ يُماثِلُ[1] **صِفاتِ المخلوقينَ ؛ لزِمَه أن لا يكونَ شيءٌ مِن ظاهِرِ ذلك مُرادًا .**

وإنْ كان يعتقِدُ أنَّ ظاهِرَها ما يَليقُ بالخالِقِ [ويَختَصُّ بهِ][2] **؛ لم يكُنْ لهُ**[3] **نفيُ هذا الظَّاهِرِ** ، ونفيُ أنْ يكونَ مُرادًا إلَّا بدليلٍ يدُلُّ علىٰ النَّفيِ ، وليسَ في العقلِ ولا السَّمعِ ما ينفي هذا إلَّا من جِنسِ ما يَنفي به سائرَ الصِّفاتِ ، فيكونُ الكلامُ في الجميعِ واحدًا .

وبيانُ هذا ، أنَّ صفاتِنا :

منها : ما هيَ أعيانٌ وأجسامٌ ، وهيَ أبعاضٌ لنا ، كالوَجْهِ واليَدَيْنِ[4] .

ومنها : ما هو مَعانٍ وأعراضٌ ، وهي قائمةٌ بنا ، كالسَّمعِ والبصرِ والكلامِ والعلْمِ والقُدرةِ .

ثُمَّ مِنَ المعلومِ أنَّ الرَّبَّ لمَّا وَصَفَ نفْسَه بأنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ ،

---

(١) في الأصل : «ما يماثل» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (٤/ ١٤٤) .

(٢) من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» .

(٣) في الأصل : «عليه» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٤) في «د» ، و«ش» ، و«العواصم» : «واليَدِ» .

لم يقُلِ المسلمونَ إنَّ ظاهِرَ هذا غيرُ مرادٍ ؛ لأنَّ مفهومَ ذلك في حَقِّهِ مثلُ مَفهومِهِ في حقِّنا ؛ فكذلكَ لَمَّا وصَفَ نفْسَه بأنَّه خلَقَ آدمَ بيديْهِ [1] ، لم يوجِبْ ذلك أن يكونَ ظاهِرُهُ غيرَ مُرادٍ ؛ لأنَّ مفهومَ ذلك في حقِّهِ كمفهومِهِ في حقِّنا ، بل صِفةُ الموصوفِ تُناسِبُهُ .

فإذا كانَتْ نفسُهُ المُقدَّسةُ ليسَتْ مثلَ ذواتِ المَخلوقينَ ، فصفاتُهُ كذاتِهِ ليسَتْ كصِفاتِ المَخلوقينَ ، ونِسبَةُ صِفاتِ المخلوقِ إليه كنِسْبَةِ صِفةِ الخالقِ إليه ، وليسَ المنسوبُ كالمنسوبِ ، ولا المنسوبُ إليه كالمنسوبِ إليه ، كما قال ﷺ : «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ» [2] ، فشبَّهَ الرُّؤيةَ بالرُّؤيةِ ، لا المرئيَّ بالمرئيِّ [3] .

وهذا يتبيَّنُ بـ«القاعِدَةِ الرَّابعةِ» .

❁ ❁ ❁

---

(١) في «ش» : «بيدِهِ» .

(٢) رواه البخاري (١/ ١١٥ رقم ٥٥٤) ، ومسلم (١/ ٤٣٩ رقم ٦٣٣) من حديث جرير رضي الله عنه .

(٣) في «د» : «كالمرئيِّ» .

القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ[1]

وهوَ أنَّ كثيرًا منَ النَّاسِ يتوهَّمُ في بعضِ الصِّفاتِ ، أو كثيرٍ منها ، أو أكثَرِها ، أو كلِّها ، أنَّها تُماثِلُ صفاتِ المخلوقينَ ؛ ثم يُريدُ أن ينفيَ ذلك الذي فهِمَه فيقَعُ في أربعةِ أنواعٍ منَ المحاذيرِ :

أحدُها : كونُهُ مَثَّلَ ما فهِمَهُ مِنَ النُّصوصِ بصِفاتِ المخلوقينَ ، وظَنَّ أنَّ مَدلولَ النُّصوصِ هو التَّمثيلُ .

الثَّاني : أنَّه إذا جعَلَ ذلك هو مَفهُومَها وعطَّلَهُ ، بَقِيَتِ النُّصوصُ مُعطَّلةً عمَّا دلَّتْ عليه مِن إثباتِ الصِّفاتِ اللائقَةِ باللهِ ،

---

(١) «القاعدة الرابعة» هنا زيادةٌ تقتضيها ضرورةُ التَّنسيق ، وقد سَبَق ذِكرُ أنها القاعدة الرابعة مِن كلام المُصنِّف في الصفحة السابقة .

وفي توهُّم التَّشبيه في نصوص الصِّفاتِ وآثارِه انظر : «الجواب الصحيح» (٤/ ٤٠٣-٤٢٨) ، و«الحموية» (٣٤٢-٣٤٨) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٥٨، ٣٠٥، ٣٧٨، ٤٢٩) ، (٢/ ٥٠٠) ، (٤/ ٣٧٥) ، و«الصفدية» (١/ ٨٨-٩٦) ، (٢/ ١٦، ٣٦، ٣٣٦) ، و«الدرء» (١/ ١٢٧) ، (٥/ ٧٩، ١٧٨) ، (٧/ ٩٥) ، (٩/ ١٦٠) ، و«شرح الأصبهانية» (٤٤١-٤٤٣، ٥٢٨) ، و«شرح حديث النزول» (١١٢-١٢٣) ، والفتاوىٰ» (٤/ ١٥٣) ، (٥/ ١٩٦، ٣٢٧، ٣٦٠-٣٦٤) ، (٦/ ٣٣ وما بعدها) ، و«منهاج السنة» (٢/ ١١١-١١٥، ٥٩٥،٥٨٤،٥٩٨-٦٠٠) .

فيبقىٰ مع جنايتِهِ علىٰ النُّصوصِ ، وظنِّه السَّيِءِ[1] الذي ظنَّـهُ باللهِ ورسولِه ، حيثُ ظنَّ أنَّ الذي يُـفهَمُ مِن كلامِهِما هو التَّمثيلُ[2] الباطلُ ، قد عطَّل ما أودَعَ اللهُ ورسولُـهُ في كلامِهما[3] مِن إثباتِ الصِّفاتِ للهِ ، والمعاني الإلهيـةِ اللائقةِ بجلالِ اللهِ .

الثَّالِثُ : أنَّه ينفي تلكَ الصِّفاتِ عن اللهِ بغيْر عِلْمٍ ، فيكونُ مُعطِّلًا لِمَا يستحِقُّه الرَّبُّ .

الرَّابعُ : أنَّه يصِفُ الرَّبَّ بنقيضِ تلكَ الصِّفاتِ مِن صفاتِ المواتِ والجماداتِ ، أو صفاتِ المعدوماتِ .

فيكونُ قد :

عَطَّـلَ صِفاتِ الكمالِ التي يستحِقُّها الرَّبُّ .

ومثَّـلَه بالمنقوصاتِ والمَعدوماتِ .

وعطَّلَ النُّصوصَ عمَّا دلَّتْ عليه مِنَ الصِّفاتِ .

وجعَلَ مَدلولَها هوَ التَّمثيلَ بالمخلوقاتِ .

فيجمَعُ في اللهِ ، وفي كلامِ اللهِ بينَ التَّعطيلِ والتَّمثيلِ ، فيكونُ مُلحدًا في أسماءِ اللهِ وآياتِه .

---

(١) في «د» ، و«ش» : «الشَّيءِ» .

(٢) تحرفت في الأصل إلىٰ : «التَّمسك» .

(٣) في «د» : «كلاميهِما» .

مثالُ ذلكَ : أنَّ النُّصوصَ كُلَّها دلَّتْ علىٰ وصْفِ اللهِ بالعُلوِّ والفوقيَّةِ علىٰ المخلوقاتِ ، واستوائِهِ علىٰ العرشِ .

فأمَّا عُلوُّه ومباينتُهُ للمخلوقاتِ ؛ فيُعلَمُ بالعقلِ الموافقِ للسَّمعِ .

وأمَّا الاستواءُ علىٰ العرشِ ؛ فطريقُ العِلْمِ به هو السَّمعُ .

وليسَ في الكتابِ والسُّنةِ وصْفٌ له بأنَّه لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَهُ ، ولا مُبايِنَهُ ولا مُداخِلَهُ .

فيظنُّ المُتوهِّمُ أنَّه إذا وُصِفَ بالاستواءِ علىٰ العرشِ كان استواؤُهُ كاستواءِ الإنسانِ علىٰ ظُهورِ الفُلْكِ والأنعام ، كقوله : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف] ، فيتخيَّلُ أنَّه إذا كان مُستويًا علىٰ العرشِ كان مُحتاجًا إليه كحاجَةِ المُستوي علىٰ الفُلْكِ والأنعامِ ، فلو انخَرَقتِ[1] السَّفينةُ لسقَطَ المُستوي عليها ، ولو عثرَتِ الدَّابَّةُ لخرَّ المُستوي عليها ، فقياسُ هذا أنَّه لو عُدِمَ العرشُ لسقَطَ الرَّبُّ تباركَ وتعالىٰ .

ثُمَّ يُريدُ - بزعْمِه - أن ينفِيَ هذا فيقولَ : ليسَ استواؤُهُ بقُعودٍ ولا استقرارٍ .

---

(١) في الأصل : «انخرطت» وانخرطت : اندفعت بسرعةٍ ، انخرط الفرس في العَدْوِ : أي أسرعَ . انظر : «تهذيب اللغة» (٧/ ٢٢٨) ، و«لسان العرب» (٧/ ٢٨٦) ، و«تاج العروس» (١٩/ ٢٤١) .
والمثبت من بقية النسخ .

ولا يُعلَمُ أنَّ مُسمَّىٰ «القعودِ» و«الاستقرارِ» ، يقالُ فيه ما يقالُ في مُسمَّىٰ «الاستواءِ» ، فإنْ كانَتِ الحاجَةُ داخلةً في ذلك فلا فرْقَ بينَ الاستواءِ والقعودِ والاستقرارِ ، وليسَ هوَ بهذا المعنىٰ مُستويًا ولا مُستقرًّا ولا قاعدًا ، وإن لم يدخُلْ في مُسمَّىٰ ذلك إلَّا ما يدخُلُ في مُسمَّىٰ «الاستواءِ» فإثباتُ أحدِهما ونَفْيُ الآخَرِ تحكُّمٌ .

وقد عُلِمَ أنَّ بينَ مُسمَّىٰ «الاستواءِ» ، و«الاستقرارِ» ، و«القعودِ» فُروقًا معروفةً ، ولكنِ المقصودُ هنا أن يُعلمَ خطأُ مَنْ ينفي الشَّيءَ مع إثباتِ نظيرِهِ .

وكان هذا [1] الخطَأُ مِن خطَئِهِ في مفهومِ استوائِهِ علىٰ العرشِ ، حيثُ ظنَّ أنَّه مثلُ استواءِ الإنسانِ علىٰ ظُهورِ الأنعامِ والفُلْكِ .

وليسَ في اللَّفظِ ما يدُلُّ علىٰ ذلكَ ؛ لأنَّه أضافَ الاستواءَ إلىٰ نفْسِه الكريمَةِ ، كما أضافَ إليه سائِرَ أفعالِهِ وصفاتِهِ ، فذكَرَ أنَّه خلَقَ ثُمَّ اسْتَوَىٰ ، كما ذكَرَ أنَّه قدَّرَ فهَدَىٰ ، وأنَّه بَنَىٰ السَّماءَ بأيدٍ ، وكما ذَكَرَ أنَّه مع مُوسىٰ وهارونَ يسمَعُ ويَرَىٰ ، وأمثالَ ذلكَ .

فلم يَذكُرِ استواءً مُطلقًا يَصلُحُ للمخلوقِ ، ولا عامًّا يَتَناوَلُ المخلوقَ ، كما لم يذكُرْ مثلَ ذلكَ في سائِرِ صِفاتِهِ ، وإنَّما ذَكَرَ استواءً أضافَهُ إلىٰ نفْسِهِ الكريمَةِ .

---

(١) زادَ في «الأصل» ، و«ش» : «من» . والمثبت من «د» ، و«ع» .

فلو قُدِّرَ - علىٰ وجْهِ الفرْضِ المُمتَنِع - أنَّه هو مِثْلُ خلْقِه - تعالىٰ اللهُ عن ذلك - لكانَ استواؤُهُ مثْلَ استواءِ خَلْقِه .

فأمَّا[1] إذا كان هوَ ليسَ مُماثِلًا لخَلْقِه ، بل قد عُلِمَ أنَّه الغنيُّ عنِ الخلْقِ ، وأنَّه الخالِقُ للعرشِ ولغيرِه ، وأنَّ كلَّ ما سِواهُ مُفتَقِرٌ إليه ، وهوَ الغَنِيُّ عن كُلِّ ما سِواهُ ، وهو لم يذكُرْ إلَّا استواءً يخصُّهُ ، لم[2] يذكُرِ استواءً يتناولُ غيْرَهُ ولا يصلُحُ له ، كما لم يذكُرْ في علْمِه وقدرتِهِ ورُؤيتِهِ وسمْعِهِ وخَلْقِهِ إلَّا ما يختصُّ به ، فكيفَ يَجوزُ أن يُتوَهَّمَ أنَّه إذا كان مُستويًا علىٰ العرشِ كان مُحتاجًا إليه ، وأنَّه لو سقَطَ العرْشُ لخرَّ مِنْ عليه ! سبحانه وتعالىٰ عما يقولُ الظَّالمونَ علوًّا كبيرًا .

هل هذا إلَّا جهلٌ محْضٌ وضلالٌ مِمَّن :

فهِمَ ذلك .

أو توهَّمَهُ .

أو ظَنَّهُ ظاهِرَ اللَّفظِ ومَدلولَهُ .

أو جوَّزَ ذلك علىٰ رَبِّ العالمينَ الغنيِّ عنِ الخلْقِ .

بل لو قُدِّرَ أنَّ جاهِلًا فهِمَ مثلَ هذا أو[3] توهَّمَهُ ، لبُيِّنَ لهُ أنَّ

(١) في «د» ، و«ع» : «أمَّا» .
(٢) في «ش» : «ولم» .
(٣) في الأصل ، و«ش» : «و» ، والمثبت من «د» ، و«ع» .

هذا لا يَجوزُ ، وأنَّه لم يدلَّ عليه اللَّفظُ أصلًا ، كما لم يدلَّ علىٰ نظائِره في سائرِ ما وصَفَ به الرَّبُّ نفْسَهُ .

فلمَّا قال تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾ [الذاريات : ٤٧] فهل يُتوهَّمُ أنَّ بناءَهُ مثلَ بناءِ الآدميِّ المُحتاجِ ، الذي يحتاجُ إلىٰ زنبيلٍ [١] ، ومجارفَ ، وأعوانٍ ، وضرْبِ لَبِنٍ ، وجَلْبِ طينٍ [٢] ؟

ثم قد عُلِمَ أنَّ اللهَ تعالىٰ خلَقَ العالَمَ بعْضَه فوقَ بعضٍ ، ولم يجعلْ عالِيَهُ مُفتقِرًا إلىٰ سافِلِه :

فالهواءُ فوقَ الأرضِ ، وليسَ مُفتقرًا إلىٰ أن تحمِلَه الأرضُ .

والسَّحابُ أيضًا فوقَ الأرضِ ، وليسَ مُفتقرًا إلىٰ أنْ تحمِلَهُ الأرضُ .

والسَّماواتُ فوقَ الأرضِ ، وليسَتْ مُفتقرةً إلىٰ حمْلِ الأرضِ لها .

---

(١) في «د» : «زيل» .

(٢) «الزنبيل» : الوعاء الذي يُحمل فيه ، والجراب . و«المجارفُ» : ما جرف فيه ، وجَرَفتُ الطِّين كسَحْتُهُ ، ومنه سُمِّيت المجرفةُ ، و«اللَّبِن» : المضروب مِن الطِّين مُربَّعًا . انظر : «لسان العرب» (١١/ ٣٠٠) ، و«الصِّحاح» (٤/ ١٣٣٦) ، و«القاموس المحيط» (١٢٢٩) .
ووقع في النسخ : «جبل طين» ولعلها غلط من النساخ ، ولم أجدها في شيء من الكتب التي بحثت فيها - علىٰ كثرتها - .

فالعليُّ الأعلىٰ ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُه إذا كان فوقَ جميعِ خَلْقِهِ ، كيفَ يجبُ أن يكونَ مُحتاجًا إلىٰ خَلْقِهِ ، أو عرْشِهِ !

أو كيفَ يَسْتَلْزِمُ عُلوُّهُ علىٰ خَلْقِه هذا الافتقارَ وهو ليسَ بمُستلزمٍ في المخلوقاتِ ! وقد عُلِمَ أنَّ : ما ثبَتَ لمخلوقٍ منَ الغِنَىٰ عن غيْرِه فالخالقُ سبحانه وتعالىٰ أحقُّ به وأَوْلَىٰ .

وكذلكَ قولُه : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ [الملك : ١٦] من توهَّمَ أنَّ مُقتضىٰ هذه الآيةِ أنْ يكونَ اللهُ في داخلِ السَّماواتِ ، فهو جاهِلٌ ضالٌّ بالاتِّفاقِ ، وإنْ كُنَّا إذا قُلنا : إنَّ الشَّمسَ والقمرَ في السَّماءِ ، يَقتضي ذلك ، فإنَّ حرْفَ «في» مُتعلِّقٌ بما قبْلَه وما بعدَه ، فهو بحسَبِ المُضافِ ، والمُضافِ إليه .

فلهذا[(١)] يُفرَّقُ بينَ كونِ الشَّيءِ في المكانِ ، وكوْنِ الجسمِ في الحَيِّزِ ، وكوْنِ العَرَضِ في الجسمِ ، وكوْنِ الوَجْهِ في المِرآةِ ، وكوْنِ الكلامِ في الورَقِ ، فإنَّ لكلِّ نوعٍ من هذه الأنواعِ خاصَّةً يتميَّزُ بها عن غيْرِه ، وإنْ كان حَرفُ «في» مُستعمَلًا في ذلكَ .

فلو قال قائلٌ : العرشُ في السَّماءِ أو في الأرضِ؟ لقيلَ : في السَّماءِ .

---

(١) في «ش» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٠) : «ولهذا» .

ولو قيل : الجنَّةُ في السَّماءِ أو[1] في الأرضِ ؟ لقيلَ : الجنَّةُ في السَّماءِ .

لم[2] يلزَمْ مِن ذلكَ أنْ يكونَ العَرْشُ داخلَ السَّماواتِ ، بل ولا الجنَّةُ .

وقد ثبَتَ في الصَّحيحِ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال : «**إذَا سَأَلْتُمْ اللهَ الجَنَّةَ فاسْأَلوهُ الفِرْدَوْسَ ؛ فإِنَّها أَعْلىٰ الجنَّةِ وَأَوْسَطُ الجنَّةِ ، وَسَقْفُهَا عَرْشُ الرَّحمَنِ**»[3] .

فهذه الجنَّةُ ، بسقفِها الذي هو العرشُ فوقَ الأفلاكِ ، مع أنَّ الجنَّةَ في السَّماءِ ، والسَّماءُ يُرادُ به العُلوُّ ، سواءٌ كان فوقَ الأفلاكِ أو تحتَها ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحج : ١٥] ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان : ٤٨] .

ولمَّا كان قدِ استقرَّ في نُفوسِ المُخاطَبينَ أنَّ اللهَ هو العليُّ الأعلىٰ ، وأنَّه فوقَ كلِّ شيءٍ ، كان المفهومُ مِن قولِه : ﴿ مَن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك : ١٦] [4]، أنَّه في العلوِّ ، وإن كان فوقَ كلِّ شيءٍ .

---

(١) في «د» ، و«ع» : «أم» .

(٢) في «د» : «ولم» ، و«ع» : «ولا» .

(٣) رواه البخاري (٤/ ١٦ رقم ٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) في «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٠) مكان الآية : «إنه في السماء» .

وكذلكَ الجاريةُ لمَّا قال لها : «أَيْنَ اللهُ ؟» قالتْ : «في السَّماءِ» [1]. **إنَّما أرادَتِ العُلوَّ مع عدمِ تخصيصِهِ بالأجسامِ المخلوقَةِ، وحُلولِه فيها .**

وإذا قيل : «العلوُّ» ، فإنَّه يتناولُ ما فوقَ المخلوقاتِ كُلِّها ، فما فوقَها كُلِّها هو في السَّماءِ ، ولا يَقتَضِي هذا أن يكونَ هناك ظَرْفٌ وُجودِيٌّ يُحيطُ به ؛ إذ ليسَ فوقَ العالَمِ شيءٌ موجودٌ إلَّا اللهَ ، كما لو قيل : العرشُ في السَّماءِ ، فإنَّه لا يَقتَضِي أنْ يكونَ العرشُ في شيءٍ آخرَ موجودٍ مخلوقٍ .

وإن قُدِّرَ أنَّ «السَّماءَ» المرادُ بها الأفلاكُ كان المُرادُ أنَّه عليها ، كما قال : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] .

وكما قال : ﴿ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [آل عمران: ١٣٧] .

وكما قال : ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [التوبة : ٢] ، ويقالُ : فلانٌ في الجَبَلِ ، وفي السَّطحِ ، وإنْ كان على أَعلىٰ شيءٍ فيه .

❁❁❁

(١) رواه مسلم (١/ ٣٨١ رقم ٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه .

القَاعِدَةُ الخَامِسَةُ(١)

أنَّا نعلَمُ ما أُخبرنا به مِن وَجْهٍ دونَ وَجهٍ ، فإنَّ اللهَ تعالىٰ قال : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] ، وقال : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون : ٦٨]، وقال : ﴿ كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [ص : ٢٩] ، وقال : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد : ٢٤] ، فأمَرَ بتدبُّرِ الكتابِ كُلِّهِ .

وقد قال : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [آل عمران : ٧] .

وجَماهيرُ(٢) سَلَفِ الأُمَّةِ وخَلَفِها علىٰ أنَّ الوقفَ عندَ قولِه : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ .

---

(١) انظر : «المسألة الحموية» (١٦٩-١٧٢) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٨/٢١٨-٢٣٥) ، و«الدرء» (١/٢٠١-٢٠٥) ، و«جواب الاعتراضات علىٰ الحموية» (٢٠-٣٠) ، و«القاعدة المراكشية» (٣٤-٣٨) .

(٢) في بقية النسخ : «وجمهور» .

وهذا هو المأثورُ عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ ، وابنِ مَسعودٍ ، وابنِ عبَّاسٍ ، وغيرِهم[(١)] .

ورُوي عنِ ابنِ عبَّاسٍ أنَّه قال : «التَّفسيرُ علىٰ أربعَةِ أوجهٍ : تفسيرٌ تَعرِفُهُ العرَبُ مِن كلامِها ، وتفسيرٌ لا يُعذَرُ أَحَدٌ بجَهالَتِهِ ، وتفسيرٌ يَعلَمُهُ العُلماءُ ، وتفسيرٌ لا يَعلَمُهُ إلَّا اللهُ ، مَنِ ادَّعىٰ عِلْمَهُ فهوَ كاذبٌ»[(٢)] .

وقد رُوي عن مُجاهِدٍ وطائفةٍ : أنَّ الرَّاسخينَ في العلْمِ يعلمونَ تأويلَه[(٣)] .

وقدْ قال مُجاهِدٌ : «عَرَضْتُ المُصحفَ علىٰ ابنِ عبَّاسٍ من

---

(١) انظر التفاسير التالية : «الطبري» (٥/ ٢١٧) ، و«ابن المنذر» (١/ ١٢٩) ، و«ابن كثير» (٢/ ١٠) ، و«السيوطي» (٣/ ٤٥٩) ، وكتاب «الأضداد» لابن الأنباري (٤٢٤) .

(٢) رواه الطبري (١/ ٧٠) ، وابن المنذر (١/ ١٣١ رقم ٢٥٥) في تفسيريهما .

(٣) رواه ابن المنذر (١/ ١٣٢ رقم ٢٥٩) ، والطبري في تفسيريهما (٥/ ٢٢٠) ، والأنباري في «الأضداد» (٤٢٤) .
قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة : «فمن قال : لا يعلمُ تأويلَهُ إلَّا اللهُ ، فأرادَ به ما يؤولُ إليه الكلامُ مِن الحقائقِ التي لا يَعلَمُها إلَّا اللهُ .
ومن قال : إنَّ الراسِخينَ في العلمِ يعلَمونَ التأويلَ ، فالمرادُ به تفسيرُ القرآنِ الذي بيَّنَهُ الرَّسولُ والصَّحابةُ» . «الفتاوىٰ» (١٦/ ٤٠٨)

فاتحتِه إلىٰ خاتمتِه أقِفُ[1] عندَ كلِّ آيةٍ ، وأسألُه عن تفسيرِها»[2] .

ولا مُنافاةَ بينَ القوليْنِ عندَ التَّحقيقِ ، فإنَّ لفْظَ «التَّأويلِ» قد صارَ بتعدُّدِ الاصطلاحاتِ[3] مُستَعمَلًا في ثلاثةِ معانٍ[4] :

أحدِها - وهوَ اصطلاحُ كثيرٍ مِنَ المتأخِّرين مِن المُتكلِّمين في الفِقْهِ وأُصولِه - : **أنَّ التَّأويلَ هو صَرْفُ اللَّفظِ عنِ الاحتمالِ الرَّاجحِ إلىٰ الاحتِمالِ المَرْجُوحِ لدليلٍ[5] يَقتَرِنُ به** ؛ وهذا هو الذي عَناه أكثَرُ مَنْ تكلَّمَ مِنَ المُتأخِّرينَ في تأويلِ نُصوصِ الصِّفاتِ وتَرْكِ تأويلِها ، وهل ذلك محمودٌ أو مذمومٌ ، وحقٌّ أو باطلٌ ؟

والثَّاني : أنَّ التَّأويلَ بمعنىٰ التَّفسيرِ ، وهذا هو الغالِبُ علىٰ اصطلاحِ المُفسِّرينَ للقُرآنِ ، كما يقولُ ابنُ جريرٍ وأمثالُهُ مِنَ

---

(١) في «د» ، و«ش» ، و«ع» : «أقِفُه» .

(٢) رواه الطبري (١/ ٨٥) ، و«الخلال (١/ ٢٢٣ رقم ٢٦٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٩) . والحاكم (٢/ ٢٧٩) ، والطبراني في «الكبير» (١١/ ٦٤ رقم ١١٠٩٧) .

(٣) في «ش» : «يتعدَّدُ للاصطلاحاتِ» .

(٤) **انظرها كذلك في** : «الحموية» (١٥٣-١٥٩) ، و«الدرء» (١/ ١٤، ٢٠٦) ، (٥/ ٢٣٤ ، ٣٨٢) و«الفتاوىٰ» (٤/ ٦٨) ، (٥/ ٣٥٠) ، (١٣/ ٢٨٤) ، (١٦/ ٤٠٨) ، و«الصفدية» (١/ ٢٩١) ، و«شرح حديث النزول» (١١٠) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٤٥٢-٤٦٠) .

(٥) في «ش» : «بدليلٍ» .

المُصنِّفين في التَّفسيرِ : «واختَلَفَ عُلماءُ التَّأويلِ» .

ومجاهِدٌ إمامُ المُفسِّرين .

قال الثَّوريُّ : «إذا جاءكَ التَّفسيرُ [1] عن مُجاهِدٍ فحسبُكَ به» [2] .

وعلىٰ تفسيرِه يعتمِدُ الشَّافعيُّ والبخاريُّ وغيرُهما ، فإذا ذَكَرَ أنَّه يَعلَمُ تأويلَ المُتشابِهِ ، فالمرادُ به : معرفةُ تَفسيرِهِ .

الثَّالث مِن معاني التَّأويلِ : هو الحقيقةُ التي يؤولُ إليها الكلامُ كما قال تعالىٰ : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف : ٥٣] .

فتأويلُ ما في القرآنِ مِن أَخبارِ المَعادِ هو ما أَخبَرَ اللهُ تعالىٰ به فيه ، ممَّا يكونُ في القيامَةِ والحسابِ والجزاءِ والجنَّةِ والنَّارِ ونحوِ ذلكَ ، كما قال في قصَّةِ يُوسفَ لمَّا سجَدَ أبواهُ وإخوتُهُ : ﴿ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف : ١٠٠] [3] ، فجعَلَ عيْنَ ما وُجِدَ في الخارجِ هو تأويلُ الرُّؤيا .

فالتَّأويلُ الثَّاني : هو تفسيرُ الكلامِ ، وهو الكلامُ الذي يُفسَّرُ به اللَّفظُ حتىٰ يُفهَمَ معناه أو تُعرَفَ عِلَّتُهُ أو دليلُهُ .

---

(١) كتب بهامش الأصل : «صوابُهُ : التأويل» .

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٨٥) .

(٣) في «د» أتمها : «﴿ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾» .

وهذا التَّأويلُ الثَّالثُ هو عيْنُ ما هو موجودٌ في الخارجِ .

ومنه : قولُ عائشةَ : كان النبيُّ ﷺ يقولُ في رُكوعِه وسجودِه : «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي» يتأوَّلُ القرآنَ [1] . تَعْني [2] قولَه تعالىٰ : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ۝٣ ﴾ [النصر] .

وقولُ سفيانَ بنِ عُيينةَ : «السُّنَّةُ هي : تأويلُ الأمرِ والنَّهيِ» [3] .

فإنَّ نفْسَ الفعلِ المأمورِ به هو تأويلُ الأمرِ به ، ونفْسَ الموجودِ المُخبَرِ عنه هو تأويلُ الخَبَرِ ، والكلامُ خَبَرٌ وأَمرٌ ، ولهذا يقولُ أبو عبيدٍ -وغيرُهُ - [4] : «الفقهاءُ أعلَمُ بالتَّأويلِ من أهلِ اللُّغةِ» [5] .

كما ذكَرُوا ذلك في تفسيرِ : اشتِمَالِ الصَّمَّاءِ [6] ؛ **لأنَّ الفُقهاءَ**

---

(١) رواه البخاري (٢/ ١٦٣ رقم ٨١٧) ، ومسلم (١/ ٣٥٠ رقم ٤٨٤) .

(٢) في «ش» : «وهوَ» .

(٣) لم أقف علىٰ من رواه مسندًا .

(٤) زادَ في «د» : «منَ الفُقهاءِ» . وزاد في «ش» : «مِنَ» .

(٥) «غريب الحديث» تأليفه (٤/ ٧٧) .

(٦) **قال الإمام ابن قدامة** (ت: ٦٢٠هـ) : «ومعنىٰ الصَّمَّاء : أن يجعلَ وسطَ الرِّداء تحتَ كتفِه الأيمنِ ، ويرُدَّ طرَفَيْه علىٰ الأيسر ، فيَبْقىٰ منكِبُهُ الأيمنُ مكشوفًا . وعنهُ : إنما نُهي عنه إذا لم يكن عليه إزارٌ فيبدُو فرجُهُ ، أمَّا إذا كان عليه إزارٌ ، فتلكَ لُبسةُ المُحْرِم ، فلا بأس بها» . «الكافي» (١/ ٢٥٣-٢٥٤) ، وانظر : «المُغني» (٢/ ٢٩٥) .

يعلمونَ نفْسَ ما أُمِرَ به ونفسَ ما نُهيَ [1] **عنه ؛ لِعِلْمِهِم بمقاصِدِ الرَّسولِ** ، وذلكَ كما يَعلَمُ أتباعُ بقُراطَ وسيبَوَيْهَ ونحوِهِما من مقاصدِهم ما لا يُعلَمُ بمجرَّدِ اللُّغةِ ، ولكنْ تأويلُ الأمرِ والنَّهيِ لا بدَّ مِنْ مَعرفتِه بخلافِ تأويلِ الخَبَرِ .

إذا عُرِفَ ذلكَ :

فتأويلُ ما أخبَرَ اللهُ تعالىٰ به عن نفْسِه المقدَّسةِ بما لها مِن حقائقِ الأسماءِ والصِّفاتِ هو : **حقيقةُ نفْسِه المُقدَّسةِ المتَّصفةِ بما لها مِن حقائقِ الصِّفاتِ** .

وتأويلُ ما أخبَرَ اللهُ به مِنَ الوعدِ والوعيدِ هو : نفسُ ما يكونُ مِنَ الوعدِ والوعيدِ .

ولهذا [ما] [2] يجيءُ في الحديثِ نعمَلُ [3] بمُحْكَمِهِ ونُؤمِنُ [4] بمُتشابِهِه ؛ لأنَّ ما أَخبَرَ اللهُ به عن نفْسِه وعنِ اليومِ الآخِرِ فيه ألفاظٌ متشابهةٌ ، تُشْبِهُ معانيها ما يعلَمُهُ [5] النَّاسُ في الدُّنيا ، كما أخبَرَ [اللهُ] [6] أنَّ في الجنَّةِ لَحْمًا ولَبَنًا وعَسلًا وخَمرًا ونحوَ

---

(١) في «د» ، و«ش» ، و«ع» : «أمر به ، ونُهِيَ» .
(٢) من «ع» .
(٣) في «د» ، و«ش» : «يُعمَلُ» .
(٤) في «د» ، و«ش» : «ويُؤمَنُ» .
(٥) في «د» : «يَعْلَمُ» ، وفي «ع» : «نعلمه في الدينا» .
(٦) من «د» .

ذلكَ ، وهذا يُشْبِهُ ما في الدُّنيا لفظًا ومعنًىٰ ، ولكن ليسَ هو مثلَهُ ، ولا حقيقتُه كحقيقتِه .

فأسماءُ اللهِ تعالىٰ وصفاتُه أَوْلىٰ - وإنْ كان بينَها وبينَ أسماءِ العبادِ وصفاتِهم تشابُهٌ - أن لا يكونَ لأجلِها الخالقُ مثلَ المخلوقِ ، ولا حقيقتُه كحقيقتِه .

والإخبارُ عن الغائِبِ لا يُفهمُ إنْ لم يُعبَّر عنه بالأسماءِ المعلومِ معانيها في الشاهِدِ ، ويُعلمُ بها ما في الغائـبِ بواسطةِ العلْمِ بما في الشَّاهـدِ ، مع العلْمِ بالفارقِ المُميِّزِ .

وأنَّ ما أخبَرَ اللهُ به مِن الغيبِ أعظَمُ ممَّا يُعلمُ في الشَّاهِدِ ، وفي الغائبِ ما لا عينٌ رأَتْ ، ولا أذنٌ سمعَتْ ، ولا خطَرَ علىٰ قلْبِ بشرٍ .

فنحنُ إذا أَخبَرَنا اللهِ بالغيبِ الذي اختصَّ به من الجنَّةِ والنَّارِ ، عَلِمْنا معنىٰ ذلك وفَهِمْنا ما أُريدَ مِنَّا فَهمُهُ بذلكَ الخِطابِ ، وفسَّرْنا ذلك .

وأمَّا نفسُ الحقيقةِ المُخْبَرِ عنها ، مثلُ التي لم تكُنْ بعدُ ، وإنَّما تكونُ في يومِ القيامةِ ، فذلكَ مِنَ التَّأويلِ الذي لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللهُ .

ولهذا لَمَّا سُئِلَ مالكٌ وغيرُهُ مِنَ السَّلفِ عن قولِه : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥] قالوا : «الاستواءُ معلومٌ ، والكيْفُ مجهولٌ ، والإيمانُ به واجِبٌ ، والسُّؤالُ عنه بدعَةٌ» .

وكذلكَ قال ربيعةُ - شيخُ مالكٍ - قَبلَهُ : «الاستواءُ معلومٌ ، والكيْفُ مجهولٌ ، ومنَ اللهِ البيانُ ، وعلىٰ الرَّسُولِ البلاغُ ، وعلينا الإيمانُ»[1] .

فبيَّنَ أنَّ : **الاستواءَ مَعلومٌ ، وأنَّ كيفيَّةَ ذلك مجهولَةٌ .**

ومِثلُ هذا يُوجَدُ كثيرًا في كلامِ السَّلفِ .

والأئمَّةُ يَنفون عِلْمَ العِبادِ بكيفيَّةِ صِفاتِ اللهِ ، وأنَّه لا يَعلَمُ كيفَ اللهُ إلَّا اللهُ ، ولا يَعلَمُ ما هوَ إلَّا هوَ ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ : **«لا أُحْصِي ثَناءً عَليكَ ، أَنتَ كَما أَثْنَيتَ علىٰ نَفْسِكَ»** .

وهذا في «صحيحِ مُسلمٍ»[2] وغيرِه .

وقال في الحديثِ الآخَرِ : **«اللَّهُمَّ إنِّي أَسأَلُكَ بكُلِّ اسمٍ هو لَكَ ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ ، أو أَنْزَلْتَه في كِتَابِكَ ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ ، أو اسْتَأْثَرْتَ بِهِ في عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ»** .

والحديثُ في «المسندِ» ، وفي «صحيحِ أبي حاتمٍ»[3] .

---

(١) تقدم تخريجهما ص (١٠٠) .

(٢) (١/ ٣٥٢ رقم ٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) رواه أحمد (٦/ ٢٤٦ رقم ٣٧١٢) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٦٠ رقم ٢٩٩٣٠) ، و«المسند» (١/ ٢٢٣ رقم ٣٢٩) ، والحارث بن أبي أسامة (٢/ ٩٥٧ رقم ١٠٥٧) ، وأبو يعلىٰ (٩/ ١٩٨ رقم ٥٢٩٧) ، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٦٩ رقم ١٠٣٥٢ رقم =

وقد أخبَرَ فيه : أنَّ للهِ منَ الأسماءِ ما استأثَرَ به في علْمِ الغيبِ عندَه ، فمعاني هذه الأسماءِ التي استأثَرَ بها في علْمِ الغيبِ عندَه لا يعلمُها إلَّا هوَ [1] .

واللهُ سُبحانه أخبَرَنا أنَّه عليمٌ ، قديرٌ ، سميعٌ ، بصيرٌ ، غفورٌ ، رحيمٌ ، إلىٰ غيرِ ذلكَ مِن أسمائِهِ وصفاتِهِ ؛ فنحنُ نفهَمُ معنىٰ ذلك ، ونميِّزُ بينَ العلْمِ والقُدرةِ ، وبينَ الرَّحمةِ والسَّمعِ والبَصَرِ ، ونَعلَمُ أنَّ الأسماءَ كلَّها اتَّفقَتْ في دَلالتِها علىٰ ذاتِ اللهِ ، مع تنوُّعِ معانيها ، فهي متَّفقةٌ متواطئةٌ مِنْ حيثُ الذَّاتُ ، مُتباينَةٌ من جهةِ الصِّفاتِ .

وكذلكَ أسماءُ النَّبيِّ ﷺ مثلُ : مُحمَّدٍ ، وأحمدَ ، والماحي ، والحاشِرِ ، والعاقِبِ .

وكذلكَ أسماءُ القرآنِ مثلُ : القُرآنِ ، والفُرقانِ ، والهُدىٰ ، والنُّورِ ، والتَّنزيلِ ، والشِّفاءِ ، وغيرِ ذلكَ .

ومثلُ هذه الأسماءِ يَتنازَعُ النَّاسُ فيها ؛ هل هيَ مِن قَبيلِ

١٠٣٥٢) ، و«الدعاء» (٢/ ١٢٧٩ رقم ١٠٣٥) ، والشاشي (١/ ٣٨ رقم ٢٨٢) ، وابن حبان (٣/ ٢٥٣ رقم ٩٧٢) ، والحاكم (١/ ٥٠٩) ، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه . والحديث صححه ابن حبان ، والحاكم ، ووافقه الذهبي ، والألباني في «الصحيحة» (١/ ٣٣٦ رقم ١٩٩) .

(١) في «ش» ، و«ع» : «غيرُهُ» .

المُترادِفَةِ - لاتِّحادِ الذَّاتِ - ، أو مِن قَبيلِ المُتباينةِ - لتَعَدُّدِ الصِّفاتِ - ؟

كما إذا قيل : السَّيفُ ، والصَّارِمُ ، والمُهَنَّدُ ؛ وقصَدَ بالصَّارمِ مَعنىٰ الصَّرمِ ، وفي المُهنَّدِ النِّسبةَ إلىٰ الهندِ ، **والتَّحقيقُ أنَّها مُترادفَةٌ في الذَّاتِ ، متباينةٌ في الصِّفاتِ** (١) .

وممَّا يوضِّح هذا (٢) : أنَّ اللهَ وصَفَ القرآنَ كلَّه بأنَّه مُحكمٌ ،

---

(١) **قال شيخ الإسلام** : «**والإنصافُ** : أنَّها مُتَّفِقَةٌ في الدَّلالةِ علىٰ الذَّاتِ ، مُتنوِّعةٌ في الدَّلالةِ علىٰ الصِّفاتِ فهي قِسْمٌ آخرُ قد يُسمَّىٰ «المُتكافِئَةَ» . وأسماءُ اللهِ الحُسنىٰ وأسماءُ رسولِهِ وكتابِهِ مِنْ هذا النَّوعِ . فإنكَ إذا قُلتَ : إنَّ اللهَ عزيزٌ ؛ حكيمٌ ؛ غفورٌ ؛ رحيمٌ ؛ عليمٌ ؛ قديرٌ : فكُلُّها دالَّةٌ علىٰ الموصُوفِ بهذه الصِّفاتِ سُبحانهُ وتعالىٰ كلُّ اسمٍ يدُلُّ علىٰ صِفةٍ تَخُصُّهُ ، فهذا يدُلُّ علىٰ العِزَّةِ ؛ وهذا يدُلُّ علىٰ الحكمةِ وهذا يدلُّ علىٰ المغفِرَةِ ؛ وهذا يدلُّ علىٰ الرَّحمةِ ؛ وهذا يدُلُّ علىٰ العِلمِ ؛ وهذا يدلُّ علىٰ القُدْرَةِ» . «الفتاوىٰ» (٢/ ٤٢٤) .
وقال - رَحِمَهُ اللهُ - في تعريف المتكافئة : «مَرْتَبةٌ بين المُترادِفَةِ المَحضَةِ ، وبين المُتباينةِ المَحضَةِ» . «الرد عل الشاذلي» (١٧٢) .
وانظر : «جامع المسائل» (٤/ ٤١٤) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (١٧٢) ، و«الفتاوىٰ» (٦/ ٦٣) ، (١٣/ ٣٣٣) ، و«التسعينية» (٣/ ٨٠٨) .

(٢) **انظر في المحكم والمتشابه** : «الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٧٢-٢٨١) ، (١٦/ ٤١٥-٤١٧) ، (١٧/ ٣٨١-٤٠٥، ٤١٢-٤٢٥) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٣٣٩-٣٤٤، ٣٧٦-٣٨١، ٣٨٣، ٤٩٤-٥٠١) ، و«الجواب الصحيح» (٢/ ١٦٩) ، (٣/ ٤٤٨) .

وبأنَّه مُتشابهٌ ، وفي موضعٍ آخرَ جعَلَ منه ما هوَ مُحكمٌ ومنه ما هوَ مُتشابهٌ ، فينبغي أن يُعرَفَ الإحكامُ والتَّشابُهُ الذي يَعُمُّهُ ، والإحكامُ والتَّشابُهُ الذي يخصُّ بعْضَهُ ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ ﴾ [هود : ١] فأخبرَ[1] أنَّه أحكَمَ آياتِهِ كُـلَّها .

وقال : ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ ﴾ [الزمر : ٢٣] فأخبرَ أنَّه كُلَّهُ مُتشابهٌ .

والحُكْمُ : هو الفَصْلُ بينَ الشَّيئينِ ، فالحاكِمُ يفصِلُ بينَ الخَصميْنِ .

والحِكمَةُ : فصْلٌ بينَ المُشتبهاتِ عِلمًا وعملًا ، إذا مُيِّزَ بينَ الحقِّ والباطلِ ، والصِّدقِ والكذبِ ، والنَّافعِ والضَّارِ ، وذلكَ يتضمَّنُ فعْلَ النَّافعِ وتركَ الضَّارِ ، فيُقالُ : حَكَمْتُ السَّفيهَ وأحْكَمْتَه إذا أخذْتَ علىٰ يَدِهِ ، وحَكَمْتُ الدَّابَّةَ وأحْكَمْتُها إذا جَعَلْتَ لها حَكَمَةً ، وهو ما أحاطَ بالحَنَكِ منَ اللِّجامِ ، وإحكامُ الشَّيءِ : إتقانُهُ .

فإحكامُ الكلامِ : إتقانُهُ بتمييزِ الصِّدْقِ مِنَ الكَذِبِ في أَخبارِه ، وتَمييزِ الرَّشادِ مِنَ الغيِّ في أوامِرِهِ .

---

(١) في «د» : «﴿ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ ، فأخْبرَنا» .

والقُرآنُ كلُّه مُحكمٌ بمعنىٰ الإتقانِ :

فقد سمَّاه اللهُ حكيمًا بقولِه : ﴿ الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [يونس : ١] ، فالحكيمُ بمعنىٰ : الحاكِم .

كما جَعَلَهُ يقصُّ بقولِه : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [النمل : ٧٦] .

وجعلَهُ مُفتيًا في قوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [النساء:١٢٧] أي : ما يُتلَىٰ عليكم يُفتيكم فيهنَّ .

وجَعَلَهُ هادِيًا ومُبشِّرًا في قوله : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [الإسراء : ٩] .

وأمَّا المُتشابه الذي يعُمُّهُ(١) : فهو ضِدُّ الاختلافِ المَنفِيِّ عنه في قولِه : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢] ، وهوَ الاختلافُ المذكورُ في قولِه : ﴿ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴾ [الذاريات] .

فالتَّشابُه هنا هو : تَمَاثُلُ الكلامِ وتَناسُبُهُ ، بحيثُ يُصدِّقُ بعضُهُ بعضًا :

فإذا أَمَرَ بأمرٍ لم يأمُرْ بنقيضِهِ في موضعٍ آخرَ ، بل يأمُرُ به ، أو بنظيرِهِ ، أو بمَلْزوماتِه .

---

(١) في الأصل ، و«ش» : «عمه» ، والمثبت من «د» ، و«ع» .

وإذا نَهَىٰ عن شيءٍ لم يأمُرْ به في موضعٍ آخرَ ، بل يَنْهَىٰ عنه ، أو عن نظيرِهِ ، أو عن لوازِمِهِ ، إذا لم يكُنْ هناك نسخٌ .

وكذلك إذا أخبَرَ بثبوتِ شيءٍ لم يُخبِرْ بنقيضِ ذلك ، بل يُخبِرْ بثبوتِهِ ، أو بثبوتِ مَلْزُوماتِهِ .

وإذا أخبَرَ بنفي شيءٍ لم يُثبِتْه ، بل يَنْفيهِ ، أو يَنفي لوازِمَهُ .

بخلافِ القولِ المُختَلِفِ الذي يَنقُضُ بعضُهُ بعضًا ، فيُثبِتُ الشَّيءَ تارةً ويَنْفيه أُخرىٰ ، أو يَأمُرُ به ويَنْهىٰ عنه في وقتٍ واحدٍ ، ويُفرِّقُ بينَ المُتَماثِلَيْنِ فيمدَحُ أحدَهما ويذمُّ الآخَرَ ، فالأقوالُ المُختلِفَةُ هنا هي المُتضادَّةُ ، والمُتشابِهةُ هي المتوافقَةُ .

وهذا التَّشابُهُ يكونُ في المعاني وإنِ اختلفَتِ الألفاظُ ، فإذا كانَتِ المعاني يوافِقُ بعضُها بعضًا ، ويُعضِّدُ بعضُها بعضًا ، ويناسِبُ بعضُها بعضًا ، ويشهَدُ بعضُها لبعضٍ ، أو يقتضي بعضُها بعضًا : كان الكلامُ مُتشابهًا ، بخلافِ الكلامِ المُتناقِضِ الذي يُضادُّ بعضُه بعضًا .

فهذا (١) التَّشابُهُ العامُّ لا يُنافي الإحكامَ العامَّ ، بل هو مُصدِّقٌ لهُ ، فإنَّ الكلامَ المُحكَمَ المُتقَنَ يُصدِّقُ بعضُهُ بعضًا ، لا يناقِضُ بعضُهُ بعضًا .

---

(١) في «د» ، و«ش» : «وهذا» .

بخلافِ الإحكامِ الخاصِّ ، فإنَّه ضِدُّ التَّشابُهِ الخاصِّ .

والتَّشابُهُ الخاصُّ هوَ : مُشابهَةُ الشَّيءِ لغيرِه مِن وجْهٍ مع مُخالفتِه له مِن وجْهٍ آخَرَ ، بحيثُ يشتَبِهُ علىٰ بعضِ النَّاسِ أنَّه هوَ هوَ أو هوَ مثْلُهُ ، وليسَ كذلكَ .

والإحكامُ : هوَ الفصْلُ بينَهما بحيثُ لا يَشتبِهُ أحدُهما بالآخَرِ . وهذا التَّشابُهُ إنَّما يكونُ بقَدْرٍ مُشتَرَكٍ بينَ الشَّيئينِ مع وُجودِ الفاصِلِ بينَهما .

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لا يَهتدي للفصْلِ بينَهما ، فيكونُ مُشتَبِهًا عليه ، ومنهم مَنْ يَهتَدي إلىٰ ذلكَ .

فالتَّشابُهُ الذي لا يَتميَّزُ[1] **معه قد يكونُ مِنَ الأمورِ النِّسبيَّةِ الإضافيَّةِ** ، بحيثُ يشتبهُ علىٰ بعضِ النَّاسِ دُونَ بعضٍ ، ومِثلُ هذا يَعرِفُ منه أهلُ العلْمِ ما يُزيلُ عنهم هذا الاشتباهَ ، كما إذا اشتبَهَ علىٰ بعضِ النَّاسِ ما وُعِدوا به في الآخرَةِ بما يشهدونه في الدُّنيا فظنَّ أنَّه مِثْلُه ، فعلِمَ العلماءُ أنَّه ليسَ هوَ مِثْلَهُ ، وإنْ كان مُشْبِهًا له مِنْ بعضِ الوُجوهِ .

ومِن هذا البابِ الشُّبَهُ[2] التي يَضِلُّ بها[3] بعضُ النَّاسِ ،

---

(١) في «د» : «تميُّزَ» . وفي «ش» : «تمييز» .

(٢) في «ش» : «الشبهةُ» .

(٣) في «ش» : «تُضِل بعض» .

وهي ما يَشتَبِهُ[1] فيها الحقُّ[2] بالباطِلِ ، حتىٰ يشتبِهَ علىٰ بعضِ النَّاسِ[3] ، ومَنْ أُوتي العلمَ بالفصْلِ بينَ هذا وهذا لم يَشْتَبِهْ عليه الحقُّ بالباطِلِ .

❁❁❁

والقياسُ الفاسِدُ إنَّما هوَ مِن بابِ الشُّبهاتِ ؛ لأنَّه تشبيهٌ للشَّيءِ[4] في بعضِ الأمورِ بما لا يُشبِهُه فيه ، فمَنْ عرَفَ الفصْلَ بينَ الشَّيئينِ اهتدَىٰ للفرْقِ الذي يزولُ به الاشتباهُ والقياسُ الفاسِدُ .

وما مِن شيئينِ إلَّا ويجتمعانِ في شيءٍ ، ويفترقانِ في شيءٍ ، فبينهما اشتِباهٌ مِن وَجْهٍ وافتِرَاقٌ مِن وجْهٍ ، فَلِهذا كان ضلالُ بني آدمَ مِنْ قِبَلِ التَّشابُهِ .

والقياسُ الفاسِدُ لا يَنضبِطُ ، كما قال الإمامُ أحمَدُ : «أكثَرُ ما يُخطِئُ النَّاسُ مِن جِهَةِ التَّأويلِ والقياسِ»[5] .

---

(١) في «ع» ، و«ش» : «يُشبِهُ» .
(٢) في الأصل : «الحق فيها» ، والمثبت من البقية ، وفي «د» : «بها» .
(٣) زادَ في «ش» : «بها» .
(٤) في «ش» : «الشيء» .
(٥) ذكره المؤلف في أكثر من كتاب كما في «الفتاوىٰ» (٧/ ١١٨) ، و(١٩/ ٧٥) ، (١٧/ ٧٥) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٤٦٠) .
وقال تعليقًا عليه : «يُريدُ بذلك ألَّا يَحْكُمَ بما يدُلُّ عليه العامُّ والمُطلَقُ =

فالتَّأويلُ في الأدلَّةِ السَّمعيَّةِ ، والقياسُ في الأدلَّةِ العقليَّةِ ، وهوَ كما قال .

والتَّأويلُ : الخطأُ إنَّما يكونُ في الألفاظِ المُتشابهَةِ .

والقياسُ : الخطأُ إنَّما يكونُ في المعاني المتشابهَةِ .

وقد وقَعَ بنو آدمَ في عامَّةِ ما يَتَناوَلُهُ هذا الكلامُ في أنواعِ الضَّلالاتِ ، حتىٰ آلَ الأمرُ بمَنْ [1] يدَّعي التَّحقيقَ والتَّوحيدَ والعِرفانَ منهم إلىٰ أن اشتَبَهَ عليهم وُجودُ الرَّبِّ بوجودِ كلِّ موجودٍ ، وظنُّوا أنَّه هوَ ، فجعَلُوا وُجودَ المخلوقاتِ عينَ وُجودِ

قَبلَ النَّظَرِ فيما يخُصُّهُ ويُقَيِّدُهُ ولا يَعمَلَ بالقياسِ قبلَ النَّظَرِ في دَلالةِ النُّصُوصِ هل تَدْفَعُهُ ، فإنَّ أكثَرَ خطإِ الناسِ تَمَسُّكُهُمْ بما يظُنُّونَهُ مِن دَلالةِ اللَّفظِ والقياسِ ؛ فالأمورُ الظَّنِّيَّةُ لا يُعْمَلُ بها حتىٰ يُبحَثَ عن المُعارِضِ بحثًا يَطمئنُّ القلبُ إليه وإلَّا أخطأَ مَن لم يَفعل ذلك ، وهذا هو الواقِعُ في المُتَمَسِّكينَ بِالظَّواهِرِ والأقيسَةِ ؛ ولهذا جُعِلَ الاحتِجاجُ بِالظَّوَاهِرِ مع الإعراضِ عن تفسيرِ النَّبِيِّ ﷺ وأَصحابِهِ طريقَ أَهلِ البدعِ . ولهُ في ذلك مُصَنَّفٌ كبيرٌ .

وكذلك التَّمَسُّكُ بِالأقيسَةِ مع الإعراضِ عن النُّصُوصِ والآثارِ طريقُ أهلِ البدعِ . ولهذا كانَ كُلُّ قولٍ ابتدَعَهُ هؤلاء قولًا فاسِدًا ، وإنَّما الصَّوابُ من أَقوالِهِمْ ما وافَقوا فيه السَّلَفَ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ لَهُمْ بإحسانٍ» . «الفتاوىٰ» (٧/ ٣٩٢) .

(١) في «ش» : «مِمَّن» ، وفي «ع» : «إلىٰ من» .

الخالقِ ، مع أنَّه لا شيءَ أبعدُ عن مُماثلةِ شيءٍ ، أو أن يكونَ إيَّاهُ ، أو مُتَّحدًا به ، أو حالًّا فيه مِنَ الخالقِ مع المخلوقِ (١) .

فمَنِ اشتبَهَ عليهم وُجودُ الخالِقِ بوُجودِ المخلوقاتِ كُلِّها حتىٰ ظنُّوا وُجودَها وُجودَه فهم أعظَمُ النَّاسِ ضَلالًا مِنْ جِهَةِ الاشتِباهِ ؛ وذلكَ أنَّ الموجوداتِ تَشترِكُ في مُسمَّىٰ «الوُجودِ» ، فرَأَوا الوجودَ واحدًا ، ولم يُفرِّقوا بينَ الواحِدِ بالعيْنِ والواحِدِ

(١) **الاتِّحادُ** هو : اختلاطُ وامتِزاجُ الخالِقِ بالمخلوقِ ، فيكونَا بعد الاتِّحادِ ذاتًا واحدةً .
والحلول : هو نزولُ الذَّاتِ الإلهيةِ في الذَّاتِ البشريَّةِ ، ودُخوله فيها ، فيكون المخلوقُ ظَرْفًا للخالِقِ .
والفرقُ بينهما : **الأول** : أنَّ الحلولَ إثباتٌ لوجودَيْن ، بخلافِ الاتِّحادِ فهو إثباتٌ لوجودٍ واحدٍ .
الثاني : أنَّ الحلولَ يقبلُ الانفصالَ ، بخلافِ الاتِّحادِ .
مثالُه : الماءُ والسُّكَّر ، إذا وضعتَ السُّكرَ في الماءِ دونَ تحريكٍ فهو حلولٌ ؛ لأنه ثَمَّ ذاتان ، أمَّا إذا حرَّكتَهُ فذابَ صارَ اتِّحادًا ؛ لأنهُ لا يقبلُ الانفصالَ مرةً أُخرىٰ . أمَّا لو وضعتَ حجارةً فإنه يُسمىٰ حلولًا لا اتحادًا ؛ لأنها قابلة للانفصال .
انظر : «الفتاوىٰ» (٢/ ١٧١-١٧٣، ١٧٧، ٣٨٧، ٤٣٥، ٤٦٥-٤٦٦، ٤٧٨، ٤٩٠) ، (٣/ ٣٩٢) ، (٥/ ٢٧٢-٢٧٣، ٢٧٨) ، و«الدرء» (٥/ ٣١٣، ٣٢٤) ، (٦/ ١٥٠-١٥٢) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٤٤-٤٩) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (٢٢٥-٢٣٠) ، وكتابي «ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (٣١-٤٠) .

بالنَّوعِ [1] .

(١) الواحدُ بالعين : هو ما لا يُتصوَّرُ فيه الاشتراكُ ، ولا يقبلُ التَّنويعَ والتَّقسيمَ ، بل هو شيءٌ واحدٌ ، فهو فردٌ مِن أفرادِ الكُلِّي ، نحو : «زيد» .
والواحدُ بالنَّوع : هو ما يُتصوَّرُ فيه الاشتراكُ ، ويقبلُ التَّنويعَ والتَّقسيمَ ، فهو جنسٌ تندرجُ تحتَه أنواعٌ عديدةٌ ، نحو : الإنسان ، والحيوان ، والموجودات.
فالخالقُ موجودٌ ، والمخلوقُ موجودٌ ، فهما في نوع الوجودِ متَّحِدانِ ، لكن في عين الموجودِ غيرِ متَّحِدين ، أمَّا مَن لم يُفرِّق فاشتبهت الوَحدةُ بالنَّوع مع الوحدةِ بالعين عليهم فلم يُميِّزوا بينهما ، ولهذا كان مُنتهىٰ تحقيقهم القول بوحدةِ الوُجودِ ، وأنَّ الوُجودَ واحدٌ لا تعدُّدَ فيه .
قال شيخُ الإسلام : «ولهذا كان مُنتهىٰ هؤلاء النُّفاةِ إلىٰ أن يجعلوا الوجودَ الذي هو نوعٌ واحدٌ واحداً بالعين ، فيجعلونَ وجودَ الخالقِ هو عينُ وُجودِ المخلوقاتِ ، ووجودَ زيدٍ هو عينُ وُجودِ عمرٍو ، ووجودَ الجنةِ هو عينُ وجودِ النارِ ...، ومنشأُ ضلالِ هؤلاء كُلِّهم : أنهم يأخذونَ القَدْرَ المُشتَرَكَ بين الأعيانِ ، وهو الجِنسُ اللُّغوي ، فيجدونهُ واحداً في الذِّهنِ ، فيظنونَ أنَّ ذلك هو وحدةٌ عينيَّةٌ ، ولا يُميِّزونَ بين الواحدِ بالجنس والواحدِ بالعين ، وأنَّ الجنسَ العامَّ المُشتَرَكَ لا وُجودَ لهُ في الخارج ، وإنَّما يُوجدُ في الأعيانِ المُتميِّزةِ» . «الدرء» (٤/ ١٢٠) .
وأمَّا الأشاعرةُ فقالوا : إن الأمرَ هو عينُ الخبرِ والنَّهي ، حيثُ اشتبَهَ عليهم الكلامُ فظنُّوهُ واحِدًا لا أنواعَ لهُ ، وأنَّ الأمرَ والنَّهيَ والخبرَ صفاتٍ لهُ . واعتقدوا أنَّ الكلامَ واحدٌ بالعينِ لا بالنوعِ ، مِمَّا أفضىٰ بهم إلىٰ هذا القولِ الفاسدِ المخالف للشرع والعقل .
انظر : «الدرء» (٣/ ٤٤٦) ، (٤/ ١١٩) ، (٥/ ٣١٣) ، (٧/ ١٢٥) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (١٥٥-١٥٦، ٢٢٠-٢٢١) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٣٩٨-٤٠٣) ، و«الفتاوىٰ» (٦/ ٥٢٣) ، (١٢/ ٢٦٨، ٥٩٦) ، (١٧/ ٧٠) ، و«بغية المرتاد» (٤٦٦) ، و«الاقتضاء» (٢/ ٨٥٩-٨٦٠) .

وآخرونَ توهَّموا أنَّه إذا قيل : الموجوداتُ تشتَرِكُ في مُسمَّىٰ «الوجودِ» ، لزِمَ التَّشبيهُ والتَّركيبُ ، فقالوا : لفْظُ «الوُجودِ» مُشتَرَكٌ(١) بالاشتِراكِ اللَّفظيِّ ، فخالَفوا ما اتَّفقَ عليه العُقلاءُ مع اختلافِ أصنافِهم ، مِنْ أنَّ الوُجودَ ينقسِمُ إلىٰ قديمٍ ومُحدَثٍ ، ونحوِ ذلك مِن أقسامِ الموجوداتِ .

وطائفةٌ ظنَّتْ أنَّه : إذا كانَتِ الموجوداتُ تشتَرِكُ في مُسمَّىٰ «الوُجودِ» لزِمَ أنْ يكونَ في الخارج عنِ الأَذهانِ مَوجودٌ مُشتَرَكٌ فيه ، وزَعَموا أنَّ في الخارجِ عنِ الأذهانِ كُلِّيَّاتٍ مُطْلَقةً : مثلَ وُجودٍ مُطْلَقٍ ، وحيوانٍ مُطلقٍ ، وجِسمٍ مُطلقٍ ، ونحوِ ذلكَ ؛ فخالفوا الحِسَّ والعقلَ والشَّرعَ ، وجعَلُوا ما في الأذهانِ ثابتًا في الأَعيانِ ، وهذا كلُّهُ مِن نوعِ الاشتِبَاهِ .

ومَنْ هداه اللهُ : فرَّقَ بينَ الأمورِ - وإنِ اشتَرَكَتْ مِن بعضِ الوُجوهِ - ، وعلِمَ ما بينَهما مِنَ الجمعِ والفرْقِ ، والتَّشابُهِ(٢) والاختلافِ ، وهؤلاءِ لا يَضِلُّونَ بالمُتشابِهِ مِنَ الكلامِ ؛ لأنَّهم يجمعونَ بينَهُ وبينَ المُحكَمِ المفارِقِ(٣) الذي يُبيِّنُ(٤) ما بينَهما

(١) في «د» ، و«ع» : «مقولٌ» .

(٢) في «ش» : «وللتَّشابُهِ» .

(٣) في «ع» ، و«ش» : «الفارِقِ» .

(٤) في «ش» : «يتبيَّنُ» .

من الفصْلِ والافتَراقِ .

وهذا كما أنَّ لفْظَ : «إنَّا» ، و«نحنُ» وغيرِهِما مِن صيغِ الجمْعِ يتكلَّمُ بها الواحِدُ الذي لهُ شُركاءُ في الفعْلِ ، ويتكلَّمُ بها الواحِدُ العظيمُ ، الذي له صِفاتٌ تقومُ كلُّ صِفَةٍ مَقامَ واحِدٍ ، ولهُ[1] أعوانٌ تابعونَ لهُ ، لا شُركاءَ لهُ .

فإذا تمسَّكَ النَّصرانيُّ بقولِه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾ [الحجر:٩] ونحوِه علىٰ تعدُّدِ الآلِهَةِ ، كان المُحكَمُ **كقولِهِ** : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [البقرة : ١٦٣] ، ونحوِ ذلك ممَّا لا يَحتَمِلُ إلَّا معنًىٰ واحدًا يُزِيلُ ما هناكَ مِنَ الاشتباهِ ، وكانَ ما ذكَرَه مِن صيغةِ الجمعِ مُبيِّنًا لِمَا يَستحِقُّهُ مِنَ العَظَمَةِ بالأسماءِ[2] والصِّفاتِ وطاعَةِ المخلوقاتِ مِنَ الملائكةِ وغيرِهِم .

وأمَّا حقيقةُ ما دلَّ عليه ذلكَ مِن حقائقِ الأسماءِ والصِّفاتِ ، وما لَهُ مِنَ الجُنودِ الذين يَستَعْمِلُهم في أَفعالِهِ ، فما[3] يَعْلَمُهم إلَّا هوَ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ [المُدثر : ٣١] ، وهذا مِن تأويلِ المُتشابِهِ الذي لا يَعلَمُهُ إلَّا اللهُ .

بخلافِ المَلِكِ مِنَ البشرِ إذا قال : قد أمَرْنا لكَ بعطاءٍ ، فقدْ

---

(١) في «د» : «أو له» .

(٢) في «د» ، و«ع» : «والأسماءِ» .

(٣) في «د» ، و«ع» : «فلا» .

عُلِمَ أنَّه هوَ وأعوانُه مثلُ : كاتِبِهِ ، وحاجِبِهِ ، وخادِمِهِ ، ونحوِ ذلكَ أَمَرُوا به ، وقد يُعلَمُ ما صدَرَ عنه ذلكَ الفعْلُ مِن اعتقاداتِهِ وإراداتِهِ ونحوِ ذلكَ .

واللهُ سُبحانه وتعالىٰ لا يُعْلِمُ عبادَهُ الحقائقَ التي أَخبَرَ عنها مِن صفاتِهِ وصِفاتِ اليومِ الآخِرِ ، ولا يعلمونَ حقائقَ ما أرادَ بخَلْقِهِ وأمْرِهِ مِنَ الحِكْمَةِ ، ولا حقائقَ ما صدرَتْ عنه مِنَ المشيئَةِ والقُدرَةِ .

وبهذا يتبيَّنُ أنَّ التَّشابُهَ يكونُ في الألفاظِ المُتواطئةِ ، كما يكونُ في الألفاظِ المُشتركَةِ التي ليست بمُتواطئةٍ[1] ، وإنْ زالَ الاشتباهُ بما[2] يُمَيِّزُ أحَدَ المعنييْنِ من إضافةٍ أو تعريفٍ .

كما إذا قيل : ﴿ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ ﴾ [محمد:١٥] ، فهنا قد خَصَّ هذا الماءَ بالجنَّةِ ، فظهَرَ[3] الفَرْقُ بينَهُ وبينَ ماءِ الدُّنيا ، لكنْ حقيقةُ ما امتازَ به ذلك الماءُ غيْرُ معلومٍ لنا ، وهوَ[4] ما أعدَّه اللهُ لعبادِهِ الصَّالحينَ ممَّا لا عينٌ رأَتْ ، ولا أُذُنٌ سمِعَتْ ، ولا خطَرَ

---

(١) في «ش» : «بمواطئةٍ» .

(٢) في «د» : «لما» .

(٣) في «د» : «وظَهَرَ» .

(٤) زادَ في «ش» : «مع» .

علىٰ قلبِ بشرٍ مِنَ التَّأويلِ الذي لا يعلَمُه إلَّا اللهُ[(١)] .

---

(١) المُتواطِئُ : هو الاسمُ الواحدُ الذي يُقالُ مِن أوَّلِ ما وضع له علىٰ أشياء كثيرةٍ ، ويدلُّ علىٰ معنًىٰ واحدٍ يعمُّها .
والمشتركُ : هو اللفظُ الواحدُ الدَّالُ علىٰ معنيين مُختَلِفين أو أكثر دَلالةً علىٰ السَّواءِ عند أهل تلك اللُّغةِ .
وبعبارةٍ أيسرَ وأسهلَ : الأسماءُ المُتواطئةُ : تشتَرِكُ باللَّفظِ والمعنىٰ [مثل : إنسان ، فهو يصدق علىٰ زيد وعمرو] . أمَّا **المشتَرَكةُ فإنها** : مُتَّفقةُ اللَّفظِ مختلفةُ المعنىٰ [كعين ، تطلق علىٰ العين الباصرة ، والماء ، والجاسوس] .
فالحيُّ -مثلًا- ، يطلق علىٰ الخالق ﷻ ، ويطلق علىٰ الإنسان ، فهل هو مِن قَبيل : المُتواطِئ أو المُشتَرِكِ ؟
من نظر إلىٰ أصل الحياةِ قال إنها من المتواطئ ، ومن نظرَ إلىٰ الاختلاف والتباين الكبير بين حياة الإنسان وحياة الخالق ، قال : إنها من المشترك ، ولهذا سمَّاها بعضُهم بالمُشكِّكةِ ؛ لتشكُّكِ الإنسانِ فيها هل هي مِن المُشتَرَكِ أم مِن المُتواطئ ، وشيخ الإسلام رجح أنها نوع من المتواطئ . [«الحموية» (٣٣١)] .
قال شيخ الإسلام في مناظرته لابن المرحِّل عندما بيَّن جواز إطلاق لفظ «المتواطئ» و «المشترك» علىٰ اللَّفظِ الواحد ، ولكن من جهتين مختلفتين فاعترض ابن المرحل : كيف يكون هذا ؟ فأجابه الشيخ بقوله : «المعاني الدقيقةُ تحتاجُ إلىٰ إصغاءٍ واستماعٍ وتدبُّرٍ ، وذلك أنَّ الماهِيَّتين إذا كان بينَهما قَدْرٌ مُشتَرَكٌ وقدرٌ مُميِّزٌ ، واللَّفظُ يُطلَقُ علىٰ كلٍّ مِنهما فقد يُطلَقُ عليهما باعتبارِ ما بهِ تَمتازُ كُلُّ ماهيَّةٍ عن الأُخرىٰ ، فيكون مُشتَرَكًا كالاشتراكِ اللَّفظي ، وقد يكون مُطلقًا =

وكذلكَ مدلولُ أسمائِهِ [وصفاته] [1] التي يختَصُّ بها التي هي حقيقتُهُ[2] ، لا يَعْلَمُها إلَّا هوَ[3] ، ولهذا كان الأئمَّةُ كالإمامِ أحمَدَ وغيرِه يُنكِرونَ علىٰ الجهميَّةِ وأمثالِهِم - مِنَ الذين يُحرِّفونَ الكَلِمَ عن مواضعِهِ - تأويلَ ما تشابَهَ عليهم مِنَ القرآنِ علىٰ غيْرِ تأويلِهِ ، **كما قال الإمامُ أحمَدُ في كتابه الذي صنَّفَهُ في «الردِّ علىٰ الزنادقَةِ والجهميَّةِ فيما شكَّتْ فيه مِن مُتشابهِ القرآنِ وتأوَّلَتْه علىٰ غيرِ تأويلِهِ»**[4] .

باعتبار القَدْرِ المُشتَرَكِ بين الماهيَّتين ، فيكون لَفظًا مُتواطِئًا ...

مِثالُ ذلكَ : «اسم الجنس» إذا غلَبَ في العُرفِ علىٰ بعض أنواعِهِ ، كلفظِ «الدَّابةِ» إذا غَلَبَ علىٰ «الفَرَس» ، قد نُطلِقُهُ علىٰ الفرس باعتبارِ القدرِ المُشتركِ بينها وبين سائرِ الدَّواب ، فيكون مُتواطِئًا ، وقد نُطلِقُهُ باعتبارِ خصوصيةِ الفرس فيكونُ مُشتَرِكًا بين خصوص الفَرَس وعموم سائرِ الدَّواب ، ويَصيرُ استعمالُهُ في الفرس : تارةً بطريقِ التَّواطؤ ، وتارةً بطريقِ الاشتراكِ » . «الفتاوىٰ» (١١/ ١٤١-١٤٢).

انظر : «الحموية» (٣٢٦-٣٣٣) ، و«الفتاوىٰ» (١٤/ ٢١٥) ، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٨٢، ٥٨٦) لابن تيمية ، و«التعريفات» للجرجاني (٢٥٧، ٢٧٤، ٢٧٦) ، «الإبهاج في شرح المنهاج» للسُّبكي (٣/ ٦٣٧) ، «التوقيف علىٰ مهمات التعاريف» للمناوي (٦٣٥، ٦٥٧) ، «شرح التدمرية» لابن عثيمين (٢٩٩-٣٠٠) .

(١) من «د» ، و«ع» .

(٢) في «ش» : «حقيقةٌ» .

(٣) في «ش» : «اللهُ» .

(٤) انظر ص (١٧٠-١٧٢) بتحقيقي .

فإنَّما [1] ذَمَّهم لكونِهم : «تأوَّلوه على غيْرِ تأويلِهِ» ، وذكَرَ في ذلكَ ما يَشتبِهُ عليهم معناهُ ، وإنْ كان لا يَشْتَبِهُ على غيْرِهم .

وذَمَّهُم على أنَّهم : «**تأوَّلُوهُ على غيْرِ تأويلِهِ**» ، لم [2] يَنْفِ مُطلَقَ لفْظِ التَّأويلِ كما تقدَّمَ مِنْ أنَّ لفظَ «**التَّأويلِ**» :

يُرادُ به : التَّفسيرُ المُبيِّنُ لمُرادِ اللهِ به ، فذاكَ لا يُعابُ بل يُحمَدُ .

ويُرادُ **بالتَّأويلِ** : **الحقيقةُ التي استأثَرَ اللهُ بعِلْمِها** ، **فذاكَ لا يَعلَمُهُ إلَّا هوَ** ، وقد بسَطْنا هذا في غيرِ هذا الموضعِ [3] .

ومَنْ لم يعرِفْ هذا اضطربَتْ أقوالُه ، مثْلُ طائفةٍ يقولونَ : إنَّ التَّأويلَ باطِلٌ ، وإنَّه يجِبُ إجراءُ اللَّفظِ على ظاهِرِه ؛ ويحتجُّون بقولِه : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] ويحتجُّونَ بهذه الآيةِ على إبطالِ التَّأويلِ .

وهذا تناقضٌ منهم ؛ لأنَّ هذه الآيةَ تقتضي أنَّ هُناكَ تأويلًا لا يعلمُهُ إلَّا اللهُ ، وهم ينفونَ التَّأويل مُطلقًا .

وجِهَةُ الغَلَطِ : أنَّ التَّأويلَ الذي استأثَرَ اللهُ بعلْمِهِ هو : الحقيقةُ التي لا يعلمُها إلَّا هوَ ، وأمَّا التَّأويلُ المذمومُ والباطِلُ فهوَ تأويلُ

---

(١) في «ع» : «وإنما» .
(٢) في «ع» : «ولم» .
(٣) انظر ما تقدم ص (١٥٤) وما بعدها .

أهلِ التَّحريفِ والبدعِ ، الذين يتأوَّلونَه علىٰ غيْرِ تأويلِهِ ، ويدَّعونَ صَرْفَ اللَّفظِ عن مَدلولِـهِ إلىٰ غيْرِ مَدلولِهِ بغيْرِ دليلٍ يُوجِبُ ذلكَ ، ويدَّعونَ أنَّ في ظاهرِهِ مِنَ المحذورِ ما هوَ نظيرُ المحذورِ اللَّازِمِ فيما أثبَتُوه بالعقلِ ! ويصرفونَه إلىٰ معانٍ هيَ نظيرُ المعاني التي نَفَوْها عنه ! فيكونُ ما نفَوْه مِنْ جنسِ ما أثبَتُوهُ ، فإنْ كان الثَّابتُ حقًّا مُمْكِنًا كان المنفِيُّ مِثْلَهُ ، وإنْ كان المنفيُّ باطلًا مُمتنِعًا كان الثَّابتُ مثْلَهُ .

وهؤلاءِ الذينَ يَنفونَ التَّأويلَ مُطلقًا ، ويحتجُّون بقولِه تعالىٰ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] **قد يظُنُّون أنَّا خُوطِبْنا في القرآنِ بما لا يفهمُه أحَدٌ ، أو بما لا مَعنىً له ، أو بما لا يُفهَمُ منه شيءٌ**(١) .

وهذا مع أنَّه باطِلٌ فهوَ متناقضٌ ؛ لأنَّا إذا لم يُفهَمْ(٢) منه شيءٌ لم يجُزْ أنْ نقولَ له تأويلٌ يخالِفُ الظَّاهِرَ ولا يوافِقُه ؛ لإمكانِ أنْ يكونَ له معنىً صحيحٌ ، وذلكَ المعنىٰ الصَّحيحُ لا يخالِفُ الظَّاهِرَ المعلومَ لنا ؛ فإنَّه لا ظاهِرَ له علىٰ قولِهم ، فلا تكونُ دَلالتُه علىٰ ذلك المعنىٰ دَلالةً علىٰ خلافِ الظَّاهِرِ فلا يكونُ

---

(١) في الأصل ، و«ش» بعده : «فإنه لا ظاهر له علىٰ قولهم» ، وقد تأخرت في «د» ، و«ع» إلىٰ الفقرة التالية .

(٢) في الأصل : «نفهَمْهُ»، وفي «ش» : «لم نفهمه لم يجز»، والمثبت من البقية .

تأويلًا ، ولا يجوزُ أن ينفِيَ [١] دَلالتَه علىٰ معانٍ لا نعرفُها علىٰ هذا التَّقديرِ ، فإنَّ تلكَ المعانيَ التي دلَّ عليها قد لا نكونُ عارفينَ بها .

ولأنَّا إذا لم نفهَمِ اللَّفظَ ومدلولَهُ المُرادَ فلأنْ لا نعرِفَ دَلالَتَه علىٰ المعاني التي لم يدلَّ عليها اللَّفظُ أَولىٰ ؛ لأنَّ إشعارَ اللَّفظِ بما [٢] يُرادُ به أقوىٰ مِن إشعارِهِ بما لا يُرادُ به ، فإذا كان اللَّفظُ لا إشعارَ [٣] له بمعنًىٰ مِن المعاني ، ولا يُفهمُ منه معنًىٰ أصلًا ، لم يكن مُشْعِرًا بما أُريدَ به ، فلأنْ لا يكونَ مُشعِرًا بما [لم] [٤] يُرَدْ به [أَوْلَىٰ] [٥] .

فلا يجوزُ أن يُقالَ : إنَّ هذا اللَّفظَ متأوَّلٌ ، بمعنىٰ أنَّه مَصروفٌ عنِ الاحتمالِ [الرَّاجِحِ إلىٰ الاحتمالِ] [٦] المرجوحِ ، فضلًا عن أن يُقالَ : إنَّ هذا التَّأويلَ لا يعلمُه إلَّا اللهُ .

اللَّهُمَّ إلَّا أن يُرادَ بالتَّأويلِ ما يُخالِفُ ظاهِرَهُ اللائِقَ [٧]

---

(١) في «د» : «لا يجوز نفْيُ» .
(٢) زادَ في «ش» : «لا» .
(٣) في «ش» : «شعارَ» .
(٤) من «د» ، و«ع» ، وفي الأصل : «يراد» .
(٥) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .
(٦) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .
(٧) في «د» ، و«ع» : «المختص» ، وفي «ع» بعدها : «بالخلق» .

بالمخلوقينَ .

فلا رَيْبَ أنَّ مَنْ أَرادَ بالظَّاهِرِ هذا فلا بدَّ أن يكونَ له تأويلٌ يخالِفُ ظاهِرَهُ .

لكن إذا قال هؤلاءِ : إنَّه ليسَ لها تأويلٌ يخالِفُ الظَّاهِرَ ، أو إنَّها تَجري علىٰ المعاني الظَّاهرَةِ منها ، كانوا مُتناقِضيْنِ .

وإنْ أَرادُوا بالظَّاهِرِ هنا معنًىٰ وهنا معنًىٰ في سياقٍ واحِدٍ مِن غيرِ بيانٍ كان تلبيسًا .

وإنْ أَرادوا بالظَّاهِرِ مُجرَّدَ اللَّفظِ ، الذي يَجري [١] علىٰ مُجرَّدِ اللَّفظِ الذي يَظهَرُ مِن غيْرِ فَهمٍ لمعناهُ كان إبطالُهم للتَّأويلِ [٢] أو إثباتُهُ تناقضًا ؛ لأنَّ مَنْ أثبَتَ تأويلًا أو نفاهُ فقد فهِمَ معنًىٰ مِنَ المَعَاني .

وبهذا التَّقسيمِ يَتَبَيَّنُ تناقُضُ كثيرٍ مِنَ النَّاسِ مِن نُفاةِ الصِّفاتِ ومُثبِتيها في هذا البابِ ، واللهُ أعلَمُ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في الأصل ، و«ش» : «أي : تجري» ، والمثبت من «ع» ، و«د» .
(٢) في «ش» : «لتأويلِ» .

القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ

أَنَّهُ لقائلٍ أن يقولَ : لا بدَّ في هذا البابِ مِنْ ضابطٍ يُعرَفُ به ما يجوزُ علىٰ اللهِ تعالىٰ ممَّا لا يجوزُ في النَّفيِ والإثباتِ ، إذِ الاعتمادُ في هذا البابِ علىٰ مُجرَّدِ نَفيِ التَّشبيهِ[1] ، أو مُطلقِ الإثباتِ مِنْ غيرِ تَشبيهٍ ليسَ بسديدٍ ؛ **وذلكَ أنَّه ما مِنْ شيئَيْنِ إلَّا وبينَهما قَدْرٌ مُشتركٌ ، وقَدْرٌ مُميَّزٌ[2] .**

فالنَّافي إنِ اعتمَدَ فيما ينفيه علىٰ أنَّ هذا تَشبيهٌ .

قيل له : إنْ أردْتَ أنَّه مُماثلٌ لهُ مِن كلِّ وجْهٍ فهذا باطِلٌ ، وإن أردْتَ أنَّه مشابِهٌ له مِن وجْهٍ دُونَ وجْهٍ ، أو مُشاركٌ له في الاسمِ ، لزِمَكَ هذا في سائرِ ما تُثبِتُه ، وأنتُمْ إنَّما أقمْتُمُ الدَّليلَ علىٰ إبطالِ التَّشبيهِ والتَّماثُلِ الذي فسَّرْتُموهُ بأنَّه يجوزُ علىٰ أحدِهما ما يجوزُ علىٰ الآخَرِ ، ويمتَنِعُ عليه ما يمتنِعُ عليه ، ويجِبُ له ما يجِبُ له .

ومعلومٌ أنَّ إثباتَ التَّشبيهِ بهذا التَّفسيرِ مِمَّا لا يقولُهُ عاقِلٌ يَتَصوَّرُ ما يقولُ ؛ فإنَّه يُعلَمُ بضرورةِ العَقْلِ امتناعُهُ ، ولا يَلْزَمُ مِنْ نفْيِ هذا نفيُ التَّشابُهِ[3] مِنْ بعضِ الوُجوهِ ، كما في الأسماءِ

---

(١) زادَ في «ش» : «المُطلقِ» .
(٢) في «ش» : «يميِّزُ» .
(٣) في «ش» : «المُتشابِهِ» .

والصِّفاتِ المُتواطئةِ .

ولكنْ مِنَ النَّاسِ مَن يجعَلُ التَّشبيهَ مُفسَّرًا بمعنًىٰ مِن المعاني ، ثُمَّ [إنَّ] [1] كُلَّ مَنْ أثبَتَ ذلكَ المعنىٰ قالوا : إنه مُشبِّهٌ . ومُنازِعُهم يقولُ : ذلك المعنىٰ ليسَ هو مِنَ التَّشبيهِ .

وقد يُفرَّقُ بينَ لفظِ «التَّشبيهِ» ولفظِ «التَّمثيلِ» [2] .

وذلكَ أنَّ المعتزلَةَ ونحْوَهم مِنْ نُفاةِ الصِّفاتِ يقولونَ : كلُّ مَنْ أثبَتَ للهِ صِفَةً قديمةً فهو مُشبِّهٌ مُمثِّلٌ .

---

(1) من «ع» .

(2) في «د» ، و«ع» : «والتَّمثيلِ».
الفرقُ بين التَّمثيلِ والتَّشبيهِ :
الأول : أنَّ التَّمثيلَ ورَدَ نفيُهُ بالنصِّ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، وأمَّا التَّشبيهُ فلم يَرِدْ .
الثاني : أنَّ التمثيلَ فيه مُشابهةٌ مِن جميعِ الوُجوهِ ، وأمَّا التَّشبيه فمن بعضِ الوُجوهِ دون بعضٍ ، فلفظُ «الشَّبهِ» فيه إجمالٌ وإيهامٌ واشتراكٌ ، فما مِن شيئين إلَّا وهما مُتَّفقانِ في أمرٍ مِن الأُمورِ ، ولو أنه في كونهما موجودَيْن ، وذلك الذي اتَّفقا فيه لا يمكن نفيُهُ إلَّا بنفي كلٍّ منهما .
انظر : «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٨٧) ، (٢/ ٥١٢) ، (٣/ ١٣٤-١٣٦ ، ٤٩٣) ، و«الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٦ ، ١٩٥) ، و«الدرء» (٥/ ١٨٣) ، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٢٧) ، و«مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها» (١/ ٧٥-٩٦) ، و«شرح الرسالة التدمرية» (٣٢٢، ٣٢٤) ، و«شرح البراك» (٣٩٢-٣٩٣) .

فمَنْ[1] قال : إنَّ للهِ تعالىٰ عِلْمًا [قديمًا][2] وقدرةً قديمةً ، كان عندَهم مُشبِّهًا مُمَثِّلًا ، لأنَّ «القِدمَ» عندَ جُمهورِهم هو أخصُّ[3] وصْفِ الإلهِ ، فمَنْ أثبَتَ له صِفةً قديمَةً فقد أثبَتَ له مِثْلًا قديمًا عندَهم ، فيسمُّونَهُ مُمَثِّلًا بهذا الاعتبارِ[4] .

---

(١) في «الأصل» : «فمِثْلُ مَنْ» . والمثبت من بقية النسخ ، و«العواصم» .

(٢) من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٥١) .

(٣) في «الأصل» : «أحسَنُ» ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) القديمُ في اصطلاح المُتكلِّمينَ هو : الذي لا أولَ لوُجودِهِ ، أو الشيءُ الذي لم يُسبَق بعدَم .

ويقول المعتزلة : القِدَمُ أخصُّ أوصافِ الإلهِ -لا يمكن أن يُوصفَ به غيرُهُ- ، وبنوا علىٰ ذلك شبهتَهم في نفي الصِّفاتِ ، حيثُ قالوا : إنَّ إثباتَ الصِّفاتِ يستلزمُ جعلَ شريكٍ للهِ يُماثِلُهُ في القِدَم فإذا قلتَ : لله عِلمٌ قديمٌ ، فقد أثبتَّ قديمين : أحدُهما اللهُ والثاني العلَمُ ! وهذا قولٌ بتعدُّدِ القُدماءِ ، وهو تشبيهٌ وكفرٌ بإجماعهم ! .

والجوابُ عن قولهم هذا مِن وُجوهٍ :

الأولُ : بيانُ الخطأ في تعريفهم للقِدَم ، فالقِدَمُ في لغةِ القُرآنِ مِن الأُمورِ النِّسبيةِ ، فالشيءُ المُتقدِّمُ علىٰ غيرِهِ قديمٌ بالنِّسبةِ إلىٰ ذلك المُحدَثِ الجديدِ ، والمُتأخِّرُ مُحدَثٌ بالنِّسبةِ إلىٰ ذلك القديم ، وإن كانا كِلاهُما مُحْدَثَيْنِ بالنِّسبةِ إلىٰ مَن تقدَّمَهما ، وقديمَيْنِ بالنِّسبةِ إلىٰ مَن تَقدَّمَاهُ .

الثاني : منعُ أن يكونَ أخصَّ وصفٍ للإلهِ هو القِدَمُ ، بل أخصُّ وصفٍ هو ما لا يتَّصِفُ به غيرُهُ مثلُ كونِهِ : ربَّ العالمين ، وأنه بكلِّ شيءٍ عليمٍ ... إلخ -كما ذَكَرَهُ المؤلف هنا- ، والصِّفةُ لا تُوصَفُ بهذه الأوصافِ .

=

ومُثْبِتَةُ الصِّفاتِ لا توافِقُهم علىٰ هذا ، بل يقولون : أخصُّ وصْفِهِ ما لا يتَّصِفُ به غيرُه ، مثلُ كوْنِه ربَّ العالمينَ ، وأنَّه

الثالث : إذا سلَّمنا ذلكَ فإنَّ وَصفَ الصِّفاتِ بالقِدَمِ لا يلزَمُ منهُ تعدُّدُ القُدماءِ وإثباتُ شريكٍ للهِ وذلك لأمرين :

١- أنَّ القِدَمَ إنَّما هو وصفٌ لذاتٍ مُتَّصفةٍ بصفاتٍ وليسَ وصفًا للذَّاتِ المُجرَّدةِ عن الصِّفاتِ .

٢ - إذا قيل : إنَّ الصِّفاتِ مُتَّصِفةٌ بالقِدَم فلا تكون إلهًا ؛ لأنها قائمةٌ بذاتِ الله فالمرادُ بـ«الله» ﷻ : الذَّاتُ والصِّفاتُ ، كما أننا لو قُلنا : إنَّ النبيَّ ﷺ مُحدثٌ وصفاتِهِ مُحدثةٌ فلا تكون صِفاتُهُ نبيًّا ، فلا يعقل أن يقال : رأسه نبي ، ولسانه نبي ...

الرابع : أنَّ الشَّرعَ لم ينفِ هذا التَّشبيهَ وإنَّما نفىٰ «المِثْل» كما في قول تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ . والصِّفةُ ليست مَثَلاً للموصوفِ ، وكذلك نَفَىٰ «الكُفءَ» كما في قوله : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ ، والصِّفةُ ليست كُفؤاً للموصوفِ . فلا تدخلُ هذه الصِّفاتِ فيما نفاهُ الشَّرعُ لغةً .

الخامسُ : وكذلك فإنَّ العقلَ لم ينفِ هذا المعنىٰ ، فإنَّ الصِّفاتِ قائمةَ بالذَّاتِ فوصفُها بالقِدَم لا يدلُّ علىٰ التَّمثيل ، بل قِدَمُ الصِّفاتِ تابعٌ لقِدَمِ الذَّاتِ ويستحيلُ في الخارجِ وُجودُ ذاتٍ مُجرَّدةٍ عن أيِّ صفةٍ .

انظر : «الصفدية» (٢/ ٨٤-٨٥، ١٨١، ٢١٥) ، و«الجواب الصحيح» (٣/ ٢٦٩) ، و«الفتاوىٰ» (١/ ٢٤٥) ، (١٢/ ١٠٥) ، و«الدرء» (٢/ ٣٩١) ، (٥/ ٤٩-٥٠) ، (١٠/ ٢٧٩) ، و«شرح العقيدة التدمرية» لابن عثيمين (٣١٦-٣٢٢) ، و«شرح الرسالة التدمرية» د . الخميس (٣٢٥-٣٢٦) .

بكلِّ شيءٍ عليمٌ ، وعلىٰ[1] كلِّ شيءٍ قديرٌ ، وأنَّه إلهٌ واحِدٌ ، ونحوِ ذلكَ ، والصِّفةُ لا تُوصَفُ بشيءٍ من ذلكَ .

ثُمَّ مِن هؤلاءِ الصِّفاتيَّةِ[2] :

مَنْ لا يقولُ في الصِّفاتِ : إنَّها قديمةٌ ، بل يقولُ : الرَّبُّ بصفاتِهِ قديمٌ .

ومنهم مَنْ يقولُ : هوَ قديمٌ ، ويقولُ : صفتُه قديمَةٌ ، ولا يقولُ : هوَ وصفاتُهُ[3] قديمانِ[4] .

ومنهم مَنْ يقولُ : هوَ وصفاتُهُ قديمانِ ، ولكن[5] يقولُ : ذلكَ لا يقتضي مُشاركَةَ الصِّفةِ له في شيءٍ مِن خصائصِهِ ، فإنَّ القِدمَ ليسَ هوَ مِنْ خَصَائِصِ الذَّاتِ المُجرَّدةِ ، بل هو مِن خصائصِ الذَّاتِ الموصوفَةِ بالصِّفاتِ ، وإلَّا فالذَّاتُ المُجرَّدةُ لا وُجودَ لها

---

(١) في «د» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٢) : «وأنَّه علىٰ» .

(٢) يريدُ شيخُ الإسلام مَن يُثبتُ الصِّفاتِ في الجُملةِ كالأشاعرةِ والكُلَّابيةِ . انظر : «الدرء» (٥/ ٣٨) .
والقول الأولُ نَسَبَهُ للكُلابيةِ ، والثاني لأبي الحسن الأشعري ، والثالث للباقلاني وأبي يعلىٰ . انظر : «الدرء» (٥/ ٣٨-٤٠، ٤٩) .

(٣) في «د» : «وصفتُه» .

(٤) قال شيخ الإسلام : «ولا يقولون عن الذَّاتِ والصِّفاتِ : إنهُما قديمانِ ؛ لِمَا في العَطفِ مِن الإشعارِ بالتَّغاير ، وهم لا يُطلِقون علىٰ الصِّفاتِ إنها غير الذاتِ» . «الدرء» (٥/ ٤٩) .

(٥) «الواو» من «د» ، و«ع» .

عندَهم، فضلًا عن أن تَختصَّ بالقِدمِ [1].

وقد يقولونَ: الذَّاتُ متَّصِفَةٌ بالقِدَمِ، والصِّفاتُ مُتَّصِفَةٌ بالقِدَمِ، وليسَتِ الصِّفاتُ [2] إلهًا ولا ربًّا، كما أنَّ النَّبيَّ مُحدَثٌ، وصفاتُهُ مُحدَثَةٌ، وليسَتْ صِفاتُهُ نبيًّا.

فهؤلاءِ إذا أطلَقُوا على الصِّفاتيَّةِ اسمَ «التَّشبيهِ»، و«التَّمثيلِ» كان هذا بحسَبِ اعتقادِهِم الذي يُنازِعُهُم فيه أولئكَ.

ثُمَّ يقولُ [3] لهم أولئكَ: هَبْ أنَّ هذا المعنى قد يُسمَّى في

---

(١) صفات الله على نوعين: ذاتيةٌ، وفعليةٌ، أمَّا الذَّاتيةُ فهي: التي لم يزل ولا يزالُ متَّصِفًا بها كالعِلم والقُدرةِ والسَّمعِ، **وهي قديمةٌ**؛ لأنَّها لازِمةٌ لذاتِ الربِّ.
وأمَّا الفعلية فهي: التي تتعلَّقُ بمشيئةِ اللهِ، إن شاءَ فَعَلَها وإنْ شاءَ لم يفعَلها كالاستواءِ والنُّزولِ، **وهذه الصِّفاتُ لا يَصِحُّ وصفُها بالقِدَمِ**؛ لأنها تابعةٌ لمشيئةِ اللهِ ﷻ، وما كان تابعًا لمشيئتِهِ فلا يكون قديمًا.
ويقالُ في جنسها: إنها قديمةُ النَّوعِ حادثةُ الآحادِ.
انظر: «الفتاوى» (٦/ ٢١٧-٢٧٢، ٣١٨)، و«الدرء» (٢/ ٥) وما بعدها، و«الصفدية» (٢/ ٨٩)، و«الأصبهانية» (٤٩٩-٥٠١)، و«النبوات» (١/ ٣٥٧)، و«الجواب الصحيح» (٣/ ٢٨٠)، و«شرح الواسطية» (١/ ٧٨)، و«القواعد المثلى» (٦٣) لابن عثيمين، «شرح التدمرية» للبراك (٣٩٨).

(٢) في الأصل: «الصفة»، والمثبت من «د»، و«ع».

(٣) في «د»: «يقولونَ».

اصطلاحِ بعضِ النَّاسِ تشبيهًا ، فهذا المعنىٰ لم يَنْفِهِ عَقْلٌ ولا سَمْعٌ ، وإنَّما الواجِبُ نفيُ ما نفَتْهُ الأدلَّةُ الشرعيَّةُ والعقليَّةُ ، والقرآنُ قد نَفَىٰ مُسمَّىٰ «المِثْلِ» و«الكُفؤِ» و«النِّدِّ» ونحوَ ذلكَ .

ولكن يقولونَ : الصِّفةُ في لُغةِ العربِ ليسَتْ مثلَ الموصوفِ ، ولا كُفؤَهُ ولا نِدَّهُ ؛ فلا تدخُلُ في النَّصِّ .

و[أمَّا] [1] العقْلُ : فلم ينْفِ مُسمَّىٰ «التَّشبيهِ» باصطلاحِ المعتزلَةِ .

وكذلكَ أيضًا يقولون : إنَّ الصِّفاتِ لا تقومُ إلَّا بجسْمٍ مُتحيِّزٍ ، والأجسامُ متماثلَةٌ ، فلو قامَتْ به الصِّفاتُ للَزِمَ أن يكونَ مُماثلًا لسائرِ الأجسامِ ، وهذا هوَ التَّشبيهُ [2] .

---

(١) من «ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٣) .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ- : «وهؤلاءِ القائلونَ بأنَّ الأَجسامَ مُركَّبةٌ مِن الجواهِرِ المُفْرَدَةِ : المشهورُ عنهم بأنَّ الجواهِرَ مُتَماثِلَةٌ ؛ بل ويقولون أو أَكْثَرُهُم : إنَّ الأجسامَ مُتَماثِلَةٌ ؛ لأنها مُرَكَّبَةٌ مِن الجواهِرِ المُتَماثِلَةِ ...
وأكثرُ العُقلاءِ يُنكِرون هذا ، وحذَّاقُهُمْ قد أبطَلوا الحُجَجَ التي احتَجُّوا بها علىٰ التَّماثُلِ كما ذَكَرَ ذلك الرَّازيُّ والآمديُّ وغيرُهُما» .
«الفتاوىٰ» (١٧/ ٢٤٤-٢٤٥) .
وقال : «هذا بناءً علىٰ أصلٍ تلقَّوهُ مِن المعتزلةِ ، وهو أنَّ الجواهِرَ والأجسامَ مُتماثِلَةٌ بخلافِ الأَعراضِ ، فإنَّها قد تختَلِفُ وقد تتماثَلُ .
=

وكذلكَ يقولُ هذا كثيرٌ منَ الصِّفاتيَّةِ الذين يُثبتونَ الصِّفاتِ ، ويَنفُونَ عُلوَّهُ علىٰ العرشِ ، أو قيامَ [1] الأفعالِ الاختياريَّةِ به ونحوَ ذلكَ ، ويقولونَ : الصِّفاتُ قد تقومُ بما ليسَ بجسمٍ ، وأما العلوُّ علىٰ العالَمِ ، فلا يصِحُّ إلَّا إذا كان جِسمًا ، فلو أثبتْنا عُلوَّه للزِمَ أن يكونَ جِسمًا ، وحينئذٍ فالأجسامُ مُتماثِلَةٌ ، فيلزَمُ

وحقيقةُ هذا القولِ أنَّ الأجسامَ مُتماثِلَةٌ مِن كُلِّ وجهٍ ، لا تَختَلِفُ مِن وجهٍ دُونَ وجهٍ ! بل الثَّلجُ مُماثِلٌ للنَّارِ مِن كُلِّ وجهٍ ، والتُّرابُ مُماثِلٌ للذَّهبِ مِن كُلِّ وجهٍ ، والخُبزُ مُماثِلٌ للحديدِ مِن كُلِّ وجهٍ ، إذْ كانا مُتماثِلَيْن في صِفاتِ النَّفس عندهم .

وهذا القولُ فيه مِن مُخالَفَةِ الحِسِّ والعقلِ ما يُستَغنىٰ بِهِ عن بسطِ الردِّ علىٰ صاحبِهِ ، بل أصلُ دعوىٰ تماثُلِ الأَجسامِ مِن أفسدِ الأقوالِ» . «درء التعارض» (٥/ ١٩٢) .

خلاصةُ القولِ : أنَّ نُفاةَ الصِّفاتِ يقولون : إنَّ إثباتَ الصِّفاتِ يستلزِمُ التَّجسيمَ ، والأجسامُ مُتماثِلَةٌ ؛ فالنَّتيجةُ مِن هاتَيْنِ المُقدِّمتينِ هي : أنَّ إثباتَ الصِّفاتِ تشبيهٌ ! ولا شكَّ أن المقدِّمتين باطلتان ، فلذلك كانت النتيجة باطلةً - كما تقدَّم - .

انظر : «الفتاوىٰ» (٥/ ٤٢٥) ، (٦/ ١١٢) ، (١٧/ ١٩٢، ٣١٧-٣١٩، ٣٢٠) ، و«الجواب الصحيح» (٣/ ٤٤٥) ، و«الحموية» (٣٤٨-٣٥٠) ، «الصفدية» (٢/ ١٠، ١٦-١٧) ، و«الدرء» (١/ ١١٥، ١٢٠) ، (٤/ ١٦٩-١٧١، ٢٠٢) ، (٧/ ١١٣) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٦٢) ، (٤/ ٧٢، ٩٧، ١٥٤-١٥٧) ، (٥/ ٢٨٧) ، و«منهاج السنة » (٢/ ٥٣٢، ٥٩٩) .

(١) في «ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٣) : «وقيام» .

التَّشبيهُ .

فلهـذا تجِـدُ هـؤلاءِ يُسـمُّونَ مَن أثبَتَ العلوَّ ونحوَه مُشبِّهًا ، ولا يُسمُّونَ مَنْ أثبَتَ السَّمعَ ، والبصرَ ، والكلامَ ونحْوَه مُشبِّهًا ، كما يقولُه صاحبُ «الإرشادِ» وأمثالُهُ (١) .

وكذلكَ قد وافَقَهم علىٰ القولِ بتماثُلِ الأجسامِ : القاضي أبو يَعْلىٰ وأمثالُهُ مِنْ مُثْبِتَةِ الصِّفاتِ والعُلُوِّ ، لكنْ هؤلاءِ قد يجعلونَ العلوَّ صفةً خبريَّةً ، كما هوَ أوَّلُ (٢) قَوْلَي القاضي أبي يَعلىٰ (٣) ، فيكونُ الكلامُ فيه كالكلامِ في الوجْهِ .

وقد يقولونَ : إنَّ ما يُثبتونَهُ (٤) لا ينافي الجسمَ ، كما يقولونَهُ في سائرِ الصِّفاتِ .

والعاقِلُ إذا تأمَّلَ : وجَدَ الأمرَ فيما نَفَوْهُ كالأمرِ فيما أثْبَتُوهُ لا فرْقَ .

وأصلُ كلامِ هؤلاءِ كلِّهم مَبنيٌّ علىٰ أنَّ إثباتَ الصِّفاتِ يستلزِمُ (٥) التَّجسيمَ ، والأجسامُ مُتماثِلَةٌ .

---

(١) انظر : «الإرشاد» لإمام الحرمين الجويني (ت : ٤٧٨هـ) (٣٩) .

(٢) في الأصل ، و«ع» : «أولىٰ» ، والمثبت من «د» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٤) ، و«الفتاوىٰ» (١٧/ ٣٦١) ، و«الدرء» (٩/ ١٦) .

(٣) انظر : «مختصر المعتمد» تأليفه (١٨٤، ١٨٨) .

(٤) في «الأصل» : «إمَّا يثبتونَه»، وفي «ش» : «بثبوتيَّةٍ» . والمثبت من البقية .

(٥) في «د» : «فلزِمَ» .

والمثبتونَ يُجيبونَ عن هذا :

تارةً بمنْعِ المُقدِّمةِ الأولىٰ .

وتارةً بمنْعِ المُقدِّمةِ الثَّانيةِ .

وتارةً بمنْعِ كلٍّ مِنَ المُقدِّمتيْنِ .

وتارةً بالاستفصالِ .

ولا ريبَ أنَّ قولَهم : بتماثُلِ الأجسامِ قولٌ باطِلٌ ، سواءٌ فسَّروا الجسمَ بما يُشارُ إليه ، أو بالقائمِ بنفْسِه [1] ، أو بالوُجودِ ، أو بالمُركَّبِ منَ الهَيُولَىٰ والصُّورةِ [2] ، ونحوِ ذلكَ .

وأمَّا إذا فسَّروهُ بالمُركَّبِ مِنَ الجواهِرِ المُنفَرِدَةِ [وعلىٰ أنَّها

(١) في «د» : «نفْسِه» .

(٢) الهَيُولىٰ : لفظٌ يوناني ، بمعنىٰ : الأصل ، والمادة . وفي الاصطلاح : **هي جوهرٌ في الجسم قابلٌ لِمَا يَعرِضُ لذلك الجِسم مِنَ الاتِّصالِ والانفِصالِ محل للصُّورتين : الجِسميَّة والنَّوعيَّة .**
قال الكفَوي : «كلُّ جسم يعملُ منهُ الصَّانعُ وفيه صنعة ، كالخشب للنَّجارين والحديد للحدَّادين ونحو ذلك ، فذلك الجسم هو : الهَيُولىٰ ، كذلك الشيء المصنوع» . فهو إذًا : مادةُ الشيء ، وأصلُه الذي يركَّبُ منه .
انظر : «التعريفات» للجرجاني (١٧٧، ١٧٨، ٣٢١) ، و«التوقيف علىٰ مُهمَّات التَّعاريف» للمناوي (٤٦٥، ٧٤٥) ، و«الكليات» لأبي البقاء الكفوي (٩٥١) .

مُتماثِلةٌ][1] فهذا يَنْبَني[2] علىٰ صِحَّةِ ذلكَ ، وعلىٰ إثباتِ الجواهِرِ المُنفَرِدَةِ ، وعلىٰ أنَّها مُتماثِلَةٌ[3] ، وجمهورُ العقلاءِ يخالفونَهم في ذلكَ .

والمقصودُ : أنَّهم يُطلِقونَ التَّشبيهَ علىٰ ما يَعتقدُونَه تجسيمًا بناءً علىٰ تَماثُلِ الأجسامِ ، والمُثبِتونَ ينازِعُونَهم في اعتقادِهِم ، كإطلاقِ الرَّافضةِ للنَّصبِ علىٰ مَنْ تولَّىٰ أبا بكرٍ وعُمرَ رضي الله عنهما بناءً علىٰ أنَّ مَن أَحَبَّهما فقدْ أبغَضَ عليًّا رضي الله عنه ، ومَنْ أبغَضَهُ فهوَ ناصبِيٌّ ، وأهلُ السُّنةِ ينازِعُونهم في المقدِّمةِ الأُولىٰ[4] .

ولهذا يقولُ هؤلاءِ : إنَّ الشَّيئينِ لا يَشتبهانِ مِن وَجْهٍ ، ويختلفانِ مِن وَجْهٍ .

وأكثَرُ العقلاءِ علىٰ خلافِ ذلكَ ، وقد بَسَطْنا الكلامَ[5] علىٰ هذا في غيْرِ هذا الموضعِ ، وبُيِّنَ فيه حُججُ مَنْ يقولُ بتماثُلِ الأجسامِ ، وحُججُ مَنْ نَفَىٰ ذلكَ ، وبُيِّنَ فسادُ قوْلِ مَنْ يقولُ بتماثُلِها .

---

(١) من «ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٤) .

(٢) في الأصل : «يبنىٰ» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (٤/ ١٥٥) .

(٣) في «ع» : «الجوهر المفرد وعلىٰ أنه متماثل» .

(٤) انظر : «منهاج السنة» (٢/ ٦٠٧-٦٠٨) ، و«الحموية» (٣٤٧) .

(٥) في «د» : «القوْلَ» .

وأيضًا ، فالاعتمادُ بهذا الطَّريقِ علىٰ نفيِ التَّشبيهِ اعتمادٌ باطِلٌ ؛ وذلكَ أنَّه إذا ثبَتَ تماثُلُ الأجسامِ فهُم لا يَنْفُونَ ذلكَ إلَّا بالحجَّةِ التي يَنْفونَ بها الجسمَ ، وإذا ثبَتَ أنَّ هذا يستلزِمُ الجسمَ ، وثبَتَ[1] امتناعُ الجسمِ ، كان هذا وحْدَهُ كافيًا في نفْيِ ذلكَ ، لا يحتاجُ نفيُ ذلكَ إلىٰ نفْيِ مُسمَّىٰ «التَّشبيهِ» ، لكنْ نفْيُ الجسمِ[2] يكونُ مَبْنِيًّا[3] علىٰ نَفيِ[4] هذا التَّشبيهِ ، بأنْ يُقالَ : لو ثبَتَ لهُ كذا وكذا لكانَ جسمًا ، ثُمَّ يُقالُ : الأجسامُ مُتماثِلَةٌ ، فيجِبُ اشتراكُها فيما يجِبُ ، ويجوزُ ، ويمتَنِعُ ، وهذا مُمتنعٌ عليه ، لكن حينئذٍ يكونُ مَنْ سلَكَ هذا المَسلكَ مُعْتَمِدًا في نفي التَّشبيهِ علىٰ نفيِ التَّجسيمِ ، فيكونُ أصْلُ نفْيِهِ نفْيَ الجسمِ ، وهذا مَسلكٌ آخَرُ ستتكلَّمُ عليه -إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ- .

وإنَّما[5] **المقصودُ هنا** : أنَّ مُجرَّدَ الاعتمادِ في نفْيِ ما يُنفىٰ علىٰ مُجرَّدِ نفْيِ التَّشبيهِ لا يُفيدُ ، إذْ ما [مِن][6] **شيئَيْنِ**

---

(١) في «ش» : «ويثبُتُ» .

(٢) في «ع» : «التجسيم» ، وفي «العواصم» (٤/ ١٥٧) : «التَّحيز» .

(٣) في الأصل : «مُثبتًا» ، والمثبت من «ع» ، و«العواصم» .

(٤) في «ش» : «مثْل» .

(٥) في «د» : «فإنَّما» .

(٦) من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٧) .

إلَّا [1] يَشتبهانِ مِن وجْهٍ، ويَفْتَرِقانِ مِن وجْهٍ، بخلافِ الاعتمادِ علىٰ نفْيِ النَّقصِ والعيبِ، ونحو ذلك مِمَّا هوَ مُتقدِّسٌ [2] عنه، فإنَّ هذه طريقةٌ صحيحةٌ.

وكذلكَ إذا أُثبتَ له صفاتُ الكمالِ، ونُفِيَ مُماثلةُ غيرِه له فيها، فإنَّ هذا نفْيُ المُماثلةِ [3] فيما هوَ مستحقٌّ لهُ، وهذا حقيقةُ التَّوحيدِ، وهوَ أنْ لا يَشْرَكَهُ شيءٌ مِن الأشياءِ فيما هو مِن خصائصِهِ، وكلُّ صفةٍ مِن صِفاتِ الكمالِ فهو مُتَّصِفٌ [4] بها علىٰ وجهٍ لا يُماثِلُهُ فيه أحَدٌ.

ولهذا كان مذهَبُ سَلَفِ الأمَّةِ وأئمَّتِها: إثباتَ ما وصَفَ به نفْسَه منَ الصِّفاتِ [5]، ونفْيَ مُماثلتِهِ لشيءٍ مِنَ المخلوقاتِ.

فإنْ قيل: إنَّ الشَّيءَ إذا شابَهَ غيْرَه مِن وجْهٍ، جازَ عليه ما يجوزُ عليه مِن ذلك الوجْهِ، أو وجَبَ له ما وجَبَ له، وامتنَعَ عليه ما امتنَعَ عليه.

قيل: هبْ أنَّ الأمرَ كذلكَ، ولكنْ إذا كان ذلكَ القدْرُ

---

(1) زادَ في «د»: «و».
(2) في «د»، و«العواصم»: «مقدَّسٌ».
(3) في الأصل: «مماثلة»، والمثبت من البقية، و«العواصم».
(4) في الأصل: «يتصف»، والمثبت من البقية، و«العواصم» (٤/ ١٥٨).
(5) في «د»: «صفاتِ الكمالِ».

المُشتَرَكُ لا يستلزِمُ إثباتَ ما يَمتَنِعُ علىٰ الرَّبِّ سُبحانه ، ولا نفيَ ما يستحِقُّه لم يكُنْ مُمتنِعًا ؛ كما إذا قيل : إنَّه مَوجودٌ ، حيٌّ ، عليمٌ ، قديرٌ ، سميعٌ ، بصيرٌ ، وقد يُسمَّىٰ بعضُ عبادِهِ [1] حيًّا عليمًا سميعًا بصيرًا .

فإذا قيل : يلزَمُ أنهُ يجوزُ عليه ما يجوزُ علىٰ ذلك مِن جِهَةِ كوْنِه مَوجودًا حيًّا عليمًا قديرًا سميعًا بصيرًا .

قيل : لازِمُ هذا القَدْرِ المُشتَرَكِ ليسَ مُمتَنِعًا علىٰ الرَّبِّ ؛ فإنَّ ذلكَ لا يَقتضي حُدوثًا ، ولا إمكانًا ، ولا نقْصًا ، ولا شيئًا مِمَّا يُنافي صفاتِ الرُّبوبيَّةِ ؛ وذلكَ أنَّ القدْرَ المُشتَرَكَ هو مُسمَّىٰ الوُجودِ أو الموجودِ ، أو الحياةِ أو الحيِّ ، أو العليمِ أو العِلْمِ ، أو السَّمعِ أو البصرِ [2] أو السميعِ والبصيرِ [3] ، أو القُدرةِ أو القديرِ [4] .

والقَدْرُ المُشتَرَكُ مُطلقٌ كليٌّ لا يختَصُّ بأحدِهِمَا دُونَ الآخَرِ ، فلم يقَعْ بينَهما اشتراكٌ لا فيما يختَصُّ بالمُمْكِنِ المُحدَثِ ، ولا فيما يختَصُّ بالواجِبِ القديمِ ، فإنَّ ما يختَصُّ به أحدُهما

---

(١) في الأصل : «المخلوقات» بدل «عباده» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .
(٢) في «ش» ، و«ع» : «أو البَصَرِ» .
(٣) في الأصل : «و» بدل «أو» في الموضعين الأخيرين ، والمثبت من البقية .
(٤) انظر ما تقدم في معنىٰ «القدر المشترك» ص (٧٣-٧٥) .

يمتنِعُ اشتراكُهما فيه .

فإذا كان القَدْرُ المُشتَرَكُ الذي اشتَرَكَا فيه صِفَةَ كمالٍ كالوُجودِ ، والحياةِ ، والعِلْمِ ، والقُدرةِ ، ولم يكُنْ في ذلكَ ما يدلُّ على شيءٍ مِن خَصَائِصِ المخلوقينَ ، كما لا يدلُّ على شيءٍ مِن خصائصِ الخالِقِ لم يكُنْ في إثباتِ هذا مَحذورٌ أَصلًا ، بل إثباتُ هذا مِن لوازِمِ الموجودِ ، فكلُّ مَوجودَيْنِ لا بدَّ بينَهما مِن مِثْلِ هذا ، ومَنْ نَفَىٰ هذا لزِمَهُ تعطيلُ وُجودِ كلِّ موجودٍ .

ولهذا لمَّا اطَّلعَ الأئمَّةُ علىٰ أنَّ هذا حقيقةُ قولِ الجهميَّةِ سمَّوْهم مُعطِّلةً ، وكانَ جهْمٌ ينكِرُ أنْ يُسمَّىٰ اللهُ شيئًا ، وربَّما قالَتِ الجهميَّةُ : «هو شيءٌ لا كالأشياءِ» ! [1] .

فإذا نَفَىٰ القَدْرَ المُشتَرَكَ مُطلقًا ، لزِمَ التَّعطيلُ التَّامُّ .

والمعاني التي يُوصَفُ بها الرَّبُّ تعالىٰ ، كالحياةِ والعِلْمِ والقُدرةِ ، بلِ الوُجودِ والثُّبوتِ والحقيقةِ ونحوِ ذلكَ ، تجِبُ له لوازِمُها ؛ فإنَّ ثُبوتَ الملزومِ يَقتضي ثبوتَ اللَّازمِ ، وخصائصُ المخلوقِ التي يجِبُ تنزيهُ الرَّبِّ عنها ليسَتْ مِن لوازمِ ذلكَ أصلًا ، بل تِلكَ مِن لوازِمِ ما يختَصُّ بالمخلوقِ مِن وُجودٍ وحياةٍ

---

(١) هذا ما ذكره الإمام أحمد بن حنبل عن الجهم بن صفوان ، انظر كتابه : «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» (٢٠٩-٢١١) والحاشية التي عليه .

وعلْمٍ ونحوِ ذلكَ ، واللهُ سُبحانه منزَّهٌ عن خصائصِ المخلوقِ وملزوماتِ خَصائصِهِ [١] .

وهذا الموضِعُ مَنْ فهِمَه فَهمًا جيدًا وتدبَّرَه ، زالَتْ عنه عامَّةُ[٢] الشُّبهاتِ ، وانكشَفَ له غَلَطُ كثيرٍ مِنَ الأذكياءِ في هذا الموضِعِ[٣] ، وقد بُسِطَ هذا في مواضِعَ كثيرةٍ ، وبُيِّنَ فيها : أنَّ القَدْرَ المُشْتَرَكَ الكُلِّيَّ لا يُوجَدُ في الخارِجِ [إلَّا][٤] مُعيَّنًا مُقيَّدًا ، وأنَّ معنىٰ اشتراكِ الموجوداتِ في أمرٍ مِنَ الأمورِ : هو تشابُهُها مِن ذلكَ الوَجْهِ ، وأنَّ ذلكَ المعنىٰ العامَّ يُطلَقُ علىٰ هذا وهذا ، لا أنَّ الموجُوداتِ في الخارِجِ يُشارِكُ[٥] أحدُها[٦] الآخَرَ في شيءٍ مَوجودٍ فيه ، بل كلُّ موجودٍ مُتميِّزٌ عن غيْرِه بذاتِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ .

ولمَّا كان الأمرُ كذلكَ ، كان كثيرٌ مِنَ النَّاسِ يَتناقَضُ في هذا المقامِ ، فتارةً يَظُنُّ أنَّ إثباتَ القدْرِ المشتركِ يُوجِبُ التَّشبيهَ الباطِلَ ، فيجعَلُ ذلك له حُجَّةً فيما يظُنُّ نفْيَهُ مِنَ الصِّفاتِ ،

---

(١) في «ع» : «المخلوقين وملزومات خصائصهم» .
(٢) في «ش» : «جميعُ» .
(٣) في «د» ، و«ش» ، و«العواصم» (٤/ ١٥٩) : «المقامِ» .
(٤) من بقية النسخ ، و«العواصم» .
(٥) في «ش» : «تشاركُ» .
(٦) في الأصل : «أحدهما» ، والمثبت من «د» ، و«العواصم» .

حَذَرًا مِن مَلزوماتِ[1] التَّشبيهِ ؛ وتارةً يَتَفَطَّنُ أنَّه لا بُدَّ مِن إثباتِ هذا علىٰ كُلِّ تقديرٍ ، فيُجيبُ به فيما يُثبِتُهُ مِن الصِّفاتِ لمَنِ احتجَّ به مِنَ النُّفاةِ .

ولكثرَةِ الاشتباهِ في هذا المقامِ وقعَتِ الشُّبهةُ في أنَّ وُجودَ الرَّبِّ هل هوَ عينُ ماهِيَّتِهِ ، أو زائدٌ علىٰ ماهِيَّتِهِ ؟

وهل لفظُ «الوُجودِ» مقولٌ[2] بالاشتراكِ اللَّفظيِّ ، أو بالتواطُؤِ ، أو التَّشكيكِ[3] ، كما وقَعَ الاشتباهُ في إثباتِ الأَحْوَالِ ونَفْيِها ، وفي أنَّ المَعدومَ هل هوَ شيءٌ أمْ لا[4] ؟

وفي وُجودِ الموجوداتِ هل هوَ زائدٌ علىٰ ماهيَّتِها أمْ لا ؟

وقد كثُرَ مِن أئمَّةِ النُّظَّارِ الاضطِرابُ والتَّناقضُ في هذه المقاماتِ ، فتارةً يقولُ أحدُهم القولينِ المُتناقِضَيْنِ ، ويَحكي عنِ النَّاسِ مقالاتٍ ما قالُوها ، وتارةً يَبْقَىٰ في الشَّكِّ والتَّحيُّرِ[5] .

وقد بسَطْنا مِنَ الكلامِ في هذه المقاماتِ ، وما وقَعَ مِنَ

---

(١) في الأصل : «لزوم» ، والمثبت من البقية .

(٢) في الأصل ، و«ش» : «يقول» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (٤/ ١٦٠) .

(٣) في «د» : «بالتَّشكيكِ» .

(٤) انظر ما تقدَّمَ مِن بيانِ معنىٰ المتواطئ والمُشترك ص (١٧٣-١٧٤) .

(٥) في الأصل ، و«ش» : «والتَّخييرِ» .

الاشتباهِ والغَلَطِ والحَيْرَةِ فيها لأئمَّةِ الكلامِ والفَلْسَفَةِ ، ما لا تتَّسِعُ له هذه الجُمَلُ المُختَصَرَةُ (١) .

وبيَّنا أنَّ الصَّوابَ [هو](٢) : أنَّ وُجودَ كلِّ شيءٍ في الخارِجِ هو ماهيَّتُهُ الموجودَةُ في الخارِجِ ، بخِلافِ الماهيَّةِ التي في الذِّهنِ ، فإنَّها مغايرَةٌ للوجودِ في الخارِجِ .

وأنَّ لفْظَ الوُجودِ كلَفْظِ الذَّاتِ ، والشَّيءِ ، والماهيَّةِ ، والحقيقةِ ونحوِ ذلك ، وهذه الألفاظُ كلُّها متواطئةٌ (٣) .

وإذا قيل : إنَّها مُشكِّكَةٌ ، لِتَفاضُلِ معانيها ؛ فالمُشَكِّكُ نوعٌ منَ

---

(١) انظر في حكايةِ الخلافِ بين الفِرَق في هذه المسألة والصواب فيها : «الأصبهانية» (١٠٨، ٣٣٥) ، و«الفتاوىٰ» (٢/ ١٥٦) ، (٣/ ١٩٠-١٩١) ، و«الصفدية» (١/ ١١٩-١٢٣) ، (٢/ ٢٨١-٢٨٢) ، و«الدرء» (١/ ٢٩٢-٢٩٤) ، (٣/ ٢٥٠، ٣٣٩) ، (٥/ ١٠٢، ١٥٢) ، و«بغية المرتاد» (٤٣٥-٤٣٨) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (٢٦٦-٢٦٧) ، و«منهاج السنة» (١/ ٣٧٦-٣٧٧) .

(٢) من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٦١) .

(٣) قال شيخ الإسلام : «فإنَّ الذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ وعامَّةُ العُقلاءِ أنَّ ماهِيَّةَ كُلِّ شيءٍ عينُ وُجُودِهِ ، وأنهُ ليس وُجودُ الشيءِ قَدْرًا زائدًا علىٰ ماهِيَّتِهِ بل ليس في الخارجِ إلَّا الشيءُ الذي هو الشيءُ ، وهو عينُهُ ونفسُهُ وماهِيَّتُهُ وحقيقتُهُ ، وليس وُجُودُهُ وثُبوتُهُ في الخارجِ زائدًا علىٰ ذلك» . «الفتاوىٰ» (٢/ ١٥٦) .

المتواطئِ [1] العامِّ الذي يُراعَىٰ فيه دَلالَةُ اللَّفظِ علىٰ القَدْرِ المُشتَرَكِ ، سواءٌ كان المعنىٰ مُتفاضِلًا في موارِدِهِ ، أو مُتماثِلًا .

وبيَّنا أنَّ المعدومَ شيءٌ أيضًا في العلْمِ والذِّهنِ ، لا في الخارِجِ كما هوَ موجودٌ في العلْمِ والذِّهنِ لا في الخارِجِ ، فلا [2] فرْقَ بينَ الثُّبوتِ والوُجودِ ، لكنَّ الفرْقَ بينَ الوُجودِ العِلْميِّ والعَيْنِي ، مع أنَّ ما في العلْمِ ليسَ هو [3] الحقيقةَ الموجودَةَ ، ولكنْ هو العلْمُ التَّابِعُ للعالَمِ القائمِ به .

وكذلكَ الأحوالُ التي تتماثَلُ فيها [4] الموجوداتُ وتختلِفُ ، لها وجودٌ في الأذهانِ ، وليسَ في الأعيانِ إلَّا الأعيانُ الموجودَةُ ، وصفاتُها القائمَةُ بها المعيَّنَةُ ، فتتشابَهُ [5] بذلكَ وتختلِفُ به [6] .

---

(١) في «ع» : «التواطئ» .

(٢) في الأصل : «ولا» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٣) في «ش» : «كلّ» .

(٤) في الأصل : «بها» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .

(٥) في «ش» ، و«ع» : «فتشابَه» .

(٦) **الأحوالُ : صفاتٌ إثباتيَّةٌ غيرُ مُتَّصفةٍ بالوجودِ ولا بالعدمِ ، أو الواسطةُ بينَ الموجودِ والمعدومِ !** وهذا رفعٌ للنقيضين ! والنَّقيضانِ لا يَجْتَمِعانِ ولا يَرْتَفِعانِ . وابتدَعَها أبو هاشم الجُبَّائي المعتزلي -وهي لا حقيقةَ لها- ، ولا يريدُ بها سِوَىٰ المُماحكةِ اللَّفظيةِ ؛ لدفع مَدلولاتِ النُّصوص في إثباتِ الصِّفاتِ لله ﷻ ، فحتىٰ يتخلَّصَ مِن استعمالِ =

لفظِ «الصِّفاتِ» ، وحتىٰ لا يُثبِتَ للهِ صفاتٍ هروبًا مِن تعدُّدِ القُدماءِ -كما يَزْعُم- سمَّاها أحوالًا ، وهي غيرُ موجودةٍ أصلًا ، فيُجرِّدُ الصِّفاتِ عن حقيقتِها ومعناها ؛ فمُثبِتُوا الأحوالِ مِن نُفاةِ الصِّفاتِ «يعترفونَ بما يستلزمُ إثباتَها ؛ فإنهم يُثبتونَ كونَهُ حيًّا عالمًا قادرًا ، وهذا بعينِهِ يستلزِمُ إثباتَ الصِّفاتِ» !

ويُلخِّصُ ابنُ حزم (ت: ٤٥٦هـ) نظريَّةَ الأحوالِ التي تبنَّاها بعض المُتكلِّمين مِن الأشاعرة فيقول : «وأما الأحوال التي ادعتها الأشعرية ، فإنهم قالوا : إن ها هنا أحوالًا ليست حقًّا ولا باطلًا ، ولا هي مخلوقةٌ ولا غيرُ مخلوقةٍ ، ولا هي موجودةٌ ولا معدومةٌ ، ولا هي معلومةٌ ولا هي مجهولةٌ ، ولا هي أشياءُ ولا هي لا أشياء ..، أفكارُ السَّوءِ إذا ظنَّ صاحبها أنه يُدقِّقُ فيها فهي أضرُّ عليه ؛ لأنها تُخرجُهُ إلىٰ التَّخليطِ الذي يَنسِبُونَهُ إلىٰ السُّوفسطائية ، وإلىٰ الهذَيانِ المَحض ، وهم يَحسَبونَ أنهم يُحسِنونَ صُنعًا ، والكلام في هذا أبينُ مِن أن يُشكِلَ علىٰ عاميٍّ فكيف علىٰ عالم» . «الفصل» (٥/ ٤٩) .

وهذه «الأحوالُ» مِن عجائب أهل الكلام ، كما قال جمهور العُقلاءِ : ثلاثة أشياءَ لا حقيقةَ لها : طَفْرَةُ النظَّامِ ، وأحوالُ أبي هاشم ، وكَسبُ الأشعريِّ !

انظر : «منهاج السنة» (١/ ٢٧٠، ٤٥٩) ، (٢/ ١٢٤-١٢٧، ٢٩٧) ، و«الدرء» (٤/ ٢٢، ٢٨٣) ، (٥/ ٣٥-٤٥) ، (٩/ ٣٩٥) ، و«الفتاوىٰ» (٥/ ٣٣٩) ، و«شرح الأصبهانية» (٩١) ، و«الكليات» لأبي البقاء (٣٧٤) ، و«موسوعة العقيدة» (١/ ٩٩-١٠٢) ، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٢/ ٥٤٤) ، (٣/ ١٠٦٧) .

وانظر في كتب أهل الكلام : «شرح الأصول الخمسة» للقاضي (١٨٢) ، و«الملل والنحل» (١/ ٨٢) ، و«نهاية الإقدام» للشهرستاني (١٣١-١٤٩) ، و«أصول الدين» للبغدادي (٩٠) .

[وأمَّا هذه الجُمَلُ المُختصرَةُ ، فإنَّ المقصودَ بها][1] التَّنبيهُ علىٰ جُملٍ مُختَصَرَةٍ جامعَةٍ ، مَنْ فَهِمَها عَلِمَ قَدْرَ نفْعِها ، وانفتَحَ له بابُ الهُدىٰ ، وإمكانُ إغلاقِ بابِ الضَّلالِ ، ثُمَّ بسْطُها وشرْحُها لهُ مقامٌ آخَرُ ، إذْ : «لِكُلِّ مقامٍ مقالٌ» .

والمقصودُ هنا : [أنَّ][2] الاعتمادَ علىٰ مِثْلِ هذه الحُجَّةِ فيما يُنفىٰ عنِ الرَّبِّ ، ويُنَزَّهُ عنهُ - كما يفعلُهُ كثيرٌ مِنَ المُصَنِّفينَ - خطأٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ ذلكَ ، وهذا مِنْ طُرقِ النَّفي الباطلَةِ .

❁❁❁

(١) في «الأصل» : «والمقصودُ هنا» فقط ، وفي «ش» : «والمقصودُ بها» . والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٦٢) .

(٢) ما بين المعقوفتين من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» .

فَصْلٌ

وأفسَدُ من ذلكَ : ما يَسْلُكُهُ نُفاةُ الصِّفاتِ أو بعضِها ، إذا أرادُوا أنْ يُنزِّهُوهُ عمَّا يجِبُ تنزيهُهُ عنه مِمَّا هوَ مِن أعظَمِ الكفرِ ، مثل أن يُريدوا تنزيهَهُ عنِ الحُزْنِ والبكاءِ ونحوِ ذلكَ ، ويريدونَ الرَّدَّ علىٰ اليهودِ الذين يقولونَ : إنَّه بَكَىٰ علىٰ الطُّوفانِ حتىٰ رمَدَ ، وعادَتْه الملائكةُ ، والذينَ يقولونَ بإلهيَّةِ بعضِ البشَرِ وأنَّه اللهُ .

فإنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ يحتجُّ علىٰ هؤلاءِ بنفي التَّجسيمِ أو التَّحيُّزِ أو نحوِ ذلكَ ، ويقولونَ : لوِ اتَّصفَ بهذه النَّقائصِ والآفاتِ لكانَ جِسمًا أو مُتحيِّزًا ، وذلكَ مُمتنِعٌ !

وبسلوكِهِم مثلَ هذه الطَّريقِ استظْهَرَ عليهم هؤلاءِ الملاحدَةُ ، نفاةُ الأسماءِ والصِّفاتِ ، فإنَّ هذه الطَّريقَ لا يحصُلُ بها المقصودُ لوُجوهٍ(١) :

أحدِها : أنَّ وصْفَ اللهِ تعالىٰ بهذهِ النَّقائصِ والآفاتِ أظهَرُ

---

(١) انظر في ردِّ شُبهتِهم في نفي النَّقائص عن الله مُحتجِّين بنفي الجسم أو التحيز : «الدرء» (١/ ١٢٩) ، (٤/ ٢٨٢) ، (٥/ ٨١) ، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٦٣-٥٦٤) ، و«الفتاوىٰ» (٥/ ٢١٣، ٣٦٠) ، (٦/ ٧٣) ، (١٣/ ١٦٤-١٦٦) ، (١٧/ ٣٢٤) ، و«الصفدية» (٢/ ٣٣-٣٤، ٤٠)

فسادًا في العقْلِ والدِّينِ مِن نفيِ التَّحيُّزِ والتَّجسيمِ ، فإنَّ هذا فيه مِنَ الاشتباهِ والنِّزاعِ والخَفاءِ ما ليسَ في ذلكَ ، وكفْرُ صاحبِ ذلكَ معلومٌ بالضَّرورةِ مِن دينِ الإسلامِ ، والدَّليلُ معرِّفٌ [1] للمدلولِ ، ومبيِّنٌ لهُ ، فلا يجوزُ أن يُستدلَّ علىٰ الأظهرِ الأبيَنِ بالأَخفَىٰ [2] ، كما لا يُفعلُ مثلُ ذلك في الحدودِ .

والوجهِ الثَّاني : أنَّ هؤلاءِ الذين يصِفونَهُ بهذه الآفاتِ [3] يُمكنِهُم أن يقولوا : نحنُ لا نقولُ بالتَّجسيمِ والتَّحيُّزِ [4] ، كما [5] يقولُهُ مَن يُثبِتُ الصِّفاتِ ويَنْفي التَّجسيمَ [6] ، فيصِيرُ نزاعُهم مثلَ نزاعِ مُثْبتَةِ صفاتِ [7] الكمالِ ، فيصيرُ كلامُ مَنْ وصَفَ اللهَ تعالىٰ بصِفاتِ الكمالِ وصِفاتِ النَّقصِ واحدًا ، ويبقىٰ ردُّ النُّفاةِ علىٰ الطَّائفتينِ بطريقٍ واحِدٍ ، وهذا في غايةِ الفسادِ .

الثَّالثِ : أنَّ هؤلاءِ يَنْفُونَ صفاتِ الكمالِ بمثلِ هذه الطَّريقةِ ، واتِّصافُه بصفاتِ الكمالِ واجِبٌ ، ثابِتٌ بالعقلِ والسَّمعِ ، فيكونُ

---

(١) في «د» ، و«ش» : «معروفٌ» .
(٢) في «ع» : «بما لا يخفىٰ» .
(٣) في «ع» : «الصفات» .
(٤) في الأصل : «والتَّحييزِ» ، والمثبت من البقية .
(٥) زادَ في «ش» : «لَا» .
(٦) في الأصل ، و«ش» : «التحيُّز» ، والمثبت من «د» ، و«ع» .
(٧) في «ع» : «مثبتة الكلام وصفات الكمال» .

ذلك دليلًا علىٰ فسادِ هذه الطَّريقةِ .

الرَّابع : أنَّ سالكي هذه الطَّريقةِ[1] مُتناقضونَ ، فكلُّ[2] مَنْ أثبَتَ شيئًا منهم ألزَمَه[3] الآخَرُ بما يوافِقُه فيه منَ الإثباتِ ، كما أنَّ كُلَّ مَنْ نَفَىٰ شيئًا منهم ألزَمَهُ الآخَرُ بما وافَقَه فيه مِنَ النَّفي .

فمُثْبَتَةُ الصِّفاتِ كالحياةِ والعلْمِ والقُدرةِ والكلامِ والسَّمعِ والبصرِ ، إذا قالَتْ لهم النُّفاةُ كالمعتزلَةِ : هذا تجسيمٌ ؛ لأنَّ هذه الصِّفاتِ أعراضٌ ، والعرَضُ لا يقومُ إلَّا بالجسمِ ، أو : لأنَّا لا نعرِفُ مَوصوفًا بالصِّفاتِ إلَّا جسمًا .

قالَتْ لهم المُثبتَةُ : وأنتُمْ قد قلْتُم : إنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ ، وقلتُمْ : ليسَ بجسمٍ ، وأنتُمْ لا تعلمونَ مَوجودًا حيًّا عالمًا قادرًا إلَّا جسمًا ، فقد أثبتُّموه علىٰ خلافِ ما عَلِمْتُم ، فكذلك نحنُ .

وقالوا لهم : أنتُمْ أثبتُّمْ حيًّا عالِمًا قادرًا بلا حياةٍ ولا عِلْمٍ ولا قُدرةٍ ، وهذا تناقضٌ يُعلَمُ بضرورةِ العقلِ .

ثُمَّ هؤلاءِ المُثبتَةُ إذا قالوا لِمَنْ أثبَتَ : أنَّه يرْضَىٰ ويغضَبُ ويحِبُّ ويبغِضُ ، أو مَن وصَفَهُ بالاستواءِ والنُّزولِ والإتيانِ

---

(١) في الأصل ، و«ش» : «الطَّريقِ» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .
(٢) في الأصل : «وكل» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (٤/ ١٦٣) .
(٣) في «د» : «لزِمَ» .

والمجيءِ ، أو بالوجْهِ واليدِ ونحوِ ذلكَ إذا قالوا : هذا يقتضي التَّجسيمَ ؛ لأنَّا لا نعرِفُ ما يُوصَفُ بذلكَ إلَّا ما هوَ جسمٌ .

قالَتْ لهم المثبتَةُ : فأنتُمْ قد وَصَفْتُموهُ بالحياةِ والعِلْمِ والقُدرةِ والسَّمعِ والبصرِ والكلامِ ، وهذا هكذا ، فإنْ كان هذا لا يوصَفُ به إلَّا الجسمُ فالآخَرُ كذلكَ ، وإنْ أمكَنَ أن يُوصَفَ بأحدِهما ما ليسَ بجسمٍ فالآخَرُ كذلكَ ، فالتَّفريقُ بينَهما تفريقٌ بينَ المتماثِلَيْنِ .

ولهذا لمَّا كان الرَّدُّ علىٰ مَنْ وصَفَ اللهَ تعالىٰ بالنَّقائصِ بهذه الطَّريقِ[1] طريقًا فاسِدًا لم يسلُكْهُ أحَدٌ منَ السَّلفِ والأئمَّةِ ، فلم ينطِقْ أحَدٌ منهم في حقِّ اللهِ بالجسْمِ لا نفيًا ولا إثباتًا ، ولا بالجوهَرِ والتَّحيُّزِ[2] ونحوِ ذلكَ ؛ لأنَّها عباراتٌ مُجملَةٌ لا تُحِقُّ حقًّا ولا تُبطِلُ باطلًا ، ولهذا لم يذكُرِ اللهُ في كتابِهِ فيما أنكرَهُ علىٰ اليهودِ وغيرِهم مِنَ الكُفَّار ما هوَ مِن هذا النَّوعِ ، **بل هذا هوَ مِنَ الكلامِ المُبْتَدَعِ ، الذي أنكرَه السَّلفُ والأئمَّةُ .**

(١) في «ش» : «الطُّرقِ» .
(٢) في «د» : «والمتحيِّزِ» .

فَصْلٌ

وأمَّا في طُرُقِ[1] الإثباتِ فمعلومٌ أيضًا أنَّ المُثبِتَ لا يكفي في إثباتِه مُجرَّدُ نفيِ التَّشبيهِ ؛ إذ لو كَفَىٰ في إثباتِهِ مُجرَّدُ نفيِ التَّشبيهِ لجازَ أنْ يُوصَفَ اللهُ سُبحانهُ وتعالىٰ مِنَ الأعضاءِ والأفعالِ بما لا يَكادُ يُحصَىٰ مِمَّا هوَ مُمتَنِعٌ عليه مع نَفيِ التَّشبيهِ عنهُ ، وأنْ يُوصَفَ أيضًا بالنَّقائصِ التي لا تجوزُ عليه مع نفيِ التَّشبيهِ[2].

كما لو وصَفَهُ مُفتَرٍ عليه بالبُكاءِ والحُزْنِ والجوعِ والعَطَشِ مع نفيِ التَّشبيهِ .

وكما لو قال المُفتري : يأكُلُ لا كأكْلِ العبادِ ، ويشرَبُ لا كشُرْبِهم ، ويَبْكي ويَحْزَنُ لا كبُكائِهِم ولا حُزْنِهم[3] ، كما يُقالُ : يَضْحَكُ لا كضِحْكِهِم ، ويفرَحُ لا كفَرَحِهم ، ويتكلَّمُ

---

(١) تحرفت في الأصل ، و «ش» إلىٰ : «طرف» ، والمثبت من البقية و«العواصم» (٤/ ١٦٤) .

(٢) انظر في كلام المؤلف في الرد علىٰ من اكتفىٰ بإثبات الصفات بمجردِ نفي التشبيه : «الفتاوىٰ» (٦/ ٧٣) ، (١٣/ ١٦٤) ، (١٦/ ٤٣٠) ، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٦٣) ، و«الدرء» (١/ ١٢٩) ، و«الصفدية» (٢/ ٤٠) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (٢٦٣) .

(٣) في «د» : «كحُزنِهم» .

لا ككلامِهِم .

ولجازَ أن يُقالَ : له أعضاءٌ كثيرةٌ لا كأعضائِهِم ، كما قيل : له وجْهٌ لا كوُجوهِهِم ، ويَدانِ لا كَأَيْديهم ، حتىٰ يَذكُرَ المَعِدَةَ والأمعاءَ والذَّكَرَ ، وغيرَ ذلكَ مِمَّا يتعالىٰ اللهُ عزَّ وجلَّ عنه ، سُبحانه وتعالىٰ عمَّا يقولُ الظَّالمونَ عُلوًّا كبيرًا .

فإنَّه يقالُ لنافي[1] ذلكَ مع إثباتِ الصِّفاتِ الخبريَّةِ وغيرِها مِنَ الصِّفاتِ : ما الفرْقُ بينَ هذا وبينَ ما أثبتَّهُ إذا نفيْتَ التَّشبيهَ ، وجعلتَ مُجرَّدَ نفيِ التَّشبيهِ كافيًا في الإثباتِ ؟

فلا بُدَّ مِن إثباتِ فرْقٍ في نفسِ الأمرِ .

فإنْ قال : العُمدَةُ في الفرْقِ هوَ السَّمعُ ، فما جاءَ به السَّمعُ أَثبَتُّهُ ، دونَ ما لم يَجئْ به السَّمعُ .

قيل له : أوَّلًا : السَّمعُ هوَ خبَرُ الصَّادقِ عمَّا هوَ الأمرُ عليه في نفْسِه ، فما أخبَرَ به الصَّادقُ فهوَ حقٌّ مِنْ نَفْيٍ أو إثباتٍ ، والخبَرُ دليلٌ علىٰ المخبَرِ عنه ، والدَّليلُ لا ينعكِسُ ، فلا يلزَمُ مِن عدَمِه عدَمُ المدلولِ عليه ، فما لم يرِدْ به السَّمعُ يجوزُ أن يكونَ ثابتًا في نفْسِ الأمرِ ، وإن لم يَرِدْ به السَّمعُ ، إذا لم يكُنْ قد نفاهُ .

ومعلومٌ أنَّ السَّمعَ لم ينفِ كلَّ هذه الأمورِ بأسمائِها الخاصَّةِ ،

---

(١) في «د» : «لِمَنْ يَنْفِي» .

فلا بُدَّ مِن ذِكْرِ ما يَنْفيها من السَّمعِ ، وإلَّا فلا يجوزُ حينئذٍ نفيُها ، كما لا يجوزُ إثباتُهَا .

وأيضًا ، فلا بدَّ في نفسِ الأمرِ مِن فرْقٍ بينَ ما يُثبَتُ له ويُنْفَىٰ عنه ، فإنَّ الأمورَ المُتماثلَةَ في الجوازِ والوُجوبِ والامتناعِ يمتنِعُ اختِصاصُ بعْضِها دونَ بعضٍ بالجوازِ والوُجوبِ والامتناعِ ، فلا بدَّ مِنَ اختِصاصِ المنفيِّ عنِ المثبَتِ بما يخصُّه بالنَّفي ، ولا بدَّ مِن اختِصاصِ الثَّابتِ عنِ المُنْتَفي بما يخصُّه بالثُّبوتِ(١) .

وقد يُعبَّرُ عن ذلكَ بأن يُقالَ : لا بدَّ مِنْ أَمرٍ يوجِبُ نفيَ ما يجِبُ نفيُهُ عنِ اللهِ ، كما أنَّه لا بدَّ مِن أمرٍ يُثبتُ له ما هوَ ثابِتٌ ، وإنْ كان السَّمعُ كافيًا كان مُخبِرًا عمَّا هوَ الأمرُ عليه في نفْسِهِ ، فما الفرْقُ في نفْسِ الأمرِ بينَ هذا وهذا ؟

فيُقالُ : كلُّ ما نافىٰ صفاتِ الكمالِ الثَّابتةِ للهِ فهوَ منزَّهٌ عنه ، فإنَّ ثُبوتَ أحَدِ الضِّدينِ يستلزِمُ نفيَ الآخَرِ ، فإذا عُلِمَ أنَّه مَوجودٌ واجِبُ الوُجودِ بنفْسِه ، وأنَّه قديمٌ واجِبُ القِدَمِ ؛ عُلِمَ امتناعُ القِدَمِ والحُدوثِ عليه ، وعُلِمَ أنَّه غنِيٌّ عمَّا سِواهُ .

فالمُفتَقِرُ(٢) إلىٰ ما سِواهُ في بعضِ ما يحتاجُ إليه نفسُهُ(٣)

(١) في «د» ، و«ع» : «منَ الثُّبوتِ» .
(٢) في الأصل : «والمفتقر» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» (٤/ ١٦٥) .
(٣) في «ع» : «لنفسه» .

ليسَ [هو] [1] موجودًا بنفْسِه ، بل بنفْسِه وبذلكَ الآخَرِ الذي أعطاهُ ما تَحتاجُ إليه نفْسُهُ ، فلا يوجَدُ إلَّا به .

وهوَ سُبحانه غنيٌّ عن كلِّ ما سواهُ ، فكلُّ [2] ما نافَىٰ غِنَاهُ ، فهوَ منزَّهٌ عنه ، وهوَ سُبحانه قديرٌ قويٌّ ، فكلُّ ما نافىٰ قُدرتَهُ وقوَّتَهُ ، فهوَ منزَّهٌ عنهُ ، وهوَ سُبحانه حيٌّ قيُّومٌ فكلُّ ما نافىٰ حياتَهُ وقيُّومِيَّتَهُ فهوَ منزَّهٌ عنهُ .

وبالجُملَةِ : فالسَّمعُ قد أَثبتَ لهُ مِنَ الأسماءِ الحُسنىٰ وصفاتِ الكمالِ ما قد ورَدَ ، فكلُّ [3] ما ضادَّ ذلكَ فالسَّمعُ يَنفيهِ ، كما ينفي عنه المِثْلَ والكُفؤَ ، فإنَّ إثباتَ الشَّيءِ نفيٌ لضدِّهِ ولِمَا يستلزِمُ ضدَّهُ .

والعقلُ يعرِفُ نفيَ ذلكَ ، كما يعرِفُ إثباتَ ضدِّهِ ، فإثباتُ أحدِ الضِّدينِ نفيٌ للآخَرِ [4] ولِمَا يستلزِمُهُ .

فطُرُقُ العلْمِ بنفيِ ما يُنزَّهُ الرَّبُّ عنه متَّسعَةٌ ، لا يُحتاجُ فيها إلىٰ الاقتصارِ علىٰ مُجرَّدِ نفيِ التَّشبيهِ [والتَّجسيم] [5] كما فعَلَهُ

---

(١) من «ع» .
(٢) في الأصل : «وكل» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .
(٣) في الأصل: «وكلٌّ» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .
(٤) في الأصل ، و«ش» : «الآخَرِ» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .
(٥) من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٦٦) .

أهلُ القُصورِ والتَّقصيرِ ، الذينَ تناقَضُوا في ذلكَ وفرَّقوا بينَ المُتَماثِلَيْنِ ، حتىٰ إنَّ كلَّ مَنْ أثبَتَ شيئًا احتجَّ عليه مَنْ نَفَاهُ بأنَّهُ يستلزِمُ التَّشبيهَ .

وكذلكَ [١] احتجَّ [٢] القرامِطَةُ علىٰ نفيِ جَميعِ الأمورِ حتىٰ نَفَوا النَّفيَ ، فقالوا : لا يُقالُ مَوجودٌ ، ولا ليسَ بموجودٍ ، ولا حيٌّ ولا ليسَ بحيٍّ ؛ لأنَّ ذلكَ تَشبيهٌ بالموجودِ أو المعدومِ ! فلزِمَهم [٣] نفيُ النَّقيضينِ ، وهوَ أظهَرُ الأشياءِ امتناعًا .

ثُمَّ إنَّ هؤلاءِ يلزَمُهم مِن تشبيهِهِ بالمعدوماتِ والمُمتَنِعاتِ والجماداتِ أعظَمُ مِمَّا فرُّوا منهُ مِنَ التَّشبيهِ بالأحياءِ الكاملينَ .

فطُرُقُ [٤] تَنْزيهِهِ وتقديسِهِ عمَّا هو مُنزَّهٌ عنه مُتَّسِعَةٌ لا تَحتاجُ إلىٰ هذا .

وقد تقدَّمَ أنَّ ما يُنفىٰ عنه سُبحانه يُنفىٰ لتضمُّنِ النَّفيِ الإثباتَ ، إذْ مُجرَّدُ النَّفيِ لا مدْحٌ فيه ولا كمالٌ ، فإنَّ المعدومَ يُوصَفُ بالنَّفيِ ، والمعدومُ لا يُشْبِهُ الموجودَ [٥] ، وليسَ هذا مدحًا لهُ ،

(١) في الأصل : «وبذلك» ، والمثبت من البقية ، و«العواصم» .
(٢) في «ش» : «احتجَّتِ» .
(٣) في «ع» : «فلزم» .
(٤) في الأصل : «وطرق» ، والمثبت من البقية .
(٥) في «ع» : «والعدم لا يشبه الموجودات» .

بل مشابهَةُ[1] النَّاقصِ في[2] صفاتِ النَّقصِ نقصٌ مُطلقًا، كما أنَّ مُماثلةَ المخلوقِ في شيءٍ مِنَ الصِّفاتِ تمثيلٌ وتشبيهٌ، يُنزَّهُ[3] عنهُ الرَّبُّ تباركَ وتعالىٰ.

والنَّقصُ ضدُّ الكمالِ، وذلكَ مِثلُ[4] أنَّه قد عُلِمَ أنَّه حيٌّ، والموتُ ضدُّ ذلكَ فهوَ منزَّهٌ عنه، وكذلكَ النَّومُ والسِّنَةُ ضدُّ كمالِ الحياةِ، فإنَّ النَّومَ أخو الموتِ، وكذلكَ اللُّغُوبُ نقْصٌ في القدرةِ والقوَّةِ، والأكلُ والشُّربُ، ونحوُ ذلكَ منَ الأمورِ فيه افتقارٌ إلىٰ موجودٍ غيرِه.

كما أنَّ الاستعانةَ بالغيرِ والاعتضادَ به ونحوَ ذلكَ يتضمَّنُ الافتقارَ إليه والاحتياجَ إليه؛ وكلُّ[5] مَنْ يحتاجُ إلىٰ مَن[6] يحمِلُهُ أو يُعينُهُ علىٰ قيامِ ذاتِه وأفعالِه فهوَ مفتقرٌ إليه ليس مُستغنِيًا بنفسِه، فكيفَ مَنْ يأكُلُ ويشرَبُ، والآكِلُ والشَّاربُ أجوَفُ، والمُصْمَتُ الصَّمدُ أكمَلُ مِنَ الآكِلِ الشَّاربِ، ولهذا كانَتِ الملائكةُ صُمدًا لا تأكُلُ ولا تشرَبُ.

---

(١) في «د»: «مُتشابهه».
(٢) زادَ في «د»: «بعض».
(٣) في «د»: «فنُزِّهَ». وفي «ش»: «يتنزَّهُ».
(٤) في الأصل: «مثله»، والمثبت من البقية، و«العواصم» (٤/ ١٦٧).
(٥) في الأصل: «فكلٌّ»، والمثبت من البقية.
(٦) في الأصل، و«ش»: «شيء»، والمثبت من البقية.

وقد تقدَّم أنَّ كلَّ كمالٍ ثبَتَ لمخلوقٍ ؛ فالخالِقُ أَوْلَىٰ به ، وكلَّ نقصٍ تنزَّهَ عنه مخلوقٌ[1] ؛ فالخالِقُ أَوْلَىٰ بتنزيهِهِ عن ذلكَ .

والسَّمعُ قد نَفَىٰ ذلكَ في غيْرِ مَوضعٍ كقولِه : ﴿ ٱلصَّمَدُ ﴾ ، والصَّمدُ : الذي لا جوفَ له ولا يأكُلُ ولا يشرَبُ ، وهذه السُّورةُ هي نسَبُ الرَّحمنِ ، وهيَ الأصْلُ في هذا البابِ[2] .

وقال في حقِّ المسيحِ وأمِّه : ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾ [المائدة : ٧٥] ، فجعَلَ ذلكَ دليلًا علىٰ نفْيِ الألوهيَّةِ ، فدلَّ ذلكَ علىٰ تنزيهِهِ عن ذلكَ بطريقِ الأَوْلَىٰ والأَحْرَىٰ .

---

(١) في «د» : «المخلوقُ» .
وانظر ما تقدم في «قياس الأولىٰ» (١٠٩) .

(٢) **اسمُ اللهِ «الصَّمد» يدلُّ علىٰ اتِّصافِ اللهِ بجُملةِ أوصافِ الكمالِ ، ونفي النَّقائصِ عنه ، فالصَّمدُ** ، هو : الذي تصمدُ إليه الخلائقُ في حَوائِجها ، والسَّيدُ الذي قد كَمُلَ في سُؤدَدِهِ ، والباقي الذي لا يَفْنىٰ ، والشَّريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِه ، والعالِمُ الذي قد كملَ في عِلمِهِ ، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرفِ والسُّؤددِ ، وهو اللهُ ﷻ . انظر : «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٤٩٢-٦٠١) ، و«الفتاوىٰ» (٥/ ٢١٤-٢٣٤) ، و«الجواب الصحيح» (٤/ ٤٠٨) .
وهل التَّعريفُ الذي ذَكَرَهُ المُؤلِّفُ عن السَّلفِ يدلُّ علىٰ تشبيهٍ أو تجسيمٍ ، أجابَ شيخ الإسلام بخمسةِ أجوبةٍ ، انظُرها في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٥٩٥-٥٩٦) .

والكبِدُ والطِّحالُ ونحوُ ذلكَ هي أعضاءُ الأكْلِ والشُّربِ ، فالغنيُّ المُنزَّهُ عن ذلكَ مُنزَّهٌ (١) عن آلاتِ ذلكَ ، بخلافِ اليدِ فإنَّها للعملِ والفعْلِ ، وهوَ سُبحانه موصوفٌ بالعَمَلِ والفِعْلِ ؛ إذْ ذلكَ (٢) مِن صِفاتِ الكمالِ ، فمَن يقدِرُ أن يفعَلَ أكمَلُ ممَّن لا يقدِرُ علىٰ الفعْلِ .

وهوَ سُبحانَهُ منزَّهٌ عنِ الصَّاحبَةِ والولَدِ وعن آلاتِ ذلكَ وأسبابِهِ .

وكذلكَ البُكاءُ والحُزنُ هوَ مُستلزِمٌ للضَّعْفِ والعجْزِ ، الذي يُنزَّهُ اللهُ عنهُ ، بخلافِ الفَرَحِ والغضَبِ فإنَّه مِن صِفاتِ الكمالِ ، فكما يُوصَفُ بالقوَّةِ (٣) دُونَ العجزِ ، وبالعلْمِ دُونَ الجهلِ ، وبالحياةِ دُونَ الموتِ ، وبالسَّمعِ دُونَ الصَّممِ ، وبالبصَرِ دُونَ العَمَىٰ ، وبالكلامِ دُونَ البَكَمِ - فكذلكَ يوصَفُ بالفرحِ دُونَ الحُزنِ ، وبالضَّحِكِ دُونَ البكاءِ ، ونحوِ ذلكَ .

وأيضًا فقد ثبَتَ بالعقلِ ما يُثبِتُهُ (٤) السَّمعُ مِن أنَّهُ سُبحانهُ لا كُفؤَ لهُ ، ولا سَمِيَّ لهُ ، وليسَ كمثْلِه شيءٌ ، فلا يجوزُ أن تكونَ

---

(١) في الأصل : «تنزه» ، وفي «ش» : «يُنزَّهُ» .

(٢) في الأصل : «ذاك» .

(٣) في «د» ، و«ع» : «بالقدرة» .

(٤) في «ع» : «أثبته» ، وفي «العواصم» (٤/ ١٦٧) : «بيَّنه» .

حقيقتُهُ كحقيقةِ شيءٍ مِنَ المخلوقاتِ ، ولا حقيقةُ شيءٍ مِن صِفاتِـهِ كحقيقةِ شيءٍ مِن صِفاتِ المخلوقاتِ .

فيُعلَمُ[1] قطعًا : أنَّه ليسَ مِن جِنسِ المخلوقاتِ ؛ لا الملائكةِ ولا السَّماواتِ ، ولا الكواكبِ ، ولا الهواءِ ، ولا الماءِ ، ولا الأرضِ ، ولا الآدميِّينَ ولا أبدانِهم ولا أنفُسِهم ، ولا غيرِ ذلكَ ، بل يُعلَمُ أنَّ حقيقتَهُ عن[2] مُماثلَةِ شيءٍ مِنَ الموجوداتِ أبعَدُ مِن سائِرِ الحقائقِ ، وأنَّ مُماثلتَهُ لشيءٍ منها أبعَدُ شيءٍ مِن مُماثلَةِ حقيقةِ شيءٍ[3] مِن المخلوقاتِ لحقيقةِ مخلوقٍ آخَرَ .

فإنَّ الحقيقتيْنِ[4] إذا تماثلَتَا ؛ جازَ علىٰ كلِّ واحدةٍ[5] ما يجوزُ علىٰ الأُخرىٰ ، ووجَبَ لها ما وَجَبَ لها ، فيلزَمُ أن يجوزَ علىٰ الخالِقِ القديمِ الواجِبِ بنفسِه ما يجوزُ علىٰ المُحدَثِ المخلوقِ مِنَ العدَمِ والحاجَةِ ، وأنْ يُثبَتَ لهذا ما يُثبَتُ لذاكَ مِنَ الوجوبِ والغِنَىٰ ، فيكونُ الشَّيءُ الواحِدُ واجبًا بنفسِه ، غيرَ واجبٍ بنفسِه ، موجودًا معدومًا ، وذلكَ جمعٌ بينَ النقيضيْنِ .

---

(١) في «ش» : «فعُلِمَ» .
(٢) في «ش» : «غيرُ» .
(٣) في «د» : «حقيقتِه بشيءٍ» .
(٤) في «د» : «حقيقتيْنِ» .
(٥) في «الأصل» ، و«ش» : «واحِدٍ» . والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» (٤/ ١٦٨) .

وهذا ممَّا يُعلَمُ به بطلانُ قولِ المُشبِّهةِ الذين يقولونَ : «بَصَرٌ كبَصَري ، ويدٌ كَيَدِي» ، ونحوَ ذلك ، تعالىٰ اللهُ عن قولِهم علوًّا كبيرًا .

وليسَ المقصودُ هنا استيفاءُ ما يُثْبَتُ له ، وما يُنزَّهُ عنه ، [واستيفاءُ] [1] طُرُقِ ذلكَ ؛ لأنَّ هذا مبسوطٌ في غيرِ هذا الموضعِ .

وإنَّما المقصودُ هنا التَّنبيهُ علىٰ جَوامِعِ ذلكَ وطُرُقِهِ ، وما سكَتَ عنه السَّمعُ نفيًا وإثباتًا ، ولم يكُنْ في العقلِ ما يُثبِتُهُ ولا يَنفيه ، سَكَتْنا عنه ، فلا نُثبِتُهُ ولا ننْفِيهِ ، فنثْبِتُ ما علِمْنا ثُبوتَهُ ، ونَنْفي ما علِمْنا نفْيَهُ ، ونسكُتُ عمَّا لم نَعلَمْ نفْيَهُ ولا إثباتَهُ ، واللهُ أعلَمُ [2] .

---

(١) في «الأصل» ، و«ش» : «وطُرِقِ» فقط ، والمثبت من «د» ، و«ع» ، و«العواصم» .

(٢) هنا انتهت «القاعدة السادسة» وجاءت «القاعدة السابعة» كما في طبعة «الدكتور السعوي» وقد ذَكَرتُ في المقدمة أنها ليست من «التدمرية» لكن ذكرتُها مِن باب : ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨ ﴾ ، وقد أشارَ عليَّ بعضُ مشايخي أن أثبتها كما فعل الآلوسي في نسخته المنسوخة عام (١٣٠٠هـ) وبالله التوفيق .

«القاعدَةُ السَّابعَةُ»

أن يُقالَ : إنَّ كثيرًا ممَّا دلَّ عليه السَّمعُ يُعلَمُ بالعقلِ أيضًا ، والقرآنُ يُبيِّنُ ما يستدِلُّ به العقلُ ، ويرشِدُ إليه ، وينبِّهُ عليه ، كما ذكَرَ اللهُ ذلكَ في غيْرِ موضعٍ .

=

فإنَّه سُبحانه وتعالىٰ بيَّنَ منَ الآياتِ الدالَّةِ عليه ، وعلىٰ وَحدانيتِهِ وقُدرتِهِ وعلْمِه وغيرِ ذلكَ ، ما أرْشَدَ العبادَ إليه ودلَّهُم عليه ، كما بيَّنَ أيضًا ما دلَّ علىٰ نُبوَّةِ أنبيائِهِ ، وما دلَّ علىٰ المَعادِ وإمكانِهِ .

فهذه المطالِبُ هي شرعيَّةٌ من جهتيْنِ :

من جهَةِ أنَّ الشَّارعَ أخبَرَ بها .

ومن جهَةِ أنَّه بيَّنَ الأدلَّةَ العقليَّةَ التي يُستدلُّ بها عليها .

والأمثالُ المضروبَةُ في القرآنِ هي أقيسَةٌ عقليَّةٌ ، وقد بُسِطَ هذا في غيْرِ هذا الموضِع .

وهيَ أيضًا عقليَّةٌ من جهَةِ أنَّها تُعلَمُ بالعقلِ أيضًا .

وكثيرٌ مِن أهلِ الكلامِ يُسمِّي هذه «الأصولَ العقليَّةَ» ؛ لاعتقادِهِ أنَّها لا تُعلَمُ إلَّا بالعَقلِ فقَطْ ؛ فإنَّ السَّمعَ هوَ مُجرَّدُ إخبارِ الصَّادقِ ، وخبرُ الصَّادقِ - الذي هوَ النبيُّ - لا يُعلَمُ صِدْقُه إلَّا بعدَ العلْمِ بهذه الأصولِ بالعقلِ .

ثُمَّ إنَّهم قد يتنازَعونَ في الأصولِ التي يَتوقَّفُ إثباتُ النُّبوَّةِ عليها :

فطائفَةٌ تزعُمُ : أنَّ تحسينَ العقلِ وتقبيحَه داخِلٌ في هذه الأصولِ ، وأنَّه لا يمكِنُ إثباتُ النُّبوةِ بدونِ ذلكَ ، ويجعلونَ التَّكذيبَ بالقَدَرِ ممَّا ينفيهِ العقْلُ .

وطائفةٌ تزعُمُ : أنَّ حُدوثَ العالَمِ من هذه الأصولِ ، وأنَّ العلْمَ بالصَّانعِ لا يمكِنُ إلَّا بإثباتِ حُدوثِه ، وإثباتُ حُدوثِه لا يمكِنُ إلَّا بحُدوثِ الأجسامِ ، وحُدوثُها يُعلَمُ إمَّا بحُدوثِ الصِّفاتِ ، وإمَّا بحُدوثِ الأفعالِ القائمَةِ بها ، فيجعلونَ نفْيَ أفعالِ الرَّبِّ ، ونفْيَ صفاتِهِ منَ الأصولِ التي لا يمكِنُ إثباتُ النُّبوَّةِ إلَّا بها .

ثُمَّ هؤلاءِ لا يقبلونَ الاستدلالَ بالكتابِ والسُّنةِ علىٰ نقيضِ قولِهم ، =

لظنِّهم أنَّ العقْلَ عارَضَ السَّمعَ - وهوَ أصْلُه - فيجِبُ تقديمُه عليه ، والسَّمعُ إما أن يُؤوَّلَ ، وإمَّا أن يُفوَّضَ .
وهم أيضًا عندَ التَّحقيقِ لا يقبلونَ الاستدلالَ بالكتابِ والسُّنةِ علىٰ وَفْقِ قولِهم ، لِمَا تقدَّم .
وهؤلاءِ يضلِّونَ من وُجوهٍ :
منها : ظنُّهم أنَّ السَّمعَ بطريقِ الخبَرِ تارَةً ، وليسَ الأمرُ كذلكَ ، بلِ القرآنُ بيَّنَ منَ الدَّلائلِ العقليَّةِ التي تُعلَمُ بها المطالِبُ الدِّينيَّةُ ما لا يوجَدُ مثْلُه في كلامِ أئمَّةِ النَّظرِ ، فتكونُ هذه المطالِبُ شرعيَّةً عقليَّةً .
ومنها : ظنُّهم أنَّ الرَّسولَ لا يُعلَمُ صدْقُه إلَّا بالطَّريقِ المعيَّنةِ التي سلَكُوها ، وهم مُخطؤونَ قطعًا في انحصارِ طريقِ تَصديقِهِ فيما ذَكَرُوه ، فإنَّ طُرقَ العلْمِ بصدْقِ الرَّسولِ كثيرةٌ ، كما قد بُسِطَ في غير هذا الموضعِ .
ومنها : ظنُّهم أنَّ تلكَ الطَّريقَ التي سَلَكُوها صحيحةٌ ، وقد تكونُ باطلَةً .
ومنها : ظنُّهم أنَّ ما عارَضُوا به السَّمعَ معلومٌ بالعقْلِ ، ويكونونَ غالطينَ في ذلكَ ، فإنَّه إذا وُزِنَ بالميزانِ الصَّحيحِ وُجِدَ ما يعارِضُ الكتابَ والسُّنةَ مِنَ المجهولاتِ لا مِنَ المعقولاتِ ، وقد بُسِطَ الكلامُ علىٰ هذا في غيرِ هذا الموضعِ .
والمقصودُ هنا أنَّ من صفاتِ اللهِ تعالىٰ ما قد يُعلَمُ بالعقْلِ ، كما يُعلَمُ أنَّه عالِمٌ ، وأنَّه قادِرٌ ، وأنَّه حيٌّ ، كما أرشَدَ إلىٰ ذلكَ قولُه : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ [الملك : ١٤] .
وقد اتَّفقَ النُّظَّارُ مِن مُثبتةِ الصِّفاتِ علىٰ أنَّه يُعلَمُ بالعقْلِ - عندَ المُحقِّقينَ - أنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ مَريدٌ ، وكذلكَ السَّمعُ والبصرُ والكلامُ يُثبَتُ بالعقْلِ عندَ المُحققِّينَ منهم .
=

بل وكذلكَ الحُبُّ والرِّضا والغضَبُ يمكِنُ إثباتُه بالعقْلِ .

وكذلكَ عُلُوُّهُ علىٰ المخلوقاتِ ومُباينتُهُ لها مِمَّا يُعلَمُ بالعقْلِ ، كما أثبَتَتْه بذلكَ الأئمَّةُ مثلُ أحمدَ بنِ حنبلٍ وغيرِه ، ومثلُ عبدِ العزيزِ المكيِّ ، وعبدِ اللهِ بنِ سعيدِ بنِ كلَّاب .

بل وكذلكَ إمكانُ الرُّؤيةِ يُثبَتُ بالعقْلِ ، لكن منهم مَنْ أثبَتَها بأنَّ كُلَّ مَوجودٍ تصِحُّ رؤيتُه ، ومنهم مَنْ أثبَتَها بأنَّ كُلَّ قائمٍ بنفسِهِ تمكُنُ رؤيتُه ، وهذه الطَّريقُ أصحُّ من تلكَ .

وقد يمكِنُ إثباتُ الرُّؤيةِ بغيرِ هذينِ الطَّريقينِ ، بتقسيمٍ دائرٍ بينَ النَّفيِ والإثباتِ ، كما يُقالُ : إنَّ الرُّؤيةَ لا تتوقَّفُ إلَّا علىٰ أمورٍ وُجوديَّةٍ ، فإنَّ ما لا يتوقَّفُ إلَّا علىٰ أمورٍ وُجوديَّةٍ يكونُ الموجودُ الواجِبُ القديمُ أحقَّ به مِنَ المُمكِنِ المُحدَثِ .

والكلامُ علىٰ هذه الأمورِ مَبسوطٌ في غيرِ هذا الموضعِ .

والمقصودُ هنا : أنَّ مِن الطُّرقِ التي يسلُكُها الأئمَّةُ ومَنِ اتَّبعَهم مِن نُظَّارِ السُّنةِ في هذا البابِ أنَّه لو لم يكُنْ مَوصوفًا بإحدىٰ الصِّفتيْنِ المُتقابلتيْنِ للزِمَ اتِّصافُه بالأُخرىٰ ، فلو لم يُوصَفْ بالحياةِ لوُصِفَ بالموتِ ، ولو لم يُوصَفْ بالقُدرةِ لوُصِفَ بالعجْزِ ، ولو لم يُوصَفْ بالسَّمعِ والبصرِ والكلامِ لوُصِفَ بالصَّممِ والخرسِ والبَكَمِ .

وطرْدُ ذلك : أنَّه لو لم يوصَفْ بأنَّه مباينٌ للعالَمِ لكانَ داخِلًا فيه ، فسَلْبُ إحدىٰ الصِّفتينِ المتقابلتينِ عنه يستلزِمُ ثبوتَ الأخرىٰ ، وتلكَ صفةُ نقصٍ يُنزَّهُ عنها الكامِلُ منَ المخلوقاتِ فتنزيهُ الخالِقِ عنها أَوْلىٰ .

وهذه الطَّريقُ غيْرُ قولِنا : إنَّ هذه صفاتُ كمالٍ يتَّصفُ بها المخلوقُ فالخالِقُ أَوْلىٰ ، فإنَّ طريقَ إثباتِ صفاتِ الكمالِ بأنفُسِها مغايرٌ لطريقِ إثباتِها بنفيِ ما يناقِضُها .

=

وقدِ اعترَضَ طائفةٌ منَ النُّفاةِ علىٰ هذه الطَّريقةِ باعتراضٍ مَشهورٍ لبَّسوا به علىٰ النَّاسِ ، حتىٰ صارَ كثيرٌ من أهلِ الإثباتِ يظُنُّ صِحَّته ويضْعُفُ الإثباتُ به ، مثلُ ما فعَلَ مَنْ فعلَ ذلكَ منَ النُّظَّارِ حتىٰ الآمديِّ وأمثالِه ، مع أنَّه أصْلُ قولِ القرامطَةِ الباطنيَّةِ وأمثالِهم منَ الجهميَّةِ .

فقالوا : القولُ بأنَّه لو لم يكُنْ متَّصفًا بهذه الصِّفاتِ ، كالسَّمعِ والبصرِ والكلامِ ، مع كونه حيًّا لكانَ مُتَّصفًا بما يقابِلُها ، فالتَّحقيقُ فيه متوقِّفٌ علىٰ بيانِ حقيقةِ المتقابلَيْنِ وبيانِ أقسامِهِما .

فنقولُ : أمَّا المتقابلانِ فما لا يجتمعانِ في شيءٍ واحِدٍ من جهةٍ واحدَةٍ ، وهوَ إمَّا أن لا يصِحَّ اجتماعُهما في الصِّدقِ ولا في الكذبِ ، أو يصحَّ ذلكَ في أحدِ الطرفيْنِ .

فالأوَّلُ : هما المتقابلانِ بالسَّلبِ والإيجابِ ، وهوَ تقابلُ التَّناقضِ ، والتَّناقُضُ هوَ اختلافُ القضيتيْنِ بالسَّلبِ والإيجابِ علىٰ وجْهٍ لا يجتمعانِ في الصِّدقِ ولا في الكذبِ لذاتيهِما كقولِنا : زيدٌ حيوانٌ ، زيدٌ ليسَ بحيوانٍ ، ومن خاصِّيتِه استحالَةُ اجتماعِ طرفيْهِ في الصِّدقِ والكذبِ ، وأنَّه لا واسطَةَ بينَ الطرفينِ ولا استحالةَ لأحَدِ الطرفينِ إلىٰ الآخرِ .

... من جهةٍ واحدةٍ ، ولا يصِحُّ اجتماعُهما في الصِّدقِ ولا في الكذبِ ، إذ كونُ الموجودِ واجبًا بنفسِهِ وممكنًا بنفسِه لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ .

فإذا جعلْتُم هذا التَّقسيمَ ، وهما النقيضانِ ما لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ ، فهذانِ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ ، وليسَ هما السَّلبُ والإيجابُ ، فلا يصِحُّ حصْرُ النَّقيضينِ اللَّذينِ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ في السَّلبِ والإيجابِ .

=

وحينئذٍ فقدْ ثبتَ وصفانِ : شيئانِ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ ، وهوَ خارجٌ عن الأقسامِ الأربعَةِ .
وعلىٰ هذا فمَنْ جعَلَ الموتَ معنًىٰ وُجوديًّا فقد يقولُ : إنَّ كونَ الشَّيءِ لا يخْلُو منَ الحياةِ والموتِ هوَ من هذا البابِ .
وكذلكَ العلْمُ والجهْلُ ، والصَّمَمُ ، والبَكَمُ ، ونحوُ ذلكَ .
الوجْه الثَّاني : أن يُقالَ : هذا التَّقسيمُ يتداخَلُ ، فإنَّ العَدَمَ والملكَةَ يدخُلُ في السَّلبِ والإيجابِ ، وغايتُه أنَّه نوعٌ منه ، والمتضايفانِ يدخلانِ في المتضاديْنِ ، وإنَّما هوَ نوعٌ منه .
فإنْ قال : أعني بالسَّلبِ والإيجابِ ما لا يدخُلُ فيه العدَمُ والملكَةُ ، وهوَ أنْ يُسلَبَ عن الشَّيءِ ما ليسَ بقابلٍ له ، ولهذا جعلَ من خواصِّه أنَّه لا استحالةَ لأحدِ طرفيْهِ إلىٰ الآخرِ .
قيل له : عن هذا جوابانِ :
أحدُهما : أنَّ غايةَ هذا أنَّ السَّلبَ ينقسِمُ إلىٰ نوعيْنِ ، **أحدِهما** : سلْبُ ما يمكِنُ اتِّصافُ الشَّيءِ به ، **والثَّاني** : سلْبُ ما لا يمكِنُ اتِّصافُه به .
ويقابِلُ الأوَّلَ إثباتُ ما يمكِنُ اتِّصافُه ولا يجِبُ ، والثَّاني إثباتُ ما يجِبُ اتِّصافُه به ، فيكونُ المرادُ به سَلْبَ الممتنع وإثباتَ الواجِبِ ، كقولِنا : زيدٌ حيوانٌ ، فإنَّ هذا إثباتٌ واجِبٌ ، وزيدٌ ليسَ بحجرٍ ، فإنَّ هذا سلْبٌ ممتنعٌ .
وعلىٰ هذا التَّقديرِ ، فالممكناتُ التي تقبَلُ الوجودَ والعدمَ ؛ كقولِنا : المثلَّثُ إمَّا موجودٌ وإمَّا معدومٌ ، يكونُ من قسْمِ العدمِ والملكَةِ ، وليسَ كذلكَ ، فإنَّ ذلكَ القسْمُ يخْلُو فيه الموصوفُ الواحِدُ عنِ المتقابليْنِ جميعًا ، ولا يخْلُو شيءٌ من الممكناتِ عن الوُجودِ والعدَمِ .
وأيضًا فإنَّه علىٰ هذا التَّقديرِ ، فصفاتُ الرَّبِّ كلُّها واجبَةٌ له ، فإذا قيل : إمَّا أنْ يكونَ حيًّا أو عليمًا أو سميعًا أو بصيرًا أو متكلمًا ، أو لا يكونَ كان =

مثلَ قولِنا : إمَّا أن يكونَ موجودًا وإمَّا أن لا يكونَ ، وهذا متقابِلٌ تقابلَ السَّلبِ والإيجابِ ، فيكونُ الآخَرُ مثْلَه ، وبهذا يحصُلُ المقصودُ .

فإنْ قيل : هذا لا يصِحُّ حتىٰ يُعلَمَ إمكانُ قبولِه لهذه الصِّفاتِ .

قيل له : هذا إنَّما اشتُرِطَ فيما أمكَنَ أن يثبُتَ له ويزولَ كالحيوانِ ، فأمَّا الرَّبُّ تعالىٰ فإنَّه بتقديرِ ثُبوتِها له فهيَ واجبَةٌ ، ضرورةَ أنَّه لا يمكِنُ اتِّصافُه بها وبعدَمِها باتِّفاقِ العقلاءِ ، فإنَّ ذلكَ يُوجِبُ أنْ يكونَ تارةً حيًّا وتارةً ميِّتًا ، وتارةً أصمَّ وتارةً سميعًا ، وهذا يوجِبُ اتِّصافَهُ بالنَّقائصِ ، وذلك منتفٍ قطعًا .

بخلافِ مَنْ نَفاها ، وقال : إنَّ نفْيَها ليسَ بنقصٍ ، لظنِّه أنَّه لا يقبَلُ الاتِّصافَ بها ، فإنَّ مَنْ قال هذا لا يمكنُه أن يقولَ : إنَّه مع إمكانِ الاتِّصافِ بها لا يكونُ نفْيُها نقصًا . فإنَّ فسادَ هذا معلومٌ بالضَّرورةِ .

وقيلَ له أيضًا : أنْتَ في تقابُلِ السَّلبِ والإيجابِ ، إنِ اشترطْتَ العلْمَ بإمكانِ الطرفيْنِ لم يصِحَّ أَنْ تقولَ : واجِبُ الوُجودِ إمَّا مَوجودٌ وإمَّا معدومٌ ، والممتنِعُ الوجودَ إمَّا موجودٌ وإمَّا معدومٌ ، لأنَّ أحدَ الطرفيْنِ هنا معلومُ الوُجودِ ، والآخَرُ معلومُ الامتناعِ .

وإنِ اشترطْتَ العلْمَ بإمكانِ أحدِهما صحَّ أن تقولَ : إمَّا أن يكونَ حيًّا وإمَّا ألَّا يكونَ ، وإمَّا أن يكونَ سميعًا بصيرًا وإمَّا ألَّا يكونَ ، لأنَّ النَّفيَ إنْ كان مُمكنًا صحَّ التَّقسيمُ ، وإنْ كان مُمتنعًا كان الإثباتُ واجبًا ، وحصَلَ المقصودُ .

فإنْ قيل : هذا يُفيدُ أنَّ هذا التَّأويلَ يقابِلُ السَّلْبَ والإيجابَ ونحنُ نُسَلِّمُ ذلكَ ، كما ذُكِرَ في الاعتراضِ ، لكنَّ غايَتَه أنَّه إمَّا سميعٌ وإمَّا ليسَ بسميعٍ ، وإمَّا بصيرٌ وإمَّا ليسَ ببصيرٍ ، والمنازِعُ يختارُ النَّفيَ .

فيقالُ له : علىٰ هذا التَّقديرِ فالمثبَتُ واجِبٌ ، والمسلوبُ مُمتنعٌ ، فإمَّا أنْ تكونَ هذه الصِّفاتُ واجبَةً له ، وإمَّا أن تكونَ ممتنعةً عليه ، والقولُ =

بالامتناع لا وجْهَ له إذْ لا دليلَ عليه بوجْهٍ .
بل قد يُقَالُ : نحنُ نعلَمُ بالاضطرارِ بُطلانَ الامتناعِ ، فإنَّه لا يمكِنُ أن يُستدَلَّ علىٰ امتناعِ ذلك إلَّا بما يُستدَلُّ به علىٰ إبطالِ أصلِ الصِّفاتِ ، وقد عُلِمَ فسادُ ذلك ، وحينئذٍ فيجِبُ القولُ بوُجوبِ هذه الصِّفاتِ له .
واعلَمْ أنَّ هذا يمكِنُ أن يُجعَلَ طريقةً مستقلَّةً في إثباتِ صفاتِ الكمالِ له ، فإنَّها إمَّا واجبةٌ له ، وإمَّا ممتنعةٌ عليه ، والثَّاني باطلٌ فتعيَّنَ الأوَّلُ ، لأنَّ كوْنَه قابلًا لها خاليًا عنها يقتضي أنْ يكونَ مُمكنًا ، وذلكَ مُمتنِعٌ في حقِّهِ ، وهذه طريقةٌ معروفَةٌ لمَنْ سلَكَها منَ النُّظارِ .
الجوابُ الثَّاني أن يُقالَ : فعلىٰ هذا إذا قلْنا : زيدٌ إمَّا عاقِلٌ وإمَّا غيرُ عاقلٍ ، وإمَّا عالِمٌ وإمَّا ليسَ بعالمٍ ، وإمَّا حيٌّ وإمَّا غيرُ حيٍّ ، وإمَّا ناطِقٌ وإمَّا غيرُ ناطِقٍ ، وأمثالُ ذلكَ ممَّا فيه سلْبُ الصِّفةِ عن محَلٍّ قابلٍ لها ، لم يكُنْ هذا داخلًا في قسمِ تقابُلِ السَّلبِ والإيجابِ .
ومعلومٌ أنَّ هذا خلافُ المعلومِ بالضَّرورةِ ، وخلافُ اتِّفاقِ العقلاءِ ، وخلافُ ما ذكَروهُ في المنطقِ وغيْرِه .
ومعلومٌ أنَّ مِثْلَ هذه القضايا تتناقَضُ بالسَّلْبِ والإيجابِ علىٰ وجْهٍ يلزَمُ من صدقِ إحداهما كذبُ الأخرىٰ ، فلا يجتمعانِ في الصِّدقِ والكذبِ ، فهذه شروطُ التَّناقُضِ موجودةٌ فيها .
وغايَةُ فرْقِهِم أنْ يَقولوا : إذا قلْنا : هوَ إمَّا بصيرٌ وإمَّا ليسَ ببصيرٍ ، كان إيجابًا وسلبًا ، وإذا قلْنا : إما بصيرٌ وإما أعمىٰ ، كان ملكةً وعدمًا .
وهذا منازعَةٌ لفظيَّةٌ ، وإلَّا فالمعنىٰ في الموضعينِ سواءٌ ، فعُلِمَ أنَّ ذلكَ نوعٌ من تقابُلِ السَّلْبِ والإيجابِ ، وهذا يبطِلُ قوْلَهم في حدِّ ذلكَ التَّقابُلِ : إنَّه لا استحالَةَ لأحدِ الطرفيْنِ إلىٰ الآخَرِ ، فإنَّ الاستحالَةَ هنا مُمكنَةٌ كإمكانِها إذا عبَّر بلفظِ «العمىٰ» .
الوجهُ الثَّالثُ أن يُقالَ : التَّقسيمُ الحاصِرُ أن يُقالَ : المتقابلانِ إمَّا أنْ =

يختلِفَا بالسَّلبِ والإيجابِ ، وإمَّا أن لا يختلفَا بذلكَ ، بل يكونانِ إيجابيَّيْنِ أو سلبيَّيْنِ ، فالأوَّلُ هوَ النقيضانِ ، والثَّاني : إمَّا أنْ يمكِنَ خُلوُّ المَحلِّ عنهما ، وإمَّا ألَّا يمكِنَ ، والأوَّلُ هُما الضِّدانِ كالسَّوادِ والبياضِ ، والثَّاني هما في معنىٰ النَّقيضينِ وإنْ كانا ثبوتيَّيْنِ كالوجوبِ والإمكانِ ، والحدوثِ والقِدَمِ ، والقيامِ بالنَّفسِ والقيامِ بالغيْرِ ، والمباينَةِ والمجانبَةِ ، ونحوِ ذلكَ .

ومعلومٌ أنَّ الحياةَ والموتَ ، والصَّممَ والبكَمَ والسَّمعَ ، ليسَ ممَّا إذا خَلَا الموصوفُ عنهما وُصِفَ بوصفٍ ثالثٍ بينَهما كالحُمْرَةِ بينَ السَّوادِ والبياضِ ، فعُلِمَ أنَّ الموصوفَ لا يخْلُو عنْ أحدِهما فإذا انتَفَىٰ تعيَّنَ الآخَرُ .

الوجهُ الرَّابعُ : المَحلُّ الَّذي لا يقبَلُ الاتِّصافَ بالحياةِ والعلْمِ والقدرةِ والكلامِ ونحوِها ، أنقَصُ منَ المَحلِّ الذي يقبَلُ ذلكَ ويخْلُو عنها ، ولهذا كانَ الحجَرُ ونحوُه أنقَصَ مِنَ الحيِّ الأعمىٰ .

وحينئذٍ فإذا كان البارئُ مُنزَّهًا عن نفيِ هذه الصِّفاتِ - مع قَبُولِه لها - فتنزيهُهُ عنِ امتناعِ قَبُولِه لها أَوْلَىٰ وأَحْرَىٰ ، إذْ بتقديرِ قَبُولِه لها يمتنِعُ منْعُ المتقابليْنِ ، واتِّصافُه بالنَّقائصِ مُمتنعٌ ، فيجِبُ اتِّصافُه بصفاتِ الكمالِ ، وبتقديرِ عدَمِ قَبُولِه لا يمكِنُ اتِّصافُه لا بصفاتِ الكمالِ ولا بصفاتِ النَّقصِ ، وهذا أشدُّ امتناعًا ، فثبَتَ أنَّ اتِّصافَه بذلكَ مُمكنٌ ، وأنَّه واجِبٌ له ، وهو المطلوبُ ، وهذا في غايَةِ الحُسْنِ .

الوجهُ الخامِسُ أنْ يُقالَ : أنتُمْ جعلْتُم تقابُلَ العدَمِ والملكَةِ فيما يمكِنُ اتِّصافُه بثبوتٍ ، فإنْ عنيْتُم بالإمكانِ الإمكانَ الخارجيَّ ، وهوَ أنْ يُعلَمَ ثُبوتُ ذلكَ في الخارجِ ، كان هذا باطلًا من وجهيْنِ :

أحدِهما : أنَّه يلزَمُكم أنْ تكونَ الجامداتُ لا تُوصَفُ بأنَّها لا حيَّةٌ ولا ميتَةٌ ، ولا ناطقَةٌ ولا صامتةٌ ، وهو قولُكم ، لكنْ هذا اصطلاحٌ

محْضٌ ، وإلَّا [فالعرَبُ] يصِفونَ هذه الجماداتِ بالموتِ والصَّمتِ .
وقدْ جاءَ القرآنُ بذلكَ ، قال تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل] ، فهذا في الأصنام وهيَ منَ الجماداتِ ، وقد وُصِفَتْ بالموتِ .

والعربُ تُقسِّمَ الأرضَ إلىٰ الحيوانِ والمَوَتانِ ، قال أهلُ اللُّغةِ : المَوَتانِ ، بالتَّحريكِ : خلافُ الحيوانِ ، **يقالُ : اشْتَرِ المَوَتانِ ولا تَشْتَرِ الحيوانَ** ، أي : اشتَرِ الأرضينَ والدُّورَ ، ولا تَشترِ الرَّقيقَ والدَّوابَّ . وقالوا أيضًا : المَوَاتُ : ما لا رُوحَ فيه .

فإنْ قيل : فهذا إنَّما سُمِّي مواتًا باعتبارِ قبُولِه للحياةِ ، التي هي إحياءُ الأرضِ .

قيل : وهذا يقتضي أنَّ الحياةَ أعَمُّ من حياةِ الحيوانِ ، وأنَّ الجمادَ يُوصَفُ بالحياةِ إذا كان قابلًا للزَّرعِ والعمارةِ .

والخرسُ ضدُّ النُّطقِ ، والعربُ تقولُ : لبنٌ أخرسُ ، أي : خاثرٌ لا صوتَ له في الإناءِ ، وسحابَةٌ خرساءُ ، ليسَ فيها رعدٌ ولا برقٌ ، وعَلَمٌ أخرسُ ، إذا لم يُسمَعْ له في الجبلِ صوتُ صدًىٰ ، ويقالُ : كتيبةٌ خرساءُ ، قال أبو عبيدٍ : «هي التي صَمتَتْ من كثرَةِ الدُّروعِ ليسَ لها قعاقعُ» . [«الغريب المصنَّف» تأليفه (١/ ٣٢٨)] .

وأبلَغُ من ذلكَ الصَّمتُ والسُّكوتُ ، فإنَّه يوصَفُ به القادِرُ علىٰ النُّطقِ إذا تركَهُ ، بخلافِ الخَرسِ ، فإنَّه عجزٌ عنِ النُّطقِ ، ومعَ هذا فالعربُ تقولُ : ما له صامِتٌ ولا ناطِقٌ ، فالصَّامتُ الذَّهبُ والفضَّةُ ، والناطِقُ الإبِلُ والغنَمُ ، والصَّامتُ منَ اللَّبنِ : الخاثِرُ ، والصَّمُوتُ : الدِّرعُ التي إذا صُبَّت لم يُسمعْ لها صوتٌ .

ويقولونَ : دابَّةٌ عجماءُ ، وخرساءُ ، لما لا ينطِقُ ولا يمكِنُ منه النُّطقُ في العادَةِ ، ومنه قولُ النَّبيِّ ﷺ : «**العَجْمَاءُ جُبَارٌ**» [رواه البخاري (٢/ ١٣ =

رقم ١٤٩٩) ، ومسلم (٣/ ١٣٣٤ رقم ١٧١٠) من حديث أبي هريرة ﵁.
و«العجماء» : البهيمة والحيوان ، و«الجبار» : الهدر].

وكذلك في العَمَىٰ ، تقولُ العربُ : عَمَىٰ الموجُ يَعْمِي عَمْيًا إذا رَمَىٰ القَذَىٰ والزَّبَدَ ، والأعميانِ : السَّيلُ والجمَلُ الهائجُ ، وعَمِيَ عليه الأمرُ إذا التبَسَ ، ومنه قولُه تعالىٰ : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ [القصص : ٦٦].

وهذه الأمثلَةُ قد يقالُ في بعضِها : إنَّه عدَمُ ما يقبَلُ المحلُّ الاتِّصافَ به كالصَّوتِ ، ولكن فيها ما لا يقبَلُ كموتِ الأصنامِ.

الثَّاني : أنَّ الجامداتِ يمكِنُ اتِّصافُها بذلكَ ، فإنَّ اللهَ سُبحانه قادِرٌ أن يخلُقَ في الجماداتِ حياةً ، كما جعَلَ عَصَا مُوسىٰ حيَّةً تبلَعُ الحبالَ والعِصِيَّ.

وإذا كان في إمكانِ العاداتِ كان ذلكَ ممَّا قد عُلِمَ بالتَّواترِ ، وأنتُم أيضًا قائلونَ به في مواضِعَ كثيرةٍ.

وإذا كان الجماداتُ يمكِنُ اتِّصافُها بالحياةِ وتوابعِ الحياةِ ثبَتَ أنَّ جميعَ الموجوداتِ يمكِنُ اتِّصافُها بذلكَ ، فيكونُ الخالِقُ أَوْلَىٰ بهذا الإمكانِ.

وإنْ عنَيْتُم الإمكانَ الذِّهنيَّ ، وهوَ عدَمُ العلْمِ بالامتناعِ فهذا حاصِلٌ في حقِّ اللهِ ، فإنَّه لا يُعلَمُ امتناعُ اتِّصافِه بالسَّمعِ والبَصرِ والكلامِ.

الوجْهُ السَّادسُ : أن يُقالَ : هبْ أنَّه لا بدَّ منَ العلْمِ بالإمكانِ الخارجيِّ ، فإمكانُ الوصفِ للشَّيءِ يُعلَمُ تارةً بوُجودِه له ، أو بوُجودِه لنظيرِه ، أو بوُجودِه لما هوَ الشَّيءُ أَوْلَىٰ بذلكَ منه.

ومعلومٌ أنَّ الحياةَ والعلْمَ والقُدرةَ والسَّمعَ والبصرَ والكلامَ ثابتَةٌ للموجوداتِ المخلوقَةِ ، وممكنةٌ لها ، فإمكانُها للخالِقِ تعالىٰ أَوْلَىٰ وأحْرَىٰ ، فإنَّها صفاتُ كمالٍ ، وهوَ قابِلٌ للاتِّصافِ بالصِّفاتِ ، وإذا =

كانَتْ مُمكنةً في حقِّه فلو لم يتَّصفْ بها لاتَّصفَ بأضْدادِها .

الوجْهُ السَّابعُ : أن يُقالَ : مُجرَّدُ سلْبِ هذه الصِّفاتِ نقْصٌ لذاتِهِ ، سواءٌ سُمِّيتْ عَمًىٰ وصممًا وبكمًا ، أو لم تُسَمَّ ، والعلْمُ بذلك ضروريٌّ ، فإنَّا إذا قدَّرْنا مَوجودَينِ ، أحدُهما يسمَعُ ويُبصِرُ ويتكلَّمُ ، والآخَرُ ليسَ كذلكَ ، كان الأوَّلُ أكمَلَ منَ الثَّاني .

ولهذا عابَ اللهُ سُبحانه من عبَدَ ما تنتفي فيه هذه الصِّفاتُ ، فقالَ تعالىٰ عن إبراهيمَ الخليلِ : ﴿ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴾ [مريم:٤٢]، وقال أيضًا في قصَّتِه : ﴿ فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء : ٦٣] ، وقال تعالىٰ عنه : ﴿ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ﴿٧٤﴾ قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء] .

وكذلكَ في قصَّةِ مُوسىٰ في العِجْلِ : ﴿ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴾ [الأعراف : ١٤٨] ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ لَا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوۡلَىٰهُ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍ هَلۡ يَسۡتَوِي هُوَ وَمَن يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [النحل : ٧٦] ، فقابَلَ بينَ الأبكمِ العاجزِ وبينَ الآمرِ بالعدْلِ الذي هو علىٰ صراطٍ مُستقيمٍ» . اهـ .

فَصْلٌ

وأمَّا الأصلُ الثَّاني : وهو التَّوحيدُ في العباداتِ ، المُتضَمِّنُ للإيمانِ بالشَّرعِ والقَدَرِ جميعًا فنقولُ : إنَّه لا بُدَّ مِنَ الإيمانِ بخلْقِ اللهِ وأمْرِه .

فيجِبُ الإيمانُ بأنَّهُ :

خالِقُ كلِّ شيءٍ ، وربُّهُ ، ومليكُهُ .

وأنَّه : علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ ، **وأنَّه** : ما شاءَ كان وما لم يشَأْ لم يكُنْ ، ولا [1] حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ .

وقد عَلِمَ ما سيكونُ قبلَ أنْ يكونَ ، وقدَّرَ المقاديرَ .

وكتَبَها حينَ [2] شاءَ كما شاءَ ، **قال تعالىٰ** : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج : ٧٠] .

وفي الصَّحيحِ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال : «**إنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقاديرَ الخَلائقِ قبلَ أنْ يَخلُقَ السَّماواتِ والأَرضَ بِخَمْسينَ أَلفَ سَنَةٍ ،**

---

(١) في الأصل ، و«ش» : «فلا» ، والمثبت من «د» ، و«ع» .

(٢) في «د» ، و«ع» : «حيث» .

وكانَ عَرْشُهُ على الماءِ»[1] .

ويجِبُ الإيمانُ بأنَّ اللهَ تعالىٰ أمَرَ بعبادتِهِ وحْدَه لا شريكَ له ، كما خلَقَ الإنسَ والجنَّ لعبادتِهِ ، وبذلكَ أرسَلَ رُسُلَهُ ، وأَنزَلَ كُتُبَهُ .

وعبادَتُهُ تتضَمَّنُ : كمالَ الذُّلِّ لهُ ، والحُبِّ لهُ ، وذلكَ يتضمَّنُ كمالَ طاعتِه ، و﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] .

وقد قال الله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء : ٦٤] .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٣١] .

وقد قال تعالىٰ : ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف : ٤٥] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٢٥] .

وقال تعالىٰ : ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الشورىٰ : ١٣] .

---

(١) رواه مسلم (٤/ ٢٠٤٤ رقم ٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

وقال تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ۖ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون] .

فأمَرَ الرُّسلَ بإقامَةِ الدِّين وألَّا يتفرَّقوا فيه ، ولهذا قال ﷺ في الحديثِ الصَّحيح : «إنَّا مَعاشِرَ [1] الأنبياءِ دينُنَا واحِدٌ ؛ الأنبياءُ إخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ ، وإنَّ أَوْلَىٰ النَّاسِ بابنِ مَرْيَمَ لأنَا ؛ إنَّه ليسَ بَيْني وَبَيْنَهُ نَبيٌّ» [2] .

وهذا الدِّينُ هوَ دينُ الإسلامِ ، الذي لا يقبَلُ اللهُ دِينًا غيْرَهُ ، لا مِنَ الأوَّلينَ ولا مِنَ الآخِرينَ ، فإنَّ جميعَ الأنبياءِ علىٰ دينِ الإسلامِ ، قال تعالىٰ عن نوحٍ : ﴿ ۞ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ إلىٰ قولِه تعالىٰ : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس : ٧١-٧٢] .

وقال عن إبراهيمَ : ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٠-١٣٢] [3] .

---

(١) في الأصل : «معشر» ، والمثبت من البقية .

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٦٧ رقم ٣٤٤٣) ، ومسلم (٤/ ١٨٣٧ رقم ٢٣٦٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه . وأما لفظ : «إنا معشر الأنبياء ديننا واحد» فليس في «الصحيحين» ، بل لم أقف عليه مسندًا !

(٣) اختلفت النسخ في آيات يونس والبقرة اختلافًا يسيرًا ، فلذلك أعرضتُ عنه .

وقال عن موسى : ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴾ [يونس : ٨٤] .

وقال في خبرِ المسيحِ[١] : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾ [المائدة : ١١١] .

وقال فيمن تقدَّم مِنَ الأنبياءِ : ﴿ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ ﴾ [المائدة : ٤٤] .

وقال عن[٢] بلقيسَ أنَّها قالَتْ : ﴿ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [النمل : ٤٤] .

فالإسلامُ يتضمَّنُ : الاستسلامَ للهِ وحْدَهُ ، فمَنْ اسْتسلَمَ[٣] له ولغيرِهِ كان مُشركًا ، ومَنْ لم يَستسلِمْ له كان مُستكبِرًا[٤] عن عبادتِهِ ، والمُشركُ به والمُستكبِرُ عن عبادتِهِ كافِرٌ .

والاستسلامُ له وحْدَهُ يتضمَّنُ : عبادَتَه وحْدَهُ ، وطاعَتَهُ وحْدَهُ .

فهذا دينُ الإسلامِ الذي لا يقبَلُ اللهُ غيْرَهُ ، وذلكَ إنَّما يكونُ بأنْ يُطاعَ في كلِّ وقتٍ بفِعْلِ ما أَمَرَ به في ذلكَ الوقتِ ، فإذا أَمَرَ في أوَّلِ الأمرِ باستقبالِ الصَّخرةِ ، ثُمَّ أمَرَ ثانيًا باستقبالِ الكعبَةِ ،

(١) في «د» : «عن قومِ عيسىٰ» .
(٢) في «ش» : «في» .
(٣) في الأصل : «أسلَمَ» .
(٤) في الأصل ، و«ش» : «متكبِّرًا» .

كان كلٌّ مِنَ الفِعليْنِ - حينَ أَمَرَ به - داخلًا في دينِ الإسلامِ .

فالدِّينُ : هو الطَّاعةُ والعبادَةُ له في الفِعْلَيْنِ ، وإنَّما تنوَّعَ بعْضُ صُورِ الفعلِ وهي وجهَةُ المُصلِّي ، فكذلكَ الرُّسلُ دِينُهم واحِدٌ ، وإنْ تنوَّعَتِ الشِّرْعَةُ والمِنهاجُ والوِجْهَةُ والمَنْسكُ ، فإنَّ ذلكَ لا يمنَعُ أنْ يكونَ الدِّين واحدًا ، كما لم يمنَعْ ذلك في شريعةِ الرَّسولِ الواحِدِ .

واللهُ تعالىٰ جعَلَ مِن دينِ الرُّسلِ أنَّ أوَّلَهم مُبشِّرٌ بآخرِهِم ويؤمِنُ بِهِ ، وآخرُهم يُصدِّقُ [1] بأوَّلِهم ويؤمِنُ به ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [آل عمران : ٨١] .

قال ابنُ عبَّاسٍ : «لم يبعَثِ اللهُ نبيًّا إلَّا أخذَ عليه الميثاقَ لَئِنْ بُعِثَ مُحمَّدٌ وهو حيٌّ ليؤمنَنَّ به ولينصُرَنَّهُ ، وأمَرَهُ أنْ يأخُذَ الميثاقَ علىٰ أمَّتِهِ لَئِنْ بُعِثَ محمدٌ وهم أحياءٌ ليؤمِنُنَّ بهِ ولِيَنصُرُنَّهُ» [2] .

---

(١) في الأصل : «مصدِّق» .

(٢) رواه الطبري (٥/ ٥٣٩) ، وابن المنذر (١/ ٢٧٠ رقم ٦٥٣) ، وابن أبي حاتم (٢/ ٦٩٣ رقم ٣٧٥٧) في تفاسيرهم مختصرًا .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ ﴾ [المائدة : ٤٨] .

وجعَلَ الإيمانَ بهم مُتلازمًا ، وكفَّرَ مَنْ قال : إنَّه آمَنَ ببعضٍ وكفَرَ ببعضٍ ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ حَقًّا ۚ ﴾ [النساء] .

وقال تعالىٰ : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة : ٨٥] .

وقد قال لنا : ﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [البقرة] .

فأمَرَنا أن نقولَ : آمنَّا بهذا كلِّه ونحنُ للهِ مُسلمونَ ، فمَنْ بَلَغَتْهُ رسالَةُ مُحمَّدٍ ﷺ فلم يُقِرَّ بما جاءَ به لم يكُنْ مُسلمًا ولا مؤمنًا ،

بل يكونُ كافرًا وإن زعَمَ أنَّه مسلمٌ أو مؤمنٌ .

كما[1] ذكَرُوا أنَّه لمَّا أَنزَلَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران : ٨٥] قالتِ اليهودُ والنَّصارىٰ : فنحنُ مُسلمونَ ، فأنزلَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] ، [فقالوا : لا نحُجُّ][2] . فقالَ تعالىٰ : ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[3] .

فإنَّ الاستسلامَ للهِ لا يتِمُّ إلَّا بالإقرارِ بما له علىٰ عِبادِهِ مِنْ حجِّ البيتِ ، كما قال ﷺ : «بُنِيَ الإسلامُ علىٰ خَمْسٍ : شَهادَةِ أَنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، وإقامِ الصَّلاةِ ، وإيتاءِ الزَّكاةِ ، وصومِ رَمَضانَ ، وحَجِّ البَيْتِ»[4] .

ولهذا لمَّا وقَفَ النَّبيُّ ﷺ بعرفَةَ أنزَلَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ ٱلْيَوْمَ

---

(١) في «ش» : «بل كما» .

(٢) من «د» ، و«ع» .

(٣) رواه الشافعي في «الأم» (٢/ ١٠٩) ، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٣/ ١٠٦٣ رقم ٥٠٦) ، والعدني في «الإيمان» (٧٦ رقم ٩) ، والطبري (٥/ ٥٥٦) ، وابن المنذر (١/ ٢٧٧ رقم ٦٧١) ، وابن أبي حاتم (٢/ ٦٩٩ رقم ٣٧٨٨) في تفاسيرهم ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ١٩٧ رقم ٨٦٨١) عن عكرمة .

(٤) رواه البخاري (١/ ١١ رقم ٨) ، ومسلم (١/ ٤٥ رقم ١٦/ ١٩-٢٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[1]
[المائدة:٣] .

وقد تنازَعَ النَّاسُ فيمَنْ تقدَّمَ مِن أُمَّةِ مُوسىٰ وعيسىٰ هل هم مُسلِمونَ أمْ لا ؟

وهوَ[2] نزاعٌ لفظِيٌّ ، فإنَّ الإسلامَ الخاصَّ الذي بعَثَ اللهُ به مُحمَّدًا ﷺ ، المتضمِّنَ لشريعَةِ القرآنِ ليسَ عليه إلَّا أُمَّةُ مُحمَّدٍ ﷺ ، والإسلامُ اليومَ عندَ الإطلاقِ يتناوَلُ هذا .

وأمَّا الإسلامُ العامُّ ، المتناوِلُ لكلِّ شريعةٍ بعَثَ اللهُ بها نبيًّا[3] فإنَّه يتناوَلُ إسلامَ كلِّ أمَّةٍ مُتَّبِعَةٍ لنبيٍّ[4] مِنَ الأنبياءِ .

ورأسُ الإسلامِ مُطلقًا : شهادَةُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ ، وبها بعَثَ اللهُ جميعَ الرُّسلِ ، كما قال تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] .

---

(١) رواه البخاري (١/ ١٨ رقم ٤٥) ، ومسلم (٤/ ٢٣١٢ رقم ٣٠١٧) من حديث عمر رضي الله عنه .
(٢) في «د» : «وهذا» .
(٣) في «الأصل» : «نبيِّنا» . والمثبت من «د» ، و«ش» .
(٤) في «ش» : «لكلِّ نبيٍّ» .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٢٥] .

وقال عن الخليلِ : ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُۥ سَيَهۡدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴾ [الزخرف] .

وقال تعالىٰ عنه : ﴿ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء] .

وقال تعالىٰ : ﴿ قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ ﴾ [الممتحنة : ٤] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ ﴾ [الزخرف : ٤٥] .

وذَكَرَ عن رُسُلِه : كنوحٍ وهودٍ وصالحٍ وغيرِهم أنَّهم قالوا لقومِهم : ﴿ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف : ٥٩] .

وقال عن أهلِ الكهْفِ : ﴿ إِنَّهُمۡ فِتۡيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمۡ وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى ﴿١٣﴾ وَرَبَطۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ إِذۡ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ لَّقَدۡ قُلۡنَآ إِذٗا شَطَطًا ﴿١٤﴾ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗۖ لَّوۡلَا يَأۡتُونَ عَلَيۡهِم بِسُلۡطَٰنِۭ بَيِّنٖۖ فَمَنۡ

﴿ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الكهف] .

وقد قال سُبحانه وتعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ ﴾ [النساء : ٤٨ ، ١١٦] [ذَكَرَ] (١) ذلك في موضعيْنِ من كتابِهِ .

وقد بيَّنَ في كتابِه : الشِّركَ بالملائكَةِ ، و[الشِّركَ] (٢) بالأنبياءِ ، والشِّركَ بالكواكبِ ، والشِّركَ بالأصنامِ ، - وأصْلُ الشِّركِ ، الشِّركُ بالشَّيطانِ - .

فقالَ عنِ النَّصارىٰ : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة : ٣١] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة] .

---

(١) من بقية النسخ ، وفي الأصل : «وذلكَ» فقط .

(٢) من «د» ، و«ع» .

وقال تعالىٰ : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ [أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران] ، فبيَّنَ أنَّ اتِّخاذَ الملائكَةِ والنَّبيينَ أربابًا] (١) كُفْرٌ .

ومعلومٌ أنَّ أحدًا مِن الخلْقِ لم يَزعُمْ أنَّ أحدًا مِنَ الأنبياءِ والأحبارِ والرُّهبانِ (٢) أو مريمَ شارَكُوا اللهَ في خلْقِ السَّماواتِ والأرضِ ، بل ولا زعَمَ أحَدٌ مِنَ النَّاسِ أنَّ العالَمَ لهُ صانِعَانِ مُتكافئانِ في الصِّفاتِ والأفعالِ ، بل ولا أثبَتَ أحَدٌ مِن بني آدمَ إلهًا مُساويًا لله في جميعِ صِفاتِهِ ، بل عامَّةُ المُشركينَ باللهِ مُقِرُّونَ بأنَّه ليسَ شَريكُهُ مثْلَهَ ، بل عامَّتُهم مُقِرُّون (٣) أنَّ (٤) الشَّريكَ مَملوكٌ له سواءٌ (٥) كان مَلَكًا أو نَبيًّا أو كوكبًا أو صَنَمًا ، كما كانَتْ مُشْركو العربِ يقولون في تلبيَتِهم : «لبَّيكَ لا شريكَ لكَ

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل بسبب انتقال نظر الناسخ ، وهو مِن بقية النسخ .

(٢) في «د» : «أن الأنبياءَ أوِ ....، أوِ» . وفي «ش» مثل ما في الأصل لكن «أو» بدل «و» .

(٣) في «ع» ، «ش» : «يقرّونَ» .

(٤) في «د» : «بأنَّ» .

(٥) زادَ في «ش» : «إنْ» .

إلَّا شريكًا هو لكَ ، تملِكُه وما ملَكَ»[1] .

فأهلَّ رسولُ اللهِ ﷺ بالتَّوحيدِ ، فقالَ : «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيكَ ، لَبَّيْكَ لا شَريكَ لكَ لَبَّيْكَ ، إنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لكَ وَالمُلْكَ ، لا شَريكَ لكَ»[2] .

وقد ذكَرَ أربابُ المقالاتِ ما جمَعُوا مِن مقالاتِ الأوَّلينَ والآخرينَ في المِلَلِ والنِّحَلِ والآراءِ والدِّياناتِ ، فلم يَنْقُلوا عن أحدٍ إثباتَ شريكٍ مُشارِكٍ له في خَلْقِ جميعِ المخلوقاتِ ، ولا مُماثِلٍ لهُ في جميعِ الصِّفاتِ ، بل مِن أعظَمِ ما نَقَلوا في ذلك قولُ الثَّنويةِ الذين يقولونَ بالأصليْنِ : النُّورِ والظُّلمةِ ، وأنَّ النُّورَ خلَقَ الخيْرَ ، والظُّلمةَ خلقَتِ الشَّرَّ ، ثُمَّ ذَكَروا لهم في الظُّلمةِ قوليْنِ :

أحدُهما : أنَّها مُحدَثَةٌ ، فتكونُ مِن جُملَةِ المخلوقاتِ لهُ .

والثَّاني : أنَّها قديمَةٌ ، لكنَّها لم تَفعلْ إلَّا الشَّرَّ ، وكانتْ[3]

(١) جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : «كان المُشركونَ يقولون : لبَّيكَ لا شريكَ لكَ ، قال : فيقولُ رسولُ الله ﷺ : «ويلكم قدٍ ، قدٍ» ، فيقولون : إلَّا شريكًا هو لكَ ، تَمْلِكُهُ وما مَلَكَ ، يقولون هذا وهم يطوفون بالبيتِ» . رواه مسلم (٢/ ٨٤٣ رقم ١١٨٥) .

(٢) رواه البخاري (٢/ ١٣٨ رقم ١٥٤٩) ، ومسلم (٢/ ٨٤١ رقم ١١٨٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) في «د» ، و«ش» : «فكانَتْ» .

ناقصَةً في ذاتِها وصفاتِها ومفعولاتِها عنِ النُّورِ .

وقد أخبرَ اللهُ سُبحانه عن المشركينَ مِن إقرارِهم بأنَّ اللهَ خالِقُ المخلوقاتِ ما بيَّنَهُ في كتابِه ، فقالَ[1] تعالىٰ : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر : ٣٨] .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾ ، إلىٰ قولِه : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ ﴾ [المؤمنون] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف : ١٠٦] .

❊ ❊ ❊

---

(١) في «ش» : «قال» .

وبهذا وغيرِه يُعرَفُ ما وَقَعَ مِن الغَلَطِ في مُسمَّىٰ «التَّوحيدِ» ؛ فإنَّ عامَّةَ المُتكلِّمينَ الذين يُقرِّرونَ التَّوحيدَ في كُتُبِ الكلامِ والنَّظرِ غايتُهُم أن يجعلوا التَّوحيدَ ثلاثَةَ أنواعٍ ، فيقولونَ :

هو واحِدٌ في **ذاتِهِ** لا قَسيمَ[1] لهُ .

وواحِدٌ في **صفاتِه** لا شِبْهَ لهُ .

وواحِدٌ في **أفعالِهِ** لا شريكَ لهُ[2] .

وأشهَرُ الأنواعِ الثَّلاثةِ عندَهم هوَ الثَّالِثُ[3] : وهو «توحيدُ الأفعالِ» ، وهو تبيانُ أنَّ خالِقَ العالَمِ واحِدٌ ، وهم يحتَجُّون علىٰ ذلكَ بما يذكُرونَه من دلالةِ التَّمانُعِ[4] وغيرِها ، ويظنُّونَ أنَّ هذا

---

(١) في «د» ، و«ش» : «قسمَ ... ، شبيه له» .

(٢) **انظر في تقسيمهم للتوحيد** : «الإرشاد» للجويني (٥٢) ، و«الملل والنحل» (١/ ٤٢) ، و«نهاية الإقدام» (٩٠) للشهرستاني .
والرد عليهم من كتب المؤلف : «الفتاوىٰ» (٦/ ١١٢) ، (١٣/ ٢٠٣) ، (١٧/ ٤٤٩) ، و«التسعينية» (٣/ ٧٨٠، ٧٩١) ، و«الدرء» (١/ ٢٢٥-٢٢٨) ، (٩/ ٣٤٥) ، و«الصفدية» (٢/ ٢٢٩) .

(٣) في الأصل ، و«ش» : «الأنواع عندهم في الثلاثة هو الثالث» .

(٤) **قال شيخ الإسلام في دليل التمانع** : «أنهُ : لو كان للعالَمِ صانِعانِ لكان أحدُهُما إذا أَرادَ أَمرًا وأرادَ الآخرُ خِلافَهُ ، مِثلَ أنْ يُريدَ أَحَدُهُما إطْلاعَ الشَّمسِ مِن مَشْرِقِها ، ويُريدَ الآخَرُ إطلاعَها مِن مَغربِها أو مِن جِهةٍ أُخرىٰ ، امتنَعَ أنْ يَحصُلَ مُرادُهُما ؛ لأنَّ ذلك جَمْعٌ بينَ الضِّدَّينِ =

هو التَّوحيدُ المطلوبُ (١)، وأنَّ هذا هو معنىٰ قولِنا : لا إلهَ إلَّا اللهُ ، حتىٰ قد يجعلون معنىٰ الإلهيَّةِ هو : القدرَةَ علىٰ الاختراعِ !

[والضِّدان لا يجتمعان] ، فَيَلْزَمُ إمَّا أنْ لا يَحصُلَ مُرادُ واحِدٍ مِنهُما ، فلا يكونُ واحِدٌ مِنهُما ربًّا [لأنه عاجزٌ ، والعاجزُ لا يصلحُ أن يكون إلهًا] ، وإمَّا أَن يحصُلَ مُرادُ أحدِهِما دونَ الآخرِ ، فيكونُ الذي حَصَلَ مُرادُهُ هو الرَّبُّ دونَ الآخرِ» . «منهاج السنة» (٣/ ٣٠٤-٣٠٥) . وما بين المعقوفات مني للتوضيح والشرح .

ويرىٰ شيخ الإسلام أنه : «**برهانٌ صحيحٌ عقليٌّ**» . «الدرء» (٩/ ٣٥٤) .

وانظر الكلام عليه بتوسع في : «الدرء» (٩/ ٣٤٨-٣٧٧) .

وانظر في دليل التمانع من كتب المتكلمين : «الإنصاف» (٣٤) ، و«التمهيد» (٢٥) للباقلاني ، و«الإرشاد» للجويني (٥٣) ، و«أصول الدين» للبغدادي (٨٥) ، و«شرح الأصول الخمسة» للقاضي (٢٧٧، ٢٨٥) .

(١) قال العلامة ابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ) -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وكثيرٌ مِن أهلِ النَّظرِ يزعُمونَ أنَّ دليلَ التَّمانُعِ هو معنىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ؛ لاعتقادِهِم أنَّ توحيدَ الرُّبوبيةِ الذي قرَّروهُ هو توحيدُ الإلهيةِ الذي بيَّنَهُ القرآنُ ، ودَعَت إليه الرسلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، وليس الأمرُ كذلك ، بل التوحيدُ الذي دَعَت إليه الرُّسُلُ ، ونَزَلَت به الكُتُب : هو توحيدُ الإلهيةِ المُتضمِّنُ توحيدَ الربوبيةِ ، وهو عبادةُ اللهِ وحدَه لا شريكَ لهُ ، فإنَّ المشركينَ مِن العرب كانوا يُقرُّونَ بتوحيدِ الرُّبوبية ، وأنَّ خالِقَ السَّماواتِ والأرضِ واحدٌ ، كما أخبر تعالىٰ عنهم بقوله : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ ، ومثلُ هذا كثيرٌ في القرآن» . «شرح الطحاوية» (١/ ٢٨-٢٩) .

ومعلومٌ أنَّ المُشركينَ مِنَ العَرَبِ [(١)] الذين بُعِثَ إليهم مُحمَّدٌ ﷺ [(٢)] لم يكونوا يخالفُونَه [(٣)] في هذا ، بل كانوا يقرُّون بأنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ ، حتىٰ إنَّهم كانوا يُقِرُّونَ بالقدَرِ أيضًا ، وهم مع هذا مُشركونَ .

وقدْ تبيَّن أنَّ ليسَ في العالَمِ [(٤)] مَنْ يُنازِع [(٥)] في أصْلِ هذا الشِّركِ ، ولكنْ غايَةُ ما يُقالُ : إنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ بعْضَ الموجوداتِ خَلْقًا لغيرِ اللهِ ، كالقَدَرِيَّةِ وغيرِهم ، لكنَّ هؤلاءِ يُقِرُّون بأنَّ اللهَ خالِقُ العبادِ وخالِقُ قُدرتِهم ، وإنْ قالوا : إنَّهم خلَقُوا أفعالَهم .

وكذلكَ أهْلُ الفلسفَةِ ، والطَّبعِ [(٦)]، والنُّجومِ الذين يجعلونَ

---

(١) زادَ في «ش» : «أولاء» .

(٢) في «د» ، و«ع» : «محمدﷺ أوَّلًا» .

(٣) في «ش» : «يخالفُوه» .

(٤) في «ش» : «العلم» .

(٥) في «ش» : «تنازَعَ» .

(٦) قال شيخ الإسلام : «ومِمَّا يُوضِّحُ الأمرَ في ذلك أنَّ هؤلاء حقيقةُ قولِهم تعطيلُ الصَّانعِ ؛ فإنَّ هؤلاءِ نوعانِ : طَبَائعيُّونَ ، وإلهيُّونَ .
فأمَّا الطَّبيعيون : فلا يُقِرُّونَ بوُجودِ مَوجودٍ وراءَ الفَلَكِ وما يَحويه ، وحقيقةُ قولهم : أنَّ العالَم واجبُ الوُجودِ بنفسِهِ ليس له مُبدِعٌ ولا فاعلٌ ، وهذا هو التَّعطيلُ الذي كان يعتقِدُهُ فرعون» . «الصفدية» (١/ ٢٤٢) .
وانظر : «الصَّفدية» (١/ ٢٣٦-٢٣٧) ، و«المُنقِذ مِن الضَّلال» (٦١) .

بعْضَ المخلوقاتِ مُبْدِعَةً لبعضِ الأمورِ [1] ، هم مع الإقرارِ

---

(١) المُتفلسِفةِ يقولون : إنَّ العقولَ - التي يُسمِّيها مَن يتظاهرُ بالإسلامِ منهم ملائكة- معلولةٌ متولِّدةٌ عن اللهِ ، لم يَخلُقها بمشيئتِهِ وقُدرتِهِ ، ويقولون : إنها هي ربُّ العالَم وهي قديمةٌ أزليَّةٌ ، فاللهُ خَلَقَ العقلَ الأولَ -لأنَّ اللهَ لم يَصْدُر عنه إلَّا واحدٌ كما سيأتي- وهذا العقلُ أبدَعَ العقلَ الثاني ، والثاني أبدعَ الثالث وعقل ثم عقل إلىٰ تمام عشرة عقول ، والعاشر هو «العقل الفعَّال» -وعند مدَّعي الإسلام منهم هو جبريل- ، المُتعلِّق بفلكِ القمر ، فيقولون : إنهُ أبدَعَ ما تحتَ الفلكِ ، فهو عندهم المُبدِع لِمَا تحتَ السَّماءِ مِن هواءٍ ، وسحابٍ ، وجبالٍ ، وحيوانٍ ... إلخ ، ومنهُ يفيضُ الوحيُ والعلمُ علىٰ الأنبياءِ وغيرِهم ! فهم يقولون بِقِدَمِ العالَم وأبديَّته ، وأنَّ العقلَ الفعالَ هو الخالقُ المُدبِّرُ .
قال شيخ الإسلام : «وهذا كفرٌ لم يصل إليه أحدٌ مِن كُفارِ أهل الكتاب ومشركي العربِ» . «الفتاوىٰ» (٩/ ١٠٤) .
انظر : «الصفدية» (١/ ٨-٩، ٢٤٩) ، (٢/ ٢٠١-٢٠٩، ٢٥١، ٢٨٦) ، و«الفتاوىٰ» (٦/ ٥٤٠) ، (٩/ ١٠٤) ، (١٢/ ١٢٠، ١٦٣، ٢٤٤، ٥١٦) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (١٠٩، ١٨١) ، و«النبوات» (١/ ٤٣٢، ٥٠٥) ، (٢/ ٦٩٦-٧٠١) وحواشيها ، و«الدرء» (٢/ ٣٠٤) ، (٩/ ٢٥٣-٢٥٨، ٤٠١) ، و«بغية المرتاد» (٢٤١-٢٥٥، ٢٨٤، ٣٢٦، ٣٥٧) ، و«منهاج السنة» (١/ ٣٤٢) ، (٢/ ٣٥٩) ، و«الرد علىٰ المنطقيين» (١٩٦، ٢٧٥) ، و«النونية» لابن القيم (٢/ ٢٣٩ رقم ٧٨٦-٨١٤) وشروحها .
ومن كتب الفلاسفة والمتكلمين : «النجاة» لابن سينا (٢٧٣) ، و«آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابي (٥٥، ٥٧-٥٨، ٦١، ١١٢) ، و«الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٢٤٣) ، (٢/ ٦٥، ١٢٤، ١٩٤) ، و«تهافت الفلاسفة» للغزالي (١٣٤، ١٤٢-١٤٥) .

بالصَّانِعِ يجعلونَ هذه الفاعِلاتِ مَصنوعةً مخلوقَةً ، لا يقولونَ إنَّها غنيَّةٌ عنِ الخالِقِ ، مشاركَةٌ له في الخَلْقِ .

فأمَّا[1] مَنْ أنكَرَ الصَّانعَ فذاكَ جاحِدٌ مُعطِّلٌ للصانعِ ، كالقولِ الذي أظهَرَه فرعونُ ، والكلامُ الآنَ مع المشركينَ باللهِ المقرِّينَ بوُجودِه .

فإذًا [2] هذا التَّوحيدُ الذي قرَّروهُ لا يُنازِعُهم فيه هؤلاءِ المشركونَ ، بل يُقرُّون بِهِ[3] - مع أنَّهم مشركونَ - ، كما ثبَتَ بالكتابِ والسُّنةِ والإجماعِ ، وكما عُلِمَ بالاضطرارِ من دينِ الإسلامِ .

وكذلك النَّوعُ الثَّاني ، وهو قولُهم : **لا شبيهَ لهُ في صفاتِه** ، فإنَّه ليسَ في الأُممِ مَنْ أثبَتَ قديمًا مُماثلًا له في ذاتِهِ سواءٌ قال : إنَّه شاركَه ، أو قال : إنَّه لا فعلَ له ، بل مَنْ شبَّهَ به شيئًا مِن مخلوقاتِهِ فإنَّما يشبِّهُهُ به في بعضِ الأمورِ .

وقد عُلِمَ بالعقلِ امتناعُ أنْ يكونَ له مِثْلٌ في[4] المخلوقاتِ يُشارِكُهُ [5] فيما يجِبُ أو يجوزُ أو [6] يمتنعُ عليه ،

---

(١) في «ش» : «وأمَّا» .
(٢) في «ع» : «فإن» .
(٣) في «ش» : «يقرِّرونَه» .
(٤) في «ش» : «منَ» .
(٥) في الأصل ، و«ش» : «مشاركه» ، والمثبت من «د» ، و«ع» .
(٦) في «د» : «أن» .

فإنَّ[1] ذلك يستلزِمُ الجمعَ بينَ النقيضيْنِ كما تقدَّمَ .

وعُلِمَ أيضًا بالعقلِ : أنَّ كُلَّ موجودَيْنِ قائمينِ بأنفسِهما فلا بدَّ بينَهما مِن قَدْرٍ[2] مُشتَرَكٍ ، كاتِّفاقهما في مُسمَّىٰ «الوجودِ» ، و«القيامِ بالنَّفسِ» ، و«الذَّاتِ» ونحوِ ذلك ، وأنَّ نَفْيَ ذلك يَقتَضي التَّعطيلَ المَحْضَ ، وأنَّه لا بدَّ مِن إثباتِ خَصائصِ الرُّبوبيَّةِ ، وقد تقدَّمَ الكلامُ علىٰ ذلك .

ثم إنَّ[3] الجهميَّةَ - منَ المعتزلَةِ وغيرِهم - : أدْرَجُوا[4] نفيَ الصِّفاتِ في مُسمَّىٰ «التَّوحيدِ»[5] ، فصارَ مَنْ قال : إنَّ للهِ عِلْمًا أو قُدرةً ، أو أنَّه يُرىٰ ، أو أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ يقولون : إنَّه مُشبِّهٌ ليسَ بموحِّدٍ .

وزادَ عليهم غُلاةُ الفلاسِفَةِ والقرامِطَةِ فنَفَوا أسماءَهُ الحُسنىٰ ، وقالوا : مَنْ قال : إنَّ اللهَ عليمٌ قديرٌ عزيزٌ حكيمٌ ، فهوَ مُشبِّهٌ ليسَ بموحِّدٍ .

وزادَ غُلاةُ الغُلاةِ ، وقالوا[6] : لا يوصَفُ بالنَّفيِ ولا الإثباتِ ؛

---

(١) في «ش» : «لأنَّ» .
(٢) في «ش» : «بقدرٍ» .
(٣) في الأصل : «وأن» فقط ، والمثبت من البقية .
(٤) في «ش» : «أوْجَبُوا» .
(٥) في «د» ، و«ع» : «ذلكَ» بدل كلمة : «التوحيد» !
(٦) في «د» : «بأنْ قالُوا» . و«ش» : «فقالُوا» .

لأنَّ في كلٍّ منهما تشبيهًا له .

وهؤلاءِ كلُّهم وقَعُوا مِن جِنسِ التَّشبيهِ فيما هوَ شرٌّ مِمَّا فرُّوا مِنهُ ، فإنَّهم شَبَّهوهُ بالمُمتَنِعاتِ والمعدوماتِ والجماداتِ (١) فرارًا مِن تشبيهِهِم - بزعْمِهم - له بالأحياءِ .

ومعلومٌ أنَّ هذه الصِّفاتِ الثَّابتَةَ للهِ لا تَثْبُتُ له علىٰ حَدِّ ما تَثبُتُ لمخلوقٍ أصلًا ، وهو (٢) سُبحانهُ وتعالىٰ ليسَ كمثْلِهِ شيءٌ لا في ذاتِهِ ولا في صفاتِهِ ولا في أفعالِهِ ، ولا (٣) فرْقَ بينَ إثباتِ الذَّاتِ وإثباتِ الصِّفاتِ ، **فإذا لم يكُنْ في إثباتِ الذَّاتِ إثباتُ مُماثلَةِ الذَّواتِ (٤) لم يكُنْ في إثباتِ الصِّفاتِ إثباتُ مُماثلَةٍ له في ذلكَ .**

فصارَ هؤلاءِ الجهميَّةُ المُعطِّلَةُ يجعلونَ هذا توحيدًا ، ويجعلونَ مُقابلةَ ذلكَ التَّشبيهَ ، ويسمُّونَ نُفوسَهم «الموحِّدينَ» !

وكذلكَ النَّوعُ الثَّالثُ - وهوَ قولُهم : هو (٥) واحِدٌ لا قسيمَ (٦) له

---

(١) في «الأصل» ، و«ش» : «والجامداتِ» . والمثبت من «د» ، و«ع» .
(٢) في «ش» : «ثبتَتْ للمخلوقِ إذْ هوَ» .
(٣) في «ع» : «فلا» .
(٤) في «د» : «للذَّاتِ» . و«ش» : «الذَّاتِ» .
(٥) «هو» من «د» ، و«ع» .
(٦) في «د» : «قسمَ» .

في ذاتِه ، أو لا جزءَ له ، أو لا بعضَ له - لفظٌ مُجملٌ ؛ فإنَّ اللهَ سُبحانه أَحَدٌ صَمَدٌ لم يلِدْ ولم يولَدْ ولم يكُنْ له كُفوًا أحَدٌ ، فيمتنِعُ عليه أن يَتفرَّقَ ، أو يتجزَّأَ ، أو يكونَ قد رُكِّبَ مِن أَجزاءٍ ، لكنَّهم يُدرِجونَ في هذا اللَّفظِ نفيَ عُلوِّهِ علىٰ عرشِهِ ، ومُبايَنَتِهِ لخلْقِهِ ، وامتيازِه عنهم ، ونحوِ ذلكَ مِن المعاني المُستلزِمَةِ لنفْيه وتعطيلِهِ ، ويجعلونَ ذلك مِن التَّوحيدِ .

فقدْ تبيَّنَ أنَّ ما يُسمُّونَهُ «توحيدًا» : فيه ما هو حقٌّ ، وفيه ما هو باطِلٌ ، ولو كان جميعُه حقًّا ؛ فإنَّ المشركينَ إذا أقرُّوا بذلكَ [كُلِّهِ][(١)] لم يَخرُجُوا منَ الشِّركِ الذي وصَفَهم به في القرآنِ ، وقاتَلَهم عليه الرَّسولُ ﷺ ، بل لا بُدَّ أنْ يعتَرِفوا أنَّه[(٢)] : **لا إلهَ إلَّا اللهُ .**

وليسَ المرادُ «بالإلهِ» هوَ القادِرُ علىٰ الاختراعِ ، كما ظنَّه مَنْ ظنَّه من أئمَّةِ المُتكلِّمينَ ، حيثُ ظنَّ أنَّ الإلهيَّةَ هي القدرَةُ علىٰ الاختراعِ ، وأنَّ مَنْ أقرَّ بأنَّ اللهَ هوَ القادِرُ علىٰ الاختراعِ دُونَ غيْرِه فقدْ شهِدَ أنَّه[(٣)] لا إلهَ إلَّا هو ، فإنَّ المشركينَ كانوا يقرُّونَ بهذا

---

(١) من «ع» ، و«ش» .

(٢) في الأصل : «إن لم يعترفوا بأنه» والمثبت من «د» ، و«ع» . وفي «ش» : «بل لابدَّ بأن يَعرِفوا بأنَّه» .

(٣) في «د» ، و«ع» : «أنْ».

وهُم مُشركونَ كما تقدَّم بيانُه [1] .

بل الإلهُ الحقُّ هو الذي [2] يستحِقُّ أنْ يُعبَدَ ، فهو «إلهٌ» بمعنىٰ مألوهٍ ، لا «إلَهٌ» بمعنىٰ آلِهٍ [3] .

والتَّوحيدُ : أنْ يُعبدَ اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ ، والإشراكُ : أنْ يُجعَلَ مع اللهِ إلهًا آخَرَ .

وإذا تبيَّنَ أنَّ غايَةَ ما يقرِّرُه هؤلاءِ النُّظارُ ، أهلُ الإثباتِ للقدرِ ، المُنتسِبونَ إلىٰ السُّنَّةِ ، إنَّما هوَ توحيدُ الرُّبوبيَّةِ ، وأنَّ اللهَ ربُّ

---

(١) انظر كتب أهل الكلام : «السنوسية» (٩) ، و«نهاية الإقدام» (٩١) ، و«الملل والنحل» (١/ ١٠٠) ، و«أصول الدين» للبغدادي (١٢٣) .
وانظر هذا الكلام في كتب شيخ الإسلام ورده عليهم : «الاقتضاء» (٢/ ٨٥٤-٨٥٦) ، و«الدرء» (١/ ٢٢٦-٢٢٨) ، (٩/ ٣٧٧) ، و«الفتاوىٰ» (٨/ ١٠١، ٣٧٨) ، (١٣/ ٢٠٣) ، و«جامع المسائل» (٨/ ١٧٣) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ١٤٢) ، (٥/ ٢٥٠) ، و«بغية المرتاد» (٢٦١) .
وانظر -للأهمية- في آثار قولهم هذا وخطره : «منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله» د. خالد عبد اللطيف (١/ ١٤٢-٢١٢) ، و«جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» لشيخنا شمس الدين الأفغاني -رَحِمَهُ اللهُ- (١/ ١٧٥) وما بعدها .

(٢) في «د» : «الذي هوَ» .

(٣) انظر : «تهذيب اللغة» للأزهري (٦/ ٤٢٣-٤٢٤) ، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (١/ ١٢٧) ، و«المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (٤/ ٢٥٨-٢٥٩) .

كلِّ شيءٍ ، ومعَ هذا فالمشركونَ كانوا مقرِّينَ بذلكَ مع أنَّهم مشركونَ .

فكذلكَ [(١)] طوائفُ من أهلِ التَّصوفِ ، المُنتَسِبينَ [(٢)] إلىٰ المعرفَةِ والتَّحقيقِ والتَّوحيدِ : غايَةُ ما عندَهم مِنَ التَّوحيدِ هو شُهودُ هذا التَّوحيدِ ، وهو : أنْ يشهَدَ أنَّ اللهَ ربُّ كلِّ شيءٍ ، ومَلِيكُهُ ، وخالِقُهُ ، لا سِيَّما إذا غابَ العارِفُ بمَوجودِهِ عن وُجودِه ، وبمشهودِهِ عن شُهودِهِ ، وبمعروفِهِ عن مَعرفتِهِ ، ودخَلَ في فناءِ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ ، بحيثُ يَفْنىٰ مَنْ لم يكُنْ ، ويَبْقىٰ مَنْ لم يزَلْ ، فهذا عندَهم هو الغايَةُ التي لا غايةَ وراءَها [(٣)] .

ومعلومٌ أنَّ هذا هو تحقيقُ ما أقرَّ به المشركون مِنَ التَّوحيدِ ، ولا يصيرُ الرَّجلُ بمجرَّدِ هذا التَّوحيدِ مُسلِمًا ، فضلًا عن أنْ يكونَ وليًّا [للهِ] [(٤)] ، أو مِن ساداتِ الأولياءِ .

وطائفةٌ مِن أهلِ التَّصوُّفِ والمعرفَةِ : يقرِّرونَ هذا التَّوحيدَ مع إثباتِ الصِّفاتِ ، فيبقونَ [(٥)] في توحيدِ الرُّبوبيةِ مع إثباتِ الخالِقِ

---

(١) في «ع» : «وكذلك» .

(٢) زادَ في «د» ، و«ع» : «والمنتسبين» .

(٣) سيأتي في كلام المؤلف أنواع الفناء وبيان وجه الضلال في بعضها .

(٤) من «د» ، و«ع» ، و«ش» .

(٥) في «ش» : «فينفونَ» .

للعالَمِ المُباينِ لمخلوقاتِهِ[1] .

وآخرونَ : يَضُمُّون هذا إلىٰ نفيِ الصِّفاتِ فيَدْخُلونَ في التَّعطيلِ مع هذا .

وهذا شرٌّ مِن حالِ كثيرٍ مِنَ المُشركينَ .

وكان جهْمٌ ينفي الصِّفاتِ ، ويقولُ بالجبْرِ ، فهذا تحقيقُ قوْلِ جهمٍ ، لكنَّه إذا أثبتَ الأمرَ والنَّهيَ ، والثَّوابَ والعقابَ ، فارَقَ المشركينَ مِن هذا الوجْهِ ، لكنَّ جهمًا ومَنِ اتَّبعَه يقولُ بالإرجاءِ ، فضَعَفَ[2] الأمرُ والنَّهيُ والثَّوابُ والعقابُ عندَه .

والنَّجاريَّةُ والضِّراريَّةُ[3] وغيرُهم : يَقْرُبونَ مِنْ جهمٍ في مسائلِ القدرِ والإيمانِ ، مع مقاربتِهم أيضًا له في نفيِ الصِّفاتِ .

والكُلَّابيَّةُ والأَشْعَرِيَّةُ خيرٌ مِن هؤلاءِ في بابِ الصِّفاتِ ، فإنَّهم يُثْبِتونَ للهِ الصِّفاتِ العقليَّةَ ، وأئمَّتُهم يُثْبِتونَ الصِّفاتِ

---

(١) **انظر في كلام هذه الطائفة وإثباتها للصفات** : «الحموية» (٢٢٧-٢٢٨ ، ٢٣١-٢٨٩) وقد ذكرتُ هناك ما ذكره المؤلف عنهم في بقية كتبه .

(٢) في بقية النسخ : «فيضعُفُ» ، وكلمة : «الثواب» سقطت من الأصل !

(٣) «الضِّرارية» أتباع ضرار بن عمرو ، و«النجارية» أتباع الحسين بن محمد النجار ، **وكلاهما هلك في القرن الثالث** ، وهما من المعتزلة . انظر : «الملل والنحل» (١/٨٨-٩١) ، و«الفرق بين الفرق» (٢٠٧، ٢١٣) ، و«السير» (١٠/ ٥٤٤، ٥٥٤) ، و«أصول الدين» للجيلاني (٣٧٤) .

الخبريَّةَ أيضًا كما قد فصَّلْتُ أقوالَهم في غيرِ هذا الموضعِ (١) .

وأمَّا في بابِ القَدَرِ ، ومسائلِ الأسماءِ والأحكامِ فأقوالُهم مُتقارِبَةٌ .

والكُلَّابِيَّةُ : [هم] (٢) أتباعُ أبي مُحمَّدٍ عبدِ اللهِ بنِ سعيدِ بنِ كُلَّابٍ ، الذي سلَكَ الأشعريُّ (٣) خلْفَهُ .

وأصحابُ ابنِ كُلَّابٍ ، كالحارثِ المحاسبيِّ وأبي العبَّاسِ القلانسيِّ ونحوِهما - خيرٌ منَ الأشعريَّةِ في هذا وهذا وهذا (٤) ، فكلَّما كان الرَّجلُ إلىٰ السَّلفِ والأئمَّةِ أقرَبَ كان قولُه أعْلَىٰ وأفضَلَ .

والكَرَّامِيَةُ : قولُهم في الإيمانِ قولٌ مُنكرٌ لم يسبقْهم إليه أحَدٌ ، حيثُ جَعَلوا الإيمانَ قولٌ باللِّسانِ [وإنْ كان] (٥) مع عدمِ

---

(١) نقلها في : «المسألة الحموية» (٢١٨، ٢٣١-٢٨٨، ٢٩٢-٣٢٣) ، و«درء التعارض» (٢/ ٥-١١٥) ، (٦/ ١٩٣ وما بعدها) ، وعامة الجزء الخامس من «بيان تلبيس الجهمية» ، و«الفتاوىٰ» مليئة بالنقل عنهم .

(٢) ما بين المعقوفتين من «د» ، و«ع» .

(٣) في «ش» : «الأشعريَّةُ» .

(٤) انظر : «الفتاوىٰ» (٦/ ٥٥) ، (١٤/ ٣٤٨-٣٤٩) ، (١٥/ ٢٢٢) ، و«الاستقامة» (١/ ١٠٥) ، و«النبوات» (١/ ٢٦٦-٢٧١، ٥٨٠) ، و«بغية المرتاد» (٤٢٦) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٨٦) . وانظر رسالة : «آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية» .

(٥) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

تصديقِ القلبِ ، فيجعلونَ المنافقَ مُؤمنًا ؛ لكنَّه مُخلَّدٌ في النَّارِ ، فخالفوا الجماعَةَ في الاسمِ دُونَ الحُكْمِ .

وأمَّا في الصِّفاتِ ، والقدَرِ ، والوعيدِ ، فهُم أشبَهُ مِن أكثرِ طوائفِ الكلامِ التي في أقوالها مخالفَةٌ للسُّنةِ[1] .

وأمَّا المعتزلةُ فهُم يَنفونَ الصِّفاتِ ، ويقاربونَ قوْلَ جهمٍ ، لكنَّهم يَنفُونَ القدَرَ ، فهُم وإنْ عَظَّموا الأمرَ والنَّهيَ ، والوعْدَ والوعيدَ ، وغَلَوْا فيه ، فهم يكذِّبونَ بالقدرِ ، ففيهم نوعٌ مِن الشِّركِ مِن هذا البابِ .

والإقرارُ بالأمرِ والنهيِ ، والوعدِ والوعيدِ ، مع إنكارِ القدرِ ، خيرٌ منَ الإقرارِ بالقدرِ مع إنكارِ الأمرِ والنَّهيِ والوعدِ والوعيدِ ؛ ولهذا لم يكُنْ في زمنِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ مَنْ ينفي الأمرَ والنَّهيَ ، والوعدَ والوعيدَ ، وكان قد نبغ فيهم القدريَّةُ ، كما نبغَ[2] فيهم

---

(١) **انظر** : «الفتاوى» (٧/ ١٤٠-١٤١، ٢١٦، ٥٠٩) ، (٨/ ٢٠) ، و«الدرء» (٢/ ٢٠٥) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ١٥٤، ٢٥١، ٢٦٩) ، (٣/ ٥٥٥) ، (٥/ ٣٥٩-٣٦٢) ، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٩٩) ، (٣/ ٤٦٢) ، و«النبوات» (١/ ٥٨٠، ٥٨٢) .
ومن كتب الفرق والمقالات : «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٣٣، ٢٥٧) ، و«الفرق بين الفرق» (٢١٥-٢٢٥) ، و«الملل والنحل» (١/ ١٠٨-١١٣) .

(٢) في «ش» في هذا الموضع والذي قبله : «نبَعَ» .

الخوارجُ الحَروريَّةُ ، وإنَّما يظهَرُ منَ البدعِ أوَّلًا ما كان أَخَفَّ ، وكُلَّما ضَعُفَ مَنْ يقومُ بنورِ النُّبوَّةِ قويَتِ البدعَةُ[(١)] .

فهؤلاءِ المُتصوِّفونَ الذين يَشْهَدونَ الحقيقةَ الكونيَّةَ ، مع إعراضِهم عن الأمرِ والنَّهيِ شَرٌّ مِنَ القدريَّةِ المُعتزلةِ ونحوِهم ؛ أولئكَ يُشبَّهونَ بالمجوسِ ، وهؤلاءِ يُشبَّهونَ بالمشركينَ الذين قالوا : ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ، والمُشركونَ شَرٌّ مِنَ المجوسِ .

فهذا أَصْلٌ عظيمٌ ، علىٰ المُسلمِ أن يَعرِفَهُ ، فإنَّه أَصْلُ الإسلامِ الذي يَتَمَيَّزُ به أَهْلُ الإيمانِ مِن أَهْلِ الكُفرِ ، وهو الإيمانُ بالوحدانيَّةِ والرِّسالةِ : شهادةُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ ، وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ .

وقد وقَعَ كثيرٌ منَ النَّاسِ في الإخلالِ بحقيقةِ هذينِ الأصلينِ ، أو أحدِهما ، مع ظنِّه أنَّه في غايَةِ التَّحقيقِ والتَّوحيدِ والعِلْمِ والمعرفَةِ ، فإقرارُ المرءِ بأنَّ اللهَ ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُهُ وخالِقُهُ لا يُنجِّيهِ مِن عذابِ اللهِ إن لم يقترنْ به الإقرارُ بأنَّه[(٢)] لا إلهَ إلَّا اللهُ ،

---

(١) انظر : «شرح الأصبهانية» (٦٧٥) ، و«الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٥٥) ، (٢٨/ ٤٨٩) .

(٢) في «د» ، و«ع» : «إقرارُه بأنْ» ، وفي «ع» : «بأنه» .

فلا يستحِقُّ العبادَةَ أحدٌ إلَّا هوَ ، وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ ، فيجِبُ تصديقهُ فيما أَخبَرَ ، وطاعتُهُ فيما أَمَرَ ، فلا بدَّ مِنَ الكلامِ في هذينِ الفصليْنِ .

الفَصلُ الأوَّلُ: توحِيدُ الإلهيَّةِ

فإنَّه سُبحانهُ أَخبَرَ عنِ المشركينَ - كما تقدَّمَ - بأنَّهم أثبَتُوا وسائِطَ بينَهم وبينَ اللهِ يدعونَهم ويتَّخذونَهم شُفعاءَ بدونِ [إذْنِ][1] اللهِ ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس : ١٨] ، فأخبَرَ أنَّ هؤلاءِ [الذينَ][2] اتَّخَذوا هؤلاءِ الشُّفعاءَ : مُشركون[3].

وقال تعالىٰ عن مؤمن «يسٓ» : ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ﴾ [يسٓ] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم

(١) من بقية النسخ .

(٢) من «د» ، و«ش» ، وهذا السطر ساقط من «ع» .

(٣) انظر في كلام المؤلف حول شِركِ مَن اتَّخذ بينَهُ وبين اللهِ وسائط يدعوهم : «الفتاوىٰ» (١/ ١٢١-١٣٨) ، (١٥/ ٢٢٦) ، (٢٧/ ٦٤) وما بعدها ، و«قاعدة جليلة» (٢٠-٢٥، ٤٩) ، و«الإخنائية» (٢٠٧) ، و«منهاج السنة» (٣/ ٣٣٠-٣٣٢) ، و«جامع المسائل» (٢/ ٧٨) ، (٣/ ١٥١) ، و«قاعدة عظيمة» (١٢٠) ، و«القواعد النورانية» (١/ ٤١٢) .

﴿ مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام : ٩٤] ، فأخبرَ عن شُفعائِهم أنَّهم زَعَمُوا أنَّهم فيهم شركاءُ .

وقال تعالىٰ : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [الزمر] .

وقال تعالىٰ : ﴿ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍۚ ﴾ [السجدة : ٤] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام : ٥١] .

وقد قال تعالىٰ : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴾ [الأنبياء] .

وقال تعالىٰ : ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾ [النجم : ٢٦] .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ [سبأ] (١) .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء] .

قال طائفةٌ مِنَ السَّلفِ : «كان أقوامٌ يدعونَ العُزيرَ والمسيحَ والملائكةَ ، فأنزَلَ اللهُ هذه الآيةَ بيَّنَ فيها أنَّ الملائكةَ والأنبياءَ يتقرَّبون إلىٰ اللهِ ويرجونَ رحمَتَه ويخافونَ عذابَهُ» (٢) .

ومِن تحقيقِ التَّوحيدِ : أن يُعلمَ أنَّ اللهَ تعالىٰ أثبتَ له حقًّا لا يَشْرَكُهُ فيه مخلوقٌ ، كالعبادَةِ والتَّوكُّلِ والخوفِ والتَّقوىٰ ، قال تعالىٰ : ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾ [الإسراء:٢٢] .

وقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ ﴾ [الزمر] .

---

(١) أتم في «د» الآية إلىٰ قوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ ﴾ .

(٢) انظر : التفاسير التالية -فقد ذكروا ذلك عن جماعة من السلف- : الطبري (١٤/ ٦٢٧-٦٣١) ، وابن كثير (٥/ ٨٨-٨٩) ، و«الدر المنثور» للسيوطي (٩/ ٣٨٣-٣٨٥) .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر : ١١] .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الزمر] .

وكلٌّ [مَنْ أُرسِلَ] (١) مِنَ الرُّسُلِ يقولُ : ﴿ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف : ٥٩] .

وقد قال في التَّوكُّلِ : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة:٢٣] ، ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [إبراهيم:١٢] .

[وقال] (٢) : ﴿ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر:٣٨] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ [التوبة : ٥٩] .

فقالَ في الإيتاءِ : ﴿ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾ .

وقال في التَّوكُّلِ : ﴿ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ ﴾ [آل عمران] ، ولم يقُلْ : و«رسولُهُ» ؛ لأنَّ الإيتاءَ : هوَ الإعطاءُ الشَّرعِيُّ ، وذلكَ يتضَمَّنُ الإباحَةَ والإحلالَ الذي بلَّغَهُ الرَّسولُ ،

---

(١) من «ع» .

(٢) من «ع» .

فإنَّ الحلالَ ما حلَّلَهُ ، والحرامَ ما حرَّمَهُ ، والدِّينَ ما شرَعَهُ .

قال تعالىٰ : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر : ٧] .

وأما الحَسْبُ[(١)] فهوَ الكافي ، واللهُ وحْدَهُ كافٍ عبدَهُ ، كما قال تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] ، فهوَ وحدَهُ حسْبُهُم كُلِّهِم .

وقال تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال:٦٤] أي : حسْبُكَ وحسْبُ مَنِ اتَّبعكَ منَ المؤمنين هو اللهُ ، فهوَ كافيكُم كُلِّكُم ، وليسَ المرادُ أنَّ اللهَ والمؤمنينَ حسْبُكَ ، كما يظنُّه بعضُ الغالِطينَ[(٢)] ؛ إذ هو وَحْدَهُ كافٍ نَبيَّهُ وهو حسْبُهُ ، ليسَ معه مَنْ يكونُ هوَ وإيَّاهُ حسْبًا للرَّسولِ[(٣)] ، وهذا في اللُّغةِ

---

(١) في «ش» ، و«ع» : «الحسيبُ» .

(٢) انظر : «منهاج السنة» (٧/ ٢٠١-٢٠٦) ، و«قاعدة عظيمة» (١٧-١٨) ، و«قاعدة جليلة» (٢٢١، ٢٣٨) ، و«الرد علىٰ الشاذلي»(٣٨-٣٩) ، و«جامع الرسائل» (١/ ٨٩) ، و«جامع المسائل» (٢/ ١١٤)، (٤/ ٢٩٨)، و«الفتاوىٰ» (١/ ٢٩٣، ٣٠٦) ، (١٠/ ١٥٤) ، (١١/ ٤٩٨) ، و«الإخنائية» (٤٨٧) ، و«رسالة في إهداء الثواب للنبي ﷺ» (١١٩) .

(٣) انظر التفاسير التالية : «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤١٧) ، والطبري (١١/ ٢٥٩-٢٦١) ، ورموز الكنوز» للرسعني الحنبلي (٢/ ٤٦٥-٤٦٦) ، و«العذب النمير» للشنقيطي (٥/ ١٦٨-١٧٤) .

كقولِ الشَّاعرِ :

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ(١)

وتقولُ العرب : حَسْبُك وَزَيْدًا دِرْهَمٌ ، أي : يكفيكَ وزيدًا جميعًا دِرْهَمٌ(٢) .

وقال في الخوفِ والخشيَةِ والتَّقوىٰ : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [النور : ٥٢] .

فأثبَتَ الطَّاعةَ للهِ والرَّسولِ(٣) ، وأثبَتَ الخشيةَ والتَّقوىٰ للهِ وحْدَه .

كما قال نوحٌ ﷺ : ﴿ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ﴾ [نوح] فجعَلَ العبادَةَ والتَّقوىٰ للهِ وحْدَهُ ، وجعَلَ الطَّاعةَ له ، فإنَّه : ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] .

وقد [قال تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ

---

(١) عجزُ بيت صدرهُ : «إذا كانت الهيجاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا ...» . أي : يكفيك ويكفي الضحاكَ .
انظر : «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤١٧) ، و«ذيل الأمالي» لأبي علي القالي (١٤٠) ، و«تهذيب اللغة» للأزهري (٤/ ٣٣١) .

(٢) انظر : «تهذيب اللغة» (٤/ ٣٣٠-٣٣١) ، و«لسان العرب» لابن منظور (١/ ٣١٢) .

(٣) في «ش» : «وللرَّسولِ» .

بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [المائدة : ٤٤]][1] .

وقال تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران:١٧٥].

وقال الخليلُ عليه السلام : ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَـٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام : ٨١] .

وقال تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام : ٨٢] .

وفي الصَّحيحينِ عن ابنِ مَسعودٍ [أنهُ قال][2] : «لَمَّا نَزَلَتْ هذِهِ الآيةُ شَقَّ ذلك علىٰ أَصحابِ النَّبيِّ ﷺ فقالوا : أَيُّنا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ؟

فقال النَّبيُّ ﷺ : «إِنَّمَا هو الشِّرْكُ ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إلىٰ قولِ العَبْدِ الصَّالِحِ : ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ ﴾»[3] .

وقال تعالىٰ : ﴿ فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [النحل : ٥١] ، ﴿ وَإِيَّـٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴾ [البقرة : ٤١] .

---

(١) ما بين المعقوفتين سقطَ مِن الأصل ، وهو مِن بقيةِ النُّسخ .

(٢) ما بين المعقوفتين من «د» ، و«ع» .

(٣) رواه البخاري (١/ ٥ رقم ٣٢) ، ومسلم (١/ ١١٤ رقم ١٢٤) .

ومن هذا البابِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ في خُطبتِهِ : « مِنْ يُطِعْ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ ، وَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شيئًا » (١) .

وقال : «لا تقولُوا : ما شاءَ اللهُ وشاءَ مُحَمَّدٌ ؛ ولكنْ قُولُوا : ما شَاءَ اللهُ ، ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ» (٢) .

ففي الطَّاعةِ قرَنَ اسمَ الرَّسولِ باسمِه بحرفِ «الواوِ» ، وفي المشيئةِ أمَرَ أن يجعَلَ ذلك بحرفِ «ثُمَّ» ؛ وذلك (٣) لأنَّ طاعةَ الرَّسولِ طاعةٌ للهِ (٤) ، فمَنْ يطِعِ (٥) الرَّسولَ فقدْ أطاعَ اللهَ ،

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٥٩٤ رقم ٨٧٠) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه .

(٢) رواه أحمد (٣٤/ ٢٩٦ رقم ٢٠٦٩٤) ، وابن أبي شيبة في «المسند» (٢/ ١٦٥ رقم ٦٥٢) ، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٦٣) ، وابن ماجه (١/ ٦٨٤ رقم ٢١١٨) ، والدارمي (٣/ ١٧٦٩ رقم ٢٧٤١) ، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/ ٢١٣ رقم ٢٧٤٣) ، والبزار (٧/ ٢٥٢ رقم ٢٨٣٠) ، وأبو يعلى (٨/ ١١٨ رقم ٤٦٥٥) ، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٣٢٤ رقم ٨٢١٤ ، ٨٢١٥) .
والحديث صحيحٌ ، صحَّحهُ البوصيري في «مِصباح الزجاجة» (٢/ ١٥٢) ، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٥/ ٣٦١) ، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٢١٦ رقم ١٣٨) . وللتوسع انظر تخريجي لـ«كتاب التوحيد» (٢٧٨-٢٧٩) .

(٣) في الأصل : «وكذلك» ، والمثبت من البقية ، وفي «ع» : «بأنَّ» .

(٤) في الأصل ، و«ش» : «الله» ، والمثبت من البقية .

(٥) في «ع» : «أطاع» .

وطاعَةُ اللهِ طاعَةٌ للرَّسولِ[1] ، بخلافِ المشيئةِ ، فليسَتْ مشيئةُ أحدٍ منَ العبادِ مَشيئةً للهِ ، ولا مشيئةُ اللهِ مُستلزمةً لمشيئةِ العبادِ ، بل ما شاءَ اللهُ كان ، وإن لم يشأِ النَّاسُ ، وما شاءَ النَّاسُ لم يكنْ إن لم يشأِ اللهُ .

(١) في «د» : «الرَّسولِ» .

الفَصْلُ[1] الثَّاني: حقُّ الرَّسُول ﷺ

فعلينا: أن نُؤمِنَ به، ونُطيعَهُ، ونَتَّبِعَهُ، ونُرْضِيَهُ، ونُحبَّهُ، ونَستسلِمَ لحُكمِهُ، وأمثالُ ذلكَ، قال تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾ [التوبة: ٢٤][2].

وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. وأمثالُ ذلكَ.

---

(١) في الأصل، و«د»: «والفصل»، والمثبت من البقية.

(٢) في «د»: «﴿فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾».

فَصْلٌ

وإذا تبيَّنَ هذا : فمِنَ المعلومِ أنَّه يجِبُ الإيمانُ بخَلْقِ اللهِ وأمْرِهِ بقضائِهِ وشرْعِهِ .

وأهلُ الضَّلالِ الخائضونَ في القَدَرِ انقسَموا إلىٰ ثلاثِ فِرَقٍ : مَجوسيَّةٍ ، ومُشْركيَّةٍ ، وإبليسيَّةٍ (١) .

فالمجوسيَّةُ : الذين كذَّبوا بقَدَرِ اللهِ ، وإنْ آمنوا بأمْرِه ونهيِهِ ، فغُلاتُهم : أنكَرُوا العلْمَ والكتابَ ، ومُقْتَصِدَتُهم أنكَروا عُمومَ مشيئتِهِ وخلْقِه وقُدرتِهِ ، وهؤلاءِ همُ المُعتزلَةُ ومَنْ وافَقَهم .

والفرقةُ الثَّانيةُ : المُشركيَّةُ ، الذين أقرُّوا بالقضاءِ والقَدَرِ ، وأنكَروا الأمرَ والنَّهيَ ، قال (٢) اللهُ تعالىٰ : ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٤٨] .

فمَنِ احتجَّ علىٰ تعطيلِ الأمرِ والنَّهيِ بالقَدَرِ فهوَ مِن هؤلاءِ ،

---

(١) انظر في أقوال الفِرَق في القَدَر : «الفتاوىٰ» (٨/ ٥٩، ٧٣-٧٤، ١٠٧، ٢٢٨، ٢٥٦-٢٦١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٥٣-٣٥٥، ٣٧٤-٣٧٥، ٤٤٤-٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٦٠) ، (١٦/ ٢٣٠٣٤٣) ، (١٧/ ٦٣، ٢٠٤) ، و«منهاج السنة» (١/ ٣٩٧) ، (٣/ ٥٥-٦٦، ٧٧) ، (٥/ ٩٦، ٣٠٢) ، و«الاستقامة» (٢/ ١٣٩) .

(٢) في الأصل ، و«د» ، و«ش» : «وقالَ» ، وحذف الواو من «ع» .

وهذا قد كثُرَ فيمن [1] يدَّعي الحقيقةَ مِنَ المُتصوِّفةِ .

والفِرقَةُ الثَّالِثَةُ : الإبليسيَّةُ ، وهمُ الذين أقرُّوا بالأمرينِ ، لكن جعَلُوا هذا تناقُضًا مِنَ الرَّبِّ سبحانه وتعالىٰ ، وطعَنُوا في حِكمَتِهِ وعَدْلِه ، كما يُذكَرُ مثلُ ذلكَ عن إبليسَ مُقَدَّمِهِمْ ، كما نَقَلَهُ أهلُ المقالاتِ ، ونُقِلَ عن أهلِ الكتابِ .

والمقصودُ [أنَّ][2] هذا مِمَّا يقولُهُ [3] أهلُ الضَّلالِ .

وأمَّا أهلُ الهدىٰ والفلاحِ : فيؤمنون بهذا وهذا ، ويؤمنونَ بأنَّ اللهَ خالِقُ كلِّ شيءٍ وربُّهُ ومليكُهُ ، ما [4] شاءَ اللهُ كان وما لم يشأْ لم يكُنْ ، وهو علىٰ كل شيءٍ قديرٌ ، أحاطَ بكلِّ شيءٍ عِلمًا ، وكلَّ شيءٍ أَحصاهُ في إمامٍ مُبينٍ .

ويَتَضَمَّنُ هذا الأصلُ : مِن إثباتِ عِلْمِ اللهِ ، وقُدرتِهِ ، ومشيئتِهِ ، ووحدانيتِهِ في [5] رُبوبيتِهِ ، وأنَّه خالِقُ كلِّ شيءٍ وربُّهُ ومَليكُهُ ما هوَ مِن أُصولِ الإيمانِ .

ومع هذا لا يُنكَرُ [6] ما خَلَقَهُ اللهُ مِنَ الأسبابِ ، التي يَخْلُقُ بها

(١) زادَ في «د» : «فيمن احتجَّ علىٰ تعطيلِ الأمرِ والنَّهي بالقَدَرِ» .
(٢) في الأصل : «في» مكانها ، وأثبتُّ ما في بقية النسخ .
(٣) في «ع» : «تقوله» .
(٤) في «ع» : «وما» .
(٥) في «د» : «وفي» ، وفي «ع» : «وربوبيته» .
(٦) في «ع» : «ننكر» .

المُسبِّباتِ ، كما قال تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ ﴾ [الأعراف : ٥٧] .

وقال : ﴿ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [المائدة : ١٦] .

وقال تعالىٰ : ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ ﴾ [البقرة : ٢٦] فأخبَرَ أنَّه يفعلُ بالأسبابِ (١) .

ومَنْ قال : يفعَلُ عندَها لا بها ، فقدْ خالَفَ ما جاءَ به القرآنُ ، وأنكَرَ ما خلَقَهُ اللهُ مِنَ القُوَىٰ والطَّبائعِ (٢) ، وهوَ شبيهٌ بإنكارِ

---

(١) انظر في كلام المؤلف حول إثبات أهل السُّنة للأسباب ، انظر : «الفتاوىٰ» (٨/ ١١٨-١٢١، ١٦٧) ، و«الصفدية» (١/ ١٥٨، ٢١٦) ، و«الدرء» (٩/ ٢٩، ٣٤٠) ، و«منهاج السنة» (١/ ١٢٧، ٤٠٤- ٤٠٦، ٤٥٨-٤٦٠) ، (٢/ ٢٩٦-٢٩٨) .

(٢) القرآنُ مملوءٌ بذِكرِ إضافةِ أفعالِ العبادِ إليهم ، فمِن ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ ﴾ [التوبة : ١٠٥] الآية . وقوله : ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤٠﴾ [فصلت] ، وقوله : ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأحقاف : ١٤] .
والشَّرعُ والعقلُ مُتَّفِقانِ علىٰ أنَّ العبدَ يُحمَدُ ويُذمُّ علىٰ فِعلِهِ ، ويكونُ حسنةً لهُ أو سيئةً عليه ، فلو لم يكن إلَّا فعلُ غيرِهِ لكان ذلك الغيرُ هو المحمودُ أو المذمومُ .
ومَا ذَكَرَهُ المُصنِّفُ يُشيرُ به إلىٰ «كَسْبِ الأشعري» ، وهو مِن عجائب الكلام -كما تقدَّم- ، فحقيقةُ الكسبِ عِندهم : أنَّ اللهَ الخالقُ للفعلِ ، =

القوىٰ التي خلَقَها اللهُ [1] في الحيوانِ ، التي يفعَلُ الحيوانُ بها مثلَ قدرةِ العبدِ [2] .

كما أنَّ مَنْ جعَلَها هيَ المُبْدِعِةَ لذلكَ فقدْ أشرَكَ باللهِ ، وأضافَ فعْلَهُ إلىٰ غيْرِه .

وذلكَ : أنَّه ما مِن سَبَبٍ مِنَ الأسبابِ إلَّا وهو مُفتَقِرٌ إلىٰ سببٍ آخَرَ في حُصولِ مُسبَّبِهِ ، ولا بدَّ له مِن مانعٍ يمنَعُ مُقتضاه

ومكسوبًا للعبدِ بمعنىٰ : مُقارنتُهُ لقُدرَتِهِ وإرادَتِهِ مِن غير أن يكونَ هُنالِكَ منهُ تأثيرٌ أو مَدخلٌ في وجودِهِ سِوَىٰ كونِه محلًّا له .

ولذلك كل «باء» للسَّببيَّةِ في القرآنِ جَعَلوها للمُصاحَبَةِ ! فالإنسانُ يَشبعُ عندَ الأكلِ لا بالأكل ، فليس الأكلُ سببًا للشَّبعِ ! وهذا من عجائب الكلام التي لا حقيقة لها ، ولذلك قيل :

مِـمَّـا يُـقـال ولا حـقـيـقـةَ تحـتَـهُ   معقولةً تدنو إلىٰ الأفهامِ
الكَسْبُ عندَ الأشعريِّ والحَالُ عند   البَهْشَميِّ وطَفرةُ النَّـظامِ

انظر : «منهاج السنة» (١/ ٤٥٩) ، (٢/ ٢٩٧) ، و«الدرء» (٣/ ٤٤٤) ، (٨/ ٣٢٠) ، و«الفتاوىٰ» (٨/ ١٢٨، ٤٦٧) والحاشيتان التي قبل وبعد .

(١) في «د» ، و«ع» : «بإنكار ما خلَقَه اللهُ منَ القوىٰ التي في الحيوان» .

(٢) **أولُ مَن أنكرَ الأسبابَ وقال بالجبرِ الجَهمُ بن صفوان ، ثم تَبِعَهُ الأشاعرةُ بعد ذلك** ، انظر : «جامع المسائل» (٣/ ٢٢٢) ، و«منهاج السنة» (٣/ ٧٤، ١١٢) ، و«جامع الرسائل» (١/ ٨٧) ، (٢/ ٢١٤) ، و«الفتاوىٰ» (٤/ ١٩٢، ٤٦٧) ، (٨/ ١٧٥، ٤٣٠) ، (٣٥/ ١٦٨) ، و«الأصبهانية» (١٧٢-١٨٠، ٤٠٥) ، و«القواعد النورانية في اختصار الدرر المضيَّة» (١/ ٤٠٨-٤٠٩) .

إذا لم يدفعْهُ اللهُ عنهُ ، فليسَ في الوجودِ شيءٌ واحدٌ يفعَلُ شيئًا [1] إلَّا اللهُ وحدَهُ ، **قال الله تعالىٰ** : ﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الذاريات] أي : فتعلمونَ أنَّ خالِقَ الأزواجِ واحِدٌ .

ولهذا مَنْ قال : إنَّ اللهَ لا يصدُرُ عنه إلَّا واحِدٌ ؛ لأنَّ الواحِدَ لا يصدُرُ عنه إلَّا واحِدٌ - كان جاهلًا [2]، فإنَّه ليسَ في الوُجودِ

---

(١) في «ع» : «شيئًا إذا شاء ..» .

(٢) **هذا قول الفلاسفةِ ، ويُريدون منه** : تجريدُ اللهِ تعالىٰ مِن صفاتِه وعدمُ إثباتِ شيءٍ منها ؛ لأنَّ هذا الأصلَ -الواحدُ لا يصدُرُ عنه إلَّا واحدٌ- إنَّما يتِمُّ بزعمهم إذا أثبتوا موجودًا مُجرَّدًا لا صفةَ له ولا نعتَ ، وهو الوُجودُ المُطلق .
فالخالق تعالىٰ إذا كان موصوفًا بصفاتٍ مُتنوعةٍ : كالعِلمِ والقُدرةِ والكلامِ والرَّحمةِ ، وبأفعالٍ مُتنوِّعةٍ كالخَلقِ والاستواءِ ونحو ذلك لم يكن واحدًا عند المُتفَلْسِفةِ ، بل كان مُركَّبًا ، وبالتالي مُمْكِنًا .
فهم يُقسِّمون الوُجودَ إلىٰ واجبٍ ومُمكنٍ ، ولا يتمُّ إثباتُ الواجبِ [الله] إلَّا بالاستدلالِ بالمُمكِنِ [المخلوق] علىٰ الواجبِ .
ومُمكِنُ الوجودِ لهُ خصائصَ ، منها : قَبوله للوجودِ والعدمِ ، وقَبولهُ للتَّركيب ، واللهُ واجبُ الوجودِ فهو ليس مُركَّبا إذًا ؛ لأنَّ التَّركيبَ مِن علاماتِ الأجسام وخصائص المُمكِنات ، وهذا دليل «التركيب» الذي يريدون به نفي الصِّفاتِ عن الربِّ ﷻ .
وأخصُّ وصفٍ للرَّبِّ عندهم أنه واجبُ الوجودِ ، والوحدانيةُ تعني عندهم البساطة وعدم التركيب ، ويُسمُّون الموصوف مُركَّبًا ، ويُسمُّون الصِّفاتِ أجزاءً !
=

ثم ينفون اتصافَ اللهِ بصفاتِه العُلَا لزعمهم أنها لا تقومُ إلَّا بمُركَّب .
وقد ردَّ شيخ الإسلام علىٰ أصلهم هذا -الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحدٌ- وبيَّنَ جهلَهم وتناقُضَهم في مواضِعَ كثيرةٍ مِن كُتُبِهِ .
وقولهم هذا باطلٌ مِن وجوهٍ :
الأول : أنَّ هذا القولَ لا يُتصوَّرُ وُجودُهُ إلَّا في الأذهانِ ، ويمتنِعُ وُجودُهُ في الأعيانِ ، وتوحيدهم هذا هو غايةُ التعطيل .
الثاني : أنَّ هذا القولَ مُخالِفٌ للكتاب والسُّنة ولِمَا بعَثَ اللهُ به رُسُلَهُ ، ولأقوالِ سَلَفِ الأُمةِ ، ولتوحيدِ المسلمين جمعيًا ، وللُّغةِ .
الثالث : مُناقضةُ هذا القولِ لِمَا في العالَمِ مِن كثرةٍ ، فهذا القولُ يلزمُ منه أنَّ الواحِدَ الثاني لا يصدُرُ عنه إلَّا واحدٌ ، وهكذا حتىٰ يتسلسلَ الأمرُ ، ويكون كلُّ ما في العالَم إنَّما هو واحدٌ عن واحدٍ ، وبطلان هذا مِمَّا يُعلَمُ بالضَّرورةِ .
فكيف صدرَت عنه هذه الموجوداتِ المُتكاثرةِ ؟ إذ لا يُمكِنُ القولُ بأنها صدرت جميعًا مرتبةً بعضها علىٰ بعض ، أي : أنَّ الواحِدَ صَدَرَ عنه واحدٌ ، والواحِدُ صدَرَ عنه آخر ، وهكذا ؛ لأنَّ هذا مُخالِفٌ للحسِّ ضرورةً .
فالله -تعالىٰ وتقدَّس عن كُفْرِهم- لم يخلُقْ شيئًا كان معدومًا ، وهذه المخلوقاتِ المُشاهدة ليست مفعولةً له ، بل لم يصدُر عنه إلَّا شيءٌ واحدٌ ، هو العقلُ الأولُ -علىٰ قولهم- ، وحتىٰ هذا العقل ليس صادرًا عن اللهِ مِن كُلِّ وَجهٍ ، بل مِن جِهةِ وُجوبه فقط ، وأمَّا إمكانهُ فمِن ذاتٍ لا مِن اللهِ ، ثم توالتِ الموجوداتُ عن ذلك العقل -لا عن اللهِ- ، وكلُّ ذلك الكفرُ والتَّعطيلُ هربًا مِن القولِ بكثرةِ الباري وتعدُّدِ صفاتِه ! - كما يَزعُمونَ - .
=

الرابع : مُناقضةُ هذا القولِ لِمَا في العالَم مِن صُدورِ الواحدِ عن اثنين ، كما ذَكَرَ المُصنِّفُ هنا في المتن ، فالإحراقُ -مثلًا- لا يمكنُ أن يَصدُرَ فقط مِن النارِ ، بل لا بُدَّ مِن شيئين : مِن نارٍ تُحرِقُ ، ومِن شيءٍ قابلٍ للاحتِراقِ ، وإلَّا لو أتيتَ للنارِ بما لا يَقبَلُ الاحتِراقَ لَمَا أَحرقَت كالسَّمندلِ والياقوتِ .

ثم ذهبَ الفلاسفةُ بعد إنكارِ الصِّفات إلىٰ أنَّ القُوىٰ والطبائع مُستقلةٌ بالتَّصرُّفِ مِن دونِ اللهِ ؛ لأنَّ الواحدَ لا يَصدُرُ عنه إلَّا واحدٌ ، فاللهُ لا يعلمُ بالجُزئيَّاتِ ، ولا إرادةَ وقدرةَ لهُ عليها ، ولا يجوزُ له أن يُوجِدَ الموجودَ علىٰ النَّحو الذي يشاؤُهُ هو كفاعلٍ ، بل علىٰ النَّحوِ الذي يَجِبُ أن يكون عليه الموجودُ كمفعولٍ ، ولذلك ذكَر الشيخ قولهم هنا .

انظر نقض المؤلف لقول الفلاسفة هذا في : «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٢١١، ٢٦٢) ، و«الأصبهانية» (١٧٤، ٤٦٥) ، و«الفتاوىٰ» (٢/ ٣٦) ، (٤/ ١٢٩) ، (٨/ ١٣٣) ، (١٢/ ٣٤٤) ، (١٧/ ٢٨٨) ، و«الصفدية» (١/ ٢١٦) ، و«الدرء» (٥/ ١٤٣) ، (٧/ ١٢٧، ٣٧٠) ، (٨/ ١٩٠، ٢٤٧-٢٤٨، ٢٦٥، ٢٦٨) ، (٩/ ٢٠٦، ٣٣٧-٣٤٨) .

ومن الكتب المعاصرة التي استفدتُ منها ، وفيها تحريرٌ للمسألة : «الأصول التي بنىٰ عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات» (٣/ ١١١-١٢٦، ٢٦٤-٢٦٩) ، و«قلب الأدلة علىٰ الطوائف المضلة» (٢/ ٨٩٠-٩٠٥) ، و«موقف ابن تيمية من آراء الفلاسفة» (٣٧١، ٤٣٤-٤٥٢) .

وانظر في كتب الفلاسفة والمتكلمين : «آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابي (٤٤-٤٥، ٤٦، ٥٥-٥٦، ٦١-٦٢) ، و«النجاة» لابن سينا (٢٥١، ٢٧٣) ، و«الملل والنحل» (٢/ ١٢٤، ١٨٧) ، و«مصارعة الفلاسفة» للشهرستاني (٥٩) ، و«تهافت الفلاسفة» للغزالي (١٤٣) .

واحِدٌ صدَرَ عنه وحْدَه شيءٌ ، لا واحِدٌ ولا اثنانِ ، إلَّا اللهُ : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [يس] ، فالنَّارُ التي جعَلَ اللهُ فيها حرارةً ، لا يحصُلُ الإحراقُ إلَّا بها وبمحلٍّ[1] يقبَلُ الإحراقَ ، فإذا وقعَتْ علىٰ السَّمَنْدَلِ[2] والياقوتِ[3] ونحوِهما لم تحرِقْهُما[4] ، وقد يُطلَىٰ الجسمُ بما يَمنَعُ إحراقَهُ ، والشَّمسُ التي يكونُ عنها الشُّعاعُ لا بدَّ مِن جِسمٍ يَقبَلُ انعكاسَ الشُّعاعِ عليه ، وإذا حصَلَ[5] حاجزٌ مِن سَحابٍ أو سَقْفٍ لم يحصُلِ الشُّعاعُ تحتَهُ ، وقد بُسِطَ هذا في غيرِ هذا الموضعِ .

والمقصودُ هنا أنَّه : لا بدَّ منَ الإيمانِ بالقدَرِ ، فإنَّ الإيمانَ بالقدَرِ مِن تَمَامِ التَّوحيدِ ، **كما قال ابنُ عبَّاسٍ** : «الإيمانُ

---

(١) في «ش» : «ومحل» .

(٢) **السَّمَنْدَل** : طائرٌ يسقط في النار فلا يحترق ريشه ! انظر : «الحيوان» للجاحظ (٥/ ٣٠٩) ، (٦/ ٤٣٤) ، و«حياة الحيوان الكبرىٰ» للدميري (٢/ ٥٦٨) ، و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٣/ ١٥٩) .

(٣) **الياقوت** : جوهر صبور علىٰ النار . انظر : «مفيد العلوم ومبيد الهموم» للخوارزمي (٢٠٦) ، و«نفح الطيب» (١/ ١٤٢) ، و«حياة الحيوان الكبرىٰ» (٣/ ٢٣٩) .

(٤) في الأصل : «تحرقها» ، والمثبت من البقية .

(٥) في «ش» : «جعَلَ» .

بالقَدَرِ [١] : نِظَامُ التَّوحيدِ» [٢] .

فمَنْ وَحَّدَ اللهَ وآمَنَ بالقَدَرِ تَمَّ توحيدُهُ ، ومَنْ وحَّدَ اللهَ وكذَّبَ بالقدرِ نقَضَ تكذيبُهُ توحيدَهُ .

ولابدَّ مِنَ الإيمانِ بالشَّرعِ ، وهوَ الإيمانُ بالأمْرِ والنَّهيِ ، والوعدِ والوعيدِ ، كما بعَثَ اللهُ بذلكَ رُسلَهُ ، وأنزلَ كُتُبَهُ .

والإنسانُ مُضطرٌّ إلىٰ شَرعٍ في حياتِهِ الدُّنيا ؛ لأنَّه [٣] لا بدَّ له مِن حَرَكةٍ يَجلِبُ بها مَنفعتَهُ [٤] ، وحركةٍ يدفَعُ بها مضرَّتَهُ ، والشَّرعُ هو الذي يُميِّزُ بينَ الأفعالِ التي تَنفعُهُ ، والأفعالِ التي تضرُّهُ ، وهو عدْلُ اللهِ في خلْقِهِ ، ونُورُهُ بينَ عبادِهِ ، فلا يُمكِنُ الآدميِّينَ أن يعيشوا بلا شَرْعٍ يُميِّزونَ به [بينَ] [٥] ما يفعلونَهُ ويترُكونَهُ [٦] .

---

(١) في «د» ، و«ع» : «ابن عباس : هوَ نظام» .

(٢) رواه عبد الله في «السنة» (٢/ ٤٢٢ رقم ٩٢٨) ، والفريابي في «القدر» (١٤٣ رقم ٢٠٥) ، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ١٥٩ رقم ١٦١٩ القدر) ، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٨٧٥ رقم ٤٩٦) ، و«الأربعين» (٣٢) ، واللالكائي (٤/ ٧٤٢ رقم ١٢٢٤) .

(٣) في «د» ، و«ع» : «فإنَّه» . وفي «ش» : «ولأنَّه» .

(٤) في «الأصل» : «منفعةً» . والمثبت من بقية النسخ .

(٥) من «د» ، و«ع» .

(٦) في «د» : «وبينَ ما يَتركونَه» .

وليسَ المرادُ بالشَّرعِ مُجرَّدَ العدلِ بينَ النَّاسِ في مُعاملاتِهم ، بلِ الإنسانُ المُنفَرِدُ لا بدَّ له مِن فعلٍ وتَرْكٍ ، فإنَّ الإنسانَ همَّامٌ حارثٌ ، كما قال النَّبيُّ ﷺ : **«أَصْدَقُ الأَسمَاءِ حارِثٌ وَهَمَّامٌ»**[1] .

وهو معنىٰ قولِهم : متحرِّكٌ بالإرادَةِ ، فإذا كان له إرادةٌ هو[2] متحرِّكٌ بها ، فلا بدَّ أن يعرِفَ ما يريدُهُ هل هو نافِعٌ له أو ضارٌّ[3] ؟ وهل يُصلِحُهُ أو يُفسِدُهُ ؟

وهذا قد يَعرِفُ بعْضَه النَّاسُ بفِطْرَتِهم ، كما يعرفونَ انتفاعَهم بالأكلِ والشُّربِ ، وكما يعرفونَ ما يعرفونَ مِنَ العلومِ الضَّروريَّةِ بفِطرَتِهم ، وبعضُهم يعرفونَهُ بالاستدلالِ الذي يَهتَدونَ به بعقولِهم ، وبعضُهُ لا يعرفونَهُ إلَّا بتعريفِ الرُّسلِ وبيانِهم لهم ، وهدايتِهم إيَّاهم .

وفي هذا المقامِ تكلَّمَ النَّاسُ في أنَّ الأفعالَ هل يُعرَفُ حُسنُها

---

(١) رواه أحمد (٣١/ ٣٧٧ رقم ١٩٠٣٢) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٨٣ رقم ٨١٤) وأبو داود (٥/ ١٤٩ ٤٩٥٠) ، والنسائي (٣٥٦٥) ، وأبو يعلىٰ (١٣/ ١١٤ رقم ٧١٦٩) ، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٨٠ رقم ٩٤٩) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٩/ ٣٩٨ رقم ١٩٣٣٤) ، و«الآداب» (٢٠٢ رقم ٥١٦) ، من حديث أبي وهب الجُشَمي رضي الله عنه .

(٢) في «د» : «فهوَ» .

(٣) زادَ في «ش» : «له» .

وقُبْحُها بالعقلِ ، أم ليسَ لها حسنٌ وقبحٌ يُعرَفُ بالعقلِ [1] ؟

كما قد بُسِطَ في غيرِ هذا الموضعِ ، وبيَّنَّا ما وقَعَ في هذا الموضعِ مِنَ الاشتباهِ ، **فإنَّهم اتَّفقوا علىٰ أنَّ كوْنَ الفعلِ يلائِمُ الفاعِلَ أو يُنافِرُه يُعلَمُ بالعقلِ ، وهو أنْ يكونَ الفعلُ سَببًا لِمَا يُحِبُّه الفاعلُ ويَلتذُّ بهِ ، وسببًا لِمَا يُبغِضُهُ ويؤذِيهِ .**

---

(١) هذا ما يُعرَفُ بالتَّحسينِ والتَّقبيح العقلي -بأن يُحكمَ علىٰ الشيء بأنه حسنٌ أو قبيحٌ- ، وقد اختَلَفَ الناسُ فيه إلىٰ ثلاثةِ مذاهبَ حَكَاها المُؤلِّفُ هنا :

الأولُ : أنَّ التَّحسينَ والتَّقبيحَ عقليَّين ، أي : إنَّما يُعرفانِ بالعَقلِ فقط ، وهذا مذهبُ المُعتزلةِ .

الثانـي : أنَّهُما لا يُعرفانِ إلَّا بالشَّرعِ فقط ، ولا مدخَلَ للعقلِ فيهما ، وهذا مذهبُ الأشاعِرَةِ .

والثالثُ مذهبُ أهلِ السُّنةِ الذي حكاهُ هنا وفصَّلَهُ : أن بعضَهُ يُعرَفُ بالعقلِ ، وبعضَه بالشَّرعِ ، وبعضَه بِهِما جميعًا -كما سيأتي قريبًا- .

انظر : «الفتاوىٰ» (٨/ ٤٢٨-٤٣٦) ، (١١/ ٣٥٣) ، (١٦/ ٤٩٨) ، و«منهاج السنة» (٢/ ٢٨، ١٧٩، ٢٩٥) ، و«الأصبهانية» (٧٠٣-٧٠٦) ، و«الرد علىٰ المنطقيين» (٤٢٠-٤٣٠) ، و«النبوات» (١/ ٤٥٢-٤٦٠) ، و«الدرء» (٧/ ٣٤٣، ٤٥٧) ، (٨/ ٢٢، ٤٩٢) .

وانظر في حكاية أقوال المخالفين : «رسالة لأهل الثغر» للأشعري (٢٤٣) ، و«الإنصاف» للباقلاني (٤٨) ، و«الإرشاد» للجويني (٢٥٨) ، و«الاقتصاد» للغزالي (٣١٢) ، و«شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (٥٦٤) .

وهذا القَدْرُ يُعلَمُ بالعقلِ تارةً ، وبالشَّرعِ أُخرىٰ ، وبهما جميعًا أُخرىٰ ، **لكنْ معرفةُ ذلكَ علىٰ وجْهِ التَّفصيلِ ، ومعرفةُ الغايَةِ التي تكونُ عاقبةَ الأفعالِ منَ السَّعادَةِ والشَّقاوةِ في الدَّارِ الآخرةِ لا يُعلَمُ إلَّا بالشَّرعِ** ، فما أخبَرَتْ به الرُّسلُ مِن تفاصيلِ اليومِ الآخِرِ ، وأَمَرَتْ به مِن تفاصيلِ الشَّرائعِ لا يَعلَمُهُ النَّاسُ بعقولِهِم ، **كما أنَّ ما أَخبَرَتْ به الرُّسلُ مِن تفصيلِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ لا يَعلَمُهُ النَّاسُ بعُقولِهم ، وإنْ كانوا قد يَعلَمونَ بعُقولِهم جُمَلَ ذلكَ .**

وهذا التَّفصيلُ الذي يَحْصُلُ به الإيمانُ ، وجاءَ به الكتابُ هو ما [1] دلَّ عليه قولُه تعالىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورىٰ : ٥٢] .

وقولُه تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴾ [سبأ : ٥٠] .

وقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِۚ ﴾ [الأنبياء:٤٥] [2] .

---

(١) في «د» : «ممَّا» .

(٢) قال شيخُ الإسلام مُفصِّلا مسألةَ التَّحسينِ والتَّقبيحِ عندَ أهلِ السُّنةِ : «وقد ثبتَ بالخِطاب والحِكمةِ الحاصِلةِ مِن الشَّرائعِ ، ثلاثةُ أنواع : =

أحدُها : أن يكونَ الفِعل مُشتَمِلاً علىٰ مصلحةٍ ، أو مفسدةٍ ، ولو لم يَرِدِ الشَّرعُ بذلك ؛ كما يُعلمُ أنَّ العدلَ مُشتَمِلٌ علىٰ مصلحةِ العالمِ ، والظلمَ يَشتملُ علىٰ فسادِهم . فهذا النَّوعُ هو حَسَنٌ وقبيحٌ . وقد يُعلمُ بالعقل والشَّرعِ قبحُ ذلك ، لا أنَّهُ أثبتَ للفعل صفةً لم تكن . لكن لا يلزَمُ مِن حُصولِ هذا القُبح أن يكونَ فاعِلُهُ مُعاقبًا في الآخرةِ إذا لم يَرِدْ شرعٌ بذلك . وهذا مِمَّا غَلِطَ فيه غُلاةُ القائلينَ بالتَّحسينِ والتَّقبيحِ ؛ فإنَّهم قالوا : إنَّ العبادَ يُعاقَبونَ علىٰ أفعالِهم القبيحةِ ، ولو لم يَبعَثْ إليهم رسولاً . وهذا خلافُ النَّصِّ ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ ﴾ ...

النوعُ الثاني : أنَّ الشَّارعَ إذا أَمَرَ بشيءٍ صارَ حَسَنًا ، وإذا نَهَىٰ عن شيءٍ صارَ قبيحًا ، واكتَسَبَ الفِعلُ صفةَ الحُسنِ والقُبحِ بخِطابِ الشَّارعِ .

والنوعُ الثالث : أنْ يأمُرَ الشَّارعُ بشيءٍ ليمتحِنَ العبدَ ، هل يُطيعُهُ أمْ يعصيهِ ، ولا يكونُ المرادُ فعلَ المأمورِ به ؛ كما أَمَرَ إبراهيمَ بذبحِ ابنِهِ ، ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ ﴾ حَصَلَ المقصودُ ، فَفَداهُ بالذِّبحِ . وكذلك حديثُ : «أبرصَ ، وأقرعَ ، وأعمىٰ» لمَّا بَعَثَ اللهُ إليهم مَن سألهم الصَّدقةَ ؟ فلمَّا أجابَ الأعمىٰ ، قال المَلَكُ : «أمسِكْ عليكَ مالَكَ ، فإنَّما ابتُليتُمْ ، فرَضِيَ عنكَ ، وسَخِطَ علىٰ صاحِبيكَ» . فالحِكمةُ مَنشؤُها مِن نفسِ الأمرِ ، لا مِن نَفْسِ المأمورِ بهِ . وهذا النَّوعُ والذي قبلَهُ لم يفهمهُ المُعتزلةُ ، وزَعَمَتْ أنَّ الحُسنَ والقُبحَ لا يكون إلَّا لِمَا هو مُتَّصِفٌ بذلك بدونِ أَمرِ الشَّارعِ . والأشعريَّةُ ادَّعَوا أنَّ جميعَ الشَّريعةِ مِن قسمِ الامتحانِ ، وأنَّ الأفعالَ ليست لها صِفةٌ ، لا قبلَ الشَّرعِ ، ولا بالشَّرعِ . وأمَّا الحُكماءُ والجمهورُ ، فأثبتوا الأقسامَ الثلاثةَ . وهو الصَّوابُ» . «الفتاوىٰ» (٨/ ٤٣٤-٤٣٦) .

ولكن طائفةٌ : توهَّمَتْ أنَّ للحُسنِ[1] والقُبحِ معنًىٰ غيرَ هذا ، وأنَّه يُعلَمُ بالعقلِ .

وقابلتْهُم طائفةٌ أخرىٰ : ظنَّتْ أنَّ ما جاءَ به الشَّرعُ منَ الحُسنِ والقُبحِ يخرُجُ عن هذا .

فكِلَا الطَّائفتيْنِ اللَّتيْنِ أثبتَتا الحُسنَ والقبحَ العَقْليَّيْنِ أو الشَّرعيينِ وأَخرَجَتَاهُ عن هذا القِسْمِ غَلِطَتْ .

ثُمَّ إنَّ[2] كِلْتا[3] الطَّائفتينِ لمَّا كانت تُنكِرُ أنْ يُوصَفَ اللهُ بالمحبَّةِ والرِّضا والسُّخطِ والفَرَحِ ونحوِ ذلكَ مِمَّا جاءَتْ به النُّصوصُ الإلهيَّةُ ، ودلَّتْ عليه الشَّواهدُ العقليَّةُ تنازَعُوا - بعدَ اتِّفاقِهم علىٰ أنَّ اللهَ لا يفعَلُ ما هو منهُ قبيحٌ - ، هل ذلكَ مُمتَنِعٌ لذاتِه ، وأنَّه لا تُتصوَّرُ قدرتُه علىٰ ما هوَ قبيحٌ ، أو أنَّه سُبحانه مُنزَّهٌ عن ذلكَ لا يفعلُه لمُجرَّدِ القُبحِ العقليِّ الذي أَثبتوهُ ؟ علىٰ قولينِ[4] .

---

(١) في «ش» : «الحسنَ» .

(٢) في «ش» : «عطلت أنَّ» .

(٣) في «الأصل» : «كلَّ» . والمثبت من بقية النسخ .

(٤) المراد : هل اللهُ ﷻ لا يقدِرُ علىٰ فعلِ القبيح ، أو أنه منزَّهٌ عنهُ مع قُدرتِهِ عليه !
وقوله بعدها : «القولين المُتقدِّمين» ، يعني بهما : قول الجبرية ، والقدرية .
انظر أقوالهم : «رسالة لأهل الثغر» (٢٤٠-٢٤٢، ٢٥٣) ، و«التمهيد» (٣٠٨) ، و«أصول الدين» (١٣١) ، و«الملل والنحل» (١/ ٤٥) .

والقولانِ في الانحرافِ مِن جنسِ القَوْلَيْنِ المُتقدِّمَيْنِ [1] .

أولئكَ : لم يفرِّقوا في خَلْقِهِ وأَمْرِه بينَ الهُدىٰ والضَّلالِ ، والطَّاعةِ والمعصيةِ ، والأبرارِ والفُجارِ ، وأهلِ الجنَّةِ وأهلِ النَّارِ ، والرَّحمةِ والعذابِ ، فلا جعَلُوه مَحمودًا علىٰ ما فعَلَه منَ العدلِ [2] أو تَرَكَه مِنَ الظُّلمِ ، ولا ما فعَلَهُ مِنَ الإحسانِ والنِّعمةِ وتَرَكَهُ [مِنَ] [3] التَّعذيبِ والنِّقمةِ .

والآخرونَ : نزَّهوهُ بناءً علىٰ القُبحِ العقليِّ الذي أَثبَتوهُ ، ولا حقيقةَ لهُ ، وَسَوَّوْهُ بِخَلْقِهِ فيمَا يَحْسُنُ وَيَقْبُحُ ، وشَبَّهُوهُ بعبَادِهِ فيما يَأْمُرُ به وَيَنْهَىٰ عنه .

فمَنْ نظَرَ إلىٰ القَدَرِ فقَطْ ، وعظَّم الفَناءَ في توحيدِ الرُّبوبيَّةِ ، ووقَفَ عندَ الحقيقةِ الكونيَّةِ ، لم يميِّزْ بينَ العِلْمِ والجهلِ ، والصِّدقِ والكذبِ ، والبِرِّ والفُجورِ ، والعدلِ والظُّلمِ ، والطَّاعةِ والمعصيةِ ، والهُدىٰ والضَّلالِ ، والرَّشادِ والغيِّ ، وأولياءِ اللهِ

---

(1) انظر : «الفتاوىٰ» (٨/ ٩١، ١٢٥، ٣٨٧) ، (١٨/ ١٣٦-٢٠٩) ، و«جامع الرسائل» (١/ ١٢٧-١٣١) ، و«منهاج السنة» (١/ ١٣٤) ، (٢/ ٣٠٤) ، (٥/ ٩٦، ١٠٣) ، و«النبوات» (١/ ٤٦٣، ٤٧٢) ، و«الأصبهانية» (٧٠٦) .

(2) في «ع» : «العذاب» .

(3) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

وأعدائِهِ، وأهلِ الجنَّةِ وأهلِ النَّارِ[1].

وهؤلاءِ مع أنَّهم مُخالِفونَ بالضَّرورةِ لكُتُبِ[2] اللهِ ودينِهِ وشرائعِهِ، فهم مُخالفونَ أيضًا لضَرُورةِ الحسِّ والذَّوقِ، وضَرُورةِ[3] العقلِ والقياسِ، فإنَّ أحدَهُم لا بدَّ أن يَلتَذَّ بشيءٍ ويتألَّمَ بشيءٍ، فيُميِّزَ بينَ ما يُؤْكَلُ ويُشْرَبُ، وبينَ ما لا يُؤْكَلُ

(١) هؤلاء الذين يَفْنونَ في «توحيد الربوبية» ويقفونَ عندَ «الحقيقةِ الكونية» لا يُميِّزونَ بين الصِّدقِ والكذبِ ...إلخ لماذا؟ لأنهم يرونَ أنَّ الكُلَّ بتقديرِ اللهِ، وما قدَّرهُ اللهُ لا فَرقَ فيه، ويدخلُ الواحِدُ إلىٰ مقامِ الجَمْع والفناءِ فلا يَشهَدُ فرقًا! وبعضُهم جعلَهُ مُنتهىٰ سيرِ العارفين!
والمؤمنُ ينظُرُ إلىٰ هذا الكونِ مِن حيثُ إنه خلقُ اللهِ، ومِن حيثُ إنه فيه ما يُحِبُّهُ اللهُ وفيه ما يكرهُهُ، فيُميِّزُ بين كونِ الشَّيءِ كونًا وخلقًا، وبين كونه شرعًا ورضًا وكراهيةً، فيفرِّقُ بين الحقيقةِ الكونيةِ، وبين الحقيقةِ الشَّرعيَّةِ، ويُوفِّقُ بينهما، حتىٰ لا يقعَ في الهلاكِ والكُفرِ باستباحةِ المُحرَّماتِ، وسُلوكِ مَسلكِ الحُلوليةِ والاتِّحاديةِ، وهؤلاءِ هم الذين سمَّاهم الشيخُ بـ«المُشركيَّة» كما تقدَّمَ، ويُسمَّىٰ حالُهم بـ«فناء الشهود».
انظر: «الفتاوىٰ» (٢/ ٤٥٧)، (٨/ ١٠١، ٣٦٩، ٤٣٣-٤٣٤)، (١٠/ ٦٦٨-٦٧١)، (١١/ ٢٤٥-٢٤٧)، و«الرد علىٰ الشاذلي» (١١٨-١٢٣)، و«الرد علىٰ البكري» (٢/ ٧٤٠-٧٥٥)، و«شرح العقيدة التدمرية» لابن عثيمين (٤٩٦-٤٩٧)، وللبراك (٥٨٢-٥٨٤)، و«شرح الرسالة التدمرية» للخميس (٤٠٢-٤٠٣).

(٢) في «ع»: «لكتاب».

(٣) في «ش»: «ولضرورةِ».

ولا يُشرَبُ ، وبينَ ما يُؤذيهِ مِنَ الحرِّ والبردِ ، وما ليسَ كذلكَ ، وهذا التَّميـيزُ بينَ ما ينفعُهُ ويضُرُّهُ : هوَ الحقيقةُ الشَّرعيَّـةُ الدِّينيَّـةُ .

ومَن ظنَّ أنَّ البشَرَ يَنتهي إلىٰ حدٍّ يَستوي عندَه الأمْرَانِ دائمًا فقدِ افترَىٰ ، وخالَفَ ضَرورةَ الحسِّ ، ولكنْ قد يَعْرِضُ للإنسانِ بعضَ الأوقاتِ عارِضٌ كالسُّكْرِ والإغماءِ ونحوِ ذلكَ مِمَّا [1] يَشغَلُهُ عنِ الإحساسِ ببعضِ الأمورِ ، فأمَّا أنْ يَسْقُطَ إحساسُهُ بالكليَّةِ مع وُجودِ الحياةِ فيه فهذا مُمتَنِعٌ ؛ فإنَّ النَّائمَ لم يسقُطْ إحساسُ نفْسِهِ ، بل يَـرَىٰ في منامِهِ ما يَسُرُّهُ تارةً وما يسوؤُهُ أُخرىٰ ، فالأحوالُ التي يُعبَّرُ عنها بالاصطِلامِ والفَناءِ والسُّكْرِ [2] ونحوِ

(١) في «د» : «ما» .

(٢) **الاصطلام** : نعتُ وَلَـهٍ يَرِدُ علىٰ القلبِ تحتَ سُلطانِ القهرِ .
والفناءُ : زوالٌ وذهابٌ ، وهو : عدمُ الإحساسِ بعالَمِ المَلَكوتِ ، وهو بالاستغراقِ في عَظَمةِ الباري .
والسُّكْر : غيبةٌ بواردٍ قويٍّ ، وهو يُعطي الطَّربَ والالتذاذ .
والثلاثة تجتمع في أنها : حالةٌ يفقدُ فيها التَّمييزَ بين الأشياءِ .
ثم اتَّكأ الصُّوفيةُ علىٰ هذه الألفاظِ التي اخترعوها - وما كان مِن بابها - في تبريرِ ما يأتونَ وما يَذَرونَ ، حتىٰ اعتذروا لشيوخهم بما أَتَوْا وتكلَّموا مِن مُوبقاتٍ بأنهُ قالَهُ في حالةِ سُكْره وفنائه ... إلىٰ آخر أَعذارِهم الواهيةِ .
انظر : «التعريفات» (١٥٩، ٢١٧) ، و«اللمع» للطوسي (٣٠١ ، ٤٦٣، ٥٠١) ، و«التوقيف علىٰ مهمات التعاريف» للمناوي (٦٨ ، ٤٠٩، ٥٦٥) ، و«الموسوعة الصوفية» (٧٩١، ١٠٣٣، ١١٩٢) .

ذلكَ إنَّما تتضمَّنُ عدَمَ الإحساسِ ببعضِ الأشياءِ دُونَ بعضٍ ، فهيَ مع نقْصِ صاحِبِها لضَعْفِ تَمْييزِهِ لا تَنتهي إلىٰ حدٍّ يَسقُطُ فيه التَّمْييزُ مُطلقًا .

ومَنْ نَفَىٰ التَّمييزَ في هذا المقامِ مُطلقًا وعظَّمَ هذا المقامَ ، فقد غَلِطَ في الحقيقةِ الكونيَّةِ والدِّينيَّةِ ، غَلِطَ قَدَرًا وشَرْعًا : غَلِطَ في خلْقِ اللهِ وفي أمْرِهِ ، حيثُ ظَنَّ وُجودَ هذا ، ولا وُجودَ له ، وحيثُ ظنَّ أنَّه ممدوحٌ ، ولا مدحَ في عدمِ التَّمييزِ والعقْلِ والمعرفةِ .

فإذا[1] سمعتَ بعضَ الشُّيوخِ يقولُ : أُريدُ أن لا أريدَ ، أو أنَّ العارفَ لا حظَّ له ، أو[2] أنَّه يصيرُ كالميِّتِ بينَ يدي الغاسِلِ ، ونحوَ ذلكَ ، فهذا إنَّما يُمدَحُ منه سقوطُ إرادتِه التي لم يُؤمرْ بها ، وعدمُ حظِّه الذي لم يؤمَرْ بطلبِهِ ، وأنَّه كالميِّتِ في طلَبِ ما لم يُؤمَرْ بطلبِه ، وتركِ دفْعِ ما لم يُؤمَرْ بدفْعِه .

ومَنْ أرادَ بذلكَ أنَّه تَبطُلُ إرادَتُهُ بالكُليَّةِ ، وأنَّه لا يحسُّ باللذَّةِ والألَمِ ، والنَّافعِ والضَّارِّ ، فهذا مُخالِفٌ لضرورةِ الحسِّ والعقلِ ، ومَنْ مَدَحَ هذا فهوَ مخالِفٌ لضرورةِ الدِّين والعقلِ .

❊ ❊ ❊

---

(١) في «ش» ، و«ع» : «وإذا» .

(٢) في هذا الموضع والذي قبله في «ش» ، و«ع» : «و» بدل «أو» .

والفَناءُ يُرادُ به ثلاثةُ أمورٍ [1] :

---

(١) **الفَنَاءُ علىٰ نوعين : ممدوحٌ ومذمومٌ ، والممدوحُ علىٰ نوعين :**
الأولُ : فناءُ القلبِ عن إرادةِ ما سِوَىٰ اللهِ ﷻ ، وهو للكاملين ، وحقيقتُهُ إفرادُ الربِّ سبحانه بالمحبَّةِ ، والخوفِ والرَّجاءِ ، والتَّعظيم والإجلالِ ، وألَّا يُحبَّ إلَّا في اللهِ ولا يُبغضَ إلَّا فيه ، وهذا يُسمَّىٰ بالفناء في مشهدِ الألوهية .
والثاني : فناءٌ في شُهودِ الرُّبوبيةِ ، فيشهَدُ تفَرُّدَ الربِّ تعالىٰ بالقيُّوميَّةِ والتَّدبيرِ ، والخَلْقِ والرّزقِ ، والعطاءِ والمنعِ ، والضُّرِّ والنَّفعِ وأنَّ جميع الموجوداتِ لا تملك مِن ذلك شيئاً .
وأمَّا الفناءُ المذموم فهو فناءُ الشُّهودِ ، وفناءُ الوجودِ ، والأول منهما هو : أن يَفنَىٰ عن شهودِ فعل الربِّ حتىٰ لا يَستَحْسِنَ حسنةً ولا يَستَقْبحَ سيئةً -وقد تقدَّم كلام المؤلف عليهم حيث سمَّاهم بـ«المشركية»- .
وفناءُ الوجودِ : وهو الفناءُ عن وجود السِّوَىٰ ، فجعلوا الموجود واحداً ، ووجود كل مخلوق هو عينُ وجودِ الحقِّ ، وحقيقة الفناء عندهم ألَّا يرىٰ إلَّا الحق ، وهو الرَّائي والمرئي ، والعابدُ والمعبودُ ، والذَّاكرُ والمَذكورُ ، والناكح والمنكوح . وكِلا الفَنَاءَين مذمومٌ ، إلَّا أنَّ الثاني مِنهما أشدُّ فهو قولُ أهل الوَحدَةِ ، والأوَّلُ وسيلةٌ إليه .
هذا ولفظُ الفناءِ ليسَ في كتابِ الله ﷻ ، ولا سنةِ رسولِه ﷺ ، فليس هو مِن الأسماءِ الشَّرعيةِ التي تُمْدَح ، فيجِبُ أن يُستغنىٰ عنه بألفاظ الشرع ، وإنما ذكرناهُ تنزُّلًا .
انظر : «الفتاوىٰ» (٢/ ٣١٣-٣١٤ ، ٣٦٩) ، (١٠/ ٢١٨-٢٢٥ ، ٣٣٧-٣٤٣) ، و«الرد علىٰ المنطقيين» (٥١٨-٥٢١) ، و«الاستقامة» (٢/ ١٤٢) لابن تيمية ، و«جامع المسائل» (٧/ ١٩٢) ، و«الرد علىٰ البكري» (٢/ ٧٤٠) ، و«الرد علىٰ الشاذلي» (١٥٠-١٥٥) ، و«مدارج السالكين» لابن القيم (١/ ١٤٨-١٦٩) ، (٣/ ٣٦٨-٣٨٣) .

أحدُها : وهوَ الفناءُ الدِّينيُّ الشَّرعيُّ ، الذي جاءَتْ به الرُّسلُ ، وأُنزلتْ به الكُتُبُ ، وهو أن يفْنَىٰ عمَّا لم يأمُرِ اللهُ به بفعلِ[1] ما أمَرَ اللهُ به ، فيفْنَىٰ عن عبادةِ غيْرِه بعبادتِه ، وعن طاعةِ غيرِهِ بطاعتِهِ وطاعَةِ رسولِه ، وعن التَّوكُّلِ علىٰ غيرِه بالتَّوكُّلِ عليه ، وعن محبَّةِ ما سِوَاهُ بمحبَّتِه [ومَحبَّةِ رسولِهِ][2] ، وعن خَوفِ غيرِه بخوفِه ، بحيثُ لا يتَّبِعُ العبدُ هواهُ بغيرِ هُدًىٰ منَ اللهِ ، وبحيثُ يكونُ اللهُ ورسولُهُ أحبَّ إليه مِمَّا سِواهُما ، [كَمَا][3] **قال تعالىٰ** : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ [التوبة : ٢٤] ، فهذا كُلُّهُ هو مِمَّا أمَرَ اللهُ به ورسولُهُ .

وأمَّا الفناءُ الثَّاني : وهو الذي يذكُرُه بعضُ الصُّوفيَّةِ ، وهو أن يفْنَىٰ عن شُهودِ ما سِوىٰ اللهِ ، فيفْنَىٰ بمعبودِهِ عن عبادتِه ، وبمذكورِهِ عن ذكْرِه ، وبمعروفِهِ عن معرفتِه ، بحيثُ قد يغيبُ عن شُهودِهِ[4] بنفسِه وبما سِوىٰ اللهِ - فهذا حالٌ ناقِصٌ ، قد يعرِضُ لبعضِ السَّالكينَ ، وليسَ هوَ مِن لوازمِ طريقِ اللهِ ، ولهذا

---

(١) في «د» : «يفعَلُ» . وفي «ش» : «ويفعَلُ» .
(٢) من بقية النسخ .
(٣) من بقية النسخ .
(٤) في «د» : «شُعورِه» ، وفي «ع» : «شعور» .

لم يعرضْ مثلُ هذا للنَّبيِّ ﷺ والسَّابقينَ الأوَّلينَ .

ومَنْ يجعَلْ [1] هذا نهايَةَ السَّالكينَ فهوَ ضالٌّ ضلالًا مُبينًا ، وكذلكَ مَنْ جعَلَه من لوازمِ طريقِ اللهِ فهوَ مُخطئٌ ، بل هوَ مِن عوارضِ طريقِ اللهِ التي تعرِضُ لبعضِ النَّاسِ دُونَ بعضٍ ، ليسَ هوَ مِنَ اللَّوازمِ التي تحصُلُ لكلِّ سالكٍ .

وأمَّا الثَّالثُ : فهوَ الفناءُ عن وُجودِ السِّوَىٰ ، بحيثُ يَرَىٰ أنَّ وُجودَ المخلوقِ هو عينُ وُجودِ الخالقِ ، وأنَّ الوجودَ واحِدٌ بالعينِ ، فهذا قولُ أهلِ الإلحادِ والاتِّحادِ ، الذينَ هم مِن أَضَلِّ العبادِ .

وأمَّا مُخالَفتُهم لضَرُورَةِ العقلِ والقياسِ ، فإنَّ الواحدَ من هؤلاءِ لا يمكنُه أن يَطرُدَ قولَهُ ، فإنَّه إذا كان مُشاهدًا للقَدَرِ مِن غيرِ تمييزٍ بينَ المأمورِ والمحظورِ [2] ، فعومِلَ بموجبِ ذلكَ [مثلَ : أن يُضربَ ويُجاع] [3] حتىٰ يُبتلىٰ بأعظمِ [4] الأوصابِ والأوجاعِ ، فإنْ لامَ مَنْ فعَلَ ذلكَ به وعابَهَ فقد نقَضَ قوْلَه ، وخرَجَ عن أصلِ مذهبِه ، وقيلَ له : هذا الذي فعَلَه مَقضيٌّ مقدورٌ [5] ، فخلْقُ اللهِ

---

(١) في «د» ، و«ع» : «جعَلَ» .

(٢) في «الأصل» ، و«ش» : «والمحذورِ» . والمثبت من «د» ، و«ع» .

(٣) من «د» ، و«ش» ، و«ع» .

(٤) في «د» ، و«ع» : «بعظيمِ» .

(٥) في «د» : «مُقدَّرٌ» .

وقُدرَتُهُ ومَشيئَتُهُ مُتناوَلٌ لكَ ولهُ ، وهوَ يعُمُّكُما [1] ، فإنْ كان القدَرُ حُجَّةً لك فهوَ حُجَّةٌ لهذا ، وإلَّا فليسَ بحجَّةٍ لا لكَ ولا لَـهُ .

فقد تبيَّنَ بضرورةِ العقلِ فسادُ قولِ مَنْ ينظُرُ إلىٰ القدَرِ ، ويُعرِضُ عنِ الأمرِ والنَّهيِ .

❁❁❁

والمؤمنُ مأمورٌ بأنْ يفعلَ المأمورَ ، ويتركَ المحظورَ ، ويَصبرَ علىٰ المقدورِ ، كما قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا ﴾ [آل عمران: ١٢٠] .

وقال تعالىٰ في قصَّةِ يُوسفَ : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٠] .

فالتَّقوىٰ : فِعْلُ ما أَمَرَ اللهُ به ، وتَرْكُ ما نَهَىٰ اللهُ عنه ، ولهذا قال تعالىٰ : ﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ﴾ [غافر : ٥٥] ، فأَمَرَه مع الاستغفارِ بالصَّبرِ ، فإنَّ العبادَ لا بُدَّ لهم مِنَ الاستغفارِ أوَّلَهم وآخِرَهم ، قال ﷺ في الحديثِ الصَّحيحِ : «أَيُّها النَّاسُ تُوبُوا إلىٰ رَبِّكُمْ ، فَوَالذِي نَفْسي بِيَدِهِ إنِّي لأستَغْفِرُ اللهَ وَأَتوبُ إليه في اليومِ أَكثَرَ

(١) في الأصل ، و«ش» : «متناول ذلك وله وهو فيعمكما» ، وفي «د» : «... لك وله فيعمكما» ، والمثبت من «ع» .

مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةٍ»[1] .

وقال : «إِنَّهُ ليُغانُ علىٰ قَلْبِي ، وَإِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إليه في اليوم مِئَةَ مَرَّةٍ»[2] .

وكان يقولُ : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي خَطيئَتي وَجَهْلي ، وَإِسْرَافي في أَمْرِي ، وما أَنتَ أَعْلَمُ بهِ مِنِّي ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي هَزْلي وَجِدِّي ، وَخَطَئِي وَعَمْدِي ، وَكُلُّ ذلك عِنْدِي ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ما قَدَّمْتُ وما أَخَّرْتُ ، وما أَسْرَرْتُ وما أَعْلَنْتُ ، وما أَنت أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنتَ المُقَدِّمُ وأَنتَ المُؤَخِّرُ ، لا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ»[3] .

وقد ذُكِرَ عن آدمَ - أبي البَشرِ - أنَّه : استغفَرَ ربَّهُ وتابَ إليه ، فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتابَ عليه وَهَدَىٰ[4] .

وعن إبليسَ - أبي الجنِّ - أنَّه : أصرَّ مُتعلِّقًا بالقدَرِ ، فلَعَنَهُ وأَقصاهُ .

فمَنْ أذنَبَ وتابَ ونَدِمَ فقد أَشْبَهَ أباهُ ، و«مَنْ أَشْبَهَ أباهُ فَمَا

(١) رواه البخاري (٨/ ٦٧ رقم ٦٣٠٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .
وبنحوه عند مسلم (٤/ ٢٠٧٦ رقم ٢٧٠٢/ ٤٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما .
(٢) رواه مسلم (٤/ ٢٠٧٥ رقم ٢٧٠٢) عن الأَغَرِّ المُزَني رضي الله عنه .
(٣) رواه البخاري (٨/ ٨٥ رقم ٦٣٩٨) ، ومسلم (٤/ ٢٠٨٧ رقم ٢٧١٩) عن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه .
(٤) في «د» ، و«ع» : «وهداه» .

ظلَمَ»[1]، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب][2].

ولهذا قرَنَ سُبحانه بينَ التَّوحيدِ والاستغفارِ في غيرِ آيةٍ[3]، كما قال تعالىٰ: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِۗ ﴾ [محمد: ١٩].

[وقال تعالىٰ: ﴿ فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُۗ ﴾ [فصلت: ٦]][4].

وقال تعالىٰ: ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿٢﴾ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [هود].

---

(١) هذا مثلٌ مشهورٌ، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (٣/ ٣١٢): «أي: لم يَضَع الشَّبهَ في غير موضِعِه؛ لأنه ليس أحدٌ أولىٰ به منه بأن يُشبِهَهُ».

(٢) قال مثله في «الفتاوىٰ» (٨/ ١٠٧-١٠٨).

(٣) انظر: «الفتاوىٰ» (١/ ٥٦)، (١٠/ ٢٦٢)، (١١/ ٦٩٦-٦٩٨)، (٢٤/ ٢٤١)، (٢٨/ ٣٤)، و«جامع المسائل» (٣/ ٥٥)، (٦/ ٢٧٣، ٢٧٧).

(٤) من «ع»، و«ش». واستدلَّ بهذه الآية في مثل هذه المسألة في «الفتاوىٰ» (١٠/ ٨٩، ٢٦٢)، (٢٤/ ٢٤١).

وفي الحديثِ الذي رواه ابنُ أبي عاصم وغيرُه : «**يقولُ الشَّيطانُ**[1] : **أَهْلَكْتُ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ ، وَأَهْلَكُوني بِلا إلَهَ إلَّا اللهُ والاسْتِغْفارِ ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذلكَ بَثَثْتُ فيهِمُ الأَهواءَ ، فَهُمْ يُذْنِبونَ ولا يَتُوبونَ ؛ لأنَّهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنونَ صُنْعًا**»[2] .

وقد ذكَرَ سُبحانه عن ذي النُّونِ أنَّه نادىٰ في الظُّلماتِ : ﴿ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ، قال [الله][3] **تعالىٰ : ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾** [الأنبياء : ٨٨] .

قال النَّبيُّ ﷺ : «دَعْوَةُ أَخي ذِي النُّونِ ما دَعَا بها مَكْرُوبٌ

---

(١) في «د» : «أنَّ الشَّيطانَ قال» .

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٤٠ رقم ٧) ، وأبو يعلىٰ في «المسند» (١/ ١٢٣ رقم ١٣٦) ، و«المعجم» (٣١٨ رقم ٢٩١) .
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٠٧) : «رواه أبو يعلىٰ ، وفيه عثمان بن مطر، وهو ضعيف» .
قلتُ : وفي إسناده عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي : «متروك» .
وأبو رجاء -مولىٰ لأبي بكر- : «مجهول» .
انظر : «الكامل» لابن عدي (٥/ ٣٢٩) ، و«التقريب» لابن حجر (١١٤٥ رقم ٨١٥٤) .

(٣) من «د» .

إلَّا فَرَّجَ اللهُ كُرْبَتَهُ»[1] .

❁❁❁

وجِماعُ ذلكَ أنَّه لا بدَّ له في الأمرِ مِن أصليْنِ ، ولابدَّ لهُ في القَدَرِ مِن أَصليْنِ :

ففي الأمرِ :

عليه : الاجتهادُ في امتثالِ الأمرِ عِلْمًا وعَمَلًا ، فلا يزالُ يَجتَهِدُ في العلْمِ بما أَمَرَ اللهُ به ، والعمَلِ بذلكَ .

ثُمَّ عليه : أن يستغفِرَ ويتوبَ مِن تفريطِهِ في المأمورِ ، وتَعَدِّيهِ في الحُدودِ[2] .

ولهذا كان مِنَ المَشروعِ أن تُختَمَ جميعُ الأعمالِ بالاستغفارِ ، وكان[3] النَّبيُّ ﷺ إذا صلَّىٰ استغفَرَ ثلاثًا[4] .

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٦٦ رقم ١٤٦٢) ، والترمذي (٥/ ٤٨٤ رقم ٣٥٠٥) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٢٤٣ رقم ١٠٤١٧) ، والبزار (٣/ ٣٦٣ رقم ١١٦٣) ، وأبو يعلىٰ (٢/ ١١٠ رقم ٧٧٢) ، والطبراني في «الدعاء» (٢/ ٨٣٨ رقم ١٢٤) ، والحاكم (١/ ٥٠٥) ، والضياء في «المختارة» (٣/ ٢٣٥ رقم ١٠٤٢) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

(٢) في «د» : «للحدودِ» .

(٣) في «ش» ، و«ع» : «فكانَ» .

(٤) رواه مسلم (١/ ٤١٤ رقم ٥٩١) من حديث ثوبان رضي الله عنه .

وقد قال الله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ [آل عمران:١٧] ، فقاموا اللَّيلَ ثُمَّ خَتَمُوه بالاستغفارِ .

وآخِرُ سُورةٍ نزلَتْ [١] قولُه تعالىٰ : ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ۝٣ ﴾ [الفتح] .

وفي الصَّحيحِ : أنَّه كان رسولُ اللهِ ﷺ يُكثِرُ أنْ يقولَ في رُكوعِه [وسُجودِهِ] [٢] : «سُبحانَك اللَّهُمَّ رَبَّنا وَبِحَمْدِك اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يتأوَّلُ القرآنَ [٣] .

وأمَّا في القدَرِ :

فعَلَيْهِ : أن يستعينَ باللهِ في فعْلِ ما أُمِرَ به ، ويتوكَّلَ عليه ، ويدْعُوَه ، ويرغَبَ إليه ، ويستعيذَ به ، فيكونَ مُفتقرًا إليه في طَلَبِ الخيرِ وترْكِ الشَّرِّ .

وعليه : أن يصبرَ علىٰ المقدورِ ، ويعلَمَ أنَّ ما أصابَه لم يكُنْ ليُخْطِئَهُ ، وما أَخطأَهُ لم يكُنْ ليُصيبَهُ ، وإذا آذاهُ النَّاسُ عَلِمَ أنَّ ذلك مُقدَّرٌ عليه .

---

(١) في «ش» : «أُنزلَتْ» .

(٢) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٣) رواه البخاري (١/ ١٦٣ رقم ٨١٧) ، ومسلم (١/ ٣٥٠ رقم ٤٨٤) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

ومِنْ هذا البابِ احتجاجُ آدمَ وموسىٰ ، لمَّا قال : «يا آدَمُ أَنتَ أَبو البَشَرِ ، خَلقَكَ اللهُ بِيَدِهِ ، وَنَفَخَ فيك مِنْ رُوحِهِ ، وَأَسْجَدَ لَك مَلَائِكَتَهُ ، لِمَاذَا أَخْرَجْتنَا وَنفْسَك مِنْ الجَنَّةِ ؟

فَقَالَ لَهُ آدَمُ : أَنتَ مُوسىٰ الذي اصْطَفَاك اللهُ بِكَلَامِهِ [وَكَتَبَ لكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ][1] ، فَبِكَمْ وَجَدْت مَكْتُوبًا عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ : ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ﴾ [طه] ؟

قال : بِكَذَا وَكَذَا سَنَةٍ . قال : فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ»[2] .

وذلكَ أنَّ مُوسىٰ لم يكُنْ عَتَبُهُ لآدمَ لأجلِ الذَّنبِ ، فإنَّ آدمَ كان قد تابَ منه ، والتَّائبُ من الذَّنبِ كمَنْ لا ذنبَ له ؛ ولكن لأجلِ المُصيبةِ التي لحقتْهُم مِن ذلكَ ، وهم مأمورونَ أن ينظروا إلىٰ القَدَرِ في المصائبِ ، وأنْ يستَغفِروا مِنَ المعائبِ ، كما قال تعالىٰ : ﴿ فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [غافر : ٥٥][3] .

---

(١) ما بين المعقوفتين من «د» ، ومصادر التخريج .

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٥٨ رقم ٣٤٠٩) ، ومسلم (٤/ ٢٠٤٢ رقم ٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) انظر في الجواب عن هذا الحديث ، والفَرق بين الاحتجاج بالذَّنب علىٰ المصائب والمعائب : «الفتاوىٰ» (٢/ ١٠٨، ٣٢٥) ، (٤/ ٣٤٩) ، (٨/ ١٧٨-١٨٠ ، ٣١٩-٣٢٤ ، ٣٣٣ ، ٤٥٣) ، (١٠/ ١٦٠) ، (١١/ ٢٥٨-٢٥٩) ، و«منهاج السنة» (٣/ ٧٨-٨٤) ، (٥/ ١٣٥) ، و«الرد علىٰ البكري» (٢/ ٧٣٩-٧٦٢) .

فمَنْ راعَىٰ الأمرَ والقدَرَ - كما ذُكِرَ - كان عابدًا للهِ ، مُطيعًا له ، مُستعينًا به ، متوكِّلًا عليه ، مِن الذينَ أنعمَ اللهُ عليهم مِنَ النَّبيينَ والصِّديقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ ، [وحَسُنُ أولئكَ رفيقًا] (١) .

وقد جمَعَ اللهُ سُبحانه بينَ هذينِ الأصلينِ في غيرِ موضعٍ (٢) ، كقولِه : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

وقولِه : ﴿ فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ﴾ [مريم : ٦٥] .

وقولِه تعالىٰ : ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [الشورىٰ : ١٠] (٣) .

وقولِه تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق] .

فالعبادةُ له ، والاستعانَةُ به (٤) .

---

(١) في «ع» .

(٢) الأصلان هما : العبادةُ والاستعانةُ ، انظر : «الفتاوىٰ» (١/ ٣٥) ، (٨/ ١٦٦) ، (١١/ ٣٢٥) ، (١٤/ ٨ ، ٩) ، و«جامع الرسائل» (٢/ ٥٧) ، و«قاعدة جامعة في توحيد الله» (٥١) .

(٣) قال شيخ الإسلام : «فإن التوكُّلَ هو الاستعانةُ» . «الفتاوىٰ» (١٦/ ٥٥) .

(٤) قال شيخ الإسلام : «بسَطْنا الكلامَ علىٰ هذا في مواضعَ ، وبيَّنا تعلُّقَ العِبادةِ بالإلهيَّةِ ؛ فإنَّ الإلهَ هو المعبودُ ، وتعلُّقَ الاستعانةِ بربوبيَّتِهِ ؛ =

وكانَ ﷺ يقولُ عندَ الأضحيَّةِ : «اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ»[(١)] .

فما لم يكُنْ باللهِ لا يكونُ ، فإنَّه لا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ ، وما لم يكُنْ للهِ لا ينفَعُ ولا يدومُ .

❁❁❁

فإنْ ربَّ العبادِ الذي يُربِّيهم ، وذلك يتضمَّنُ أنه الخالقُ لكلِّ ما فيهم ومنهم . والإلهيَّةُ هي العِلَّةُ الغائيةُ ، والرُّبوبيةُ هي العِلةُ الفاعِليةُ ، والغائيةُ هي المقصودةُ ، وهي عِلَّةٌ فاعليةٌ للعِلَّةِ الفاعِليَّةِ ، ولهذا قدَّمَ قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ وتوحيدُ الإلهيةِ يتضمَّنُ توحيدَ الرُّبوبيةِ» . «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٥٣٣) .

قلتُ : العِلَّةُ الغائيةُ : ما يوجدُ الشيءُ لأجلِهِ . والعِلَّةُ الفاعِليةُ هي : ما يوجدُ الشيءُ بسببهِ . «التعريفات» (٢٠٢) .

(١) رواه أحمد (٢٣/ ٢٦٧ رقم ١٥٠٢٢) ، وأبو داود (٣/ ١٥٨ رقم ٢٧٩٥) ، وابن ماجه (٢/ ١٠٤٣ رقم ٣١٢١) ، والدارمي (٢/ ١٢٣٩ رقم ١٩٨٩) ، وابن خزيمة (٤/ ٤٨٧ رقم ٢٨٩٩) ، والحاكم (١/ ٤٦٧) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٩/ ٣٣٧ رقم ١٩٢١١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

ولا بدَّ في عبادتِهِ مِن أَصليْنِ [1] :

أَحَدِهما : إخلاصُ الدِّينِ لـهُ .

والثَّانـي : موافَقَةُ [2] أَمرِهِ الذي بعَثَ به رُسلَـهُ .

ولهذا كان عمرُ بنُ الخطَّابِ ﷺ يقولُ في دُعائِهِ : «اللَّهُمَّ اجعَلْ عَمَلي كُلَّهُ صالِحًا ، واجعلْهُ لوجهِكَ خالصًا ، ولا تجعلْ لأحدٍ فيه شيئًا» [3] .

وقال الفضيلُ بنُ عياضٍ في قولِه تعالىٰ : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ

---

(١) قال شيخ الإسلام : «فإنَّ هذينِ الأصلينِ هُما دينُ الإسلامِ الذي ارتَضاهُ اللهُ ؛ كما قال : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ ؛ فالذي أَسلَمَ وَجهَهُ للهِ : هو الذي يُخلِصُ نيَّتَهُ للهِ ، ويبتغي بعمَلِهِ وجهَ اللهِ . والمُحسِنُ : هو الذي يُحسِنُ عَمَلَهُ ؛ فيعمَلُ الحسناتِ . والحسناتُ : هي العملُ الصَّالِحُ . والعملُ الصالحُ : هو ما أَمَرَ اللهُ به ورسولُه ؛ مِن واجبٍ ومُستحَبٍّ . فما ليس مِن هذا ولا هذا ، ليس مِن الحسناتِ ، والعملِ الصالحِ ، فلا يكون فاعِلُهُ مُحسِنًا» . «النبوات» (١/ ٤١٦) .

وانظر في هذين الأصلين : «الفتاوىٰ» (٢٧/ ١٤٨) ، (٢٨/ ٢٣) ، و«منهاج السنة» (٥/ ٢٥٣) ، و«شرح حديث لا يزني الزاني» (٤٨) ، و«جامع الرسائل» (١/ ٢٥٧) ، (٢/ ٢٢٦) .

(٢) في الأصل ، و«د» : «مواقَعةُ» . والمثبت من «ع» ، و«ش» .

(٣) رواه أحمد في «الزهد» (١١٨) ، وأبو نعيم في «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» (٤/ ٢٦٢ رقم ١٠١٨) .

عَمَلًا﴾ [الملك : ٢] ، قال : أخلَصَه وأصْوَبَه .

[قالوا[١] : يا أبا عليٍّ ، ما أخلَصُهُ وأصوبُهُ ؟] [٢] .

قال : إنَّ العملَ إذا كان خالِصًا ولم[٣] يكنْ صَوابًا لم يُقبَلْ ، [وإذا كان صوابًا ولم يكُنْ خالِصًا لم يُقبلْ] [٤] حتىٰ يكونَ خالِصًا صوابًا ، والخالِصُ : أن يكونَ للهِ ، والصَّوابُ : أن يكونَ علىٰ السُّنَّةِ»[٥] .

ولهذا ذمَّ اللهُ المشركينَ [في القرآنِ] [٦] علىٰ اتِّباعِ ما شَرَعَ لهم شُرَكاؤُهم مِنَ الدِّين الذي لم يأذَنْ به اللهُ مِن عِبادَةِ غيْرِه ، وفِعْلِ ما لَمْ يَشْرَعْهُ مِنَ الدِّينِ ، قال تعالىٰ : ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورىٰ : ٢١] ، كما ذمَّهم علىٰ أنَّهم حرَّموا ما لم يحرِّمْه اللهُ ، والدِّينُ الحقُّ أنَّه لا حرامَ

---

(١) في «ش» : «قيلَ له» ، وفي «ع» : «قيل» فقط .

(٢) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٣) في «الأصل» : «أو لَمْ» . والمثبت من بقية النسخ .

(٤) ما بين المعقوفتين من «د» ، و«ع» .

(٥) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٩٥) ، والبغوي في «التفسيره» (٨/ ١٧٦) ، والبيهقي في «الشعب» (١٢/ ٢٣٦ رقم ٦٤٥٦) ، والمقدسي في «الحجة علىٰ تارك المحجة» (١/ ١٤٣) .

(٦) من «د» ، و«ع» .

إلَّا ما حرَّمَهُ اللهُ ، ولا دينَ إلَّا ما شرَعَه اللهُ .

❁❁❁

ثُمَّ إنَّ النَّاسَ في عبادتِهِ واستعانتِهِ [علىٰ] [1] أربعَةِ أقسامٍ [2] :

فالمؤمنونَ المُتَّقونَ هُم لهُ وبهِ ، يعبُدونَهُ ويستعينونَهُ .

وطائفةٌ تعبدُهُ [3] مِن غيرِ استعانةٍ ولا صبرٍ ، فتجدُ عندَ أَحَدِهم تحرِّيًا للطَّاعةِ والوَرَعِ ، ولُزُومِ السُّنةِ ، لكن ليسَ لهم توكُّلٌ واستعانةٌ [وصبرٌ ، بل فيهم عَجْزٌ وجَزَعٌ .

وطائفةٌ فيهم استعانةٌ] [4] وصبرٌ وتوكُّلٌ مِن غيرِ استقامةٍ علىٰ الأمرِ ولا مُتابعةٍ للسُّنةِ ، فقد يُمَكَّنُ أحدُهم ، ويكونُ له نوعٌ مِن الحالِ [5] باطنًا أو ظاهرًا ، ويُعطَىٰ مِن المُكاشَفاتِ والتَّأثيراتِ ما لم يُعطَهُ الصِّنفُ الأوَّلُ ، ولكن لا عاقبةَ له ، فإنَّه ليسَ منَ

---

(١) من «ع» .

(٢) انظرها في : «الفتاوىٰ» (١/ ٣٦) ، (١٠/ ٣٢-٣٥ ، ٦٧١-٦٧٣) ، (١١/ ٢٩-٣١) ، (١٣/ ٣٢٣) ، (١٤/ ١٠-١١) ، «قاعدة جامعة في توحيد الله» (٥٢-٥٣) .

(٣) في «د» : «يَعبدُونَه» .

(٤) ما بين المعقوفتين من بقية النسخ .

(٥) في «د» : «الجمال» .

المُتَّقِينَ ، والعاقبةُ للتَّقوىٰ[1] .

فالأوَّلونَ : لهم دينٌ ضعيفٌ ، لكنَّه مُستمِرٌّ باقٍ إن لم يُفسِدْهُ صاحبُهُ بالجَزَعِ والعَجْزِ .

وهؤلاءِ : لأحدِهم حالٌ وقوةٌ ، ولكن لا يبقَىٰ[2] له إلَّا ما وافَقَ

---

(١) قال شيخ الإسلام : «ما كان مِن الخوارِقِ مِن "بابِ العِلمِ" : فتارةً بأنْ يُسْمِعَ العبدَ ما لا يَسْمَعُهُ غيرُهُ ، وتارةً بأن يَرىٰ ما لا يَراهُ غيرُهُ يقظَةً ومنامًا ، وتارةً بأنْ يَعلَمَ ما لا يَعْلَمُ غيرُهُ وحيًا وإلهامًا ، أو إنزالُ عِلمٍ ضروريٍّ ، أو فِراسَةٍ صادِقَةٍ ، ويُسَمَّىٰ كَشفًا ، ومُشاهداتٍ ، ومُكاشفاتٍ ، ومُخاطَباتٍ : فالسَّماعُ مُخاطَباتٌ ، والرُّؤيةُ مُشاهَداتٌ ، والعِلمُ مُكاشفةٌ ، ويُسَمَّىٰ ذلك كُلُّهُ : "كَشْفًا" و"مُكاشَفةً" أي : كَشَفَ لهُ عنهُ . وما كان مِنْ "بابِ القُدرةِ" فهو : التَّأثيرُ ، وقد يكونُ هِمَّةً وصِدْقًا ودعوةً مُجابةً ، وقد يكونُ مِنْ فِعْلِ اللهِ الذي لا تأثيرَ لهُ فيه بحالٍ ، مِثلُ : هلاكِ عدُوِّهِ بغيرِ أَثرٍ منهُ كقولِه : "مَنْ عادىٰ لي وليًّا فقد بارَزَني بالمُحارَبةِ ..." . ومِثْلُ : تذليل النُّفُوسِ لهُ ومحبَّتِها إيَّاهُ ، ونحوِ ذلك . وكذلك ما كان مِنْ "بابِ العِلَمِ والكشْفِ" ، قد يُكشَفُ لغيرِهِ مِنْ حالِهِ بعضُ أُمـورٍ كما قال النَّبيُّ ﷺ في المُبَشِّراتِ : "هيَ الرُّؤيا الصَّالِحَةُ يَراها الرَّجُلُ الصَّالِحُ أو تُرىٰ لهُ" ، وكما قال : النَّبيُّ ﷺ : "أنتُمْ شُهداءُ اللهِ في الأرضِ" .
وكُلُّ واحِدٍ "مِن الكشفِ والتَّأثيرِ" قد يكونُ قائِمًا بهِ ، وقد لا يكونُ قائمًا بهِ ، **بل يَكشِفُ اللهُ حالَهُ ويَصْنَعُ لهُ مِن حيثُ لا يَحتَسِبُ** ، كما قال يوسُفُ بنُ أَسباطٍ : "ما صَدَقَ اللهَ عبدٌ إلَّا صَنَعَ له"» . «الفتاوىٰ» (١١/ ٣١٣-٣١٤) .

(٢) في الأصل : «لم يبق» ، والمثبت من البقية .

فيه الأمرَ[1] ، واتَّبعَ فيه السُّنَّةَ .

وشرُّ الأقسامِ : مَنْ لا يعبُدُهُ ولا يَستعينُهُ ، فهوَ لا يشهَدُ [أنَّ][2] عمَلَهُ للهِ ، ولا أنَّه باللهِ .

فالمُعتزلَةُ - ونحوُهم مِنَ القَدَرِيَّةِ الذين أنكَرُوا القدَرَ - : هم في تعظيمِ الأمرِ والنَّهيِ والوعدِ والوعيدِ خيرٌ من هؤلاءِ الجبريَّةِ[3] الذين يُعرِضونَ عن الشَّرعِ والأمرِ والنَّهيِ .

والصُّوفيةُ : هم في القدَرِ ومُشاهَدَةِ توحيدِ الربوبيَّةِ خيرٌ مِنَ المعتزلةِ ، ولكن فيهم مَنْ فيه بدعٌ مع[4] إعراضٍ عن بعضِ الأمرِ والنَّهيِ ، والوعدِ والوعيدِ ، حتىٰ يجعلوا الغايَةَ هي مشاهدَةَ توحيدِ الرُّبوبيَّةِ والفناءَ في ذلكَ ، ويصيرونَ أيضًا مُعتزلينَ لجماعَةِ المسلمينَ وسُنَّتِهم ، فهم مُعتزلةٌ مِن هذا الوجْهِ[5] .

---

(١) في «ش» : «الأثر» .

(٢) من بقية النسخ .

(٣) زادَ في «ع» ، و«ش» : «القدريَّة» .

(٤) «بدع مع» ليست في «د» ، و«ع» ، وفي «ع» مكانها «نوع» .

(٥) **قال شيخ الإسلام** : «والمعتزلةُ مِن أبعدِ الناسِ عن طرِيقِ أهلِ الكَشْفِ والخوارِقِ ، ويذُمُّونها ويعيبونَهَا .
وكذلك يُبالِغونَ في ذمِّ النَّصارىٰ أكثرَ مِمَّا يُبالِغون في ذمِّ اليهودِ ، وهُم إلىٰ اليهودِ أَقربُ كما أنَّ الصُّوفيةَ ونحوَهُمْ إلىٰ النَّصارىٰ أقربُ ؛ فإنَّ النَّصارىٰ عِندَهُمْ عِبادةٌ ، وزُهدٌ ، وأخلاقٌ بلا معرِفَةٍ ولا بصيرةٍ

وقد يكونُ ما وقَعُوا فيه مِنَ البدعةِ شرًّا مِن بدعةِ أولئكَ المعتزلةِ ، وكلا الطَّائفتينِ نشأتْ مِنَ البصرةِ[1] .

وإنَّما دينُ اللهِ ما بعَثَ به رُسلَهُ ، وأَنزَلَ به كُتُبَه ، وهو الصِّراطُ المستقيمُ ، وهو طريقةُ أصحابِ رَسولِ اللهِ ﷺ ، خيرِ القرونِ ، وأفضَلِ الأمَّةِ ، وأكرَمِ الخلْقِ علىٰ اللهِ بعدَ النَّبيينَ ، قال تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾ [التوبة : ١٠٠] ، فرَضِيَ عنِ السَّابقينَ الأوَّلينَ رضًا مُطلقًا ، ورضِيَ عنِ التابعينَ لهم بإحسانٍ .

وقد قال رسولُ اللهِ ﷺ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ : «خَيْرُ القُرُونِ القَرْنُ الذينَ بُعِثْتُ فيهِمْ ، ثُمَّ الذينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الذينَ يَلُونَهُمْ»[2] .

فَهُمْ ضالُّونَ ، واليهودُ عِندهُمْ عِلمٌ ونظرٌ بلا قصدٍ صَالِحٍ ، ولا عِبادَةٍ ، ولا زُهدٍ ولا أخلاقٍ كريمةٍ ، فهم مغضوبٌ عليهِمْ ، والنَّصارىٰ ضالُّون» . «الفتاوىٰ» (١٣/ ٩٩-١٠٠) [«الفرقان بين الحق والبطلان» (٣٩٤)] بتصرف يسير .

(١) انظر : «الفتاوىٰ» (٧/ ٣٨٤، ٣٨٦) ، (١١/ ٦، ١٦) ، (٢٨/ ٢٠٦، ٢١٢) ، و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٢١١) ، و«القواعد النورانية» (٢/ ٤٢٨) .

(٢) رواه البخاري (٥/ ٢ رقم ٣٦٥٠) ، ومسلم (٤/ ١٩٦٤ رقم ٢٥٣٥) من حديث عِمران بن حُصين رضي الله عنه .

وكانَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ يقولُ : «مَنْ كان مِنكُمْ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قد ماتَ ، فإنَّ الحَيَّ لا تُؤْمَنُ عليه الفِتْنَةُ ، أُولئِكَ أصحابُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، أَبَرُّ هذِهِ الأُمَّةِ قُلُوبًا ، وأَعْمَقُها عِلْمًا ، وأَقَلُّها تَكَلُّفًا ، قَوْمٌ اختارَهُمْ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ ، وإقامَةِ دِينِهِ ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ ، وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ ، فَإِنَّهُمْ كانُوا علىٰ الهُدَىٰ المُسْتَقِيمِ»[(١)] .

وقال حذيفةُ بنُ اليمانِ رضي الله عنه : «يا مَعْشَرَ القُرَّاءِ ، اسْتَقِيمُوا وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كان قَبْلَكُمْ ، فَوَاللهِ لَئِنْ اتَّبَعْتُمُوهُمْ لقد سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا ، وَلَئِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لقدْ ضَلَلْتُمْ ضلالًا بَعِيدًا»[(٢)] .

وقد قال عبدُ الله بنُ مسعودٍ رضي الله عنه : «خَطَّ لنا رسولُ اللهِ ﷺ خَطًّا ، وخَطَّ خُطوطًا عن يمينِهِ وشِمالِهِ[(٣)] ، ثُمَّ قال : «**هذا سَبِيلُ اللهِ ، وهذِهِ سُبُلٌ ، علىٰ كُلِّ سَبيلٍ مِنها شَيطانٌ يَدْعُو إليهِ** .

ثُمَّ قرأَ : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ

---

(١) رواه ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٩٤٧ رقم ١٨١٠) ، والهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٨٨ رقم ٧٤٦) ، وذكره الأصبهاني في «الحجة» (٢/ ٤٨٣) ، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٤ رقم ١٠٥) .

(٢) رواه البخاري (٩/ ٩٣ رقم ٧٢٨٢) .

(٣) في «د» : «وعن شِمالِه» .

فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾»[1] [الأنعام: ١٥٣].

وقد أمَرَنا اللهُ سبحانهُ أن نقولَ في صلاتِنا: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝ ﴾ [الفاتحة].

وقال النَّبيُّ ﷺ: «اليَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيهِمْ، والنَّصارَىٰ ضَالُّونَ»[2].

وذلكَ أنَّ اليهودَ عرَفُوا الحقَّ ولم يتَّبِعوهُ، والنَّصارىٰ عَبَدوا اللهَ بغيرِ علمٍ.

ولهذا كان يُقالُ: «نعوذُ باللهِ مِن فِتنَةِ العالِمِ الفاجِرِ والعابدِ

---

(١) رواهُ أحمدُ (٧/ ٢٠٨ رقم ٤١٤٢)، والنَّسائي في «الكُبرىٰ» (١٠/ ٩٥ رقم ١١١٠٩، ١١١١٠)، والدَّارميُّ (١/ ٢٨٥ رقم ٢٠٨)، وابن أبي عاصم (١/ ٤٧ رقم ١٧)، والبزَّار (٥/ ٢٥١ رقم ١٨٦٥)، والشَّاشي (٢/ ٥٠ رقم ٥٣٦، ٥٣٧)، وابن حبان (١/ ١٨٠ رقم ٦)، والآجري (١/ ٢٩٠ رقم ١١، ١٢)، والحاكم (٢/ ٣١٨). وصحَّحهُ الحاكِمُ، ووافقه الذَّهبيُّ، والألبانيُّ.

(٢) رواه أحمد (٣٢/ ١٢٤ رقم ١٩٣٨١)، والترمذي (٥/ ٦٩ رقم ٢٩٥٣)، وسعيد بن منصور (٢/ ٥٣٧ رقم ١٧٩)، وابن حبان (١٦/ ١٨٤ رقم ٧٢٠٦)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٩٩ رقم ٢٣٦، ٢٣٧) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

الجاهلِ ، فإنَّ فِتنَتَهُمَا فِتنةٌ لكلِّ مَفتونٍ»[(١)].

وقال تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾ [طه : ١٢٣] . قال ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما : «تكفَّلَ اللهُ لمَنْ قرأَ القرآنَ ، وعمِلَ بما فيه : ألَّا يضِلَّ في الدُّنيا ، ولا يشْقىٰ في الآخرةِ» ، وقرأَ هذه الآيةَ[(٢)] .

وكذلكَ قولُه تعالىٰ : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٥ ﴾ [البقرة] ،

---

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٢/ ١٨ رقم ٧٥ زيادات نعيم) ، وأحمد في «العلل» (٣/ ١١٨ رقم ٤٥٠١) ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٩١) ، والآجري في «أخلاق العلماء» (١/ ٢٦٠ رقم ٩٣ ضمن الجامع لكتبه) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٦) ، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٣١٤ رقم ١٧٥٢) ، و«المدخل» (٢/ ٩٢ رقم ٥٤٤) .

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٢٠-٢١) ، و«مصنفه» (٣/ ٣٨٢ رقم ٦٠٣٣) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٤٤٦ رقم ٣٠٥٧٥ ، ٣٠٥٧٦) ، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٦/ ٢٨١ رقم ١٤٤١) ، والطبري في «تفسيره» (١٦/ ١٩١) ، والحاكم (٢/ ٣٨١) ، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٤٠٠ رقم ١٨٧١) ، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٩٦ رقم ١٩٣) بنحوه .

فأخبَرَ أنَّ هؤلاءِ مُهتدونَ مُفلِحونَ ، وذلكَ خلافُ المغضوبِ عليهم والضَّالِّينَ .

فنسألُ اللهَ العظيمَ أنْ يهدِيَنا وسائرَ إخوانِنا صِراطَهُ المُستقيمَ ، صِراطَ الذينَ أنعَمَ [اللهُ] (١) عليهم مِنَ النَّبيينَ والصِّديقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ وحسُنَ أولئكَ رَفيقًا ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ (٢) .

وصلَّىٰ اللهُ علىٰ خيْرِ خلْقِه عبدِهِ ورسُولِه مُحمَّدٍ وآله وصَحبِهِ وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا إلىٰ يومِ الدِّينِ .

وحسبُنا اللهُ ونِعْمَ الوكيلُ .

❁❁❁

(١) ما بين المعقوفتين من «د» .

(٢) في «ع» : «وحسبُنا اللهُ ونِعمَ الوكيلُ ، والحمدُ لله ربِّ العالمينَ ، وصلَّىٰ الله علىٰ سيِّدنا محمدٍ ، وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا» .

الفهارس العامة

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الأعلام

الكنىٰ

فهرس الفرق

فهرس الكتب الواردة في المتن

فهرس المراجع

١ - «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة» ، تأليف الإمام عبيد الله بن محمد بن بطة الحنبلي (ت: ٣٨٧هـ) ، ت : د. رضا بن نعسان معطي ، كتاب الإيمان ، دار الراية - الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .

٢- «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» ، تأليف الإمام أبي يعلىٰ محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : محمد الحمود ، غراس للنشر الكويت ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ .

٣- «ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» ، تأليف د. دغش بن شبيب العجمي ، مكتبة أهل الأثر الكويت ، ٢ ، ١٤٣٤هـ .

٤ - «الإبهاج في شرح المنهاج» ، شرح علىٰ «منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول» ، تأليف علي ابن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦) ، وولده عبد الوهاب (ت: ٧٧١هـ) ، ت : د . أحمد الزمزمي ، د . نور الدين صغيري ، دار البحوث والدراسات دبي ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .

٥- «إتحاف الخيرة المهرة بأسانيد العشرة» ، تأليف العلامة أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت : ٨٤٠هـ) ، ت : دار المشكاة للبحث العلمي ، دار الوطن الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

٦- «الآحاد والمثاني» ، تأليف الإمام أبي بكر بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ) ، ت : د . باسم الجوابرة ، دار الراية - الرياض ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

٧- «أخبار مكة» ، تأليف العلامة أبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي المكي من علماء القرن الثالث ، ت : أ.د. عبد الملك بن دهيش ، مكتبة الأسدي مكة ، ط ٥ ، ١٤٣٠هـ .

٨- «أخبار مكة» ، تأليف العلامة أبي الوليد محمد الأزرقي ، ت : رشدي الصالح ملحس ، مكتبة الثقافة مكة المكرمة ، ط ٨ ، ١٤١٦هـ .

٩- «أخلاق العلماء» ، تأليف الإمام أبي بكر الآجري (ت: ٣٦٠هـ) - ضمن «الجامع لكتب الآجري» - ، ت : عادل آل حمدان ، دار اللؤلؤ بيروت ، ط ١ ، ١٤٤٠هـ .

١٠- «الإخنائية» -أو الرد علىٰ الإخنائي - ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) ، ت : أحمد بن مونس العنزي ، دار الخراز - جدة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

١١- «الآداب» ، تأليف العلامة أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : عبد القدوس بن محمد نذير ، مكتبة الرياض الحديثة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

١٢- «الأدب المفرد» ، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، ت : الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني ، دار الصّديق - السعودية ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ .

١٣- «آراء أهل المدينة الفاضلة» ، تأليف أبي نصر الفارابي (ت: ٣٣٩هـ) ، ت : د . ألبير نصري نادر ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ، ط ٢ ، ١٩٦٨م .

١٤ - «آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة»، تأليف هدىٰ بنت ناصر الشلالي، مكتبة الرشد الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٥ - «الأربعون حديثًا»، تأليف الإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ)، ت: بدر البدر، مكتبة المعلا -الكويت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٦ - «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»، تأليف إمام الحرمين عبد الملك الجويني (ت: ٤٧٨هـ)، ت: د. محمد يوسف موسىٰ، علي عبد المنعم، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ١، ١٣٦٩هـ.
١٧ - «الأساس في المنطق» -شرح لمتن إيساغوجي في علم المنطق-، تأليف أثير الدين الأبهري (ت: ٧٠٠هـ)، ت: خالد الزاهدي، دار ابن حزم بيروت، ط ٢، ١٤٣٤هـ.
١٨ - «الأسماء والصفات»، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي بجدة، ط ١، ١٤١٣.
١٩ - «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية»، تأليف العلامة محمد بن عبد الله المغربي المعروف بابن رُشيِّق (ت: ٧٤٩هـ)، ت: محمد عزير شمس، وعلي العمران، ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية خلال سبعة قرون»، دار عالم الفوائد مكة، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
الأصبهانية = شرح الأصبهانية
٢٠ - «أصول السنة»، تأليف الإمام محمد بن عبد الله الشهير بابن زمنين (ت: ٣٩٩هـ)، ت: أ.د. عبد الله البخاري، أضواء السلف القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ.
٢١ - «الأصول التي بنىٰ عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية»، تأليف د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٨هـ.
٢٢ - «الأضداد»، تأليف العلامة محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٧هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الإعلام الكويت، ١٣٨٠هـ.
٢٣ - «اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث»، تأليف الحافظ الإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت: ٤٤٩هـ)، ت: د. ناصر الجديع، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.
٢٤ - «الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد»، تأليف العلامة أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: أحمد أبو العينين، دار الفضيلة الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٢٥ - «الاقتصاد في الاعتقاد»، تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، ت: أنس الشرفاوي، ط ١، ١٤٣٧هـ.
٢٦ - «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»، تأليف شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. ناصر العقل، مكتبة الرشد الرياض، ط ٣، ١٤١٣هـ.

٢٧- **«الأُم»** ، للإمام الشافعي محمد بن إدريس (ت: ٢٠٤هـ) ، ت : محمد زهري النجار ، تصوير دار المعرفة .

٢٨- **«الأمالي»** ، تأليف أبي علي إسماعيل القالي البغدادي (ت: ٣٥٦هـ) ، ت : محمد الأصمعي ، تصوير دار الكتاب العربي بيروت .

٢٩- **«الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء»** ، تأليف الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) ، ت : عبد الفتاح أبو غدة ، كتب المطبوعات بحلب ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

٣٠- **«الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»** ، تأليف القاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) ، ت : محمد الكوثري ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٣هـ .

٣١- **«الإيمان»** ، تأليف محمد بن يحيىٰ العدني (ت: ٢٤٣هـ) ، ت : حمد بن حمدي الجابري الحربي ، الدار السلفية الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

٣٢- **«البدع والنهي عنها» -كتاب فيه ما جاء في البدع-** ، تأليف الإمام محمد بن وضاح (ت: ٢٨٧هـ) ، ت : الشيخ بدر البدر ، دار الصميعي – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٣٣- **«البعث والنشور»** ، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : أبي عاصم الشوامي الأثري ، مكتبة دار الحجاز السعودية ، ط ١ ، ١٤٣٦هـ .

٣٤- **«بُغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»** ، تأليف الحافظ نور الدين الهيثمي الشافعي (ت: ٨٠٧ هـ)، ت : د. حسين الباكري ، الجامعة الإسلامية -المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

٣٥- **«بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية»** ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : مجموعة من الدكاترة ، وزارة الأوقاف – مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .

٣٦- **«تاج العروس من جواهر القاموس»** ، تأليف محمد مرتضىٰ الحسيني الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) ، ت : مجموعة من الباحثين ، ط وزارة الإعلام في دولة الكويت ، ط ١ ، ١٩٦٥م في (٤٠) جزءاً ، وكان آخرها عام (١٤٢٢هـ) .

٣٧- **«التاريخ الكبير»** ، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، ت : العلامة عبد الرحمن المعلمي ، حيدر أباد ط ١ ، ١٣٦١هـ تصوير دار الكتب العلمية .

٣٨- **«تأسيس التقديس»** ، تأليف فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦هـ) ، ت : أنس الشرقاوي ، وأحمد الخطيب ، دار نور الصباح دمشق ، ط ١ ، ٢٠١١م .

٣٩- **«تذكرة أولي النهىٰ والعرفان بأيام الله الواحد الديان وذكر حوادث الزمان»** ، تأليف إبراهيم بن عبيد آل عبد المحسن ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ .

٤٠- **«التسعينية»** ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . محمد بن إبراهيم العجلان ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

٤١- **«تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة»** ، تأليف الشيخ صالح بن عبد العزيز بن علي آل عثيمين الحنبلي النجدي (ت: ١٤١٠هـ) ، ت : بكر بن عبد الله أبو زيد ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

٤٢- **«التعريفات»** ، تأليف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) ، ت : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .

٤٣- **تفسير البغوي - «معالم التنزيل وأسرار التأويل» -** ، تأليف الإمام محي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ) ، ت : محمد النمر ، وعثمان جمعة ، وسليمان الحرش ، دار طيبة - السعودية ، ط ٣ ، ١٤١٦هـ.

٤٤- **«تفسير الطبري» - «جامع البيان عن تأويل القرآن» -** ، تأليف الإمام محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) ، ت : مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بإشراف د . عبد الله التركي ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

٤٥- **«تفسير القرآن»** ، تأليف الإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ) ، ت : د. سعد السعد ، دار المآثر المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .

٤٦- **«تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين»** ، تأليف الإمام الحافظ ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) ، ت : أسعد الطيب ، مكتبة الباز مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ .

٤٧- **«تفسير القرآن العظيم»** ، للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ) ، ت : سامي السَّلامة ، دار طيبة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

٤٨- **«تقريب التدمرية»** ، تأليف الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، دار الوطن الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .

٤٩- **«تقريب التهذيب»** ، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ) ، ت : صغير أحمد شاغف أبو الأشبال ، دار العاصمة - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٥٠- **«تهافت الفلاسفة»** ، تأليف أبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) ، ت : د . سليمان دنيا ، دار المعارف -القاهرة ، ط ٨ ، ١٣٩٢هـ .

٥١- **«تهذيب الكمال في أسماء الرجال»** ، تأليف الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت: ٧٤٢هـ) ، ت : بشار عواد معروف ، الرسالة بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

٥٢- **«تهذيب اللغة»** ، تأليف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) ، ت : عبد السلام هارون ، الدار المصرية للتأليف والنشر -القاهرة ، سنة ١٩٦٦م .

٥٣- **«التوحيد وإثبات صفات الرب»** ، تأليف الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ) ، ت : د . عبد العزيز الشهوان ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط٥ ، ١٤١٤هـ .

٥٤- «التوقيف على مهمات التعاريف» ، تأليف محمد عبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ) ، ت: د. محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
٥٥- «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» ، تأليف العالم عبد الملك بن محمد أبو منصور الثعالبي (ت : ٤٢٩هـ) ، دار المعارف - القاهرة .
٥٦- «الجامع» ، تأليف عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت: ٣٨٦هـ) ، ت : عبد المجيد التركي ، دار الغرب - بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٠م .
٥٧- «جامع الرسائل لابن تيمية» ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، مطبعة المدني القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
٥٨- «جامع بيان العلم وفضله» ، تأليف الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر (ت : ٤٦٣هـ) ، ت: أبو الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي الدمام ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
٥٩- «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون» ، تأليف محمد عزير شمس ، وصاحبه ، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ .
٦٠- «الجامع لشعب الإيمان» ، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : عبد العلي عبد الحميد ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
٦١- «جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية» (ت: ٧٢٨هـ) ، جمع وتحقيق : محمد عزير شمس ، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
٦٢- «الجرح والتعديل» ، تأليف الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) ، ت : العلامة عبد الرحمن المعلمي ، دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ، ١ ، ١٣٧١هـ .
٦٣- «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» ، تأليف العلامة د . شمس الدين الأفغاني السلفي ، دار الصميعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٦٤- «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة» ، تأليف قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ) ، ت : د. محمد بن ربيع المدخلي ، دار الراية الرياض ، ط ١ ، ١٤١١هـ .
٦٥- «الحجة على تارك المحجة» -مختصر- ، تأليف الإمام أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (ت: ٤٩٠هـ) ، ت : د . محمد إبراهيم هارون ، أضواء السلف -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ .
٦٦- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» ، تأليف الحافظ أبي نعيم الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ) ، تصوير دار الكتب العلمية عن الطبعة الأولى (١٣٧٥هـ) .
٦٧- «حياة الحيوان الكبرى» ، تأليف كمال الدين محمد الدَّميري الشافعي (ت : ٨٠٨هـ) ، ت : إبراهيم الصالح ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .

٦٨- «**الحيوان**» ، تأليف عمرو بن بحر الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) ، ت : عبد السلام هارون ، مكتبة البابي الحلبي القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٨٤هـ .
٦٩- «**خلق أفعال العباد**» ، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، ت : د. فهد بن سليمان الفهيد ، دار أطلس الخضراء - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ .
٧٠- «**درء تعارض العقل والنقل**» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د. محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط ٢ ، ١٤١١هـ .
٧١- «**الدر المنثور في التفسير بالمأثور**» ، تأليف جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، ت: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر -القاهرة ، إشراف د . عبد الله التركي ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ .
٧٢- «**الدعاء**» ، تأليف الإمام أبي القاسم سليمان الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : د . محمد سعيد البخاري ، دار البشائر الإسلامية بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
٧٣- «**ذم الكلام وأهله**» ، تأليف شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت: ٤٨١هـ) ، ت : د . عبد الرحمن الشبل ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٦هـ.
٧٤- «**ذيل تاريخ الإسلام**» ، تأليف الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : مازن با وزير ، دار المغني ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
٧٥- «**الرد على بشر المريسي فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد**» ، تأليف الإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠هـ) ، ت : د . رشيد بن حسن الألمعي ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٧٦- «**الرد على البكري**» -تلخيص كتاب الاستغاثة- ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : محمد بن عجال ، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
٧٧- «**الرد على الجهمية**» ، تأليف الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٥٥هـ) ، ت : الشيخ بدر البدر ، دار ابن الأثير - الكويت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ .
٧٨- «**الرد على الجهمية**» ، تأليف الإمام محمد بن إسحاق بن منده (ت: ٣٩٥هـ) ، ت : العلامة علي بن محمد ناصر الفقيهي ، مكتبة الغرباء الأثرية ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .
٧٩- «**الرد على الزنادقة والجهمية**» ، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) ، ت : د. دغش بن شبيب العجمي ، دار البخاري-قطر ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .
٨٠- «**الرد على الشاذلي**» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : علي عمران ، دار عالم الفوائد مكة ، ط ٢ ،١٤٣٧هـ .
٨١- «**الرد على المنطقيين**» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : عبد الصمد شرف الدين الكتبي ، إدارة ترجمان السنة باكستان ، ط ٢ ، ١٣٩٦هـ .

٨٢- «**رسالة في إهداء الثواب للنبي ﷺ**» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : أشرف عبد المقصور ، دار أضواء السلف -الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
٨٣- «**رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز**» ، تأليف العلامة عبد الرزاق الرسعني الحنبلي (ت: ٦٦١هـ) ، ت : أ.د. عبد الملك بن دهيش ، مكتبة الأسدي مكة ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .
٨٤- «**الزهد**» ، تأليف الإمام هناد بن السري الكوفي (ت: ٢٤٣هـ) ، ت : د . عبد الرحمن الفريوائي ، دار الخلفاء -الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
٨٥- «**الزهد**» ، تأليف الإمام عبد الله بن المبارك (ت: ١٨١هـ) ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، تصوير دار الكتب العلمية -بيروت .
٨٦- «**السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة**» ، تأليف محمد بن عبد الله بن حميد النجدي المكي (ت: ١٢٩٥هـ) ، ت : د . عبد الرحمن العثيمين ، وبكر أبو زيد ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٨٧- «**سلسلة الأحاديث الصحيحة**» ، تأليف المُحَدِّث محمد بن ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف الرياض ، والمكتب الإسلامي - بيروت .
٨٨- «**سلسلة الأحاديث الضعيفة**» ، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
٨٩- «**السنن**» ، تأليف الإمام الحافظ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ) ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، الدار السلفية – الهند ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
٩٠- «**السنن**» ، تأليف الإمام الحافظ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ) -قسم التفسير - ، ت : د . سعد بن عبد الله الحميِّد ، دار الصميعي -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
٩١- «**السنن**» ، تأليف الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : عزت الدعاس، وعادل السيد ، دار ابن حزم - بيروت ، ١٤١٨هـ .
٩٢- «**السنن** - «**الجامع الكبير**» - ، تأليف الحافظ محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) ، ت : د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ .
٩٣- «**السنن**» -**المجتبى**- ، تأليف الحافظ أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ، اعتناء : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر - بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .
٩٤- «**السنن**» ، تأليف الحافظ محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
٩٥- «**السنن**» ، تأليف الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ) ، ت : حسين سليم أسد ، دار المغني - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
٩٦- «**السنن**» ، تأليف الحافظ الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) ، ت : شعيب الأرناؤوط ، وحسن شلبي ، وعبد اللطيف حرز الله ، وأحمد برهوم ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .

٩٧- «**السنن الكبرىٰ**» ، تأليف الإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ، ت : حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ .

٩٨- «**السنن الكبرىٰ**» ، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : د . عبد الله التركي -مركز هجر للبحوث والدراسات- القاهرة ، دار عالم الكتب الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ .

٩٩- «**السنة**» ، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ) ، ت : الشيخ الدكتور باسم الجوابرة ، دار الصميعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .

١٠٠- «**السنة**» ، تأليف الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٩٠هـ) ، ت : د . محمد بن سعيد القحطاني ، رمادي للنشر -الدمام ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ .

١٠١- «**السنة**» ، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت:٣١١هـ) ، ت : د.عطية الزهراني ، دار الراية - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

١٠٢- «**السنوسية**» ، لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي ، ضمن المجموع الكبير من المتون فيما يذكر من الفنون ، تصوير دار الفكر بيروت .

١٠٣- «**شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**» ، تأليف الإمام هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت: ٤١٨هـ) ، ت : د . أحمد بن سعد حمدان ، دار طيبة -الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ .

١٠٤- «**شرح الأصبهانية**» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . محمد السعوي ، مكتبة دار المنهاج الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ .

١٠٥- «**شرح الأصول الخمسة**» ، تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي (ت: ٤١٥هـ) ، ت : د . عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، ط ٣ ، ١٤١٦هـ .

١٠٦- «**شرح حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : د . دغش بن شبيب العجمي ، مكتبة أهل الأثر الكويت ، ط ٢ ، ١٤٣٥هـ .

١٠٧- «**شرح حديث النزول**» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار العاصمة الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

١٠٨- «**شرح الرسالة التدمرية**» ، تأليف د . محمد بن عبد الرحمن الخميس ، دار أطلس الخضراء ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ .

١٠٩- «**شرح الرسالة التدمرية**» ، تأليف د . أحمد بن عبد اللطيف آل عبد اللطيف ، اعتنىٰ به د . مازن بن محمد ، مكتبة الشنقيطي جدة ، ط ١ ، ١٤٣٣هـ .

١١٠- «**شرح السنة**» ، تأليف الإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ) ، ت : شعيب الأرناؤوط ، وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط٢، ١٤٠٣هـ .

١١١- «شرح العقيدة التدمرية» ، تأليف شيخنا العلامة محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) ، مؤسسة ابن عثيمين الخيرية ، ط ١ ، ١٤٣٧هـ .

١١٢- «شرح العقيدة التدمرية» ، تأليف الشيخ عبد الرحمن البراك ، ت : عبد الرحمن السديس ، دار التدمرية الرياض ، ط ٣ ، ١٤٣٤هـ .

١١٣- «الشريعة» ، تأليف الإمام الحافظ محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : د .عبد الله الدميجي ، دار الوطن - الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ .

١١٤- «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» ، تأليف العلامة إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ تقريبًا) ، ت : أحمد عبد الغفور عطَّار ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ .

١١٥- «صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري» ، تأليف الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني ، دار الصديق -السعودية ، ط ، ١٤١٥هـ .

١١٦- «صحيح ابن حبان» ، تأليف الإمام محمد بن حِبَّان البستي (ت: ٣٥٤هـ) ، ت : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٨هـ .

١١٧- «صحيح ابن خزيمة» ، تأليف الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ) ، ت : د . ماهر الفحل ، دار الميمان الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ .

١١٨- «صحيح البخاري» ، تأليف الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، اعتنىٰ به : د . محمد زهير الناصر ، دار طوق النجاة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

١١٩- «صحيح الترغيب والترهيب للمنذري» ، تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .

١٢٠- «صحيح سنن أبي داود» ، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

١٢١- «صحيح سنن أبي داود وضعيفه» -الأم- ، تأليف العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، غراس للنشر والتوزيع - الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .

١٢٢- «صحيح سنن الترمذي» ، تأليف ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

١٢٣- «صحيح سنن النسائي» ، تأليف ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

١٢٤- «صحيح سنن ابن ماجه» ، تأليف ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

١٢٥- «صحيح مسلم» ، تأليف الإمام مسلم بن حجاج النيسابوري (ت : ٢٦١هـ) ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الإسلامية - تركيا ، ط ١ ، ١٣٧٤هـ .

١٢٦ - «الصفات» ، تأليف الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٠هـ) ، ت : الشيخ أ.د. علي بن محمد الفقيهي ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
١٢٧ - «الصفدية» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . محمد رشاد سالم ، شركة مطابع حنيفة الرياض ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ .
١٢٨ - «صفة الجنة» ، تأليف الحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت : ٤٣٠هـ) ، ت : علي رضا بن عبد الله بن علي رضا ، دار المأمون للتراث دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .
١٢٩ - «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» ، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) ، ت : د. علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
١٣٠ - «ضعيف الترغيب والترهيب» ، تأليف العلامة الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
١٣١ - «ضعيف الجامع الصغير» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ١٤١٠هـ .
١٣٢ - «ضعيف سنن أبي داود» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.
١٣٣ - «ضعيف سنن الترمذي» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
١٣٤ - «ضعيف سنن النسائي» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.
١٣٥ - «ضعيف سنن ابن ماجه» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.
١٣٦ - «طبقات علماء الحديث» ، تأليف العلامة الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت: ٧٤٤هـ) ، ت : أكرم البوشي ، وإبراهيم الزيبق ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .
١٣٧ - «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» ، تأليف الإمام أبي الشيخ عبد الله ابن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت: ٣٦٩هـ) ، ت : عبد الغفور عبد الحق البلوشي ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ .
١٣٨ - «الطُّيُوْرِيَّات» ، تأليف الحافظ الرحلة أبي طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد الأصبهاني (ت: ٥٧٦هـ) ، ت : مأمون الصاغرجي ، ومحمد أديب الجادر ، دار البشائر - دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
١٣٩ - «ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم» ، تخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .
١٤٠ - «العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير» ، للعلامة محمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ) ، ت : خالد السبت ، دار عالم الفوائد مكة ، ط ٢ ، ١٤٢٦هـ .
١٤١ - «العرش» ، تأليف الإمام الحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت: ٢٩٧هـ) ، ت : أ.د. محمد بن خليفة التميمي ، مكتبة الرشد الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
١٤٢ - «العقود الدرية في مناقب ابن تيمية» ، تأليف العلامة محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ) ، ت : علي العمران ، دار عالم الفوائد - مكة ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ .

١٤٣- **«عقيدةُ السَّلف وأصحاب الحديث»**، تأليف الإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت: ٤٤٩هـ)، ت: د. ناصر الجديع، دار العاصمة الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

١٤٤- **«العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»**، تأليف العلامة ابن الجوزي الحنبلي (ت: ٥٩٧هـ)، ت: رشاد الحق الأثري، إدارة ترجمان السنة - باكستان.

١٤٥- **«العلل ومعرفة الرجال»**، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، ت: د. وصي الله بن محمد عباس، دار القبس-الرياض، ط ٢، ١٤٢٧هـ.

١٤٦- **«العلو»** -إثبات صفة العلو-، تأليف الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، ت: الشيخ بدر البدر، الدار السلفية الكويت، ط ١، ١٤٠٦هـ.

١٤٧- **«العلو للعلي الغفار وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها»**، تأليف الحافظ شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، ت: د. عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن - الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.

١٤٨- **«العواصم والقواصم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم»**، تأليف العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليماني (ت: ٨٤٠ هـ)، ط مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٣، ١٤١٥هـ.

١٤٩- **«غريب الحديث»**، تأليف الإمام أبي عُبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، ت: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة عبد السلام هارون، ط مجمع اللغة العربية، مصر، ط ١، ١٩٨٤هـ.

١٥٠- **«الغريب المصنَّف»**، تأليف الإمام أبي عُبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، ت: د. صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء دمشق، ط ١، ١٤٢٦هـ.

١٥١- **«الغريبين في القرآن والحديث»**، تأليف العلامة أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت:٤٠١هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند، ط ١، ١٤٠٦هـ.

١٥٢- **«الفرق بين الفرق»**، تأليف عبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفرائيني (ت: ٤٢٩هـ)، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، تصوير دار المعرفة.

١٥٣- **«الفَرْقُ بين الفِرَق»**، تأليف عبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفرائيني (ت: ٤٢٩هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، تصوير دار المعرفة بيروت عن الطبعة الأولىٰ.

١٥٤- **«الفرقان بين الحق والبطلان»**، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: حمد بن أحمد العصلاني، مركز ابن تيمية الرياض، ط ١، ١٤٣٣هـ.

١٥٥- **«الفِصل في الملل والأهواء والنِّحَل»**، تأليف العلامة أبي محمد علي ابن حزم الأندلسي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تصوير دار صادر عن الطبعة الأولىٰ المطبوعة بالمطبعة الأدبية بالقاهرة، ١٣١٧هـ، «وبهامشه الملل والنحل».

١٥٦- **«الفقيه والمتفقه»**، تأليف الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي الدمام، ط ١، ١٤١٧هـ.

١٥٧- **«قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادةً واستعانةً»**، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. عبد الله بن محمد البصيري، دار العاصمة الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٥٨- **«قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة»**، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: العلامة أ.د. ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة لينة دمنهور، ط ١، ١٤١٢هـ.
١٥٩- **«قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق»**، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. سليمان بن صالح الغصن، دار العاصمة - الرياض، ط ٢، ١٤١٨هـ.
١٦٠- **«القاموس المحيط»**، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي الشافعي (ت: ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٣، ١٤٣٣هـ.
١٦١- **«القدر»**، تأليف الإمام أبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت: ٣٠١هـ)، ت: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف -الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٦٢- **«القضاء والقدر»**، تأليف أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: محمد آل عامر مكتبة العبيكان -الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.
١٦٣- **«قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات»**، تأليف د. تميم بن عبد العزيز القاضي، مكتبة الرشد الرياض، ط ١، ١٤٣٣هـ.
١٦٤- **«القواعد النورانية في اختصار الدرر المضية»** -المشهور بـ«مختصر الفتاوى المصرية، -مختصر فتاوى ابن تيمية- تأليف محمد بن علي البعلي (ت: ٧٧٨هـ)، ت: د. عبد العزيز العيدان، ود. أنس اليتامى، ركائز الكويت ط ١، ١٤٤٠هـ.
١٦٥- **«الكافي»**، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة الحنبلي (ت: ٦٢٠هـ)، ت: د. عبد الله التركي، دار هجر القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ.
١٦٦- **«الكامل في ضعفاء الرجال»**، تأليف الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، ت: د. سهيل زكار، ويحيى غزاوي، دار الفكر بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ.
١٦٧- **«كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد»**، تأليف الإمام محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦هـ)، ت: د. دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر الكويت، ط ٩، ١٤٣٩هـ.
١٦٨- **«الكليات» -معجم في المصطحات والفروق اللغوية-**، تأليف أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، ت: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ.
١٦٩- **«لسان العرب»**، تأليف العلامة جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت.

١٧٠ - «اللمع» ، تأليف عبد الله بن علي السراج الطوسي (ت: ٣٧٨هـ) ، ت: محمد أديب الجادر ، دار الفتح الأردن ، ط ١ ، ١٤٣٧هـ .

١٧١ - «لوائح الأنوار السَّنيَّة ولواقح الأفكار السُّنِّية شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السلفية» ، تأليف العلامة محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ) ، ت : د. عبد الله البصيري ، مكتبة الرشد الرياض ، ط ١ ،١٤١٥هـ.

١٧٢ - «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية» ، تأليف العلامة محمد السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ) ، ت : مجموعة من الباحثين ، دار التوحيد للنشر الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٧هـ .

١٧٣ - «مجمع الأمثال» ، تأليف أبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت: ٢١٨هـ) ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ .

١٧٤ - «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» ، تأليف الحافظ نور الدين الهيثمي ، تصوير دار الكتاب العربي بيروت .

١٧٥ - «مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية» (ت: ٧٢٨هـ) ، جمع : الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي ، الدار السلفية - مصر .

١٧٦ - «مجموع فتاوىٰ ومقالات متنوعة» ، تأليف الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ) ، جمع وإشراف د. محمد الشويعر ، إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، ط ٢، ١٤١٦هـ .

١٧٧ - «المحكم والمحيط الأعظم في اللغة» ، تأليف العلامة علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : مجموعة من الباحثين ، معهد المخطوطات العربية القاهرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

١٧٨ - «المختارة» -المستخرج من الأحاديث المختارة- ، تأليف العلامة ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) ، ت : أ . د . عبد الملك بن دهيش ، مكتبة الأسدي مكة المكرمة ، ط ٥ ، ١٤٢٩هـ .

١٧٩ - «مختصر المعتمد في أصول الدين» ، تأليف القاضي أبي يعلىٰ الفراء الحنبلي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : د . محمد السفياني ، ومشاعل باقاسي ، دار طيبة الخضراء مكة ، ط ١ ، ١٤٤٠هـ .

١٨٠ - «المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ» ، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : أ.د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، أضواء السلف الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ.

١٨١ - «مذهب التفويض في نصوص الصفات» ، تأليف د . أحمد بن عبد الرحمن القاضي ، دار العاصمة الرياض ، ط ١ ،١٤١٦هـ .

١٨٢- «مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع»، تأليف العلامة صفي الدين عبد المؤمن البغدادي (ت: ٧٣٩هـ)، ت: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي، ط ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

١٨٣- «المراكشية»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ت: د. دغش بن شبيب العجمي، دار ابن حزم بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

١٨٤- «المسألة الحموية»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. دغش بن شبيب العجمي، دار الخزانة الكويت، ط ١، ١٤٤١هـ.

١٨٥- «المستدرك على الصحيحين»، تأليف الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، دائرة المعارف العثمانية.

١٨٦- «المسند»، تأليف الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: ٢١٩هـ)، ت: حسين سليم أسد الداراني، دار السقا -دمشق، ط ١، ١٩٩٦م.

١٨٧- «المسند»، تأليف الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، ت: عادل العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.

١٨٨- «المسند»، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٨٩- «المسند»، تأليف الحافظ أبي داود الطيالسي سليمان بن داود الجارود (ت:٢٠٤هـ)، ت: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

١٩٠- «المسند»، تأليف الحافظ أبو يعلى أحمد بن علي التميمي (ت: ٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، ط ١، ١٤٠٤ هـ.

١٩١- «المسند» -بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث-، للحارث بن أبي أسامة (ت: ٢٨٢هـ)، تأليف الحافظ نور الدين علي بن سليمان الهيثمي الشافعي (ت: ٨٠٧هـ)، ت: د. حسين بن أحمد الباكري، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ط ١، ١٤١٣هـ.

١٩٢- «المسند» -البحر الزخار-، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار (ت: ٢٩٢هـ)، ت: الشيخ د. محفوظ الرحمن زين الله، وعادل السعد «بقية الأجزاء»، مكتبة العلوم والحكم المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٩هـ.

١٩٣- «المسند»، تأليف العلامة أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت: ٣٣٥هـ)، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٠هـ.

١٩٤- «مسند الشهاب»، تأليف القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت: ٤٥٤هـ)، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.

١٩٥- **«مسند الشاميين»**، تأليف الإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.

١٩٦- **«مصارع الفلاسفة»**، تأليف محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، ت: سهير محمد مختار، القاهرة، ط ١، ١٣٩٦هـ.

١٩٧- **«مصباح الزجاجة في زوائد بن ماجه»**، تأليف العلامة أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، ت: موسىٰ محمد، و د. عزت علي، دار الكتب الحديثة القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ.

١٩٨- **«المُصنَّف»**، تأليف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

١٩٩- **«المُصَنَّف»**، تأليف الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ)، ت: محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، ط ١، ١٤٢٧هـ.

٢٠٠- **«معاني القرآن»**، تأليف يحيىٰ بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، ت: محمد علي النجار، أحمد يوسف، عالم الكتب بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ.

٢٠١- **«المعجم»**، تأليف الإمام محمد بن إبراهيم الأصبهاني «ابن المقرئ» (ت: ٣٨١هـ)، ت: عادل بن سعد، مكتبة الرشد -الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.

٢٠٢- **«المعجم الأوسط»**، تأليف الإمام الحافظ سليمان الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين -القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ.

٢٠٣- **«معجم البلدان»**، تأليف العلامة شهاب الدين ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر -بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.

٢٠٤- **«المعجم الصغير»**، تأليف الإمام الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: محمد شكور الحاج أمرير، المكتب الإسلامي -بيروت، ودار عمار الأردن، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٢٠٥- **«المعجم الكبير»**، تأليف الحافظ الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي -بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ.

٢٠٦- **«المعجم الكبير»** - المجلد (١٣) -، تأليف الحافظ الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: فريق من الباحثين -الرياض، ط ١، ١٤٢٩هـ.

٢٠٧- **«المعين علىٰ تفهم الأربعين»**، تأليف الحافظ عمر بن علي الشافعي المعروف بابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، ت: د. دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر - الكويت، ط ١، ١٤٣٣هـ.

٢٠٨- **«مفردات القرآن»**، تأليف الراغب الأصبهاني، ت: صفوان الداودي، دار القلم، دمشق، ط ١.

٢٠٩- «**المغني شرح مختصر الخرقي**» ، تأليف الإمام عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت: ٦٢٠هـ) ، ت : د. عبد الفتاح الحلو ، د . عبد الله التركي ، دار هجر القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ .

٢١٠- «**مفيد العلوم ومبيد الهموم**» ، تأليف أبي بكر الخوارزمي محمد بن العباس (ت : ٣٨٣هـ) ، المكتبة العنصرية بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

٢١١- «**مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها**» ، تأليف د . جابر بن إدريس ، أضواء السلف الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

٢١٢- «**المقالات**» ، ومعه كتاب «عيون المسائل والجوابات» ، تأليف أبي القاسم عبد الله البلخي المعتزلي (ت: ٣١٩هـ) ، ت : أ.د. جسين خانصو ، أ.د. راجح كردي ، د. عبد الحميد كردي ، دار الفتح الأردن ، ط١ ، ١٤٣٩هـ .

٢١٣- «**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين**» ، تأليف الإمام أبي الحسن الأشعري علي بن إسماعيل (ت : ٣٣٠هـ) ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٢ ، ١٣٨٩هـ .

* **طبعة أخرىٰ** : بتحقيق هلموت ريتر جمعية المستشرقين الألمانية .

٢١٤- «**المِلل والنِّحل**» ، تأليف محمد عبد الكريم الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ) ، ت : محمد سيد كيلاني ، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي - القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٧هـ .

٢١٥- «**المنقذ من الضلال والمفصح بالأحوال**» ، تأليف أبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) ، ت : اللجنة العلمية بدار المنهاج ، طباعة دار المنهاج جدة ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ .

٢١٦- «**منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود -الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

٢١٧- «**منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله**»، تأليف د . خالد بن عبد اللطيف بن محمد نور ، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٢١٨- «**الموسوعة الصوفية**» ، تأليف د . عبد المنعم الحنفي ، مكتبة مدبولي القاهرة ، ط ٥ ، ٢٠٠٦م .

٢١٩- «**موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة**» ، تصنيف مجموعة من الأكاديميين والباحثين ، دار التوحيد الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٩هـ .

٢٢٠- «**الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**» ، تأليف الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) ، ت : د. نور الدين بن شكري ، أضواء السلف الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

٢٢١- «موقف شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم من الألفاظ المجملة المتعلقة بأبواب التوحيد والقضاء والقدر» ، تأليف د . عبد السميع بن عبد الأول الأفغاني الصافي ، دار الناشر المتميز المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٣٨هـ .
٢٢٢- «موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها» ، تأليف د . صالح بن غرم الله الغامدي ، مكتبة المعارف الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .
٢٢٣- «موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة» ، تأليف د . سليمان بن صالح الغصن ، دار العاصمة الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٢٢٤- «الموطأ» ، تأليف الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ) -رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (ت: ٢٤٤هـ) - ، ت : د . بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي -بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .
٢٢٥- «النبوات» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . عبد العزيز الطويان ، أضواء السلف الرياض ، والجامعة الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
٢٢٦- «النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعة والإلهية» ، تأليف أبي علي الحسين بن سينا (ت : ٤٢٨هـ) ، ت : محي الدين صبري الكردي ، مطبعة السعادة مصر ، ط ٢ ، ١٣٥٧هـ .
٢٢٧- «نفح الطيب من غصن الأندلس الرَّطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب» ، تأليف شهاب الدين أحمد بن المقري التلمساني (ت : ١٠٤١هـ) ، ت : إحسان عباس ، دار صادر بيروت ، ط ٢ ، ٢٠٠٤م .
٢٢٨- «النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السنة والجماعة والمعطلة» ، د . أزرقي بن محمد سعيداني ، مكتبة دار المنهاج الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .
٢٢٩- «نهاية الإقدام في علم الكلام» ، تأليف عبد الكريم الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ) ، ت : الفرد جيوم ، مكتبة المتنبي القاهرة .
٢٣٠- «النهاية في غريب الحديث» ، تأليف لابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ، ت : محمود الطناحي ، طاهر الزاوي ، تصوير دار الفكر - لبنان .

فهرس الموضوعات

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....